

دكتور

سعد محمد الهجرسي

أستاذ نظم المعلومات الببليوجرافية

كلية الآداب - جامعة القاهرة

الاتصالات والمعلومات والتطبيقات التكنولوجية

الناشر
دار الثقافة العلمية
الاسكندرية



الاتصالات والمعلومات والتطبيقات التكنولوجية

الاتصالات والمعلومات والتطبيقات التكنولوجية

لكتور

سعد محمد الهجرسي

أستاذ نظم المعلومات الببليوجرافية

كلية الآداب - جامعة القاهرة

الناشر

دار الثقافة العلمية

الإسكندرية

الاهداء

إلى من ؟..

جيلان متكاملان في تخصص المكتبات والمعلومات..!

عامل أكثر عدداً ..! ومشفق واسع الخبرة..!

ماذا ؟..

توليفة من المثنويات حتى الثمانيات..!

زمنها بضعة عقود..! وأرضها بضعة علوم..!

(أقدم المشفقين)

قائمة المحتويات

الصفحة	
١١	المقدمة خلفيات وسياقات إجمالية
	تمهيد عام، الاتصالات والمعلومات، التطبيقات التكنولوجية، التلاحق والتواصل في منظومات المصطلحات.
٢٥	فصل ١ الاتصالات والمعلومات والمكتبات
	أولاً: التأليفات والتوليفات منذ الستينيات: نمط شائع ونماذج توظيفية، من التأليف الشائع إلى التوليف المنهجي، توليفات حتمية وعاجلة. ثانياً: التوليفات والسياقات بالكتاب الحالي.
٥٧	فصل ٢ النشر والاتصالات والمعلومات.
	تمهيد عام. أولاً: تعريف النشر ومفهومه الاتصالي: الدلالة اللغوية، الدلالة الاصطلاحية. ثانياً: النشر والاتصال والبشر: الاتصال البشري، علاقة النشر بالتعبير والاتصال البشري، النشر والأبعاد التكنولوجية الحديثة. ثالثاً: بين النشر وتخصص المكتبات والمعلومات، طبيعة العلاقة بين النشر والمكتبة، العلاقة بين دراسة النشر ودراسات المكتبات، نماذج لعنصر النشر في المقررات بأقسام المكتبات.

فصل ٣ التوثيق والمعلومات ١٩٧٤. ٨٩

الدلالات الاصطلاحية لكلمة توثيق.
دراسات المكتبات على مدار المعلومات.
قطاع الضبط للاستخدام في الذاكرة الانسانية
ومؤسساته.
علوم الرصيد الفكرى وتخصصاته.
تخصص المكتبات والمعلومات فى قطاعاته
العريضة.
موضوع تخصص المكتبات وتشابكاته.

فصل ٤ التوثيق والمعلومات ١٩٨٧. ١١٥

— المزايمة فى شعارات التجديد.
— تسعون عاماً دون ثقة فى النفس.
— وعشر سنوات أخرى.
— لم يدخلوا ولم يبتعدوا.
— أى الشعارات العلمية للوطن العربى.

فصل ٥ التوثيق والمعلومات ١٩٨٧. ١٣٩

— قراءة وثلاث قراءات.
— رؤية تاريخية لمفهوم المكتبة المحسبة.
— المكتبة / مركز المعلومات / المكتبة
المحسبة.

١٦١	٦ فصل	تطبيقات تكنولوجيا أخرى رائدة.
		— المشروع الأمريكى الأب "قما" Marc.
		— المشروع المصرى الموازى.
		— الخدمة المرجعية / المكونات/ نظام المعلومات.
		— المليزرات / الذاكرة الأمريكية.
١٨٩	٧ فصل	التطبيقات التكنولوجية الإضافية.
		أولاً: النشر الإلكتروني فى المفهوم والتطبيق/
		عماد عيسى صالح، أمانى محمد ؛ مراجعة
		سعد محمد الهجرسى.
		ثانياً: النظم الخبيرة للمعلومات فى مجال
		الزراعة / أحمد رافع؛ بعد مناقشة علمية مع
		سعد محمد الهجرسى.
٢١٧	٨ فصل	التطبيقات التكنولوجية بمؤتمر تونس.
		تمهيد
		— محور النشر الإلكتروني.
		— محور الوظائف والخدمات الإلكترونية
		— محور خدمات المعلومات والتحديات
		التكنولوجية بالمكتبة العربية.
		— محور الجوانب القانونية للنشر الإلكتروني.
٢٥٩	٩ فصل	التطبيقات التكنولوجية بمؤتمر القاهرة.
		— تمهيد ومقارنة.
		— الملخصات المختارة.
٢٨٥		قائمة القراءات
٢٩١		الكشافات

المقدمة

خلفيات وسياقات إجمالية

- * تمهيد عام
- الاتصالات والمعلومات
- التطبيقات التكنولوجية
- التلاحق والتواصل في منظومات المصطلحات.

المقدمة

خلفيات وسياقات إجمالية

تمهيد عام:

هناك مجموعة بل مجموعتان متشابهتان من الخلفيات ذوات الشأن «
والسياقات الزمنية وهي الأوعية لتلك الخلفيات، كانتا أي: الظروف والمظروفات
في مجموعهما معاً وليس فرديتهما، وراء أصل للفكرة لهذا الكتاب ثم لبنائه
وإصداره، كما هو الآن بين أيدي أصحاب الحق الأول فيه قرائه، عنواناً ومقدمة
وفصولاً تسعاً وملحقى القراءات والكشافات. تمثلت المجموعتان من الخلفيات
والسياقات أول الأمر، في الصياغة الثنائية / الثلاثية / ثم الرباعية / السادسة
لعنونه. وقد تفاعلت الظروف والمظروفات معاً، بما تمثل فيهما من المواد
القريبة والبعيدة تأليفاً، التي ترلوح تاريخها عبر ثلاثين عاماً، منذ أواخر الستينات
حتى أواخر التسعينات للقرن الماضي، وينتهي الأمر بها جميعاً من " التأليف"
الشائع في أصل ماضيها، إلى "التوليف" المنهجي في بناء حاضرها، فتظهر في
ثوبها الجديد أمام قرائها الجادين من الجيل الحالي. وكانت اللمسات الأخيرة في
ذلك البناء والإصدار خلال أشهر الربيع والصيف لهذا العام (٢٠٠٠م) الذي
يدعيه كل واحد من القرنين القرنين!..

إن الصياغة السادسة / الرباعية للعنوان (الاتصالات والمعلومات
والتطبيقات التكنولوجية) ، باحتساب حرفي العطف بين المفردات أو إسقاطهما،
تقوم حقيقة على ثلاث^(*) كلمات فقط، هي البنية الأساسية لهذا الكتاب، ومن ثم
لمقدمته التي هي المدخل إلى محتوياته جميعاً. ومن الطبيعي أن لكل واحدة من
تلك الركنيات الثلاث مفهوماً لغوياً ساذجاً موعلاً في القدم لمئات السنين، وهو
بالبحث والتتقيب أحد المعاني البدائية للملموسة مادياً. أما الآن بعد تداول كل منها
في الاستخدامات الحضارية المتتالية، ثم المفاهيم المتخصصة العلمية والمهنية
بحدودها المعروفة للعلوم البحتة والتطبيقية والانسانيات والاجتماعيات، فقد
أصبحت الواحدة منها عائلة من المعاني والمحلولات والمفاهيم، التي قد لا تبدو
واضحة درجات القرابة فيها، ليس فقط بين تلك العائلات الثلاث المتشابهة

* الكلمتان (التطبيقات/ التكنولوجيات) بمثابة مفردة واحدة ترادفياً وتغنى إحداهما عن

الأخرى عند النصيغة النهائية لعناصر الصياغة

بطبيعتها، وإنما في المستوى الأقرب بين أفراد العائلة الواحدة. ولنأخذ مثلاً قريباً للأصل في عائلة (المعلومات) وحدها، وهذا الأصل البعيد (علم) هو بمثابة الأم، التي أنجبت عشرات الأبناء والبنات، ولكل مفردة معناها أو معانيها العامة والحضورية أولاً، ثم للمفاهيم الاصطلاحية في كل التخصصات تقريباً، بما فيها لثان هما موضع الاهتمام الخاص في هذا الكتاب، وهما تخصص " الحاسبات والمعلومات" الذي حظى بكيان أكاديمي مستقل منذ (١٩٩٦)، وقبله تخصص "المكتبات والمعلومات" الذي حظى بهذا الكيان (١٩٥٠) منذ خمسين عاماً..!

لامجال في هذه " المقدمة " مهما طالت ولا حتى في فصول الكتاب، لبيان المفهوم الاصطلاحي الدقيق لكل من هذين التخصصين، حيث أصبحت المفردة (معلومات) هي الملكة المتوجة في كل منهما. ومن باب أولى لامجال لإستعراض عدد آخر قليل أو كثير من التخصصات، وبيان المفهوم الاصطلاحي الدقيق (*) لها جميعاً، وقد حرص كل منها في كتاباتها الجارية، على احتضان (المعلومات) باعتبارها في مفهوم هلامي، إحدى ضرورات التخصص أو حتى أساسه وجوهره...! فمثل هذه التعريفات للمفاهيم الأساسية في التخصصات تخرج تماماً عن النطاق المستهدف لهذا الكتاب، كما أن الوصول بالتداعيات إلى هذا المستوى لزنثقي المطاط، تقضي بالضرورة إلى الاعتراف أن (المعلومات)، هي الجوهر في جميع التخصصات... بل في حياة الإنسان كلها وفي وجوده ذاته..!

هذا، وإذا كان من الضروري اختيار تخصص واحد فقط ينوب عن كل التخصصات القريبة والبعيدة في مقام "المعلومات" وحتمتها، للإنسان ولكل عطاءاته منذ بضعة آلاف سنة، فليس هناك ما هو أولى من تخصص (المكتبات والمعلومات) بمفهومه الوظيفي. ذلك أنه بينها جميعاً صاحب المسؤولية الأولى لحصر تلك العطاءات وضبطها، بالأدوات والمنظومات الببليوجرافية التقليدية والعصرية، وصاحب المسؤولية الأولى كذلك لتكثيف الاستفادة من تلك العطاءات، في شبكات من المكتبات ومراكز المعلومات العامة والمتخصصة، بالمفهوم الوظيفي أيضاً لكل من " المكتبة " و" مركز المعلومات "، وبصرف

* المفهوم المعياري الدقيق لأي تخصص، يتضمن موضوعه الفريد، وفكر هذا الموضوع، ومؤسساته الميدانية والمهنية والأكاديمية، ونظرياته إذا وجدت، وتسميته المستقرة الثابتة.

للنظر عن التسميات المتعاقبة، التي أنتهت إلى تلكما التسميتين (المكتبة / المركز) العصريتين الجاريتين. وهكذا... ينتهي هذا التمهيد العام بعناصره، انتقلاً إلى دور تلكما المجموعتين (الخلفيات والسياقات) أو الظروف والمظروفات، في قوام هذا الكتاب ومحتوياته وتوليفه، بالترتيب التقديرى لذلك الدور وليس التاريخى بالضرورة، موزعة على ثلاثة جوانب: الاتصالات والمعلومات؛ التطبيقات التكنولوجية؛ التلاحح والتواصل فى منظومات المصطلحات.

الاتصالات والمعلومات:

نرجع أولى الخلفيات وسياقها الزمنى، المرتبطتين بفكرة الكتاب الحالى ثم إصداره، إلى النظام الذى أتبعه فى الفترة الثانية الحالية، لمسؤوليتى تجاه مقرر الدراسات العليا (السنة التمهيدية) لتخصص المكتبات والمعلومات، وهى الفترة التى بدأت مع العام الجامعى (١٩٩٢/١٩٩٣) ومستمرة حتى تاريخه. ذلك أنها تختلف عن تلك المسئولية، التى التزمت بها حوالى خمسة وعشرين عاماً متصلة (١٩٦٣-١٩٨٦) قبلاً، حينما كنت أتولى خلال تلك الفترة الطويلة للمستوى نفسه، تدريس مقرر ثابت باسم (مناهج البحث فى المكتبات والإعلام) (*) باستثناء العام الأول (١٩٦٣/١٩٦٤) حينما كان المقرر فى ذلك العام، هو مادعوت إليه باسم (النشر والمكتبات)، وبعده انتقل هذا المقرر للناشئ إلى مرحلة الليسانس وبقي فيها حتى الآن. فى هذه الفترة الثانية (١٩٩٢-) لم يعد المقرر الذى أتولاه للسنة التمهيدية فى الدراسات العليا، موضوعاً ثابتاً بتسميته كالفترة الأولى، وإنما الثابت هو الإطار الأكاديمى البحثى، باسم (موضوع خاص فى المكتبات والمعلومات) فى ذلك (المقرر/ الإطار) يضع الأستاذ طبقاً لمعايير معينة معروفة، ما يشاء: موضوعاً واحداً أو موضوعات متنوعة ، وليس هناك ما يمنع من تثبيت أى منها أو التجديد السنوى أو الأوسع، حسب ما يراه ملائماً لتحقيق أهداف ذلك " المقرر الإطاري" بالنسبة للطلاب.

* فى ذلك السياق الزمنى منذ حوالى ثلاثين عاماً على الأقل، كنت وغيرى نتداول هذه التسمية الاصطلاحية (المكتبات والاعلام) لتقابل (Library & Information) الانجليزية. أما بعد إنشاء كلية الإعلام بجامعة القاهرة فى السبعينات فلم تعد التسمية الأولى ملائمة وأصبحت المفردة (معلومات) هى البديل المصطلح عليه فى التسمية.

وقد تعودت منذ العام الأول (١٩٩٢-١٩٩٣) لهذه الفترة الثانية، أن يبقى " الإطار " كما هو والذي يتغير كل عام هو " الموضوع " وتسميته، فلا يدرس موضوع واحد في عامين متتاليين أو حتى متباعدين، وإنما يتجدد الموضوع عاماً بعد آخر لتسع سنوات حتى الآن. ولعل للعلاقة الوحيدة بين الموضوع السابق والموضوع التالي، هي علاقة " التلاحق والتوالد " ليس بالمفهوم المادى الجزئى، وإنما بما هو أعمق من ذلك وأبعد مدى..!

ذلك أن الحوار والأخذ والرد مع الطلاب وهو المنهج المتبع فى التدريس، لعام كامل حول أحد الموضوعات الذى تم اختياره قبلاً بعناية تامة، مع تفاعل ذلك الحوار وتوليعه بما يجرى فى حينه، داخل المؤسسات الثقافية والفكرية العامة، وبين الجهات الأكاديمية والمهنية والميدانية للتخصص نفسه، فى الوطن الأم وبقية الأوطان العربية وفى الخارج، ينتهى كل ذلك مع نهاية العام، وبعد مراجعة أوراق الامتحان والبحوث التى قام بها الطلاب، إلى بلورة موضوع حى جدير بالحوار، والأخذ والرد، إلخ... فى العام الدراسى التالى ١٠٠ إن ذلك المنهج فى تدريس " المقرر الإطاري " كان ولا يزال هو البديل الأحسن لما كنت أقولاه قبلاً تحت تسمية " مناهج البحث فى المكتبات والمعلومات ".

وفى العام الجامعى قبل الأخير، أى ١٩٩٨ / ١٩٩٩ وكان الموضوع لذلك للعام هو (الصحافة البيبليوجرافية والسياسة الوطنية للمعلومات)، دارت حوارات كثيرة ومناقشات عديدة ومقارنات هامة حول الاساسيات الأكاديمية التى تضع تخصص المكتبات والمعلومات فى مكانة علمية مرموقة، حظى بها كثير من التخصصات الأخرى التى تتفاعل معه، ليس فى العلوم البحث والتطبيقية بالضرورة وإنما على الأقل فى أقرانه، من التخصصات الإنسانية والاجتماعية، ولد هو فى أحضانها أو مجاوراً لها مثل: الاجتماع، والتاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، واللغات وأدبها، إلخ....

وقد امتدت المقارنات والتساؤلات إلى: هل هناك مثلاً نظرية أو نظريات معينة (جزئية محدودة أو كلية شاملة) للمكتبات والمعلومات، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لعلم الاجتماع، الذى حظى ويحظى بجتهادات متتابعة فى هذه الناحية، تجمعت وتكاملت فيما يطلقون عليه " النظرية الاجتماعية "، التى تجدد العطاءات حولها منذ روادها فى القرن التاسع عشر حتى الآن. ويمكن الرجوع

فى هذا الشأن، إلى مادة (Social Theory) فى "دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية" التى تسجل عطاءات "كونت" و "دور كايم" و "سبنسر" إلخ..... وهكذا.... بعد اللغات الأخيرة التى مارستها قبلاً عدة مرات، لبلورة موضوع العام القادم (١٩٩٩/٢٠٠٠) وذلك فى اثناء المراجعة لامتحانات الطلاب وبحوثهم، إستفرت الله أن يكون عنوانه (النظريات فى تخصص المكتبات والمعلومات). وهكذا أيضاً بدلت فى يولييه وأغسطس (١٩٩٩) أبنى وأراجع: "وحدات" ذلك المقرر بمحتوياتها، وأصمم اشكال "المعالجة" لتلك المحتويات، وأتذكر مجموعة مبدئية من "القراءات" ومصادرهما عن ذلك الموضوع ضمناً بتلك الثلاثية لتحقيق "الأهداف" المرجوة من جانب الطلاب لذلك المقرر الذى وقع عليه الاختيار.

وقد كان العام نفسه (١٩٩٩) أيضاً قطرة زمنية منتظرة فى الحياة السياسية العامة، وهى التى تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على كل المرافق والمؤسسات بما فيها الجامعات والكليات والأقسام المتخصصة داخلها. وفى أواخر ذلك العام (١٩٩٩) نفسه، كان سيجرى الاستفتاء حول رئاسة الجمهورية لفترة رابعة، ومنذ بداياته كانت تجرى أيضاً بعض الاستعدادات غير المباشرة، وتستثمر المناسبات الملائمة لتجهيز طبقة للنخبة وغيرهم، أن الامة مقبلة على مرحلة جديدة للتطور، مع التطوير المتصل الذى تم قبلاً خلال بضعة عشر عاماً..!

وكان المعرض والمؤتمر القوميان، اللذان ارتبطا بتكنولوجيا المعلومات بما فيها الاتصالات طبعاً، أبرز الأحداث لبضعة أيام أواسط سبتمبر (١٩٩٩)، التى أحتلت مكاناً بارزاً فى سياق التجهيز للمرحلة السياسية القادمة. ذلك أن الرئيس مبارك حرص شخصياً لأول مرة على زيارة ذلك المعرض السنوى بنفسه، وتقتل فى جنباته لساعة أو أكثر مصحوباً بعدد غير قليل من الوزراء نوى الصلة بالمعرض ومحتوياته، وفيهم د. عاطف عبيد الذى كان آنذاك ما يزال وزيراً..!

وقد كان معه فى هذه الانتقالات التى شاهدها فى التلفزيون، شخصية كانت مرموقة لأكثر من عشر سنوات مضت، تحت مظلة "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" بمجلس الوزراء، برغم أن صلته بالمركز انقطعت قبلاً لفترة قصيرة..... وانتقل الرئيس من "المعرض" إلى "المؤتمر القومى" حيث ألقى

حديثاً فاصلاً حقاً، اعتبرته مع كثيرين مؤشراً واضحاً لعهد جديد غير مسبوق في هذا الشأن، لأنه وعد بإنشاء جهاز أعلى تحت رئاسته المباشرة، يتولى للشئون الخطيرة لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها الكثيرة، خلال المرحلة القادمة للتنمية في مصر..!

كان ذلك يوم (١٣/٩/١٩٩٩) وقد جاء في كلمته بعد مقدمة مشوقة "..... من هذا المنطلق جئت أحمل إليكم، مشرووعاً قومياً للنهضة التكنولوجية المعلوماتية، أساسه التنفيذ العاجل والمستمر لبرنامج وطنى طموح... ومضت أيام قتال وتتم الاستفتاء يوم الأحد الأخير فى سبتمبر ١٩٩٩، ومضت أيام أخرى قلائل أوائل أكتوبر ١٩٩٩، لتعلن المفاجأة الكبرى السياسية، وهى تشكيل رئاسة الوزارة الجديدة للدكتور / عاطف عبيد، صاحب اليد الأولى والباقية بالنسبة لمركز المعلومات فى مجلس الوزراء، وكان هو الراعى لتلك الشخصية المرموقة فيه..! ولم يكن رئيس الوزراء المبعد يستريح لذلك المركز، بسبب تلك الشخصية نفسها صاحبة الهيمنة هناك لبضعة عشر عاماً، منذ إنشائه بواسطة الثمانيات حتى بدايات (١٩٩٩) العام الأخير..!

أما المفاجأة موضع اهتمامنا بما أنها كانت ذات التأثير المباشر الأول، على واجهة هذا الكتاب، ومن ثم على محتوياته وبنيتة بصفة عامة غير مباشرة، فهى إنشاء وزارة جديدة لأول مرة باسم (الاتصالات والمعلومات)، لعلها كانت البداية أو البديل لما أعلنه الرئيس، بشأن ذلك الجهاز الذى يعمل تحت رئاسته المباشرة.... وقد كان الوزير نفسه (د.نظيف) لبضعة أعوام أو أكثر الرجل خلف الستار، المسئول المباشر عن المشروعات الفنية بالمركز..! وقد كان لتلك "الخلفية المفاجئة" اثران : أولهما أن يكون موضوع (الاتصالات والمعلومات) هو المقرر، للسنة التمهيدية بالقسم فى آداب القاهرة للعام (١٩٩٩/٢٠٠٠م)، وينقل موضوع (النظريات فى تخصص المكتبات والمعلومات) إلى " السنة التمهيدية " بالقسم فى آداب الاسكندرية، ليكون هو مشاركتى هناك لأول مرة، وثانيها هو تجهيز كتاب يواكب نشأة الوزارة الجديدة ويحمل تسميتها فى عنوانه..!

التطبيقات التكنولوجية:

كانت " للخلفية الثانية " بسياقها الزمنى فى الوزن التقديرى بالنسبة لهذا الكتاب، دون الترتيب التاريخى لذلك السياق نفسه، قد أخذت مكانها فى " أكتوبر" أيضاً لكنه أكتوبر ١٩٩٨ وليس أكتوبر ١٩٩٩، صاحب السياق الزمنى الأول

للكتاب. ذلك أنه في " أكتوبر " المقصود هنا، كانت (التطبيقات التكنولوجية) الجارية في نظم المعلومات بأوسع حدودها، قد أسفرت أخيراً في "مصر" بخاصة وفي بقية الأوطان العربية كذلك، عن مؤتمرين شهيرين خلال ذلك الشهر نفسه، أسبقهما في " تونس " تحت المظلة السورية لمؤسسة " الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات "، والثاني بالقاهرة تحت المظلة العالية للجامعة المصرية نفسها، بفصل زمني بينهما لا يتجاوز بضعة أيام. وبرغم أن المحور الأبرز فيهما كان "النشر الإلكتروني"، فإن المحتويات لبضعة عشرات من البحوث الدراسية والتطبيقية، قد تطرقت إلى كل الجوانب الميدانية الجارية لتكنولوجيا المعلومات. ليس هنا مكان التفاصيل الدقيقة لذلك المؤتمرين، فمكان ذلك في

الفصلين " الثامن والتاسع " من الكتاب على الترتيب، إلى جانب جزء خاص بهما أيضاً وبذلكما الفصلين (سياقات ١٩٩٨ + ٢٠٠٠م لمواد الفصلين 8 ؛ 9) في نهاية " الفصل الأول " بعداً. ذلك أنني هنا أود المبادرة بتبصرتين ذاتي أهمية بالغة، حول " التطبيقات التكنولوجية " بعامة وفي " النشر الإلكتروني " بخاصة، عندما نقارن ما جرى في أذهان أكثر الباحثين العرب والمصريين بشأنهما، مع الواقع العلمي لمفهومهما الصحيح... فهذه الأذهان مذهولة غالباً بما تقرأ حالياً، عن " التطبيقات التكنولوجية " في البلاد الغربية بعامة، وفي المؤسسات الميدانية الأمريكية بخاصة، دون الإحساس بضرورة أن يبذلوا الجهد الفعلي، من أجل الاستيعاب الحقيقي الميداني لما يقرأونه. كما أنها أي: الأذهان بالإضافة إلى ذلك التقصير المعيب، تنسى أو تجهل في المستوى القرائي الجارى، ضرورة ربطه بسالف هذا المستوى نفسه منذ عقدين أو ثلاثة..!

لعل واحد بين قليلين في مصر بخاصة، بحسب خطورة الأمرين على أبناء هذا التخصص (المكتبات والمعلومات)، وهو المرتكز - كما حققناه بإحدى الفقرات السابقة - لباقي التخصصات... هذه الخطورة المدمرة لأصحابه، ولا سيما هؤلاء الذين تخرجوا في أواخر الثمانينات وما بعدها. وقد بادرت من جانبي بالنسبة للخطر الأول بأمرين، أولهما في (يناير ١٩٩٨) بنشر (افتتاحية: دراسة) موسعة، بلغت حولى ٣٠ صفحة بعنوان (التطبيقات الجارية في تكنولوجيا المعلومات)، وقد ظهرت في العدد (٥٧ يناير - مارس ١٩٩٨، ص ٣-٣٢) من مجلة (عالم الكتاب والمعلومات)، حيث كان التركيز في محتوياتها المتشابهة، بين مواقع أو ما جرى من ذلك بمصر، وبين ما يقابله مما وقع ويجرى في عدد غير

قليل، من الوحدات تكبرى والأقسام الفرعية بمكتبة الكونجرس. ذلك أن إدراكى للواقع والجارى هنا وهناك، يتجاوز كثيراً بل تماماً ذلك المستوى اللفظى السطحي الشائع حالياً، إلى الواقع الميدانى المستوعب جوهرأً وشكلاً، فعلت ذلك خدمة لأصحاب تلك الأذهان الكسلى.

ليس هنا مكان للحديث عن تلك (الدراسة: الافتتاحية)، فهى موجودة فعلاً بعد تقسيمها إلى شريحتين متكاملتين، هما الفصلان " الخامس والسادس" بالكتاب هنا، بالإضافة إلى جزء خاص بها (سياقات ١٩٩٨ + ٢٠٠٠ لمواد الفصلين ٦٥، ٦٥) فى الفصل الأول بعداً... بل إننى بالنسبة لذلك "الخطر" نفسه، وعدت بتحويل تلك المادة الموسعة عن "التطبيقات التكنولوجية"، إلى باب ثابت فى (عالم الكتاب والمعلومات) بعد مارس ١٩٩٨، وهذا هو الأمر الثانى فى مواجهة "الخطر" السابق وقد ظهر هذا الباب فعلاً فى العدد المزدوج (٥٨، ٥٩: إبريل - يونيه، يوليه - سبتمبر ١٩٩٨) بمادتين، أولاهما عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات بوزارة الزراعة، والثانية عن "النشر الالكترونى" وتطبيقاته فى مصر. وليس هنا مرة ثالثة مكان الحديث عن تلكا المادتين، فهما معاً محتويات "الفصل السابع" بهذا الكتاب، بالإضافة إلى جزء خاص بهما (سياقات ١٩٩٨ + ٢٠٠٠ لمادتي الفصل ٧) فى الفصل الأول أيضاً بعداً.

وهكذا..... كانت تلك "الخلفية الثانية" بسياقها الزمنى والمواد المتنوعة التى ارتبطت به وبها فى تونس وفى مصر، وقبل ذلك فى ثلاثة أعداد متتالية من مجلة (عالم الكتب والمعلومات) الفصلية خلال تسعة أشهر (يناير - أكتوبر ١٩٩٨) حافلة - كانت دوافع حقيقية وقوية لإعادة النظر فى صياغة العنوان للكتاب المنتظر، فيصبح (الاتصالات والمعلومات والتطبيقات التكنولوجية) بأربع مفردات بل ثلاثة، توازى ما يقع بين الدفتين من الفصول ومحتوياتها.

التلاقح والتواصل فى منظومات المصطلحات:

نأتى الآن إلى الخلفية الثالثة بسياقها بل سياقاتها الزمنية، الممتدة من (أكتوبر ١٩٩٨) حتى أواخر الستينات (١٩٦٩) تحديداً، مع بضع مواد تم تأليفها خلال تلك العقود الثلاثة، ثم ندخل تلك المواد بين محتويات الكتاب عمداً لغايات سيأتى بيانها، ولتأكيد ضرورة الاضافة الثالثة فى صياغة عنوانه. أتذكر الآن مع القراء ما جاء قبلاً فى "التطبيقات التكنولوجية" من هذه المقدمة بشأن خطورة التماسى بل الجهل الشائع، بين أجيال المتخصصين الناشئة منذ أواخر الثمانينات

وهم يتناولون موضوعاتهم بحثاً أو كتابة، جهلهم بما كتب فيها قبلاً منذ عقود أو حتى سنوات، من العطاءات التأسيسية وضبط المفاهيم ومصطلحاتها المعيارية..... ذلك أن لهذه الآفة عواقبها الواضحة، بشأن درجة النضج أو المراهقة أو الطفولة، التي بلغها تخصص المكتبات والمعلومات، بين أقرانه من التخصصات الأخرى في الجامعة وفي الكلية بخاصة..!

- ولعل أبرز العواقب لهذه الآفة بعمامة، هو ماحدث عبر ثلاثة عقود بل أربعة في واحد فقط من الموضوعات، التي أضيفت إلى التخصص بمصر لأول مرة عام ١٩٦٣، وهو (النشر والمكتبات) الذي مضت الإشارة إليه مرة قبلاً..! ذلك لأنني بادرت بعد بضع سنوات من تدريسه، بنشر مادة (١٩٦٩) مفتاحية تأسيسية للموضوع بعنوان (بعض الجوانب الأكاديمية في دراسة النشر) لتكون مدخلاً لقراءات الطلاب الأخرى في الموضوع. ومن أهم سمات تلك المادة أن "تعريف النشر" فيها مثلاً، وهو مأخوذ من معجم "أكسفورد" الأشهر، لا يترك مكاناً لوجهات النظر المزعومة، التي انتشرت في بعض الكتابات بعداً..!

وكنيت قد عدت إلى هذه المادة المبكرة مرة أخرى، بعد حوالي عشرين عاماً (١٩٨٨) تحديداً، فأضفت إليها وأعدت كتابتها لتتلاءم مع التطورات الجديدة في الموضوع. واعتمدت عليها بثوبها الجديد قراءة للطلاب، في تدريس "الوحدة الأولى" بين خمسة، لمقرر آخر كان "النشر" أحد عناصره، بإسم (المعلومات والاتصالات) في جامعة الملك سعود بالرياض. وقد نشرت هذه المادة بعد التجديد في حينه، الذي ربط المفاهيم والمصطلحات الجديدة، كالنشر الإلكتروني في درجاته المختلفة مثلاً، بأساسيات المصطلحات ومفاهيمها الثابتة قبلاً حسب معجم أكسفورد. وكان هذا النشر في "الفصل الثالث: ص ١٧٩-٢٥٥" من الموسوعة العاجلة (المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي) عام ١٩٩١.

ومن المؤسف حقاً بعد ذلك كله، أن متخصصاً واحداً بله بضعة، أو عشرة أو عشرين في الوطن العربي كله، لم يستثمر أى منهم تلك المادة الأصلية لتأصيل عمله خلال (أكتوبر ١٩٩٨)، الذي شهد مؤتمرين في (تونس والقاهرة)، كان المحور الأول في كل منهما، هو "النشر الإلكتروني" بمفاهيمه البدائية والمتطورة..! لم يتبّه أى منهم إلى وجود تلك المادة، التي هضمت له العطاءات التأسيسية للموضوع، عبر بضعة عقود من بدايات القرن العشرين حتى عقده

الاحير...! بل إنها وضعت في قلب ' النشر الالكتروني " نفسه...! لقد قرأت المستخلصات لعشرات البحوث والدراسات في ذلك المؤتمرين، وحضرتهما وناقشت أصحابها والحضور معهم خلال الجلسات وبينها وبعدها...! وكان التعليق النهائي، هو ما أستمعت إليه من أحد المهتمين مثلي بهذه الآفة، الذي قال : كيف يوظفون مثل هذه المادة هي أو غيرها...! إن الواحد منهم لا ينظر وهو يبحث، حلفه ولا حتى أمامه...! إنه ينظر فقط تحت رجله ويكتب...!

وإذا كنت قد بادرت فجعلت هذه المادة العريقة والعصرية معاً، هي محتويات " الفصل الثاني" (*) بالكتاب هنا، فليس ذلك فقط لأنها تدخل في صميم موضوعه، من الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها التكنولوجية ماضياً وحاضراً، وإنما إضافة إلى ذلك لعدة أغراض علمية أخرى...! يضم تلك الاغراض معاً أنها تجسد في مثال صارخ، واحداً من المتطلبات الأساسية المفقدة في رصيدنا من الفكر العربي لأربب المكتبات والمعلومات، وهو الرصيد الذي يقوم عليه " الجناح الاكاديمي " للتخصص، في ثنايا البحوث والدراسات والكتابات، التي ينتجها هذا الجناح بنفسه أو يتولاها بالرعاية والتشجيع. إن عمر هذا الجناح يبلغ الآن خمسين عاماً كاملة، وما زال يتوالى فيه بطريقة عشوائية إطلاق المصطلحات للمفهوم الواحد نفسه مرة بعد أخرى، دون استشعار للإحساس العلمي والنظام المفروض في هذا الشأن، ودون إدراك لدرجة الخطورة التي يمثلها هذا السلوك...!

إن الذي يجري حالياً في الفكر العربي لهذا التخصص، بالنسبة لقضية التلاحق والتواصل بين المفاهيم والمصطلحات المتجددة، قد انتهى بهذه القضية للضرورة إلى درجة الإهمال التام، والتراكم العشوائي المتزايد عاماً بعد آخر، لمصطلحات تغتد التواصل والترابط مع أنها لشيء واحد، الأمر الذي يؤدي إلى التشويش الذهني، في مدركات أصحاب هذه التخصص وأبنائه، وإلى الخلط والتسبب والسطحية في كتاباته العربية. وليس لذلك كله من سبب، إلا الجهل الفاضح أو التجاهل الغبي للكتابات التأسيسية الماضية، وهما أي : الجهل

* يضاف إلى ذلك جزء خاص بها (سياقات ١٩٦٩+١٩٨٨+٢٠٠٠ لمادة فصل ٢)، في الفصل الأول بعداً.

والتجاهل معاً أو حتى أحدهما فقط، يكفى لتجميد ذلك الفكر وموته، أو بقاءه فى مرحلة الطفولة أبداً..!

إن أمر تلك المادة العريقة والعصرية وتجاهلها أو الجهل بها، هو مثال فقط ونموذج لحالات أخرى كثيرة فى قطاعات التخصص وموضوعاته، التى تعانى التشويش والسطحية، والخلط فى أجياله ١٠٠ أبنائه منذ أواخر الثمانينات..! وإلا فكيف تأتى مثلاً لتلك الأجيال، بالنسبة لمفهوم أطلقت عليه مكتبة الكونجرس (MARC FORMAT) أواخر الستينات، وهو أحد الأساسيات فى نظام الفهرسة المقررة آلياً، كيف تأتى لهم الجهل أو التجاهل لما تم تدريسه داخل " القسم " بجامعة القاهرة فى حينه ولبضع سنوات بعداً ، ثم كتابته بالعربية لبضع مرات منذ السبعينات فى عدة كتب ومقالات متصلة، مقارناً فى كل مرة للمفهوم والمصطلح الأمريكى بالانجليزية، وموضوعاً خلال تلك الكتابات فى الصيغة العربية المقابلة (شكل) الفهرسة المقررة آلياً..! كيف يتيسر لهم الحد الأدنى من الفهم العلمى، حين يأتى أولئك الناشئة ويقرأ أحدهم فى الثمانينات، ماكتبه جاهل أو متجاهل فأطلق المصطلح الثانى (تركيبي)، ويأتى جاهل آخر أو متجاهل ويطلق المصطلح الثالث (قالب) أواخر التسعينات..!

ويحضرني أخيراً فى هذه الظاهرة الخطيرة حالة أخرى من هذا النوع، ولكنها إضافة إلى النتائج والدلالات السابقة، تغرى لعقد مقارنة مثيرة ذات دلالات جديدة، بين ما جرى لهذا التخصص بمفهومه الأوسع، فى مواطن نشأته أواخر القرن التاسع عشر بأمريكا وأوروبا، وبين تلقينا نحن لذلك هنا، ضمن الرصيد المتراكم من الفكر العربى فى أدب المكتبات، وحسيلة كل ذلك فى قضية منظومات المصطلحات والتسميات، تلاحقاً وتواصلأ منهجياً أو توليداً وتراكماً عشوائياً..! وإذا كانت المؤسسات الميدانية للتخصص ترجع إلى ثلاثة آلاف سنة أو أكثر، منذ مؤسسة " آشوربنى بعل " وما قبلها، حتى مكتبة الاسكندرية القديمة وما بعدها مسيحيات وإسلاميات، فإن مؤسساته الأكاديمية والمهنية الباقية حتى الآن لم تظهر إلا فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وما بعده..! إن أسماء هذه المؤسسات ومراحل تطورها وأعمالها حافلة بالمفارقات والدلالات، التى تنمر مغازيها المنهجية المتجددة فى رصيدهم، ونتلقاها نحن مقصرين تسميات عشوائية متناثرة، فتدخل فى رصيدنا بهذه الصفات ركماً غير ذى قيمة..!

وأكتفى من عشرات المؤسسات بل مئاتها خارج الأوطان العربية، التي تدخل في تلكا الفئتين الأكاديمية والمهنية، باثنتين فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، بما أنهما عند المقارنة العامة هما الأشهر والأكثر دلالة فيما نهدف إليه، وهما بالتسمية الاستهلاكية المعروفة لكل منهما (ASIS ALA). فلصاحبتي هاتين الاستهلاكيتين في الفكر الأمريكي للمكتبات والمعلومات، منظومة متكاملة من التسميات والمفاهيم والمصطلحات، أو فنقل منظومتان متنافستان ومترابطتان في لذهان لصاحبهما من الفريقين، شلباً ورجالاً وشيوخاً. أما بالنسبة لحقيقة ذلك الرصيد المنظومي للكاريزمي الحيوي، منقولاً في مرآة الفكر العربي للتخصص عندها، فمن المؤكد أن الصورة ليست دقيقة مائة في المائة حتى عند كبار الاساتذة، ومن المؤكد أيضاً أنها بالنسبة للإجيال الناشئة أواخر الثمانينات وما بعدها صفر في المائة، من حيث ثقة للعلاقات داخل المنظومة أو فنقل المنظومتين.

ولست أرضى لنفسي ولا لقرائي أن يعيشوا في حيرة وتساؤل، بشأن ذلك للرصيد المنظومي المزدوج من التسميات والمفاهيم والمصطلحات، لتلكا المؤسستين منفردتين كل واحدة لنفسها أو متكاملتين ١٠٠ ولذلك رأيت أن تكون المحتويات في الفصاين " الثالث والرابع " بالكتاب الحالي، مادتين تكمل كل واحدة منهما الأخرى، وتؤديان معاً الحد الأدنى لتوضيح الخطوط الأساسية للمنظومات المشتركة والمتداخلة بين هاتين المؤسسين، كتبت المادة الأولى بمنهج ملائم لوقتها عام ١٩٧٤ وكتبنا الأخرى بمنهج يختلف كثيراً ولكنه ملائم تماماً لوقت نشرها عام ١٩٨٧، بالإضافة إلى جزء خاص بهما أيضاً (سياقات ١٩٧٤+١٩٨٧+٢٠٠٠ لمادتي للفصاين ٤،٣) في الفصل الأول بعداً، وأترك للقراء الحكم بشأن قيمتهما في تحقيق ذلك الهدف، وبشأن ملائمة المنهج في كل منهما لوقت كتابتها.

الاسكندرية

في ٢٧/٨/٢٠٠٠

فصل ١ :

الاتصالات والمعلومات والمكتبيات

أولاً: التأليفات والتوليفات منذ الستينيات

- نمط شائع ونماذج توظيفية.
- من التأليف الشائع إلى التوليف المنهجي.
- توليفات حتمية وعاجلة
- ثانياً: التوليفات والسياقات بالكتاب الحالي:

- سياقات الفصل ٢
- سياقات الفصلين ٤،٣
- سياقات الفصلين ٦،٥
- سياقات الفصل ٧
- سياقات الفصلين ٩،٨

فصل ١

الاتصالات والمعلومات والمكتبيات

(١)

(التأليفات والتوليقات منذ الستينيات)

نمط شائع ونماذج توظيفية:

هناك كثير من المؤلفين وأنا منهم يعودون في أحيان كثيرة أو في أغلب الأحيان، الى بعض أو كل ما كتبوه قبلاً في موقف معين أو أكثر، بحثاً علمياً أو محاضرة عامة أو مقالة صحفية أو غيرها، ليكون هذا المكتوب أو المكتوبات السالفة كلياً أو جزئياً، هي كل المحتويات أو أكثرها أو حتى أقلها، داخل كتاب معين أو عدة كتب متتابعة يصدرونها بعداً. أما الأمثلة والنماذج لهذا النمط السائد من "التأليف" في العصر الحديث، فهي أكثر من أن تحصى كاملة دقيقة، حتى لو اُحد فقط بله الجيل الكامل، من مؤلفي القرن العشرين بالوطن العربي كله أو في مصر وحدها، أو حتى للثلاثين (طه حسين والعقاد) من بين جيل قريب مضى، اللذين أصدرهما تحت اسميهما أو صدر عن آخرين لهما بعد وفاتهما، العشرات والعشرات من الكتب الباقية بين أيدينا، خلال بضعة عقود لا تزيد كثيراً على أصابع اليد الواحدة لأي منهما، وقد كان العدد الأكبر من تلك للكتب التي تناهز المائة أو تزيد لكل واحد، حسب النظم الإحصائية المأخوذ بها في حساب تلك الثروة، مواد أعدت في مواقف معينة سابقة من خلال بحوثهما أو محاضراتهما أو أحاديثهما أو مسئوليتيهما الصحفية، قبل الإصدار النهائي لها في شكل الكتب المعروفة لنا حالياً.

ولا أريد في هذا السياق المحدود الخاص للكتاب الحالي، أن أعود الى تراث ذلكما الرجلين أو أترابيهما في جيلهما، لإثبات تلك المقولة الصريحة أعلاه بشأن "تأليف" الكتب في العصر الحاضر، فهي ثابتة ومقررة ويعرفها أكثر من غيرهم الببليوجرافيون الميدانيون تمام المعرفة، لشهرتهما القومية ثم العالمية خلال حياتهما المباركة، ومنذ انتقالهما الى الرفيق الأعلى حتى الآن... وإنما اكتفى في مقامنا الخاص هنا بنموذجين قد يحسبان ثلاثة بل أكثر، لعلهما ينمطيهما التأليفى المزدوج ثم الفردى الى ازدواج بل تثليث، يكونان مع هذا الإيجاز في التمثيل، اقرب من أمثلة أخرى كثيرة لإدراك المقصود.

أحدث النموذجين كتاب [المكتبات وبنوك المعلومات في مجمع الخالدين وحديث السهرة.. القاهرة: البيت العربي للمعلومات، ١٩٨٥ - ١٩٦٦ ص: ٢٤ سم] وهو عمل ثنائي البناء في تركيبه التأليفى البسيط، تكوّن محتواه الأول أصلاً خلال موقف واحد، امتد لحوالى خمس سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٤) لأربع دورات تامة، فى لجنة ألفاظ الحضارة بمجمع اللغة العربية مع أعضائها الثمانية، ومقررها آنذاك الأستاذ/ بدر الدين أبو غازى رحمه الله. وقوام هذا الأصل الأول "خطة" ذات مبادئ خمسة، وافقت عليها "اللجنة" فى اثنتين أو ثلاث من جلسات الأسبوعية لأول دورة. وكانت هذه "الخطة" تتضمن أيضاً سبع قطاعات فى تخصص المكتبات والمعلومات، ومن ثم مصطلحاتها التى وزعتها الخطة على سبع مراحل، ليتم إنجاز قطاع واحد فى كل دورة، تحديداً لمصطلحاته وتعريفها معيارياً لكل واحد منها، مع التسجيل لما يقابلها سابقاً أو لاحقاً فى اللغة الانجليزية، حسب القواعد والاجراءات المثبتة فى لجان المجمع بعمامة ولجنة ألفاظ الحضارة بخاصة. وكانت الحصيلة فى هذه الدورات الأربع (٨٠٠،٧٠٠،٣٩،٣٢) مصطلحا على التوالى.

وتكوّن محتواه الثانى أصلاً خلال موقف واحد أيضاً امتد لعشرين أسبوعاً كاملاً (يناير - مايو ١٩٨٥) فى برنامج "حديث السهرة" وكان شريحة مرموقة فى البرنامج العام للإذاعة المصرية وكان المتحدثون فى تلك الدورة ستة، بينهم د. ابراهيم بيومى مذكور رئيس مجمع اللغة العربية (يوم الخميس)، ود. مصطفى سويف رئيس قسم علم النفس بآداب القاهرة (يوم الأربعاء)، ود. محمود نجيب الربيعى رئيس قسم النقد بكلية دار العلوم (السبت).

ويتناول كل متحدث موضوعاً معيناً طوال البرنامج أو موضوعات متنوعة، يختارها عادة حسب تخصصه واهتماماته، ويوم الحديث ثابت وتوقيته عشر دقائق فى الساعة العاشرة مساءً. وقد أخذت يوم الاثنين، والتزمت بموضوع واحد، وجعلت حلقتى العشرين كلها سلسلة مترابطة من المعالجات حول "المكتبات وبنوك المعلومات" والتزمت بكتابة كل حلقة قبل إذاعتها، حرصاً على استثمار تلك الدقائق القليلة، وضماناً لأسلوب سهل موجز وتغطية واسعة فى كل، حلقة مع الترابط والتكامل بين الحلقات وفى مجموعها، فبلغت (١١٠ صفحة) بمتوسط ٥,٥ صفحة لكل حلقة.

وفى أواخر (١٩٨٥) كانت قد مرت خمس سنوات على لقاءاتى الأسبوعية الموسمية كل عام فى مجمع الخالدين، وقد عدت منها بتلك "الخطة" والقطاعات الأربعة بما فيها من المصطلحات والتعريفات بالترتيب التصاعدي للمفاهيم حضارياً أو فنياً داخل كل قطاع. وكشافين هجائيين (عربى وإنجليزى) كل ذلك فى حوالى ٨٠ صفحة. وفى ذلك الوقت نفسه كانت قد مرت خمسة شهوراً على مواجهاتى الأسبوعية بالاذاعة المصرية، وعدت ومعى عشرون قطعة مقسمة الى ست مجموعات أولاها تمهيدات عامة والمجموعات بعدها بالترتيب عن : الحاسب الالكترونى، الضبط البليوجرافى، تجارة المعلومات، قضايا التعليم والمعلومات، المكتبات والمعلومات فى الخريطة الأكاديمية..! وهكذا تألف دون أى مجهود يذكر حصيلة "المجمع" وحصيلة "الاذاعة"، باستثناء "تقديم" سهل دقيق فى ثمانى صفحات، يشرح فى إيجاز ووضوح أصل تلكما الحصيلتين، اللتين أصبحتا كتاباً عام (١٩٨٥) بهذا النمط الشائع للتأليف فى العصر الحديث.

لما النموذج الأقدم منذ أوائل السبعينات حتى منتصف الثمانينات (١٩٧٣ - ١٩٨٥) أيضاً، الذى قد يحسب نموذجاً واحداً فردى التركيب، أو نموذجين مزدوجى البناء أو ثلاثة نماذج مثلثة التركيب، فهو فى المستوى الأول "الفردى" كتاب [البليوجرافيا ودراساتها فى علوم المكتبات - القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، ١٩٧٤ - ٢١، ١٠٨ ص؛ ٢٠ سم - (الفكر العربى فى أدب المكتبات؛ ٢٦] وقد كان فى أصله بحثاً مطولاً، قدم الى المؤتمر الذى عقد بالرياض (١٩٧٣) خاصاً بالإعداد البليوجرافى للكتاب العربى، كما كان هو نفسه بعد بضعة أشهر، البحث الذى قامت عليه "دوة الدراسات العليا للمكتبات" فى القسم بجامعة القاهرة، حيث التقى فيها أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا على اختلاف مستوياتهم، اسبوعياً لمدة شهرين (منتصف مارس - منتصف مايو ١٩٧٤) ثم نشرته هو نفسه "جمعية المكتبات المدرسية" بشكلا الأصلى دون زيادة، باستثناء حوالى عشرين صفحة فى ترقيم مستقل لشرح السياقين قبل النشر خلفية لوضعه الجديد كتاباً منشوراً.

ذلكم هو سياق المستوى الأول "الفردى" فى أثناء العامين (١٩٧٣ - ١٩٧٤)، وقد تمثل المستوى الثانى "المزدوج" فى تركيبه بالكتاب [دراسات بليوجرافية لأوعية الفكر العربى: الاطروحات، الدوريات - القاهرة: جمعية

المكتبات المدرسية، ١٩٧٥ - ١٤٨ ص؛ ٢٠ سم - (الفكر العربى فى أدب المكتبات؛ ٢٧). ذلك أن أصل المادة الأولى فى هذا المستوى المزدوج، كان دراسة علمية مركزة* بعنوان (مقدمة بيبليوجرافية وقائمة منطية) كتبها لتوضع فى بداية المجلد الثانى لما كانت جامعة القاهرة قد أعدته وطبعته ليصدر أولخر ١٩٧٤ بعنوان (ملخصات الرسائل الجامعية لدرجتى الماجستير والدكتوراة، ١٩٧٠ - ١٩٧١)، كان هذا التقديم العلمى فى بضع عشرة صفحة، عن واقع الضبط البيبليوجرافى للرسائل الجامعية فى مصر، وتخطيطاً هيكلياً محكماً للنهوض بهذا الضبط، على أسس فنية دقيقة.

وكذلك كان أصل المادة الثانية فى هذا المستوى "المزدوج" نفسه دراسة علمية مفصلة فى حوالى مائة صفحة، بعنوان (كشاف الأهرام بين الدوريات البيبليوجرافية بالوطن العربى)، لتكون بين يدى العمل الضخم (كشاف الأهرام ١٩٧٤) الذى كان دورية بيبليوجرافية شهرية، توليت التخطيط لها ورعايتها خلال عامها الأول كله، وطلبت من "مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم" صاحب المشروع، أن يصدر "التركيب السنوى" الأول بمجلديه فى حوالى (١٠٠٠ صفحة)، مسبقاً بهذه الدراسة الفريدة المبكرة عن الضبط البيبليوجرافى للدوريات، وقد صدر هذا التركيب فعلاً مع هذه المادة أولخر عام ١٩٧٥ أيضاً.

وننتهى الى المستوى "الثلاثى" فى تركيبه، مع كتاب [البيبليوجرافيا ودراساتها فى البلاد العربية - القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، ١٩٨٥ - ٢ مج؛ ٢٠ سم - (الفكر العربى فى أدب المكتبات؛ ٩١)] للمحتويات: جزء ١ - البيبليوجرافيا ودراساتها فى علوم المكتبات؛ جزء ٢ - دراسات بيبليوجرافية لأوعية الفكر العربى: الأطروحات، الدوريات]. النظرة السريعة الى بطاقة هذا الكتاب الثالث فى النموذج الثانى، تكفى لمعرفة أن الإصدار له كان عملاً ألياً، يمثل أقصى درجات "التأليف" الشائع فى الوقت الحاضر، وليس يغير من هذا الحكم الدرجة العالية جداً من التلاؤم، فى هذه التركيبية الثلاثية الخالية من أى جهد عند

* ولتلك الدراسة المركزة ثمرة مباشرة فى مخطط لرسالة الدكتوراه بأسم "مجدة الشربيني" التى كانت قد حصلت على درجة الماجستير من جامعة "كولومبيا" فى نيويورك.

* الآن "مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات".

البناء النهائي. ذلك أن حوالي ٣٠٪ من محتوى المادة فى المستوى الأول (ص ٢٨ - ٥٧) بعنوان "الدراسات الببليوجرافية المستقلة" كانت هى المبرر الوظيفى لتكوين المادتين فى المستوى "الثانى" المزدوج، مع المادة الفريدة فى المستوى "الفردى" الأول، ليتكون هذا المستوى "الثالث" للتأليف التركيبى ١٠٠

من "التأليف" الشائع الى "التوليف" المنهجى:

قبل المقارنة المقصودة بين مفهوم "التأليف" المشهور ومفهوم "التوليف" المنهجى، يحسن التمهيد بفقرتين أو ثلاثة عن المفردات والتعبيرات الأخرى، الماثورة والجارية المعروفة للجنس الأوسع، الذى تدخل فيه المفردتان موضع المقارنة وغيرهما. تحظى العربية بثروة بالغة، من المفردات والتعبيرات الوظيفية، المترادفة تماماً أو المتقاربة مفهوماً، بشأن علاقة "الإنسان" بأشهر أوعية المعلومات وهو "الكتاب" من حيث تكوينه وإيرازه. ولهذا الترادف والمقاربة ظروفيهما ومبرراتهما، التى يمكن إيجازها فى ثلاثة أمور أساسية جامعة، أولها: الغنى الطبيعى المعروف للغة العربية فى مفرداتها وتعبيراتها . وثانيها: تفاوت تلك العلاقة نفسها من مستواها الأعلى التكوينى، الى المستويات التالية: إشرافاً، أو تحقيقاً، أو مراجعة الخ. وثالثها: تلك المتغيرات الثقافية والفكرية عبر بضعة عشر قرناً هى عمرها، شهدت عطاءات العصر الجاهلى وصدر الاسلام وبضعة عصور بعدهما، بما فيها جميعاً من دواوين الشعر والوحى القرآنى والأحاديث النبوية، وكل الأعمال التراثية فى شتى العلوم وفنون المعرفة، والأدب. وكما هو الشأن فى المفردات اللغوية وتركيباتها، بما فيها هذه التى تعبر عن تلك العلاقة بجميع مستوياتها، تتغير المدلولات وتتفاوت ضيقاً وسعة فى دوالها، وتظهر مفردات وتراكيب أخرى غيرها لتعبر عن درجات العلاقة نفسها، او علاقات أخرى ناشئة لم تكن موجودة قبل ذلك.

ولعل أشهر المفردات فى الوقت الحالى ولعدة عقود مضت، هى "التأليف" للعلاقة التكوينية الأعلى، وكانت قبلاً فى القرون التراثية السابقة، هى "التصنيف" التى فقدت الآن هذا المفهوم تماماً لتدل على مفهوم آخر يختلف كثيراً، برغم أنه ما يزال فى نطاق الكتب والمكتبات. بل لقد نشأ فى الوقت الحالى ولفترة سابقة غير قصيرة، مفردات وتعبيرات لم تكن شائعة وربما غير موجودة، مثل: اعداد، بقلم، تجهيز، الخ. الى جانب السكوت عن توصيف أية علاقة، والاكتفاء بتسمية للشخص قبل العنوان أو بعده ١٠٠. والحقيقة أن هذا الأمر بأبعاده المتشعبة موضوع واسع

ومهم جداً، ويستحق دراسة علمية جادة لا تكفى فيها الملاحظات العابرة، بل لابد من النزول الى الميدان بحدوده النوعية والتاريخية وغيرها. فهناك بجانب العوامل الثلاثة المشار اليها قبلاً، جوانب أخرى دقيقة قد تكون بنوراً لعامل رابع أو أكثر. فتعبيرة مثل: "يقلم" مألوفه فقط فى المؤلفات الأدبية الحديثة دون العلمية، وكلمة "لام" للجر للملكية مثلاً آخر تستخدم للمحتوى الشعري، مثل "قصيدة النيل، لشوقي" أو "قالب قوسين، لمحمود حسن اسماعيل" الخ.

هذا ١٠٠ وقد رأينا قبلاً فى بداية هذا "الفصل" الأول، نموذجين متقابلين لما قمت أنا به بين السبعينيات والثمانينات فقط، يمثلان وظيفياً أحسن التمثيل هذا للنمط الشائع من "التأليف" فى العصر الحديث. وقد تفاوت جهدى فيه كثيراً خلال تلك الفترة وفيما قبلها، من "المقدمات" للدقيقة المفصلة لسياقات المادة أو المواد الأصلية قبل إصدارها كتاباً منشوراً، حتى الجهد شبه الآلى الذى ربما يكتفى ببعض التغيرات اللغوية أو الإضافات فى صياغة العنوان، بياناً غير مباشر لعلاقة الأصل أو الأصول بالإصدار الحاضر. وإذا كنت مارست مثل غيرى هذا النمط من "التأليف" الشائع منذ الستينيات حتى أواسط الثمانينات، فإننى عن نفسى فى أواخر الثمانينات وخلال التسعينيات، واجهت موقفاً بل مواقف غير مسبقة بالنسبة لى على الأقل، لاتجدى فيها أبداً تلك الخطوات الساذجة البسيطة، التى لا تتجاوز فى أعقد الحالات كتابة "مقدمة" أو "تقديمات" فى بضع صفحات أو ضغطها...!

وكانت الباكورة لهذه المواجهات وأقواها تحديداً، هى المحتويات فى مجله (عالم للكتاب) بعد حقبتها الخمسية الأولى (١٩٨٤ - ١٩٨٨) وذلك أننى كنت بصدد التخطيط الدقيق لإصدار بضعة كتب، تزداد بإكتمال الخمسيات التالية: (١٩٨٩ - ١٩٩٣، ١٩٩٤ - ١٩٩٨ الخ) ضمن "سلسلة المطبوعات" المنفردة للمجلة، اللتين تتولاها الهيئة المصرية العامة للكتاب "المؤسسة الأم" لهما. وكانت المجموعة الأولى من تلك "المطبوعات" المنفردة للخمسية المبكرة والخمسيات بعدها كذلك أيضاً، تقوم على ثلاثة أنواع كما يلى:

• أولها كتاب أو كتب تضم عطاءات أحد كتّاب المجلة خلال الخمسية، مثل الدكتور الطاهر أحمد مكى أو الدكتور عاطف العراقي أو الدكتور على الدين هلال، مع ما يضيفه من عطاءاته من كتابات لم تنشر قبلاً.

• ثانيها العطاءات في موضوع واحد أو فئة معينة من الكتابات خلال الخمسية، ليست بالضرورة من شخص بعينه، بل الأفضل ألا تكون لكاتب واحد، مع ما يضاف إليها من كتابات في الموضوع أو الفئة نفسها لم تنشر قبلاً.

• ثالثها "التركيبة الخمسية" لمحتويات الفهرست العصرية للوطن العربي، وهي العمود الفقري لكل أبواب المجلة في إصداراتها الفصلية، ضمن نظام بيبليوجرافى، كامل بمدخله الأساسى ومدخله الإضافية وكشافاته، مع الإضافات البيبليوجرافية للفترة نفسها التى لم تنشر. وتبلغ التركيبة باضافاتها فى المتوسط خمسة عشر ألف تسجيلية، خمسة عشر ألف كتاب من البلاد العربية جميعاً بنسبة حوالى ٧٠٪ لمصر ولبنان وحدهما.

ومن المفارقات العجيبة بشأن تلك "الخطوة" وغيرها، فى حياة مجلة (عالم الكتاب) وسلسلة "المطبوعات" المنفردة التابعة لها، ان "الهيئة" الأم لهما لم توافق فقط على تلك "الخطوة" للسلسلة، بل رحبت بها ترحيباً شديداً لعائداتها الثرية الثقافية والفكرية والاقتصادية أيضاً!! ومع ذلك كله لم يصدر منها إلا كتاب واحد، هو الباكورة والنموذج المثالى لبيان المتطلبات فى هذه المواجهات التوليفية غير المسبوقة التى نحن بصدها. لقد كان المطلوب هو: بناء كتاب واحد من "النوع الأول" فى تلك الخطوة، يقوم على محتويات مأخوذة من الخمسية الأولى للمجلة، وإضافة ما يبلغ حوالى ٢٠٪ مما يماثله، أو يساعد فى تحقيق أهداف هذا البناء غير المسبوق. وتشتمل تلك المحتويات المختارة على أكثر من ٢٠٠ مادة، تتفاوت فى حجمها من ثلاثة أسطر الى ثلاثين صفحة، وتتناول اشتاتاً من الأخبار والمسائل والقضايا والموضوعات والشخصيات، بينها كل ما يمكن أن يدخل ثلاثية "القراءة والكتب والمكتبات" فى أوسع حدودها، على أن يصدر هذا الكتاب المنظومة فى حوالى ٧٠٠ صفحة من القطع الكبير، العامرة بـ "الفونطات" الصغيرة وليكون سعر البيع حوالى عشرة جنيهات فقط...!

لن ندخل الآن فى تفاصيل الخطوات ولا شرح العناصر، التى نجحت فى تحقيق المعجزة المطلوبة وصدور الكتاب [همسات ونداءات فى أفق القراءة والكتب والمكتبات... القاهرة: الهيئة المصرية العامة للمكتبات، ١٩٩٠... ٧٠٨ ص؛ ٢٥ سم. (مطبوعات عالم الكتاب)]. وقد كان من أهم "الخطوات" / العناصر "وأبرزها صياغة (العنوان) الملائم الذى لا يعبر فقط عن سعة التغطية وإنما عن منهج المعالجة أيضاً، فكان عجز ذلك العنوان لتلك التغطية العريضة

(أفاق القراءة والكتب والمكتبات) كما كان الصدر للمنهج المتكامل الذى تراوح من (همسات) الأسلوب الهادئ والتلميحات الخفيفة، الى (نداءات) المصارحة القوية الفاعلة والصياغة الحاسمة للصارمة...! ولقد جاء بعد صياغة ذلك العنوان ومعه وقبله، كثير من "الخطوات/ العناصر" التى نوجزها فيما يلى:

■ (إهداء ودعاء) كان شكراً خالصاً دون نفاق الى "الهيئة" الأم التى أنجبت مع لبنتها هذا الوليد الأول، كما كان أملاً وتشجيعاً للإنجازات التالية التى لم تتحقق بكل أسف...!

● صفحة للمحتوى الواحدة بسماتها الخرائطية العلائقية للفصول التسع، وبتقديراتها الإحصائية الدقيقة لكل المحتويات (٢١٦ مادة) فيها، التى تفاوتت من بضعة أحاد مروراً بعشرين مع بضعين، لتنتهى الى تسعين مادة. إنها حقاً أشبه بصورة (٤٢×سم) لعملاق يبلغ مئات الاضعاف لحجم تلك الصورة...!

■ (مقدمة وتقديمان) فى تسع صفحات تشرح الكبريات "الاستراتيجية" والصغريات "التكتيكية" بما فيهما من: مواصفات "الخطة" لكل (مطبوعات) الخمسية الأولى وما بعدها، والنوع الأول لمطبوعات تلك السلسلة والنوعين الآخرين. وفى النوع الأول المتمثل فى الباكورة الحالية، تتناول "المقدمة" طبيعة البناء التركيبى له، الذى أطلقت عليه (النظم القرأى) الجديد للمواد، وهو ما نسمية الآن (التوليف) المنهجى بعد عقد واحد من إطلاق المصطلح الأول...! يتضمن هذا "النظم القرأى" أو "التوليف" كما وضحته المقدمة: شرح للعلاقات العضوية بين المحتويات فى كل من "الفصول التسعة" وبين محتويات كل فصل وما يليه من الفصول.

● صفحة (العنوان والمحتويات) الدقيقة والكاملة لكل واحد من الفصول التسع قبل بدليته، ثم (مقدمة) بعنوان (خلفيات المواد وسياقاتها الزمنية) فى حدود ثلاث صفحات أخرى، تجعل هذه "القوائم" الثلاث الفصل الخاصة به، بعد توظيفه مع غيره من الفصول فى كيان واحد قبلاً، يبدو هذا الفصل كأنه أصبح كتاباً مستقلاً يودى وظيفته الاضافية الخاصة...!

■ منظومة (الكشافات) المعيارية التى تحقق أغلبها فى هذا الكتاب، لأسباب خارجة عن إرادتى (بعد وضع الأسس الكاملة لها) وعن إرادة من قاموا بها نيابة عنى...! وعلى أية حال فقد تحققت مثل تلك "المنظومة" فى الكتاب الآخر

صنوه* بعد عام واحد تفرغت فيه له، وهو (المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة ومدخل منهجى عربى.. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩١.. ٨٥٦، ٢٥ ص: يفي، صور؛ ٢٥ سم).

ولعل الأهم بين ما يجدر التنويه به كقواعد عامة، بعد تلك "الخطوات/ العناصر" التطبيقية، فى حالة ذلك الكتاب "الباكورة" للتوليف، هى الأمور الثلاثة التالية التى يؤدى كل منها دوره فى (التوليف) المنهجى بالتكامل الوظيفى بينها:

- أولها "التصميم المعمارى" العام للكتاب الذى يضم عدداً كبيراً من المحتويات، قد تكون أحاداً وقد تبلغ العشرات وربما تتجاوزها الى المائة الأولى أو حتى الثانية. ان مثل هذا التصميم ولاسيما المواد الكثيرة (مائة أو مائتان) يبدو حقيقة وكأنه نوع من "التصنيف" لذلك العدد الكبير من المواد، المختلفة موضوعاً ونوعاً وشكلاً، أى: التصنيف الذى يأخذ فى الاعتبار جانب الموضوع لكل مادة، المتمثل فى محتواها الجوهرى، وجانب النوع: خيراً، أو تحقيقاً أو وجهة نظر أو دراسة الخ. وجانب الشكل: ثلاثة أسطر أو ثلاثين صفحة.

- ثانيها "الخلفيات والسياقات الزمنية" التى تسبق المادة أو مجموعة المواد، فى كل من "المقدمة" الأولى للكتاب كله بعامة، وفى المقدمات الفصلية لكل مجموعة متجانسة من المواد بعد تصنيفها. إن تلك الخلفيات والسياقات السابقة للمواد فى أصولها الأولى، تبث فيها الحياة حالياً حين يطلع عليها القارئ. ذلك أن مثل هذا الاطلاع تنزليد قيمته أضعافاً مضاعفة بتلك "الإكسبرات" الحيوية من الخلفيات والسياقات الزمنية. وهذه الزيادة نوع جديد من "القيمة الإضافية" يقاس بمقدار المسافة بين زمن "التأليف" الأول والقراءة الحالية.

ثالثها عند تنفيذ "التصميم المعمارى" المبدئى، يأتى الاهتمام بالمصطلحات والمفردات المفتاحية التى تجرى فى ثنايا المادة أو المواد الأصلية، وفى عنواناتها الأساسية والفرعية والتفرعية، وتقدير مواضعها للأوضاع الجديدة فى

" نعم هما توأم واحد فى كل الخطوات/ العناصر من صياغة العنوان حتى الاصدار، بيد أن الكتاب الثانى يتميز بأنه التجربة الثانية، كما توفر له من التفرغ ومن بيئة الاصدار ما لم يتوافر لصنوه الأول.

التخصص بعد بضعة أعوام أو عقود، تلك الأوضاع التى ربما استبدلت بها غيرها، أو أضافت إليها، أو غيرت مفهومها، إلخ. إن هذا الجانب يتحقق بالقراءة الجديدة للمواد بعد تسكينها فى ذلك "التصميم المعماري" الجديد، حيث تتم عمليات كثيرة تبدو صغيرة ولكنها فى غاية الدقة لأهميتها البالغة...! بعضها تغييرات قد تبدو سطحية أو شكلية، مثل جعل العنوانات وسيطة بدلاً من الجانبية أو العكس، ومثل الترفيم الوصفى أو العددي لبعض الصفحات بدلاً من تركها صماء بدون ترقيم، إلخ. وبعضها الآخر استبدال مفردات اصطلاحية جديدة، بمفردات اصطلاحية سابقة لم تعد ملائمة. إن مثل هذه التعديلات والإضافات قد لا تبلغ بالقياس الكمي لنصوص المادة أو المواد نصف فى المائة أو أقل، ولكنها تبث الحياة فى تلك النصوص وتجعلها أكثر ملاءمة للقراءة الجديدة من جانب المستفيدين فى السياقات الجارية حالياً.

توليفات حتمية وعاجلة:

هناك رصيد ضخم من كتاباتى السابقة يتطلب "التوليف" المنهجى بعامة، بيد أن مواد معينة تتطلب ذلك بصورة حتمية وعاجلة، لأسباب سألقى عليها بعض الضوء فى نهاية هذه الشريحة من الفصل، بعد إلقاء نظرة عامة على أبعاد ذلك الرصيد الماضى. فقد بدأت الكتابة فى تخصص المكتبات والمعلومات لأول مرة، خلال سنوات البعثة (١٩٥٧ - ١٩٦١) للحصول على درجة الماجستير ثم للدكتوراه، ولأخذت تلك الكتابات أشكالاً وحقت أغراضاً متعددة، أكثرها أوراق وبحوث تدخل فى متطلبات المقررات الدراسية الأساسية والاختيارية، اختتمت عام (١٩٥٩) برسالة محدودة لدرجة الماجستير، وبلغت عام (١٩٦١) أعلى مستوياتها فى أطروحة كاملة لدرجة الدكتوراه، مع مقالة علمية عنها نشرت بمجلة متخصصة أمريكية. وإلى جانب ذلك كانت هناك كتابات بالعربية قليلة نسبياً، نشر بعضها فى أثناء سنوات البعثة بمجلة (عالم المكتبات) المصرية، التى كانت تصدر منذ أواخر الخمسينيات حتى أواسط الستينات، برئاسة تحرير رائدة نوالها صاحبتها الأستاذ حبيب سلامة خلال حياتها وحياته.

أما بعد سنوات البعثة حينما كانت إقامتى بمصر لحوالى ربع قرن (١٩٦١ - ١٩٨٦)، ثم لست سنوات بالملكة العربية السعودية (١٩٨٦ - ١٩٩٢)، وبعدها مرة أخرى بمصر حتى الآن وحتى يقضى الله أمراً كان

مفعولاً، فقد تتابعات الكتابات دون انقطاع باستثناء عام أو عامين أو آخر التسعينيات. كانت الكتابات موجهات للأعمال والمسئوليات المتتابعة بل المتزامنة لجهات كثيرة ومتنوعة، وهى بالترتيب الزمنى التقريبى: وزارة التربية ووزارة التعليم العالى لبضعة عشر شهراً؛ القسم فى آداب القاهرة حتى الآن؛ كلية دار العلوم لثلاثة أعوام؛ مكتب مكتبة الكونجرس بالقاهرة لخمسة وعشرين عاماً؛ مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم لبضعة أعوام؛ الشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة لبضعة أعوام؛ اليونسكو فى باريس لبضعة أعوام؛ المستشارون الثقافيون لروسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية وطلابهم بالقاهرة لأربعة أعوام؛ الجامعات المصرية والعربية الأخرى وكلياتها المختلفة وبعض أقسامها لمهام معينة. حتى الآن، وبضاف الى ذلك السفر الى أمريكا خمس مرات لمهام علمية فى السبعينات والتسعينات، والى بضع دول أوروبية لأربعة أشهر أو آخر الستينيات وأوائل الثمانينيات لمهام علمية، والى باكستان وتايلاند وكوريا واليابان منتصف السبعينات لمهام علمية، وإلى بضع دول عربية مشرقية ومغربية فى مؤتمرات وفى مهمات علمية خاصة، خلال العقود من الستينيات حتى التسعينيات.

ومن هنا قد يصعب أو يستحيل التحديد الدقيق حتى لفئات تلك الكتابات وموضوعاتها، بله الضبط الكامل الدقيق لمفرداتها بالتسجيلات الببليوجرافية المعيارية، ولكنى فى هذه العجالة السريعة التقديمية لما أبغى من التوليفات الحتمية العاجلة، أستطيع فقط الإشارة الى بعض المتغيرات والسمات المرتبطة بتلك الكتابات المتراكمة، من ناحية: اللغة، أو الشكل العام، أو الجهة، أو الغرض النوعى، ألخ. ويكفى فى مقام الإيجاز هنا تسجيل بعض تلك المتغيرات فى السطور التالية:

- مقالات دراسية أو علمية بالعربية فى بضع دوريات متخصصة مصرية وعربية أخرى، أهمها (عالم الكتاب والمعلومات) منذ ١٩٨٤ حتى ١٩٩٩.
- كتب دراسية أكثرها للطلاب وأقلها للقراءة العامة.
- تبصرات فنية دقيقة بالانجليزية للمفهرسين والمصنفين بمكتبة الكونجرس، ولواضعى التقنيات فى الجمعية الأمريكية للمكتبات.
- تقارير ودراسات علمية خاصة بالعربية أو الانجليزية لتلك الجهات صاحبة الشأن: وزارات مصرية، ومؤسسات حكومية أخرى؛ منظمات من القطاع العام

وأهمها "الأهرام"، جامعات وكليات وأقسام مصرية وعربية؛ مؤسسات أجنبية ودولية؛ الخ.

"تقارير فحص الرسائل والأطروحات والإنتاج العلمى لمئات الأعمال فى سينقات الحصول على الدرجات العلمية أو التحكيم أو الترقيات الى درجات أستاذ مساعد أو أستاذ.

بين ذلك للرصيد الضخم من الكتابات المتنوعة، عدد غير قليل من الأعمال الهامة جداً التى تتجسد فى اثنتين أو ثلاث نسخ فقط، إحداها للجهة أو الجهتين صاحبتى الشأن بالنسبة للمحتوى إضافة الى نسختى الخاصة، مثل: التقرير العلمى الميدانى المقدم الى "اليونسكو" فى باريس بالانجليزية، والى المسئولين فى قطر أوائل الثمانينات بالعربية، بشأن مهمة علمية خاصة لثلاثة أسابيع هناك، عن للمؤسسات التربوية والثقافية ذوات الشأن، عند كل من الجهتين: اليونسكو وحكومة قطر...! وهناك أعمال أخرى أكثر أهمية بما أنها علمية وفريدة ورائدة فى تخصص المكتبات والمعلومات بعامة، وفى الجوانب التكنولوجية لتطبيقاته الحديثة منذ بداية السبعينيات بخاصة، وفى قضايا التحسين ومسائله الفنية الدقيقة بدرجة عميقة فى الخصوصية، قدمت جميعاً فى مؤتمرات علمية عامة أو حلقات نوعية خاصة طوال السبعينيات، تحت رعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فى الرياض والخرطوم وبغداد وغيرها، ولم ينتج النشر الموسع لتلك الأعمال الا للقليل منها، وبقي أكثرها فى نسخ معدودة تحت أيدى الحضور لتلك الاجتماعات. ولعل أجدر النماذج فى هذه الشريحة بالتسمية عملاً: أحدهما فى حلقة الخرطوم (١٩٧٥) والآخر المكمل له فى حلقة بغداد (١٩٧٩) بعد أربع سنوات، وكلاهما يتناول "التحسين" بما فيه "شكل" الفهرسة المقروءة ألياً...! وكما أتمنى أن تتاح الفرصة القريبة لممارسة (التوليف) المنهجى، لإبراز الأعمال فى تلكما الفئتين موضع التوبة: النادرة الخاصة والتحسينية المبكرة...!

يبد أن ظرفاً طارئة غير متوقعة فى العامين الأخيرين بعامة وخلال شهر (يونيه ٢٠٠٠)، القريب جداً بخاصة، تحتم تقديم أعمال أخرى غير تلكما الفئتين الهامتين السابقتين، والمبادرة بإخراجها "مولفة" فى أسرع وقت ممكن، حتى تعرف فى حينه جماهير القراء أصحاب المصلحة الأولى فى القضية، حقيقة الأوضاع المتدهورة التى استشرت منذ أواخر الثمانينيات للقرن الماضى، ثم

انحدرت الى أسفل دركات التدهور خلال هذه الفترة، الفاصلة الواصلة بين قرن مضى متقللاً، وقرن يأتي مع إرهابات قد تكون متوقّعه ولكنها غير مألوّفة..! أما بالنسبة للعامين الأخيرين منذ (مايو ١٩٩٨) حتى تاريخه، قضية قضية مجلة (عالم الكتاب والمعلومات) التي لم تحسم بعد، وقد مضى عليها حوالي ثلاثين شهراً معلقة في أيدي جهة فقدت وعيها، وقد بادرت منذ بضعة أشهر بتجهيزات الحلقة الأولى، وهو كتاب بعنوان (طه حسين في القرن العشرين..!)، باعتبار أنه الموضوع الذي قام الخلاف بشأنه، بين المجلة والهيئة صاحبة الشأن في ذلك التعليق الذي طال أمده. والأمر في الحلقات التالية من السلسلة (حكاية عالم الكتاب مع هيئة الكتاب)، مرهون برد الفعل العام من القراء والخاص من جانب الجهات المسؤولة..!

وأما بالنسبة لشهر (يونيه ٢٠٠٠م) فقد تلقيت من جهة مرموقة بإحدى دول الخليج، نسخة مبدئية (٢٤٥ ورقة) لكتاب دراسي عن "الببليوجرافيا" تطلب إيداع الرأي في نشره، بواحد من احتمالات أربعة (يصلح للنشر كما هو؛ يصلح بتغييرات طفيفة؛ لا يصلح إلا بتغييرات جذرية؛ لا يصلح مطلقاً). وقد أدركت بعد قراءة مقدمته (في صفحة وبعض صفحة)، التي لم أستطع فهمها جيداً ولم تكن مرآة واضحة لمحتويات الكتاب، أن مهمتي ستكون في غاية الصعوبة والدقة، بسبب الاهتمام الكبير الذي أبدته تلك الجهة المرموقة، حتى إنها حدّثت أسبوعين لإرسال الرد إليها..! وبعد القراءة المستوعبة لمتنه وملحقاته وهوامشه الببليوجرافية (حوالي أربعين هامشه)، تأكدت لدى بضعة أمور أوجزها فيما يلي:

■ هناك قائمة ببليوجرافية تشغل (١٦٥ ورقة) أي: أكثر من ٦٧% من الحجم

الكلّي للكتاب، سبق نشرها في تلك البلد نفسها عام ١٩٩٣..!

■ المتن الأساسي للكتاب (حوالي ٦٠ ورقة) أي حوالي ٢٤% من الحجم الكلّي، أخذ معظمه من مقالة لي في الستينيات ومن الدراسة العلمية المقدمة الى مؤتمر (١٩٧٣) بالرياض، ومن مقالة مبكرة عام (١٩٦٤) بمجلة "عالم المكتبات في العدد الثاني (ص ٤٥ - ٥١) لسنتها السادسة، ومن محاضراتي ومذكرات الطلاب خلال الفترة (١٩٦٣ - ١٩٨٦)، دون أية إشارة الى ذلك لا في المتن ولا لهولمش الببليوجرافية..!

■ تتضمن قائمة الهوامش البibliوجرافية حوالى ثلاثين مرجعاً، أكثرها بالعربية لمؤلفين من الأجيال المتأخرة فى الثمانينات والتسعينيات، تناولت قضايا ومسائل معروفة قبلاً منذ الستينيات والسبعينيات..!

ليس من المهم الآن بيان ما رأيته بشأن هذا الكتاب، فقد اخترت كعادتى الاحتمال الثالث (يصلح بعد التغييرات الحذرية)، التى كتبتهام مفصلة فى تقرير يتجاوز عشر صفحات، وأرسلت هذا التقرير فى موعده بالبريد الدولى السريع..! وليس مهما الآن (نهاية أغسطس ٢٠٠٠م) أيضاً، أننى لم أتلّق رسالة من تلك الجهة المرموقة، تشكر فيها هذه الاستجابة العلمية البنائية من جانبى..! إنما المهم هو أننى لزركت أحد الأسباب الحقيقية، لهذه الأعراف العلمية المتدهورة فى تخصص المكتبات والمعلومات، عند الأطراف البعيدة فى الوطن العربى بخاصة. ذلك أن المواد والمؤلفات التأسيسية الأصلية فى موضوعات هذا التخصص، أصبحت نادرة وغير متاحة للرجوع إليها بالنسبة للأجيال الجديدة. وهكذا..! لبادر قبل المعرض الدولى للكتاب القام (٢٠٠١م) فى القاهرة، بتوليف بضعة أعمال تأسيسية عن "البibliوجرافيا" منذ أوائل الستينيات حتى أوائل التسعينيات فى كتاب جديد، بعنوان (البibliوجرافيا والبibliوجرافيات فى البلاد العربية بين تراثياتها الماضية وتحدياتها العصرية، وهو العنوان نفسه تقريباً لتلك المادة الهامة فى مؤتمر (١٩٧٣) بالرياض.

التوليفات والسياقات بالكتاب الحالى

سياقات (١٩٦٩؛ ١٩٨٨؛ ٢٠٠٠) للفصل ٢:

هناك ثلاث سياقات زمنية، لمادة أول الفصول بعداً وهو الفصل الثانى فى هذا الكتاب، كفيلة معاً بإلقاء الأضواء المفتاحية للكاشفة، على سطور تلك المادة وعلى ما بين السطور لجميع محتوياتها. السياق الزمنى "الأول" هو أواخر الستينات، لو (١٩٦٩) تحديداً، حينما كنت ألتولى فى "القسم" بجامعة القاهرة، ولبضع سنوات قبلاً لتدريس مقرر باسم (النشر) وهو المقرر الجديد، الذى أدخلته فى لائحة المقررات الدراسية منذ (١٩٦٣) لذلك القسم العريق، وقد نشرت المادة لأول مرة عام ١٩٦٩ فى (صحيفة المكتبة، مجلد ٣، عدد ٢؛ أكتوبر ١٩٦٩: ص ١٧-٤٠) بعنوان "بعض الجوانب الأكاديمية فى دراسة النشر"، لتكون واحدة من قراءات الطلاب فى ذلك المقرر الناشئ. وكنت فى ذلك الوقت أنوى إصدار كتاب بعنوان "النشر ودراسته فى علوم المكتبات"، ليكون ثالث اثنتين أو رابع ثلاثة أو

حتى خامس أربعة معه، هي (المراجع ودراستها في علوم المكتبات؛ البليوجرافيا ودراستها في علوم المكتبات؛ التوثيق ودراسته في علوم المكتبات؛ مناهج البحث في علوم المكتبات)، لتلك المقررات التي توليت تدريسها خلال الستينيات، ضمن سلسلة مبكرة من المنفردات، نجحت حلقاتها لعدة سنوات خلال السبعينيات* ولم يتح لهذه النية الطيبة بشأن موضوع "النشر" أن تتحقق كثيرها كثير لا تشغالي بأمور أخرى في التخصص كانت أولى بالاهتمام في حينها.

إن ذلك السياق الزمني (١٩٦٩) المبكر، هو المرآة الأولى والأوسع والأهم التي تقدم لقارئ اليوم، جوهر المحتويات بالفصل "الثاني" في الكتاب الحالي كلها، حيث يبلغ هذا الجوهر بالتقدير العلمي الكيفي، الى جانب التقدير الظاهري المادي، حوالي ٩٥٪ على الأقل لحجمها الحالي ولقيمتها الجارية في بداية القرن الحادي والعشرين.

وأما السياق الزمني "الثاني" لمادة هذا الفصل نفسه ولها نفسها في الكتاب الحالي، فقد جاء بعد عشرين عاما (١٩٨٨) تقريباً من السياق قبله. ذلك أنني عدت لتلك المادة حينما ألقى على عاتقي دون اختيار من جانبي، أن أتولى منذ العام الجامعي (١٩٨٦/١٩٨٧) في جامعة الملك سعود بالرياض، تدريس مقرر أضافوه ذلك العام بتسمية جذابه حقاً، مقتبسة من الخارج هي (المعلومات والاتصالات) كمحورين مترابطين. ولشدة الارتباط في وجهة نظري الخاصة بين جانبي هذا المقرر الجديد آنذاك، فقد وضعت من أجل هذا الربط الوثيق، تسمية عربية واحدة منحوتة (معتصلات) التي يمكن أن نقابلها في الانجليزية بمنحوتة تساويها (Infomunication) ويبدو بوضوح أن هذا المقرر بتسميته تلك قد استعير، من لائحة المقررات الدراسية بجامعة (رتجرز، Rutgers) في أمريكا، بعد أن أضافت مدرستها العتيدة لتخصص المكتبات والمعلومات، أحد التخصصات الشقيقة المعروف باسم (الاتصال Communication) وهو التخصص نفسه الذي غلبت عليه في أكثر الأقطار العربية تسمية (الاعلام) ومن الجدير بالذكر ان تلك المدرسة بعد هذه الاضافة قد غيرت اسمها رسمياً فأصبح منذ تلك الاضافة Rutgers School of Communication, Information and

* كانت السلسلة بعنوان "الفكر العربي في أدب المكتبات" صدر منها بضع حلقات لي ولغيري، خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٩.

Library Studies وقد كانت هذه التسمية المزوجة إنقاذاً إدارياً للمدرستين من قرار حتمى يقضى بإغلاقهما بسبب الأزمة المالية، التى أغلقت فى ثمانينات القرن الماضى ثلاثاً من مدارس المكتبات الشهيرة!^١

والأهم الآن هو اننى جربت وضع "المنهج التدريسي" لهذا المقرر الجديد أربع مرات (١٩٨٦ - ١٩٨٨)، خلال أربعة فصول دراسية متوالية كان آخرها فبراير - يونيه ١٩٨٨. وقد أطمأنت نفسى آنذاك بعد تلك التجارب الأربعة الى المكونات العلمية الأساسية التى ينبغى تناولها، حين نتحدث من جانبنا فى تخصص المكتبات والمعلومات عن الحدود المشتركة، التى تربط بين هذا المصطلح فى مفهومه الحضارى والاصطلاحي، وبين المفاهيم الحضارية والاصطلاحية فى مجالات الاعلام والاتصال. وفكرت آنذاك فى إصدار كتاب دراسى خاص لهذا المقرر الجديد، يقدم على أساس المنهج التدريسي الذى وضعته خلال تلك الفترة.

وفى أثناء تلك التجارب كنت قد رجعت الى تلك المادة التى كتبتها أواخر الستينات منذ عشرين عاماً، ووجدت أنها مع تعديلات محدودة جداً فى العنوان وفى حوالى ٢٪ أو ٣٪ من المحتويات، مع قليل من الإضافات الجديدة الملائمة، تصلح أن تكون إحدى القراءات بالنسبة لواحدة من خمس وحدات دراسية، فى المنهج التدريسي لذلك المقرر الجديد آنذاك بسميته (معتصلات، أو المعلومات والاتصالات فى دراسة المكتبات). ذلك أن "المادة" بتلك التعديلات والإضافات المحددة، تعالج بالمستوى الأكاديمي ثلاثة جوانب هامة لكل منها مكانها ومكانتها فى ظاهرة المعلومات والاتصالات مع النشر، الذى يتوفر فيه العنصران، حينما يكون ذلك كله موضوعاً لأحد المقررات الدراسية فى التخصص الذى ننتمى إليه وينتمى هو البناء. وهى نفسها الجوانب الثلاثة التى تمثل محتويات "الفصل الثانى" فى الكتاب الحالى، أى: ما هبة النشر بجانبه

* مرة ثانية لم يصدق التوقع من جانبى، ان أصدر كتاباً دراسياً خاصاً لهذا المقرر باسمه عنواناً للكتاب المتوقع، ذلك أننى فضلت إصدار موسوعة مبدئية عامة للتخصص، بعنوان (المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة ومدخل منهجى عربى) عام ١٩٩١، فى حوالى ٩٠٠ صفحة، وكانت تلك المادة مع اثنتين أخريين فى التخصص، هى مكونات الفصل الثالث (ص ١٧٩ - ٢٥٥) فى تلك الموسوعة.

التقليدي المطبوع وغير التقليدي المسموع والمرئي والإلكتروني؛ موقع النشر في الاطار الأوسع لطرق الاتصال البشري؛ العلاقات المتبادلة بين النشر في جانب وتخصص المكتبات والمعلومات في الجانب الآخر.

وأما السياق الزمني "الثالث" والأخير لتلك المادة فهو شهور الربيع والصيف لعام ٢٠٠٠م، حينما كنت أمارس "التوليف" المنهجي الختامي لمواد هذا الكتاب في بنائه الحالي. وكانت الممارسة في حينها نوعاً مستعاراً من "التفكيرية" وهي الوجه الآخر، إذا كان الوجه الأول نمطاً أيضاً مستعاراً للتوليف من "البنوية" في النقد الأدبي. وذلك أن المادة التي تم إعدادها في السياق الزمني "الثاني" قبلاً، كانت قد نشرت "مبنية" في فصل واحد من ثمانية، مع مادتين سيأتي ذكرهما بعداً، عن "التوثيق" في الموسوعة المشار إليها بالهامشه السابقة قريباً. ويتمثل موجز هذا "التفكير" فيما يلي:

- كانت المادة هناك في الموسوعة بعنوان (ظاهرة المعلومات والاتصالات: النشر والاتصال وأعمال المكتبات) فتغير العنوان هنا الى (النشر والاتصالات والمعلومات). وهذا التغير نموذج واضح لما تتطلبه "القراءة" الجديدة للمادة في السياق البنائي للكتاب الحالي.

- كان الفصل "البنوي" الجامع للمواد الثلاثة هناك بالموسوعة، مسبقاً بتمهيد في أربع صفحات لخلفيات كل من المواد الثلاثة والسياسات الزمنية لها، ونشرت المادة هنا في "الفصل الثاني" دون ذلك التمهيد استغناء عنه بالفقرات السابقة.

- كانت المادة هناك بالموسوعة، متبوعة بتحليل منطقي دقيق لمحتوياتها في صفحة واحدة شبه مجذولة، تطبيقاً لمنهج خاص في "توليف" تلك الموسوعة، وليس هذا التحليل ملائماً للكتاب الحالي، فتم الاستغناء عنه برغم أهميته البالغة.

سياقات (١٩٧٤ - ١٩٨٧ - ٢٠٠٠) للفصلين ٤٣:

للفصلين الثالث والرابع معاً في الكتاب الحالي، ثلاث سياقات زمنية لمادتيهما، كفيلة بالقاء الأضواء المفتاحية الكاشفة، على سطور تلكما المادتين وعلى ما بين السطور لجميع محتوياتهما. السياق الزمني "الأول" منتصف السبعينات أو (١٩٧٤) تحديداً وهو تاريخ النشر المبكر، لمادة الفصل الثالث، هنا أول مرة بعنوان (التوثيق ودراسته في علوم المكتبات) وقد كانت آنذاك استجابة

لرغبة عريضة، حذنى بشأنها الأستاذ/ بدر الدين أبوغازى وزير الثقافة الأسبق، عندما كن رئيساً لتحرير مجلة "الثقافة العربية" التى صدرت فى القاهرة لبضع سنوات، عن "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" قبل انتقالها الى تونس فى واحدة من الألعاب السياسية الكروية بالوطن العربى.

كنت آنذاك مستشار التحرير لقطاع "المكتبات والتوثيق" فى تلك المجلة السنوية، منذ عندها لثانى لعام ١٩٧٤. ذلك أن رئيس التحرير رحمه الله، كان قد قال لى فى واحد من لقاءاته مع المستشارين لقطاعاتها الأربعة، بمقر المنظمة الكائن فى ميدان الدقى بشارع التحرير عبر القاهرة والجيزة: سمعت كثيراً لبضع سنوات مضت عن ذلك المفهوم الجديد الذى يسمونه "التوثيق" ورغم ذلك فأنى لا أكاد استقر على تصور معين لذلك المفهوم فى ذهنى، حتى أسمع أو أقرأ فيما بعد ما يهز ذلك التصور أو يهدمه، وأبدأ من جديد أحاول التعرف على صورة مستفزة ثابتة له... وكم أود أن يكون عطاؤك الأول للمجلة مادة، تجلّى لى ولكثيرين غيرى المقصود بهذا "التوثيق" الذى لا يكاد يستقر...!

ومع اعترافى أنا بأن ذلك الاهتزاز كان هو السمة الغالبة على مفهوم "التوثيق" منذ بداياته الأولى، وبأن حملة الدعاية والترويج له فى الخمسينيات قد شغلت الأنظار عن ذلك لفترة، فحقيقة الأمر أن سؤال معالى الوزير الراحل ورغبته تلك كانت قد جاءت بعد أن مرت مياه كثيرة تحت قنطرة هذا المصطلح المراوغ، ودار الزمن بالتوثيق عندنا وعند غيرنا دورة تكاد تكون كاملة (أى: ولادة ثم موت...!). وذلك أن مؤسسات ميدانية فى وزارة البحث العلمى، وفى وزارة التربية والتعليم وفى معهد التخطيط القومى، بمصر وفى غيرها، أنشئت فى الخمسينيات وفى الستينيات تحت راية "التوثيق" العالية آنذاك، وحملت هذه الكلمة أو أحد مشتقاتها فى أسمائها الرسمية. وفى "القسم" بجامعة القاهرة. دخل مقرران بهذا الاسم أحدهما فى مرحلة "الليسانس" والآخر فى مرحلة "الدبلوم العالى للمكتبات والتوثيق" وتوليت تدريس هذين المقررين أو أحدهما لبضع سنوات ثم بدأت موجة "التوثيق" تنحسر تدريجياً فى الخارج منذ ١٩٦٧، لتأخذ مكانها موجة "المعلومات" الجارية حالياً. ولم يكن يعلم ببوادر هذا الانحسار التاريخى الخطير، فى مصر والبلاد النامية الا قليلون آنذاك...!

ومن هنا لم يقع سؤال السيد الوزير بدرالدين أبوغازى ولارغبته الى عام ١٩٧٤، على فراغ ذهنى أو نفسى ولا انصراف فى اهتماماتى أو

تطلعاتي...! بل إنني في ذلك الوقت نفسه وقد مضى عام وبعض العام على احتكاكي المباشر والمثمر بالنسبة للتوثيق ومفهومه، مع الاقتصاديين والاداريين والقانونيين والمهندسين، من خلال المشروعات التي كان يقوم بها "مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم". كنت كمستشار أول لذلك المركز المرموق، في مرحلة الانتقال من المنطلق الداخلي الخالص للتخصص، الى المنطلق الخارجي على الحدود مع التخصصات الأخرى. وتعاشرت في ذهني دوافع تلك الانحسار ونتائج مع التجارب الحية التي أعيشها من خلال هذا الاحتكاك الميداني المبارك، وظهرت في أثناء تلك الفترة الثرية من مسيرتي المهنية، البذور الأولى لنظرية "الذاكرة الخارجية". وأصبحت أعطى اهتماماً أكبر لمواقع الاحتكاك والتشابك بين المصطلحات والمفاهيم والمفردات، التي تجري على ألسنة العاملين في هذا المجال الواسع، كما أتتبع التطورات التاريخية لمدلولاتها اللغوية والعامية، وأرصد الانتقال في هذه المصطلحات والمفاهيم والمفردات الى المدلولات الحضارية التطورية الطبيعية، والى للتكوينات الاصطلاحية المتخصصة والمقصودة المتجددة. فذلك الاهتمام بما يصحبه من التتبع والرصد كان وما يزال في نظري، هو الطريق المنهجي الأمثل لإدراك مثل تلك الاهتزازات، والانتقال بها الى المفاهيم العلمية المستقرة.

ولما كنت المسئول عن "قطاع المكتبات والتوثيق" في تلك "المجلة" السنوية كلها، وكانت هناك ثلاث مواد أخرى منشورة في العدد نفسه بهذا القطاع المتميز، فقد رأيت ألا تكون المادة التي أقدمها للمجلة، بعنوان (التوثيق ودراسته في علوم المكتبات) في هذا العدد (١٩٧٤:ص ١٥١ - ١٦٦) مجرد استجابة جزئية فقط لرغبة معالي الوزير الراحل رئيس التحرير، وإنما أهم من ذلك وبالإضافة إليه، ان تكون أيضاً فذلكلة تمهيدية للمواد الثلاث الأخرى التالية لها في "قطاع المكتبات والتوثيق" نفسه، لصاحب هذه الفذلكة والدكتور أحمد أنور بدر والدكتور عبدالوهاب أبو النور، توضيحاً دقيقاً للعلاقة الحتمية بين مفهومي المكتبات الأوسع والتوثيق الأضيق.

وكان السياق الزمني "الثاني" أواخر الثمانينات أو (١٩٨٧) تحديداً، وهو تاريخ النشر المبكر لمادة "الفصل الرابع" هنا اول مرة، بعنوان (التوثيق أو

* الآن "مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات".

المعلومات في الخارج) بمجلة "عالم الكتب" السعودية التي تصدر في الرياض. وقد كانت المادة آنذاك رد فعل علمي فوري من جانبي، لأحدث تطور ينتقل إليه الوريثة الشرعيون في الوقت الحاضر لحركة التوثيق، التي ترجع بذورها الأولى في الماضي لأكثر من تسعين عاماً بل مائة. فإذا كان مؤسسوها من الهواة بوسط أوروبا وشمالها تحت قيادة مشتركة قوامها (أوتليه/ لافونتين) حينما أنشأوا مركزاً لحركتهم باسم (المعهد الدولي للبيولوجرافيا IIB) عام ١٨٩٥، فإنهم هم أنفسهم الذين قرروا بعد حوالي أربعين عاماً أن يسقطوا شعارهم الأول هذا بتسميته السابقة، وأن يرفعوا بدلاً منه لافتة جديدة باسم (الاتحاد الدولي للتوثيق : FID) وإذا كان جناحهم البعيد في أمريكا، الذي ولد مع هذه اللافتة الجديدة، باسم (المعهد القومي للتوثيق: NID) قد تكرر لكل عنصر في تلك التسمية عام ١٩٦٧، وغيره كله آنذاك إلى (الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات: A S I S) فإنهم جميعاً من كل الأجنحة القريبة والبعيدة في أواخر ١٩٨٦، وقد أوشكوا أن ينفخوا شعار "التوثيق" تماماً كالجناح الأمريكي، ولكنهم حفظاً لماء الوجه وضعوه في الظل خلف شعار "المعلومات" وأصبح أسمهم الرسمي الجديد جميعاً منذ ذلك الاجتماع في كندا، هو (اتحاد المعلومات والتوثيق: أمت/ FID).

وأما السياق الزمني "الثالث" والأخير لتلكا المادتين عن موضوع "التوثيق" باعتبارهما الأصل لمجتويات الفصلين الثالث والرابع في الكتاب الحالي، فهو شهور الربيع والصيف لعام ٢٠٠٠م، حينما كنت أمارس "التوليف" المنهجي الختامي لمواد هذا الكتاب في بنائه الحاضر. وكانت الممارسة في حينها نوعاً من "التفكيكية" وهي الوجهة الآخر إذا كان الوجه الأول نمطاً مستعاراً للتوليف من "البنوية" في النقد الأدبي. ذلك أن المادتين اللتين تم إعدادهما في السبائين الزميين الأول والثاني قبلاً، كانتا قد نشرتا "مبنييتين" معاً ومع مادة تسبقهما (هي "الفصل الثاني" بالكتاب الحالي) في فصل واحد بالموسوعة المشار إليها قبلاً (المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة، مدخل منهجي عربي) عام ١٩٩١. وهكذا كانت تلك الفصول الثلاثة هنا (الثاني والثالث والرابع) فصلاً واحداً هناك، بعنوان (النشر والاتصال، والتوثيق والمعلومات: ص ٧٩ - ٢٥٥). وتتمثل خطوات هذا "التفكيك" الثلاثي في العمليات الثلاثة التالية، إضافة إلى ما سبق بيانه في مثل هذا السياق بالنسبة للمادة قبلهما:

• كانت أولى المادتين بعنوانها البكر (التوثيق ودراسته فى علوم المكتبات) فتغير الى عنوان يلانم القراءة الجديدة (التوثيق والمعلومات ١٩٧٤).

• كانت ثانية المادتين بعنوانها البكر أيضاً (التوثيق أو المعلومات بالخارج) فتغير هنا الى عنوان يلانم القراءة الجديدة (التوثيق والمعلومات ١٩٨٧).

كانت كل واحدة من المادتين هناك بالموسوعة متبوعة بتحليل منطقي دقيق لمحتوياتها فى صفحة واحدة شبة مجدولة، تطبيقاً لمنهج خاص فى "توليف" تلك الموسوعة، وليس هذان التحليلان ملائمين للإدراج بالكتاب الحالى، فتم الاستغناء عنهما برغم الأهمية البالغة لكل منهما.

سياقات (١٩٩٨؛ ٢٠٠٠) لمادتي الفصلين ٦،٥:

هناك سياقان زمنيان فقط لتلك المادة الموسعة التى أصبحت مادتين، أولهما عند إصدارها البكر بعنوان "التطبيقات الجارية فى تكنولوجيا المعلومات"، وهى التى تحولت الى مادتين متكاملتين بالفصلين الخامس والسادس فى الكتاب الحالى. ومن نافذة القول التأكيد هنا للمرة الثالثة أن هذين السياقين كخيلان بإلقاء الأضواء المفتاحية للكاشفة، على سطور تلكا للمادة المزدوجة أو للمادتين المتكاملتين، وعلى ما بين السطور لجميع المحتويات فيها أو فيهما. السياق الزمنى "الأول" كما قلنا كان عند إصدارها البكر أوائل (١٩٩٨) تقريباً أو الأسابيع الثلاثة المتلاحقة تحديداً فى اواخر يناير وأوائل فبراير من ذلك العام. ذلك أننى آنذاك كنت - بعد انقطاع عن الكتابة دون القراءة استمر حوالى عامين لأسباب شخصية خاصة - بصدد كتابة "الافتتاحية" للعدد التذكارى السنوى، من مجلة (عالم الكتاب والمعلومات) التى رأست تحريرها منذ بداية صدورها فى يناير ١٩٨٤.

ولم أكن فى ذلك العدد التذكارى (٥٧: يناير - مارس ١٩٩٨) كمادتي قبلاً، مع بضعة أعداد تذكارية سنوية سابقة صدرت فى بداية كل عام، التى كان موضوع الافتتاحية فى كل منها، مقررأ قبلاً لبضعة أشهر قبل الصدور. أما فى هذه المرة الأخيرة، فلم يتم تحديد الموضوع الا فى الأسبوع الثالث من يناير ١٩٩٨، بطريقة تبدو وكأنها من قبيل المصادفات، مع أنها فى الحقيقة أحد الأنماط العلمية الناجحة المثمرة...!

فكما سيرى القراء فى السطور الأولى من "الفصل الخامس" هنا، أن العودة للكتابة كانت انطلاقاً مباشرة مثقلة، بعد أربع قراءات متواصلة (قراءة وثلاث قراءات) بدأت أولاها بضعة سطور قراءة عامة، فى الصفحة الأخيرة

لحريضة الأهرام عن طه حسين ورفيقه، وأختتمت في الأسبوع نفسه بثلاث مواد، في عدد واحد (ديسمبر ١٩٩٧) من دورية أمريكية متخصصة LC Information Bulletin بين ثلاث عشرة مادة في ذلك العدد نفسه.

استغرقت تلك الافتتاحية للعدد (٥٧ : يناير مارس ١٩٩٨) من مجلة (عالم الكتاب والمعلومات) حوالي ثلاثين صفحة، وهو حوالي ١٠٪ من مجموع صفحات ذلك العدد السنوي، التي ناهزت ٢٨٠ صفحة. ومع أن هذه النسبة المنوية مقبولة لمادة الافتتاحية في دورية فصلية، فقد كانت هذه المادة موسعة ومفصلة بدرجة تلفت الأنظار... لم تحدث قبلاً على الإطلاق.

واستحقت بذلك أن يطلق عليها في ثانيا النص (افتتاحية: دراسة) بضع مرات، وكانت مقسمة إلى ثلاث وحدات مرقمة غير متساوية، لمساعدة القراء على استيعاب محتوياتها الغزيرة، أولاً ر ١- قراءة وثلاث قراءات : ٦ص) والثانية (٢- المفهوم التاريخي لتكنولوجيا المعلومات: ٣ص) والثالثة (٣- المكتبة المحسبة القومية لأمريكا: ٢٠ص) وقد تضمنت أربعة أجزاء (أ - ب - ج - د). ومن الواضح أن الوحدة الثالثة كانت هي قلب الموضوع وأساسه، المسجل لعنوان الافتتاحية كلها (التطبيقات الجارية في تكنولوجيا المعلومات)، باعتبار أن تلك "المكتبة المحسبة" الأمريكية وهي أقصى ما بلغته هذه التكنولوجيا المرموقة، بينما الودعتان الأوليان كانتا بمثابة التمهيد لهذا "القلب" المقصود... بل لقد كانت هناك مبررات منهجية مرتبطة بخلفيات ذلك الموضوع، في أمريكا ومصر منذ أواخر الستينات حتى أواخر التسعينات، تطلبت أن تكون تلك "الوحدة الثالثة" القلب، مجرد تناول مبني محدود، وبمعنا "الخلفيات والبذور" لذلك الموضوع الواسع الممتد رأسياً وأفقياً...!

تلك هي الصورة الأولى المبكرة أو السياق الزمني "الأول" فبراير ١٩٩٨، لتلك المادة الموسعة قبلاً أو المادتين المتكاملتين حالياً في (الفصلين ٥، ٦) بالكتاب الحاضر، وقد كان من الممكن في السياق الزمني "الثاني" والأخير صيف ٢٠٠٠م، أن يظهر هذا الأصل كما هو مادة واحدة، بعنوانه الواحد الأول وعنواناته الثلاثة الفرعية، مع العناوانات التفريعية الأربعة، فصلاً واحداً بالكتاب الحالي. فكنك يفعل كثير من المؤلفين، عند تجميع مقالاتهم أو بحوثهم الفردية في كتاب موحد، دون المعاناه التي يتطلبها "التوليف" المنهجي بأساليبه البنوية والتفكيكية، مع قليل من الحذوف أو الإضافات خلال قراءة الكتابة الجديدة.

وقد حال دون ذلك الاختيار الأسهل، عائق شكلى فى منهج "لتوليف" الذى ألترزم به وهو ان حجم ذلك الفصل الواحد المقترح، كان سيبلغ ضعف الحجم لو اكثر لأى فصل آخر بالكتاب. ولم يكن كذلك ملائماً من الناحية الشكلية ولا الموضوعية، ان نعزل "الوحدة الثالثة" وهى القلب فى فصل مستقل، وان نوضع الأوليان وحدهما فى فصل آخر يسبقها. وهكذا لم يعد ممكناً فى هذا الشأن أى: السياق الزمنى "الثانى" صيف ٢٠٠٠م، إلا احتمال واحد من "التفكيك" الملائم شكلاً وموضوعاً الى حد كبير، حيث دعمت الوجدتان الأولى والثانية بأول الأجزاء (جزء د) فى الوحدة الثالثة، فقد أصبحت معاً هى محتويات الفصل الخامس وبقيت الأجزاء الثلاثة (ب - ج - د) معاً لتكون محتويات الفصل السادس .

وقبل الانتقال الى البيان المعيارى بشأن موجز الخطوات التى تمت فى أثناء عملية "التفكيك" الى فصلين، يحسن التتويه الآن أن "الوحدة الثالثة" فى تلك "الافتتاحية : الدراسة" لم تكن قد استوعبت من "التطبيقات الجارية فى تكنولوجيا المعلومات" وهو موضوعها وموضوع الساعة حتى الآن، الا عينات محدودة مما يجرى فى مكتبة الكونجرس. ومن هنا فقد كانت الفقرة الخاتمة لها هى "الوعد من جانبى" بتحويل الموضوع الى باب كامل فى اعداد المجلة القادمة (بعد مارس ١٩٩٨)، حيث انتهت تلك الفقرة الى ".ذلك أنه موضوع واسع متجدد، وسيصبح باباً مستقلاً فى المجلة بتسميتها الجديدة "عالم الكتاب والمعلومات"، وسيُنشر فى ذلك الباب الهام للدراسات الجادة الدقيقة، لكل "التطبيقات" الجارية فى هذا المجال، داخل مصر وبقية الأوطان العربية وخارجها، بما فيها جوانب كثيرة باقية فى هذين المشروعين* وفى المشروعات الأخرى داخل مكتبة الكونجرس وخارجها".

أما موجز الخطوات التى تمت هنا فى أثناء عملية "التفكيك" لتلك (الافتتاحية: البحث) الى فصلين متتابعين ومتكاملين (٦٠٥) فى الكتاب الحالى، فهى بالترتيب المنطقى:

" المقصود بهما "المشروع الأول الصغير" باسم American Memory للذاكرة الأمريكية، ثم المشروع التالى الأكبر باسم National Digital Library المكتبة القومية المحسبة.

■ الاستغناء عن العنوان الواحد الشامل وصياغة عناوين مترابطين للفصلين،
اولهما (التطبيقات التكنولوجية بمكتبة الكونجرس) للفصل الخامس، وثانيهما
(تطبيقات تكنولوجية أخرى رائدة) للفصل السادس، باعتبار أن كلمة "رائدة"
مؤشر للأكتفاء أنها في مكتبة الكونجرس أيضاً. ولعل القراء يلاحظون أن
المفردتين (تطبيقات تكنولوجية) الاستهلاكية لعنواني الفصلين (٦٠٥) هنا، هما
أيضاً الاستهلاكيات للفصول الثلاثة (٩٠٨،٧) بعدهما.

■ في محتويات "الفصل الخامس" بقيت الوحدة الأولى بعنوانها (قراءة وثلاث
قراءات) كما هو وتغير عنوان الوحدة الثانية من (المفهوم التاريخي
لتكنولوجيا المعلومات) الى (رؤية تاريخية لجذور المكتبة المحسبة) وبقي
كذلك "الجزء المضاف أ" هنا من الوحدة الثالثة بعنوان (المكتبة/ مركز
المعلومات/ المكتبة المحسبة) كما هو.

■ في محتويات الفصل السادس بقي "الجزءان ج ، د" الأخيران في الوحدة
الثالثة بعنوانيهما "الخدمة المرجعية/ المكونات/ نظام المعلومات؛ المليزرات/
الذاكرة الخارجية" كما هما. أما الجزء ب قبلهما فقد تغير عنوانه من
(مشروع أمريكي / مشروع مصري) الى (المشروع الأمريكي الأول : فما
MARC).

■ هناك مفردات وعبارات محدودة، تم تغييرها ليتلاءم الأسلوب العام للمادة عند
تحويلها الى فصلين مستقلين ومتكاملين، مع القراءة الجديدة لها بعد هذا
التحويل.

سياقات (١٩٩٨، ٢٠٠٠م) لمادتي الفصل ٧:

هناك سياقان زمنيان فقط لمحتويات "الفصل السابع" بالكتاب الحالي،
والمحتويات هنا مادتان مترابطتان تمام الترابط في موضوعهما، وهو "التطبيقات
الجارية لتكنولوجيا المعلومات" برغم مسافات واسعة للتمييز بينهما في جوانب
أخرى متعددة. أما السياق الزمني "الأول" الذي جمعهما معاً عام (١٩٩٨) فهو
الوفاء بوعده، سبقت الإشارة اليه في اقتباسه من الفقرة الأخيرة للمادة الموسعة،
التي كانت (افتتاحية : دراسة) بالعدد (٥٧: يناير - مارس ١٩٩٨) من مجلة
(عالم الكتاب والمعلومات) ثم أصبحت كما مر قبلاً مادتين للفصلين (٦٠٥)
بالكتاب الحالي. ذلك أنني كنت بعد مارس ١٩٩٨، اطلع في دأب للوفاء بذلك
(الوعد) وهو إضافة باب جديد مستقل في المجلة، يكون ذلك الموضوع نفسه هو

عنوانه الدائم، ويظهر في العدد بل الأعداد التالية بعد ذلك التاريخ. وقد لاحظت الفرصة المواتية حوالى منتصف ذلك العام مرتين بجهتين مختلفتين، لمادتين تحققان الهدف المأمول برغم المفارقات الشكلية المتنوعة بينهما.

كانت "المادة الأولى" فكرة جريئة غير مسبقة اقترحتها على الأستاذ الدكتور / أحمد رافع، وشرف المحند واضح فى اسمة وهذا المحند نفسه قد يفسر لنا لماذا كانت دراسته لدرجة الدكتوراه فى المعلوماتية، عند المؤسسات الأكاديمية والميدانية الفرنسية بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان منصبه الرسمى أستاذاً بكلية الحاسبات والمعلومات جامعة القاهرة فأهم من ذلك بالنسبة للموضوع مسئوليته الرائدة، رئيس "المعمل المركزى للنظم الخبيرة" بوزارة الزراعة فى مصر، منذ بذرته الأولى كمشروع معونة كندى أواخر الثمانينيات. وقد كنت فى زيارة خاصة لذلك المعمل (يونيه ١٩٩٨) لشأن خاص بمزروعاتى، فأعجبني من الناحية العلمية والتكنولوجية بضعة برامج تطبيقية معلوماتية جيدة، ورأيت فى أحدها الخاص بزراعة الخيار تحت "الصوبات" نموذجاً مثالياً لما أبتغيه..!

ذلك أنه كان فى نظرى تطبيقية تكنولوجية جارية فى النظم الخبيرة، يتعاون فيها تخصصان متميزان أحدهما للموضوع وهو للزراعة ويمثله فى "المركز" بعض الخبراء الزراعيين، والآخر فى "التحسيب" وهو البرنامج المعلوماتي، لزراعة ذلك النبات بكل مراحلها من تجهيز الأرض والسماد حتى الجنى والتسويق. وبعد الاطلاع على محتويات ذلك البرنامج، فى جلسة علمية جمعتنى مع خبراء المركز فى الجانبين ورئيسه، شرحت للدكتور رافع وقد أصبحنا صديقين، الفكرة والهدف المرتبطين بذلك (الوعد) السابق، فاقتنع بها وكتب المادة المطلوبة فى أربع صفحات من السهل الممتنع، لتكون فاتحة ذلك الباب، حيث نشرت فى العدد المزدوج (٥٨:٥٩: أبريل - سبتمبر ١٩٩٨: ص ١٢٧-١٣٠) من مجلة "عالم الكتاب والمعلومات" وكانت هكذا بداية الوفاء بذلك (الوعد) الذى مضى عليه بضعة أشهر.

أما المادة الثانية فقد رأيتها أول مرة فى ثنايا المؤتمر السنوى (٢٨ - ٣٠ يونيه ١٩٩٨) للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، الذى عقد فى حرم كلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث كنت رئيساً للجلسة التى قدمت فيها تلك المادة بين بضع مواد أخرى. وكانت لخطيب و خطيبته من جيل "التسعينات"

بأنفسهم في تلك الكلية العريقة، ولم يكونا قد حصلنا بعد على درجة الماجستير في تخصص المكتبات والمعلومات. ومع ذلك فقد كانت مادتهما للبكر بالنسبة لي صيداً ثميناً لتحقيق الهدف نفسه، وهو (الوعد) السابق الذي ضربته على نفسي، منذ بضعة أشهر في العدد (٥٧: يناير - مارس ١٩٩٨) من تلك المجلة المرموقة. واقتضت على صاحبي المادة بعض التعديلات والإضافات بالنسبة للأسلوب العام وللبعض المصطلحات والمفاهيم، وقبلنا تلك المقترحات بل لقد نفذنا أكثرها بقلمي. وهكذا اكتملت هذه المادة بشكلها المقترح من جانبي لتكون الثانية في ذلك الباب الموعد، حيث نشرت مع سابقتها في العدد نفسه المزدوج (ص ١٣١ - ١٣٨) وكانت بذلك خاتمة الوفاء بذلك (الوعد) الفكري..!

لما السياق الزمني "الثاني" والأخير لتكلمنا المادتين الطريقتين فهو الربيع والصيف لعام ٢٠٠٠م، حينما كنت أمارس "التوليف" المنهجي لختامي لمواد هذا الكتاب في بنائه الحاضر. وكانت الممارسة في حينها نوعاً من "البنوية" التكميلية الخفيفة، فقد كانتا مادتين في باب واحد وستصبحان مادتين أيضاً في فصل واحد كذلك، بيد أنهما كانتا داخل إطار معين لمجلة فصلية وتصبحان هنا داخل إطار مختلف لكتاب دراسي عصري..! ومع أن هناك بعض التفاوت بين المادتين، فأولهما "تجربة" تطبيقية جارية مباشرة، في تكنولوجيا المعلومات داخل موضوع الزراعة، بينما الثانية "دراسة" في جانب معين من تكنولوجيا المعلومات، إلا أنها في الحقيقة دراسة مبنية على تجارب مباشرة متعددة في موضوع المكتبات، وعلاقته بموضوع التحسبب في جانب معين من تطبيقات هذا الأخير وهو النشر الإلكتروني.

وهكذا..! كان التنوع الواضح في المادتين، هدفاً آخر لزيادة الإيضاح في التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات. وهكذا أيضاً..! لم يبق في السياق الزمني "الثاني" لتكلمنا المادتين المتكاملتين، سوى الحد الأدنى من القراءة الجديدة لهما معاً، لضمان التوافق الأسلوبى العام في النص والدقة الموضوعية في صياغات العناوين الأساسية والفرعية والتفريعية. وقد تحقق ذلك للتوافق وهذه الدقة في الخطوات الموجزة التالية:

أولاً: كان عنوان الباب الجامع لهما في السياق الزمني "الأول" هو (التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات) التزاماً بالوعد السابق في العدد (٥٧: يناير - مارس ١٩٩٨)، وأصبح في السياق الزمني "الثاني" داخل الكتاب الحالي

(التطبيقات التكنولوجية الإضافية)، ربطاً لهذا الفصل السابع بالفصلين قبله الخامس والسادس، حيث كان العنوان في كل منهما إرهاباً غير مباشر، أن هناك تطبيقات تكنولوجية إضافية غير ما سبق مرتين في مكتبة الكونجرس.

ثانياً: تغير ترتيب المادتين فقد كانت المادة الأول حجماً للدكتور رافع، هي السابقة وبعدها مادة الناشئين الأكبر حجماً في السياق الزمني "الأول" لهما، متابعاً للترتيب داخل الأبواب الأخرى قبلاً وبعداً، في ذلك العدد للمزدوج الذي صدرت فيه أول مرة. وقد تطلب الوضع في السياق الزمني "الثاني" عكس ذلك الترتيب، باعتبار أن النظم الخبيرة في الزراعة، تعتبر تطبيقية تكنولوجية إضافية على الإضافية التي تسبقها.

ثالثاً: القدر الضروري من التعديلات والإضافات التي سبقت الإشارة إليها، في الجوانب الأسلوبية العامة للنص، وفي الصياغات الدقيقة الملائمة لمفردات معينة في المصطلحات التكنولوجية.

سياقات (١٩٩٨، ٢٠٠٠) لمواد الفصلين ٩٤٨:

هناك سياقان زمنيان فقط لمحتويات الفصلين "الثامن والتاسع" الخاتمين للكتاب الحالي، والمحتويات هنا مجموعتان من المستخلصات تم اختيارهما، من بين عدد أكبر بنسبة ٤٠٪ للمختارات بل أكبر قليلاً. وجميع تلك المستخلصات هي الحويلة الملموسة الباقية، لمؤتمرين عقدا في شهر واحد (أكتوبر ١٩٩٨)، بفواصل زمنية قصيرة يبلغ بضعة أيام والمحور المسجل للمؤتمرين في وثائقيهما الرسمي، هو "النشر الإلكتروني" أساساً وهو نفسه الذي كان موضوعاً جذاباً لإحدى المادتين في "الفصل السابع" قبلاً. بل إن تلك المادة نفسها كانت ضمن للبحوث المستخلصة في أسبق المؤتمرين. ومن هنا فإن عام ١٩٩٨ بعامه وأكتوبر من ذلك العام بخاصة، هو السياق الزمني "الأول" لكل المستخلصات في ذلك المؤتمرين، بما فيها المجموعتان المختارتان للإدراج هنا في الفصلين (الثامن والتاسع) بالكتاب الحالي.

ويبقى كأحد العناصر الهامة في ذلك السياق الزمني "الأول" للفصلين هنا، بيانات موجزة عن بعض الخلفيات لذلك المؤتمرين المثيرين للتساؤلات. أسبق المؤتمرين كان في "تونس"، بالرعاية الاسمية من جانب "الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات" ومقره الرسمي هناك، وكان التنفيذ الفعلي من جانب "مؤسسة التميمي

للبحث العلمى والمعلومات" التى تولت الواقع والحقيقة لكل شئ فى ذلك المؤتمر، وهى قطاع خاص مملوك للدكتور عبدالجليل التميمى رئيس الاتحاد...! وحضرت المؤتمر وفود متفاوتة العدد من أكثر البلاد العربية، فهناك مثلاً بضعة بلاد كالأردن وفلسطين وتونس وليبيا والسودان، مثلها بضع عشرات من الأفراد (١٨٦ : ٥٨ : ٤٨ : ٣٩ : ٣٥) على الترتيب. وهناك مثلاً ثانياً بضعة بلاد أخرى، كالمغرب وسوريا وعمان وقطر والبحرين والامارات واليمن والعراق، مثلها آحاد آخرون (١١١ : ٣١ : ٥١ : ٧١ : ٩١) على الترتيب. أما مصر فقد بلغ وفدنا (١٠٤) فرداً أى أكثر من ضعف وفد تونس، وهى البلد التى تشرفت برئاسة المؤتمر ونسبته إليها وإلى مؤسسة "التميمى" فيها.

وكان ثانى المؤتمرين فى جامعة القاهرة برعاية رئيسها وهو بدرجة وزير، وبتنفيذ كل من "مركز البحوث لنظم وخدمات المعلومات" مع "قسم المكتبات والمعلومات والوثائق" بكلية الآداب، ومشاركة كثير من المؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية للتخصص، بعضها دولى فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الإقليمية الأخرى...! ونترك للقارئ مقارنة هذه السطور القليلة عن "المؤتمر الثانى" بثلاثة أضعافها من السطور عن المؤتمر الأول قبله...! أما المقارنة العلمية المفصلة والهامة بينهما فيجدها القراء فى ثنايا الفصلين "الثامن والتاسع" بنهاية هذا الكتاب...!

أما الآن فالأهم هو بيان الخلفيات التى انتهت الى السياق الزمنى "الثانى" خلال الربيع والصيف لعام ٢٠٠٠م، بعد حوالى ثمانية عشر شهراً من السياق الزمنى "الأول" السابق ذكره. كنت حريصاً على حضور المؤتمر الأول فى مقره برغم مفارقات معينة فى رئاسات ذلك "الاتحاد" الصورى، أدت الى مقاطعة "المؤتمر" من جانب وكيل "الاتحاد" فى مصر وغيره، ولكن هذه المفارقات نفسها كانت بالنسبة لى، مزيداً من الدوافع والأصرار على حضوره...! وهناك شاهدت ما شاهدت مما كنت أتوقعه، وصارحت المؤتمرين فى عدة جلسات بوجهة نظرى العلمية، فى "الاتحاد" نفسه ورئاسته المرفوضة شكلاً وموضوعاً، وفى جهة عربية مركزية أخرى للتخصص هناك، بداخل "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" التى انتقلت الى تونس أيضاً، فى ظروف جعلتها أى: "المنظمة" إحدى الكرات فى ملاعب المفارقات السياسية العربية...! وكنت فى "المؤتمر الثانى" رئيساً لأول الجلسات العلمية الحافلة، وحرصت على حضور الجلسات

العلمية الثلاثة الأخرى، صباحاً ومساءً على امتداد يومين كاملين، وكان شهر أكتوبر ١٩٩٨ بالنسبة لى حقبة زمنية حافلة ومباركة..!

ذلك أن الحصيصة المزدوجة لهذين المؤتمرين، من خلال الأوراق والبحوث والمستخلصات المكتوبة، ومن خلال المشاهدات والمناقشات والحوارات الحية، كانت ثروة مهنية وميدانية وأكاديمية كبرى، على المستويين الوطنى القريب والقومى الأوسع. ورأيت من الضرورى والممكن أن تستمر هذه الثروة فى "قيم إضافية" أبعد كثيراً من حدودها الزمنية والجغرافية، ليس لبعض ما فيها من إيجابيات لأجيال المتخصصين الجديدة فقط، وإنما الى جانب ذلك وأهم منه لعدد غير قليل من "السلبات" ينبغى أن توضع مع "الإيجابيات" فى إطار علمى تحليلى مقارن..! وهكذا جاءت الفرصة لإبراز تلك "القيم الإضافية" بعد بضعة عشر شهراً فى شهور الربيع والصيف لعام ٢٠٠٠م، وهو السياق الزمنى "الثانى" عند استكمال البناء العام للكتاب الحالى، بمقدمته وفصوله وملاحقه القرائية والتكشيفية.

وكانت البداية لهذا السياق الزمنى "الثانى" قراراً من جانبى، بإدراج تلك الحصيصة المزدوجة ضمن الكتاب الحالى بعد الفصول السابقة، مع ربطها مباشرة بتلك الفصول التى أخذت "لتطبيقات التكنولوجية" بداية لعنواناتها من باب التغليب فى تقدير محتويات تلك المستخلصات. ولم يكن وارداً بطبيعة الحال، أن تؤخذ الوثيقة أو الوثائق الرسمية أو عشرات المستخلصات للمؤتمرين، فيوضع هذا كله أو بعضه كما هو أو بإضافات سطحية..! فهذا وما يشبهه أو يقترب منه هو "القص واللذق" المرفوضان، حتى لو كانت المقصوصات لصاحب العمل فيها نفسه، بله أن تكون من أعمال الآخرين موضع القبول والرفض..! وكان البديل العلمى هو الذى تم فعلاً ونجزه فى الخطوات التالية، باعتبارها خاتمة السياق الزمنى "الثانى" للفصلين الثامن والتاسع:

- تخصيص فصل مستقل لكل واحد من المؤتمرين بصياغة عنوانية موحدة لهما، بدايتها "التطبيقات التكنولوجية" وبعدها تسمية المؤتمر الخاصة.
- الاعتماد الكامل فى البيانات والاحصاءات التقديمية لكل فصل، على ما هو موجود فى الوثيقة أو الوثائق الرسمية، الصادرة قبل انعقاد المؤتمر أو فى أثنائه، دون المراجع الثانوية المكتوبة عنه قبلاً أو بعداً.

- التحليل المقارن، لا نزرع نضم اهر العلمية الايجابية والسلبية، المأخوذه من الحضور الى لحسات كل من المؤتمرين، ومن الحوارات والمناقشات التي دارت فيها، ومن استخلاصات الرسمية المطبوعة.
- التدعيم الموثق لتلك التحليلات المقارنة باختيارات مفسودة غير عشوائية معتمدة لكل اجواب، لأكثر قليلاً من ٤٠٪ من المجموع الكلي للمستخلصات في المؤتمرين (مختارات الأول ٢١ من ٥٤ ومختارات الثاني ١٠ من ٢٣). ويؤكد هذه القصدية في الاختيار والتمثيل أن مستخلصات المحور الرابع في المؤتمر الأول كانت أربعة أختير منها ثلاثة!!
- جدلية العلاقة بين التحليل المقارن في بداية كل من الفصلين، للظواهر السائدة في المؤتمرين في جانب، ونماذج المستخلصات المختارة في الجانب الآخر، فليس أي من الجانبين جاء تابعاً والآخر متبوعاً بل إنهما كقطعة للنقد وجهان لشيء واحد...!

فصل ٢:

النشر والاتصالات والمعلومات.

تمهيد

أولاً: تعريف النشر ومفهومه الاتصالي.

- الدلالة اللغوية.

- الدلالة الاصطلاحية.

ثانياً: النشر والاتصال والبشر:

- الاتصال البشري.

- علاقة النشر بالتعبير والاتصال البشري.

- النشر والأبعاد التكنولوجية الحديثة.

ثالثاً: بين النشر وتخصص المكتبات والمعلومات:

- طبيعة العلاقة بين النشر والمكتبة.

- العلاقة بين دراسة النشر ودراسات المكتبات.

- نماذج لعنصر النشر في المقررات بأقسام المكتبات.

فصل ٢ :

النشر والاتصالات والمعلومات

تمهيد عن النشر والاتصال

نشأت "مهنة النشر" كغيرها من المهن الثقافية حول الكتاب وما يقوم مقامه من وسائل الاتصال الفكرى، وكانت هذه المهنة فى أول نشأتها بسيطة التكوين، ضيقة المجال، يمارسها أربابها بمنطق الذكاء الفطرى، مع قليل من الخبرات المتوارثة، والتجارب التى تأتى نتيجة المحاولة والخطأ. وظلت كذلك حقبةً وأجيالاً، يتعدّد تكوينها شيئاً فشيئاً، وتتسع حدودها فى الاتجاهين الرأسى والأفقى، وتتراكم الخبرات والتجارب لتصبح ثروة من الفكر البشرى جديرة بالرعاية والتنمية. ويبدأ بعض أرباب المهنة بتسجيل هذه الخبرات والتجارب فى صورة فطرية على شكل مذكرات ويوميات، أو نصائح وإرشادات، وتدخل مهنة النشر بذلك المرحلة التمهيدية للدراسة والبحث، لأنها أصبحت من موضوعات الكتابة والتأليف، وينمو هذا الرصيد من الفكر المكتوب حول مهنة النشر ومناشطها، وكان هذا الرصيد هو الحجر الأول فى "دراسة النشر".

فى المرحلة الفطرية الأولى، لم يكن من الطبيعى أن تنتبه مهنة النشر إلى الحدود التى تصل أو تفصل بينها وبين المهن الفكرية والتكنولوجية الأخرى. وكان أرباب المهنة يحركون داخل نطاق محدود من المناشط والأعمال البسيطة التى يصعب الفصل بينها ممارسة وعملًا، وإن تميزت فيما بينها تفكيراً ونظراً. وتتغير ظروف الممارسة عسراً بعد عصر ويتسع نطاق العمل مرحلة إثر مرحلة، وتحتّم ظروف التطور الاعتراف بمبدأ التخصص، ويتجلى من الفصل فى مستوى الممارسة ما يطابق التمييز الذهنى فى مستوى النظر. لكن عمليات الفصل والتخصص تتم بعد شئ غير قليل من المعاناة الفكرية، والتساؤل والبحث. تسأل أولاً القياديون من أرباب مهنة النشر وأرباب المهن الأخرى ذات الحدود المشتركة. وتسأل من بعدهم أو معهم رجال الفكر والثقافة بعمامة، وكانت إجابات التساؤل رصيداً جديداً من الفكر المكتوب حول مهنة النشر ومناشطها، وكان هذا الرصيد إضافة جديد إلى "دراسة النشر".

وهكذا وصغت اللغات الأولى في دراسة النشر أو أدبه على هيئة ذكريات
وبصائح أرباب المهنة أو ذويهم، وعلى هيئة مناقشات فكرية لرسم اطار المهنة
وحدودها. ثم نما انصب الفكرى المكتوب حول النشر، واشغنى أدبه « وتووعت
دراساته، وتفاوتت مستويات التأليف فيه. فهناك النوع الخشيق، وهناك التحقيق
العميق، وهناك مختصر الحقائق، وهناك الموجز الإرشادى، وهناك التقرير
الإدارى، ولكننا نستطيع أن نلمح من خلال هذه الأنواع المختلفة ألوان التيارين
الأصيلين: تيار الذكريات والنصائح، وتيار المناقشة العلمية. نسمع فى التيار
الأول أصوات المهنة حية تتحرك فى المجال التكنولوجى بما فيها منطق الأرقام
ولغة الممارسة والتنفيد، وترى فى الثانى هدوء البحث وأناة التحقيق والنظر بما
فيها من المنطق الأكاديمى والروح الجامعية. وفى هذا المقال نعرض على
المستوى الأكاديمى لثلاثة جوانب فى دراسة النشر، هى:

١- تعريف النشر ومفهومه الاتصالى.

٢- النشر وطرق الاتصال البشرى.

٣- بين النشر وتخصص المكتبات والمعلومات.

أولاً: تعريف النشر ومفهومه الاتصالى

الدلالة اللغوية:

جاء فى القاموس المحيط للفيروز ابادى تحت مادة (ن ش ر) لكلمة "نشر"
معان كثيرة، منها: الريح الطيبة، أو الريح بصفة عامة، وإحياء الميت، والحياة،
ولتنشأ الورق، وإبراق الشجر، وخلاف الطى، والتفريق، وإذاعة الخبر. وجاء
من المشتقات، "تنشأ" الخبر اذاع و"التناشير" كتابة لغلمان الكتاب، و"المنشور"
الرجل المنتشر الأمر، وما كان غير مختوم من كتب السلطان. ومن الواضح أن
هناك قدراً مشتركاً بين هذه المعانى هو أصل المعنى، وليست المعانى المذكورة
إلا تطبيقاً لهذا القدر فى مجالات متنوعة من الاستعمال. ومع ذلك فإن هذه
الاستعمالات بدورها يمكن أن تقدم لنا العناصر الأساسية للمعنى اللغوى فى
صورته المكاملة، فالنشر من الناحية اللغوية: مزيج من الابداع، والاعلان،

والتفرق إلى جزئيات صغيرة تتوزع هنا وهناك، فكل عمل أو مادة توجد فيها كل تلك العناصر أو بعضها يمكن أن يستعمل فيه كلمة "نشر" أو ما يشق منها.

وقد استعملت هذه الكلمة ومشتقاتها في المعاني اللغوية السابقة، ووردت في الشعر العربي أثناء العصر الجاهلي، كما استعملت في القرآن الكريم، وظلت كذلك مئات السنين، وقد أصابها خلال تلك الفترة ما يصيب الكلمات من تطور في مدلولاتها اتساعاً أو ضيقاً أو تعديلاً. والذي يهمنا من تطوراتها الدلالية أنها أصبحت في العصر الحديث تقابل مدلولاً خاصاً لكلمة Publish في اللغة الإنجليزية، وهو المدلول الذي يهمنا لأنه مدلول النشر في معناه الذي يرتبط بوجود الذكرة الخارجية كما ترتبط هي بوجوده، ولما ندرى متى استعملت الكلمة العربية لتدل على هذا المعنى لأول مرة. وقد رجعت إلى قاموس "محيط المحيط" للبستاني الذي ظهر في بيروت ١٨٧٠ لنرى فيه التطورات الدلالية الحديثة خلال القرن التاسع عشر لكلمة "نشر" بعد المعاني التي جاءت في الفيروزبادي، فلم أجد به مما له صلة بالمعنى الذي نهتم به الآن إلا إشارات غير مباشرة، ليس من المؤكد أنها من التطورات الحديثة بل لعلها من التطورات القديمة قبل القرن التاسع عشر، فقد قال: "النشرة للمرة. وعند المولدين ورقة كتب فيها شيء ولم تختتم ج نشرات"، والمولدون كما نعرف اصطلاح قديم يطلق على الأجيال العربية التي عاشت بعد عصر الرواية عن الأعراب في أثناء العصر العباسي.

وأغلب الظن أنها اختيرت في أول الأمر لتقابل الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية مقابلة لغوية عادية، ثم اكتسبت معناها الخاص والاصطلاحي بالتدريج ويتداول الاستعمال فيه، وذلك لأن المدلولات اللغوية العامة لكلمة Publish في الإنجليزية كمثال للغات الأوروبية الحديثة تشبه المدلولات اللغوية التي عرفناها سابقة لكلمة "نشر" العربية. وما معنا قد اخترنا الإنجليزية كمثال للغات الأوروبية الحديثة باعتبار أن هذا المعنى الخاص في الكلمة العربية "نشر" من المعاني الحضارية التي دخلت إلى المفردات العربية بعد أن نمت هذه المعاني واستقرت في المفردات الأوروبية المقابلة - فعلينا الآن أن نعالج الدلالات اللغوية العامة في كلمة Publish الإنجليزية تمهيداً لتوضيح المعنى الخاص أو الاصطلاحي الذي يعيننا في تلك اللغة أيضاً.

جاء في قاموس أكسفورد الوسيط^(١). أن هذه الكلمة Publish عرفت في الإنجليزية لأول مرة في أثناء 'عصر الإنجليزية الوسطى' (١١٥٠-١٤٧٥) ولها حادت إلى الإنجليزية من الفرنسية Publier والفرنسية أخذتها عن اللاتينية Publicare وأنها أخذت عدة أشكال في الإنجليزية ثم استقرت في الشكل المعروف اليوم. أما الدلالة اللغوية العامة فإنها كفعل متعد تدل على : جعل شيء ما معلوماً بصفة عامة أو جماهيرية، وعلى التصريح بأمر ما بطريقة علنية أو جماهيرية، وعلى الإخبار أو للجهر بأمر ما دون خفاء، كما تكل على إذاعة عقيدة من العقائد أو نظام من النظم. وهذه الدلالة اللغوية العامة ما تزال موجودة منذ نشأتها حتى الآن.

وهناك دلالات خاصة اصطلاحية مأخوذة من هذه الدلالة العامة، وقد ظهرت هذه الدلالات الخاصة تالية في الزمن للدلالة العامة باعتبارها متفرعة منها وبعضها في أواخر عصر "الإنجليزية الوسطى" وبعضها في أوائل عصر الإنجليزية الحديثة (١٤٧٦-) وقد مات بعض هذه الدلالات وبقي بعضها، وسوف نعرف أن المعنى الاصطلاحي الذي نهتم به كان أحد تلك الدلالات الخاصة للبقية وأخرها وقد ظهر حوالي ١٥٢٩.

وبهنا الآن أن نوازن بين الدلالة اللغوية العامة هنا في الإنجليزية، والدلالة اللغوية التي كونها للكلمة العربية. ونحن نقدم في هذا الصدد الملاحظات التالية:

(أ) العناصر الأساسية للدلالة اللغوية موجودة في كل من الكلمتين العربية والإنجليزية بصفة عامة، وخصوصاً عنصر الإعلان، والتفرق إلى جزئيات صغيرة تتوزع هنا وهناك.

(ب) تطبيق هذه العناصر الأساسية في الاستعمال تغطي في العربية مجالات متعددة منها ما يتصل بالطبيعة في أوسع معانيها مثل المظاهر الجوية، والنبات، والوجود. ومنها ما يتصل بالنشاط الإنساني مثل الأخبار، والشهرة. أما في الإنجليزية فإنه لا يغطي إلا النشاط الإنساني فقط وخصوصاً ذلك النشاط المتصل بالأخبار على اختلاف أنواعها وتعدد مناسباتها وكل الدلالات الخاصة في

Shorter Oxford Dictionary.

(١)

الانجليزية ترتبط بهذه الدائرة المحدودة.

(ج) يرجع التفاوت فى تطبيق الاستعمالات اللغوية بين الكلمة العربية والانجليزية إلى أن الأولى عاشت أضعاف ما عاشته الكلمة الانجليزية وأنها نشأت فى نفسها نشأة طبيعية فبدأت بالدلالات المادية المحسوسة المتصلة بالطبيعة ثم أضافت إليها دلالات حضارية متصلة بالنشاط الإنسانى. وهذه مسألة مسلم بها فى تطور الدلالات اللغوية. أما فى الانجليزية فإن عمرها قصير نسبياً وقد جاءت إلى الانجليزية بدلالة محدودة. والحقيقة أنها فى أصلها اللاتينية تعود إلى كلمة Publicus بمعنى Public أى: عام أو جمهور. وهكذا لم تعش الكلمة فى الانجليزية مرحلة للدلالات المحسوسة.

(د) الدلالات اللغوية الجارية فى العربية لكلمة "نشر" أصبحت ترتبط فى الذهن بمجال النشاط الإنسانى أكثر من ارتباطها بالطبيعة ولعل ذلك يرجع فى بعضه إلى أن هذه الدلالات الإنسانية كثيرة التداول وأنها المرحلة الأحدث، كما قد يرجع فى بعضه الآخر إلى تأثير الدلالات الأوربية على جمهور المتقنين.

الدلالة الإصطلاحية:

أشرنا فى الدلالة اللغوية السابقة إلى أن كلمة "نشر" فى العربية بدأت تحمل فى العصر الحاضر دلالة خاصة أو اصطلاحية لم تعرفها من قبل وأن هذه الدلالة الحضارية جاءت إليها من اللغات الأوربية مثل الانجليزية أو الفرنسية، وعليها الآن لتوضيح هذه الدلالة الإصطلاحية فى اللغة العربية أن نبداً بعرض الدلالة الإصطلاحية الأم فى الانجليزية، كنموذج للغات الأوربية باعتبار أن مهنة النشر كمداول اصطلاحى حضارى، عاشت فى تلك المجتمعات أكثر من مائتى عام، قبل الاعتراف به فى قواميس تلك اللغات. جاء فى قاموس أكسفورد الوسيط* بخصوص هذا المعنى* الخاص تحت كلمة Publish مايلى:

4. spec. to issue or cause to be issued for sale to the public (copies of book, engraving, etc.) ; said of an author, editor, or spec. of a professional publisher, 1529.

* من الخطأ طبعا أن يدعى أحد فى القرن العشرين أنه صاحب هذه الدلالة الإصطلاحية.

هذه هي الدلالة الرابعة للكلمة وهي دلالة اصطلاحية خاصة، تعنى: اصدار أو العمل على اصدار نسخ لكتاب أو مطبوعة أو ما يشبهها لتباع للجمهور. وقد تطلق هذه الدلالة على المؤلف، أو المحرر، ولكنها تطلق بصفة خاصة على من يتخذ هذا العمل مهنة وهو "الناشر"، وتشير الفقرة إلى أن هذه الدلالة الخاصة قد عرفت في الثلث الأول من القرن السادس عشر بعد ظهور الطباعة بحوالى ثمانين سنة. وهناك عدة عناصر ذات صفة هامة في تكوين هذه الدلالة الاصطلاحية، وهي: عنصر العمل الذي يعبر عنه بكلمة اصدار أو العمل على اصدار، وعنصر مجال العمل الذي يعبر عنه بأنه كتاب أو مطبوعة أو ما يشبههما. وعنصر الهدف من العمل الذي يعبر عنه بقوله لتباع للجمهور، وأخيراً عنصر التخصص أو التفرغ للعمل حيث قال: يطلق بصفة خاصة على من يتخذ هذا العمل مهنة.

(أ) فمن ناحية العمل نفسه وهو الإصدار أو العمل على إصدار نسخ متعددة في الكتاب أو ما يشبهه، ينبغي أن نعرف أن بذور هذا العمل ليست أمراً جديداً على النشاط الإنساني في القرن السادس عشر فالكتاب أداة حضارية عرفها الإنسان قبل ذلك بعدة قرون وعرف الإنسان قيمتها وكان يستكثر منها بوسائله المحدودة وهي كتابة نسخ متعددة من الكتاب الواحد. ونحن نعرف أن للنسخ المخطوطة لبعض الكتب المشهورة قد بلغت العشرات أو المئات في بعض البلاد العربية كمصر أيام الفاطميين ولكن منتصف القرن الخامس عشر قد شهد تغيراً جذرياً بالنسبة لهذه المسألة بظهور تكنولوجيا الطباعة، بحيث لا يمكن أن نقارن بين الجذور الأولى لهذه العملية قبل عصر الطباعة وبين المستوى الذي انتقلت إليه هذه العملية حينما ظهرت الطباعة، لأن نسخ الكتب بدأت تظهر مرة واحدة بالمئات ثم الآلاف ثم عشرات الآلاف واليوم تصل نسخ بعض الكتب إلى الملايين، ولايستغرق إعدادها ما كانت تأخذه النسخة الواحدة للمخطوطة قبل عصر الطباعة. ويعنى ذلك أن للطباعة عنصر أساسى في عملية النشر، وأن كل تطورها فيها يؤدي إلى تطور مقابل في عملية النشر، وسوف نلاحظ في الفصول القادمة أن تاريخ النشر قد ارتبط بتاريخ الطباعة ارتباطاً يصعب فيه الفصل بينهما.

(ب) ومن ناحية مجال العمل يتضح أن الكتاب أو ما يشبهه من أوعية الذاكرة الخارجية هو المجال الذى اختارته عملية النشر ليكون موضع نشاطها. والكتاب

هذا الكائن الصغير الذى يصنعه الانسان يمثل أهم الأدوات الحضارية التى عرفها الانسان وأكثرها تعقيداً. فالكتاب فى مفهومه الوظيفى هو الوعاء الذى يحمل الفكر الانسانى بأوسع ما تتضمنه هذه الكلمة من المعانى. ومعنى ذلك أن "النشر" يرتبط بهذا الوعاء الخطير وأن الفكر الانسانى عنصر هام وأساسى فى عملية النشر. والحقيقة أن تاريخ النشر منذ القرن الخامس عشر حتى الآن يؤكد هذا الارتباط، وإذا كان الكتاب كوسيلة لنقل الأفكار وللاتصال الانسانى يتأثر بعوامل اجتماعية وسياسية وثقافية ويؤدى إلى نتائج اجتماعية وسياسية وثقافية فإن النشر - والكتاب مجاله - أصبح هو الآخر مؤثراً ومثلاً بالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة. وإذا كان الكتاب فى معناه العام أصبح يتسع ليشمل الكتاب العادى والصحيفة والمجلة، والخريطة وكتاب الموسيقى، وكثيراً من المسجلات الصوتية والصوتية وغيرها فى سياق التقنيات الحديثة، فإن النشر هو الآخر أصبح يغطى أكثر هذه الأنواع أو كلها من الناحية الوظيفية على الأقل، برغم أن ارتباطه بالكتاب فى معناه التقليدى ارتباط عميق الجذور فريد الملامح، بحيث ينصرف إليه المفهوم الاصطلاحي أول الأمر وإلى غيره بالقياس والتبعية كما سنرى فى بعض الفقرات التالية.

(ج) أما الهدف من العمل فهو أن يصل الكتاب أو المطبوعة أو ما يشبههما إلى الجمهور ويبيع له، وهذا الهدف يمثل العنصر الثالث فى عملية النشر حسب ما جاء فى معجم أكسفورد. فقد أصبح النشر نشاطاً اقتصادياً يحتاج إلى كل ما تحتاج إليه الأعمال الاقتصادية من وجود رأس المال، وحسن الإدارة، والتعرف على السوق، والإعلان والترويج والتسويق، وسهولة التوزيع. وإذا كانت الطباعة بما فيها من العمليات الفنية قد ارتبطت بالنشر منذ نشأتها كما رأينا فى الفقرة {أ} وكانت بذلك العنصر الأول فى عملية النشر، فإن تاريخ الطباعة يؤكد لنا أن رأس المال، وحسن الإدارة، وخبرة رجال الأعمال، قد طوّقت هذا الاختراع الجديد تقريباً منذ الأيام الأولى، لأن الطابعين بخبرتهم التكنولوجية وحدها كانوا عاجزين عن الوصول بهذا الاختراع الجديد ليصبح وسيلة سحرية للنشر، ولكن تعاون الجانب الطباعى الفنى مع الجانب الاقتصادى الإدارى، وصل بالنشر إلى ماوصل إليه اليوم من النجاح والازدهار. وقد بدأ الجانب الاقتصادى والإدارى يدخل فى عملية النشر منذ أواخر القرن الخامس عشر الذى ظهرت الطباعة فى

منتصفه، وظهر من رجال الأعمال في مجال النشر عباقرة استطاعوا أن يدفعوا به خطوات واسعة إلى الأمام وقامت البيوت العريقة والشركات الكبرى التي يعيش كثير منها حتى اليوم، وقد يصل عمر بعضها إلى مائتي سنة أو أكثر، كما نشأت فيما بعد دور الصحف والدوريات التي كانت الطباعة أهم أساس تكنولوجي لنشأتها وتطورها.

(د) أما التخصص أو التفرغ للعمل فإنه في الحقيقة عنصر إضافي وليس أساسياً حسب ما صرح به معجم أكسفورد نفسه. وقد جاء ليوضح الفرق بين نوعين من الناشرين، فهناك كثيرون يصدرون أو يعملون على إصدار الكتب والمطبوعات وما يشبهها وتوزيعها على الجمهور بالبيع أو بغيره من الوسائل، ولكنهم لا يتخذون من هذا العمل مهنة أساسية. فالمؤلف مثلاً قد يصدر كتابه ويتحمل نفقات هذا الإصدار ويعمل بطرقه الخاصة على توزيعه ولكنه لا يجعل من هذا العمل مهنة يتفرغ لها. وهناك هيئات ومؤسسات ذات أغراض سياسية أو اجتماعية أو ثقافية مثل الحكومات والجمعيات والمؤسسات والشركات والجامعات لها أهدافها السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، التي تعمل على تحقيقها بمختلف الوسائل، وقد ترى أن النشر يساعدها على تحقيق أهدافها، فتصدر أو تعمل على إصدار كتب ومطبوعات ودوريات وغيرها من الأوعية غير التقليدية، وتعمل على وصولها إلى الجماهير بمختلف الوسائل، بيعاً أو إهداء، أو تبادلاً. فهي من هذه الناحية ناشر، والعمل الذي تقوم به نشر تتحقق فيه العناصر الأساسية وهي: الجانب الطباعي الفني، والجانب الفكري، والجانب الإداري وخصوصاً للتوزيع. ولكنها لا تجعل النشر مهنة تتفرغ لها وإنما مجرد وسيلة تحقق أغراضها. بل الحقيقة أن بعض المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، ولاسيما الكبيرة منها، تجعل النشر أحد الخدمات التي تقوم بها. ومن أمثلة ذلك مكتبة الكونجرس، التي يجد الباحثون في قائمة مطبوعاتها، سواء الفهارس والبيبليوجرافيات أو غيرها، نماذج فريدة لأوعية للمعلومات، كما أن الجامعات الكبرى في البلاد العربية وفي مقدمتها السعودية وبقية الدول الخليجية، نكل إلى عمادة المكتبات في كل منها، مسئولية القيام بوظيفة النشر من هذه الفئة الخاصة. فهذا النوع من الناشرين يسمى "الناشر الهئية" وعمله يسمى "النشر الخالص أو الثقافي". أما الناشر الذي يتخذ من هذا العمل مهنة ويتفرغ لها فإنه يسمى "الناشر المحترف" وعمله يسمى "النشر المهني أو التجاري".

تلك هي العناصر الأربعة التي تؤخذ من تعريف كلمة Publish بمدلولها الاصطلاحي الخاص في اللغة الإنجليزية، وهو المدلول الذي يهمننا في هذه الدراسة. وقد استعملت الكلمة العربية "النشر" لتقابلها، فمن الطبيعي أنها تحمل المدلول الخاص السابق نفسه بعناصره الأربعة. ونحن نعرف أن هذه الدلالة الخاصة قد دخلت إلى الكلمة العربية خلال القرن التاسع عشر، مع كثير من المعاني الاصطلاحية الخاصة التي حملتها الحضارة الأوروبية الحديثة ودخلت بها في بعض مفردات اللغة العربية، مثل "قطار" و"استعمار" و"بأخرة". وكانت الأهمية الحضارية لهذا المعنى الجديد قوية إلى درجة أن المعاني اللغوية والحضارية السابقة لكلمة "نشر" العربية توارت قليلاً أو كثيراً خلف هذا المعنى الاصطلاحي الحضاري الجديد. وعلى أي حال فليست العناصر الأساسية السابقة في مفهوم النشر إلا تحليلاً رأسياً لجوهر هذا النشاط الحضاري المهني، أما واقع هذا النشاط في الوجود فإنه يتكون من سلسلة أفقية طويلة من العمليات المتتابعة التي تبدأ بالعملية أو الحلقة الأولى وهي أن توجد فكرة أو أفكار في ذهن أحد الناس، تلك الأفكار التي تتخذ من الكتب أوعية لها، وتنتهي بوصول هذه الأفكار في هيئة كتب مكتملة الوجود إلى أيدي الناس، أو أرفف المكتبات. هذه السلسلة تستحق دراسة مستقلة ليس هذا مكانها* .

ثانياً - النشر و الاتصال و البشري

الاتصال البشري:

التعريف التقليدي للإنسان هو أنه حيوان ناطق، ومعنى ذلك أن صفة المنطقية فيه هي مناط التمييز بينه وبين الحيوانات الأخرى، وتتضمن صفة المنطقية في الإنسان أن يكون هناك بداخله ما يعبر عنه أو ينطق به من فكرة أو شعور أو إحساس أو إفعال، أو غيرها من بذور المعلومات في مدلولها الذهني وهذا هو العنصر الأساسي في صفة المنطقية. أما الناحية الآلية أو الصوتية في النطق فليست عنصراً جوهرياً، وإلا فإن اللبغاء الذي يعطى هذا الجانب الآلي الصوتي ليس انساناً، والأي الأخرس مع أنه لا يملك هذا الجانب الآلي الصوتي فهو إنسان. فالإنسان هو ذلك الكائن الذي

* هناك كثير من المؤلفات في الموضوع، التي تكفي بتناول هذه الخطوات الأفقية المتتابعة باعتبارها الممارسات الميدانية.

يملك في نفسه ما يمكن أن يبرز إلى الوجود الخارجى من "المعلومات" فى صورة تعبيرية لتصالية مقصودة. وقد اختار التعريف التقليدى للإنسان من الصور الاتصالية، صورة واحدة وهى للنطق، لأنها الصورة الأصلية أو الطبيعية التى تعبر عن الفكرة أو الشعور.

ولكن الإنسان، فى تطوره الحضارى الطويل، قد اصطنع إلى جانب الكلمة وسائل أخرى للتعبير والاتصال تقرباً من الكلمة أو تطويراً لها، كما أنه اصطنع طرائق جديدة غير الكلمة. وتستعمل هذه الطرائق منفردة، أو بصاحب بعضها بعضاً، وقد تصاحب الكلمة فى صورتها المجردة الأصلية أو فى صورها المتطورة. فالإنسان مثلاً قد يعبر عن أفكاره أو مشاعره أو هما معاً بالكلمة المجردة فى صورة خطبة، أو حكمة، أو مثل، أو قصيدة، أو خبر، أو غيرها، كما أنه قد يفتى مستعملاً بعض هذه الوسائل الكلامية، كما أنه قد يستخدم أصواتاً غير الكلمات فى شكل موسيقى، كما أنه قد يرقص ليعبر عن فكرة أو شعور، وقد يصاحب الرقص غناء، أو موسيقى، أو حوار فى مأساة أو ملهة أو غيرها من وسائل التعبير المركبة. وعلى الرغم من تعدد هذه النماذج التى ذكرناها للتعبير والاتصال الإنسانى فإنها من حيث النوع تتلخص فى ثلاثة أنواع: الكلمة ذات المعنى، والصوت المجرد، والحركة. وهذه الوسائل الثلاثة تشترك فى صفة خاصة وهى أن الإنسان لا يلجأ إلى مادة، فيشكلها ليعبر عن فكرة أو شعور، ولكنه يستخدم وسائل ذاتية يعبر بها عن نفسه مباشرة، ويمكن لذلك أن نسميها "الوسائل الذاتية فى التعبير والاتصال".

وهناك وسائل أخرى للتعبير غير ذاتية، لجأ فيها الإنسان إلى المواد التى حوله من حجر أو خشب أو ألوان أو غيرها وصنع منها أشياء يعبر بها عن فكره أو شعوره. فالتمثال، والصورة، واللوحة، من الوسائل التى استخدمها الإنسان فى التعبير منذ أقدم العصور، وقد مرت بتطورات عديدة فظهرت فى أشكال جديدة، وقد يستعمل الإنسان هذه الأشكال الأصلية أو المتطورة، منفردة أو مصاحبة لغيرها. وعلى الرغم من كل ألوان التعدد وأشكال التطور فى هذا القسم، فإننا نجد أنها تشترك فى صفة الاعتماد على مادة وتشكيلها فى وضع معين بقصد التعبير الاتصالي، ويمكن لذلك أن نسميها "الوسائل التشكيلية فى التعبير

والاتصال" ويتضح الفرق بين هذه المجموعة والمجموعة السابقة في أن الوسائل التشكيلية بطبيعتها ذات بعد زمني ومكاني واضحين لأن المادة للمشكلة يمكن أن تبقى فترة زمنية بعد اعدادها ويمكن أن تنقل إلى مكان آخر. أما الوسائل الذاتية فانها بطبيعتها لا تملك بعداً زمنياً أو مكانياً مطلقاً. لأن الكلمة المنطوقة والصوت الانساني التجريدي وحركة الرقص تملك بعداً زمنياً محدداً بوقت النطق أو التصويت أو الرقص، وكذلك تملك بعداً مكانياً محدوداً بالمدى الذي يصل إليه الصوت أو رؤية العين.

علاقة النشر بالتعبير والاتصال البشري:

عرفنا في المعنى الاصطلاحي للنشر ومفهومه ان هناك أربعة عناصر أساسية تمثل الكيان الوجودي لعملية النشر، وأحد هذه العناصر الأربعة هو المجال الذي تعمل فيه صناعة النشر، وعرفنا أن هذا المجال هو الكتاب في مفهومه الوظيفي والحضاري، باعتباره الوعاء الذي لصطنعه الانسان ليحمل أفكاره ومشاعره "والمعلومات" التي وصل إليها، ومعنى ذلك أن صلة النشر وعلاقته بهذا العنصر ليست في حقيقتها إلا علاقة بين النشر وبين أفكار الإنسان ومشاعره ومعلوماته، وإذا كانت وسائل التعبير والاتصال الانساني التي أشرنا إليها في الفقرات السابقة تقوم بوظيفتها في نقل أفكار الإنسان ومشاعره ومعلوماته إلى الآخرين، فليس للنشر بدوره إلا وسيلة جديدة أضافها الانسان لكي تساعد وسائل التعبير والاتصال الانساني على القيام بوظائفها ونقل الأفكار والمشاعر والمعلومات إلى آفاق أوسع. وإذا كانت الصلة بينهما تصل إلى هذا المستوى من التماثل في الوظيفة فلا بد من دراسة وسائل التعبير البشري هنا على أساس الوظيفة المشتركة بينها وبين النشر.

(١) وسائل التعبير الذاتية: تتفاوت وسائل التعبير البشري في المدى الذي يستطيع أن يبلغه كل منها في نقله للأفكار والمشاعر، فالوسائل الذاتية في التعبير، مثل الكلمة المنطوقة والصوت المجرد، والحركة ذات مدى محدود بطبيعتها، لأنها لا تملك بعداً زمنياً أو مكانياً مطلقين يمكن بواسطتهما أن تمتد وظيفتها بعد لحظة الخلق الأولى. أما الوسائل التشكيلية في التعبير، مثل التمثال والصورة واللوحة، فإنها من هذه الناحية أبعد مدى بسبب وجود المادة التي تمد

وظيفتها إلى أبعاد مكانية وزمانية غير لحظة الخلق الأولى. وهذه المقارنة بين الوسائل الذاتية والوسائل التشكيلية فاصرة على المدى فقط ولا تتعرض هنا لدرجة القوة لأنها لا تعيننا، فالكلمة المنطوقة قد تكون أقوى أو أضعف أثراً في نقلها للأفكار والمشاعر من التمثال أو اللوحة. فنحن هنا نقيس درجة الانتشار ولا نتعرض لدرجة التأثير.

(٢) التسجيل الكتابي للتعبير: استطاع الإنسان في المراحل التطورية لحضارته أن يسجل كثيراً من وسائل التعبير البشرى بطرق مختلفة، وقد أصبحت هذه التسجيلات بدورها وسيلة أقوى لتوسيع المدى بالنسبة لوسائل التعبير ذات المدى المحدود بطبيعتها، وازدادت بذلك درجة الانتشار في هذه الوسائل. ولعل أهم هذه التسجيلات هو تحويل الكلمة المنطوقة إلى كلمة مكتوبة، كما استطاع الإنسان أن يقوم بتسجيل شبه كتابي للأصوات الموسيقية المجردة. وقد أصبح الورق منذ قرون عديدة هو المادة المفضلة التي توضع فوقها الكلمات المكتوبة أو الرموز الموسيقية، ومن الواضح أن هذه المادة الورقية يمكن أن تنتقل من مكان إلى آخر، وأن تبقى فترة من الزمن تطول أو تقصر، واكتسبت "الوسائل الذاتية في التعبير" بسبب هذا التطور سعة جديدة في الانتشار وأصبحت تشبه "الوسائل التشكيلية في التعبير" من هذه الناحية.

(٣) نشر التسجيلات الكتابية: كان تحويل الكلمة المنطوقة إلى مكتوبة يتم في بادئ الأمر في عدد قليل جداً من النسخ، ومن الطبيعي أن كل نسخة تمثل سعة مستقلة لأنها تستطيع أن تمتد وحدها في الزمان والمكان، لتوسع انتشار ما تحمل من الكلمات. فلما اخترعت الطباعة وأصبحت الكلمة المكتوبة تظهر في مئات ثم في آلاف أو مئات الآلاف من النسخ في اللحظة نفسها، كان هذا الاختراع إضافة عميقة متميزة لسعة الانتشار الذي اكتسبه للتعبير الكلامي بين ألوان التعبير الإنساني. وقد استفاد من هذا الاختراع أيضاً كل ألوان التعبير التي تسجل على ورق مثل الرموز الموسيقية، والرسم، سواء أكان تعبيراً مستقلاً أو تسجيلاً لتعبير إنسانى آخر، كالرقص والبحت مثلاً. وقد عرفنا أن النشر في معناه الاصطلاحي قد ارتبط بهذا الاختراع لعمق تأثيره في نشر التعبير الذاتى للإنسان.

(٤) التسجيل الصوتى ونشره: استطاع الإنسان في المراحل الأخيرة من

حضرته الحديثة، أن يخترع وسائل جديدة، لتسجيل التعبيرات الإنسانية بجميع أنواعها، وخصوصاً التعبيرات الذاتية. فتم تسجيل الكلمة المنطوقة في صورة منطوقة، وأمكن تصنيع آلاف النسخ من هذه الصورة المنطوقة. ومن الواضح أن كل نسخة منها تمثل سعة انتشارية مستقلة، في الزمان والمكان، وينطبق عليها كل ما ينطبق على نسخة الكلمة المكتوبة. وإذا كان النشر بمعناه الاصطلاحي قد ارتبط بظهور آلاف النسخ المكتوبة في اللحظة نفسها، فإن الاختراع الجديد قد فتح مجالاً جديداً لما يمكن أن نسميه "النشر الصوتي" الذي يشبه "النشر الكتابي"، وذلك أن لهذا الاختراع الجديد السمات الأساسية للنشر بمعناه التقليدي الطباعي. ومن الواضح أن التعبير الموسيقي قد استفاد فائدة كبرى من هذا الاختراع الجديد أيضاً، وأصبحت الموسيقى تنشر على نطاقين: رموز كتابية وتسجيلات صوتية.

(٥) للتسجيل المرئي ونشره: كما استطاع الإنسان أيضاً أن يستغل الضوء في تسجيل بعض أنواع التعبير البشري. وقد ابتدأ أول الأمر بالصورة الساكنة، ثم ظهرت الصور المتحركة أو السينما، التي أمكن بواسطتها تسجيل التعبير الحركي كالرقص، وتم تسجيل ذلك في أفلام قصيرة أو طويلة، وأمكن تصنيع أى عدد من النسخ في الوقت نفسه، ولكل نسخة سعتها الانتشارية المستقلة في الزمان والمكان. ومعنى ذلك أن لهذا الاختراع الجديد السمات الأساسية للنشر بمعناه التقليدي.

(٦) للتسجيل الإلكتروني ونشره: في السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية، تم اختراع الحاسب الإلكتروني، وكان استخدامه في بادئ الأمر قاصراً على المعلومات العددية والعمليات الرياضية. ثم نجح المهندسون في تطويره لكي يتعامل مع الكلمات والنصوص، وتعددت استخداماته بسبب ذلك، وظهر في السنوات العشر الأخيرة ما يطلق عليه "بنوك المعلومات" أو "قواعد البيانات" سواء كانت ببيولوجرافية أو غير ببيولوجرافية. ومن هذه البنوك أو القواعد يمكن الحصول على أشرطة أو أقراص ممغنطة كما يمكن إنتاج نسخ عديدة من أى منهما في الوقت نفسه، ولكل نسخة سعتها الانتشارية المستقلة في الزمان والمكان، حينما يتوفر لها الحاسب الإلكتروني وبرامج تشغيله. وينطبق كل ما تقدم في الأوعية الممغنطة من الشرائط والأقراص وغيرهما، على فئة جديدة من الأوعية يطلق

عليها للمليزرات، وهى الأضخم سعة والأكثر انتشاراً فى الوقت الحاضر. البداية كانت الأقراص نوات القطر حوالى ٣ بوصة، وطاقة الاختزان فى واحد من هذه الأقراص المليزرة تساوى طاقة الإختزان لحوالى ١٦٠٠ أو أكثر من الأقراص الممغنطة نوات للقطر نفسه. أما الآن فى التسعينيات بعامة وفى أواسطها وأواخرها بخاصة، فهناك ما يمكن أن تصل سعته إلى ضعف ذلك أو أضعافه.

(٧) الاتصال الآلى: فى العقود الأولى من القرن العشرين ظهر نمط فريد لانتشار وسائل التعبير البشرى، عن طريق الاتصال السلكى أو اللاسلكى. وأبرز النماذج لهذا الاتصال محطات الإذاعة التى تنقل محتويات الأوعية الصوتية، ثم محطات التلفزيون التى تنقل محتويات الأوعية المرئية، وأخيراً قواعد المعلومات بالاتصال (المباشر Online) التى تنقل محتويات الأوعية الكتابية والصوتية والمرئية، دون الحاجة فى أى من هذه القنوات الثلاث (الإذاعة، التلفزيون، قواعد البيانات) إلى وجود نسخ عديدة، فالنسخة الأصل فى مقر القناة تنقل محتوياتها إلى مئات المواقع أو آلافها أو عشرات الألوف بواسطة التكنولوجيات الهندسية للاتصال، وأشهرها وأوسعها فى الوقت الحاضر تكنولوجيا "الإنترنت".

(٨) للتزواج والتداخل فى وسائل التعبير والاتصال: فتحت الأبعاد الجديدة فى التسجيل الصوتى والمرئى والألكترونى آفاقاً جديدة للتزواج فى انتشار وسائل الاتصال البشرى، فمن الممكن أن يجمع الإنسان بين الرقص والغناء، والتعبير القولى، وغيرها، وأن يسجل كل ذلك صوتياً ومرئياً، وأن يصنع منه أى عدد من النسخ فى الوقت نفسه، وتصبح كل نسخة سعة لانتشارية مستقلة فى الزمان والمكان. وهذا ما يتم فعلاً فى نشر الأفلام التسجيلية والأفلام التجارية أيضاً. وتتوفر فيهما كما نرى السمات الأساسية لتعريف النشر ومفهومه. كما أن الكتاب الذى تم نشره فى صورة مكتوبة بالطرق التقليدية يمكن أن يتم نشره فى صورة صوتية، ويتم ذلك فعلاً الآن فى مجال الكتب الناطقة للكفوفين وفى مجال تعليم اللغات الأجنبية، وكذلك يمكن نشره فى صورة مرئية على مصغرة فيلمية (ميكرو فيلم) أو جزلة فيلمية (ميكروفيش)، وتتم قراءة أى منهما بواسطة المقراء الآلى. وهذا هو الذى تم قبلاً فعلاً فى أكثر الصحف والمجلات بسبب مشكلات

التخزين. ولعل أهم أنماط التزاوج فى وسائل النشر والتعبير والاتصال البشرى، هو الذى يتم فى المختبرات بواسطة الحاسب الألكترونى، حيث أن هذه المختبرات من المعلومات يمكن أن تظهر (مباشرة: Online) على شاشة تليفزيونية فى مكان الحاسب أو على بعد آلاف الأميال، كما يمكن أن تظهر على مصغرة فيلمية أو جزالة فيلمية، إلى جانب استخراج مختزنة الكترونية أخرى أو أكثر على وسيط ممغنط أو مليزر. وأخيراً يمكن أن تظهر فيما يطلق عليه "الكتاب الألكترونى" الذى يمكن أن يدخل فى توزيعه أو ترويجه قناة "الإنترنت".

النشر والأبعاد التكنولوجية الحديثة:

النشر بمعناه التقليدى هو الذى يقوم على الطباعة، واعداد كبيرة من النسخ فى الوقت نفسه، وتصبح كل منها ذات سعة انتشارية مستقلة فى الزمان والمكان. وقد عاش هذا النوع من النشر وحده عدة قرون حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم ظهر البعد الصوتى الذى يقوم على التسجيل فوق أشرطة أو أقراص أو غيرها، ويمكن اعداد عدد كبير من النسخ فى الوقت نفسه، وتصبح كل منها ذات سعة انتشارية مستقلة فى الزمان والمكان، ويصحبها عادة جهاز خاص لاستعمالها. وكذلك ظهر البعد الضوئى الذى يسجل على أفلام أو شرائح أو غيرها، ويمكن اعداد عدد كبير من النسخ فى نفس الوقت، لكل منها سعة انتشارية مستقلة فى الزمان والمكان، وتستعمل عادة بواسطة جهاز خاص. كما ظهر البعد الألكترونى الذى يمكن أن يخزن كميات هائلة من المعلومات، كما أنه يستطيع أن يتيحها لمن يريدتها أسرع مئات المرات من الطرق التقليدية. وفى السنوات القليلة الماضية استخدمت أشعة الليزر فى تسجيل المعلومات. بحيث يستطيع القرص الواحد فى الحجم المؤلف أن يخزن بضع مئات أو حتى بضعة آلاف من الكتب فى الجانبين.

والحقيقة أن "النشر" بمعناه الاصطلاحي ارتبط عدة قرون بالطريقة الأولى وأصبح يطلق عليها على سبيل الحقيقة، أما إطلاقاً على الأنواع غير التقليدية فإنه استعمال جديد على سبيل المجاز. وعلى الرغم من توافر السمات الأساسية للنشر فى كل الأنواع بصفة عامة، إلا أن هناك عدة فروق بين النوع الأول التقليدى فى جانب، وبين الأنواع الأخرى غير التقليدية فى جانب آخر، ويمكن تلخيص هذه

الفروق فيما يلى:

(أ) تختلف العمليات التكنولوجية فى النوع التقليدى عنها فى الأنواع الجديدة، وليس من السهل على دار واحدة أن تستخدم وتكرر آلات ذات طبيعة مختلفة مثل آلات الطباعة فى جانب وآلات التسجيل الضوئى والصوتى الالكترونى الممغنط والمليزر فى جانب آخر. ولهذا قامت دور وهيئات مستقلة للأنواع الجديدة، برغم أنها من الناحية المالية والاقتصادية قد ترتبط بمؤسسات النشر التقليدى. ولم تحاول دور النشر التقليدية أن تدخل بنفسها إلى هذا الميدان الجديد، اللهم إلا فى حالات محدودة، حيث نجد بعض دور النشر التقليدية تأخذ من هذا الميدان ما يفيدها فى ميدانها القديم، مثل ترويج كتب تعليم اللغة، ومثل التصوير الفوتوغرافى للكتب التى نفدت من السوق. وهذا الموقف يؤدى بدوره إلى أن يصبح الميدان الجديد مهنة أو مهناً مستقلة بذاتها وإن ببقى النشر بحدوده التقليدية مهنة مستقلة وحدها، على الرغم من أنه يستعين فى رسالته بتكنولوجيات الجمع التصويرى والحاسب الالكترونى وأشعة الليزر.

(ب) تختلف العمليات الإدارية والمالية وطرق التسويق بمعناه التقليدى عنها فى الميادين الجديدة. وقد تطورت هذه العمليات، ونمت عبر عدة قرون، واكتسبت تقاليد وطرقاً معينة، وليس من السهل تطبيقها على الإنتاج الصوتى والإنتاج الضوئى والإنتاج الالكترونى والمليزرات. وهذا يؤدى بدوره إلى محاولة ابتكار وخلق مبادئ تتلاءم مع طبيعة الإنتاج الجديد. ومن الطبيعى أن تنشأ لذلك دور وهيئات مستقلة، وأن تتأكد شخصية المهنة الجديدة منفصلة عن مهنة الميدان التقليدى.

(ج) يختلف موقف المستخدم بالنسبة للمواد التى يقدمها النشر بمعناه التقليدى من المواد المطبوعة، عنه بالنسبة للمواد السمعية والبصرية والالكترونية والمليزرة. فالمواد الأولى مع ارتفاع ثمنها إلا أنها الأكثر ملاءمة إذا كانت السوق محدودة، ولا تحتاج فى استخدامها إلى آلات أو أجهزة مصاحبة، وهذا يؤدى إلى ذيوها وسعة انتشارها. وهى بهذا المعنى أولى بالمعنى الاصطلاحي لكلمة النشر، لأنه يتمثل فيها بطريقة أوسع وأعمق. هذا بالإضافة إلى أن بعض المواد البصرية والسمعية تحتاج فى استخدامها إلى وجود جمهور كبير، كما أن المستخدم قد لا يستطيع أن يستعيد شيئاً يريد أن يراه أو يسمعه مرة ثانية أو ثالثة، وكل ذلك على عكس المواد المطبوعة

التي تتيح أكبر قدر من المرونة في استخدامها.

لأسباب الثلاثة السابقة يحسن أن نقصر كلمة "النشر" في مفهومها الاصطلاحي الكامل على النوع التقليدي القديم، الذي يقوم على الطباعة واعداد عدد كبير من النسخ في الوقت نفسه، بالرغم من استخدام كل التكنولوجيا الحديثة فيه، وإن نكتفى بدراسة هذا النوع وحده حين نتعرض لدراسة النشر، أما النوعان الآخران فمن الممكن أن يطلق عليهما اسم النشر مجازاً، ولكنهما على أى حال يحتاجان إلى دراسة مستقلة، لانتقع تحت اسم النشر بمعناه التقليدي. على أن هناك بعض الدراسات العامة التي قد تتناول المواد المطبوعة والمواد السمعية والبصرية والألكترونية الممغنطة والمليزرة وغيرها، تحت اسم "مواد الاتصال البشري". وتدرس هذه المواد معاً من ناحية الوظيفة المشتركة التي تقوم بها في نقل أفكار الإنسان وعواطفه ومعلوماته، والسير بعجلة الحضارة إلى الأمام/ أما إذا درست على أساس أن كلا منها مجال لنشاط إنساني يمثل مهنة من المهن، فمن المستحسن أن تستقل المواد المطبوعة وأن تدرس وحدها، وإن يكون ذلك تحت اسم "دراسة النشر" وأن توضع دراسة مستقلة للمواد الصوتية والضوئية، ودراسة أخرى لكل من المواد الألكترونية الممغنطة والمليزرات. ومن الطبيعي أن تتضمن تلك الدراسات قليلاً أو كثيراً من الجوانب التكنولوجية والاقتصادية باعتبارهما ركنين أساسيين في هذه الدراسات.

ثالثاً: بين النشر وتخصص المكتبات والمعلومات

طبيعة العلاقة بين النشر والمكتبة:

يرتبط وجود المكتبة في أكثر أجزائه، بمجموعة من ألوان النشاط الإنساني الحضاري، التي نمت وتطورت عبر العصور، وأصبحت تمثل ميادين مستقلة في العلوم، أو التكنولوجيا، أو الدراسات الاجتماعية والإنسانية. فهندسة المباني، وصناعة الأثاث، وتطوير الأجهزة الآلية -ليست إلا أمثلة محدودة تشرح لفكرة السابقة، لأن أجزاء من وجود المكتبة تعتمد على ما ينتجه الإنسان في هذه المجالات. كما أن قيام المكتبة بوظيفتها نحو القراء والباحثين، في كفاية ونجاح، يعتمد بالضرورة على تطبيق أحدث ما وصل إليه علماء النفس وأساتذة الاجتماع

فى مجالاتهم الدراسية. ومن الطبيعى أن تكون المكتبة بدورها ذات أثر كبير فى كل تلك المجالات السابقة، بما تمنح العاملين فيها من الخدمات، التى تمكنهم من مواصلة بحوثهم واستكشاف آفاق جديدة فى ميادين عملهم أو دراستهم.

ومن الممكن أن نتصور علاقة من هذا النوع بين المكتبة والنشر، كمجال من مجالات النشاط الإنسانى الحضارى، علاقة تقوم على تبادل التأثير، كما فى الأمثلة السابقة. وهذا النوع من العلاقة موجود فعلاً، ولكن الحقيقة أن الصلة بين المكتبة والنشر أكبر من ذلك. إنها صلة جذرية ترتبط بالماهية والجوهر فى كل منهما، فلا يمكن أن نتصور مكتبة بدون تلك المواد التى نطلق عليها أوعية المعلومات، من الكتب والمجلات والنشرات، وهى المواد التى تقوم عليها عملية النشر ذاتها. وإذا كانت المكتبة فى الوقت الحاضر، قد ضمت إلى المواد التقليدية السابقة النشرات والأفلام والمسجلات الصوتية والضيئية والمحسبات الممغطة والمليزرة، فإن مجال النشر نفسه، من إحدى وجهات النظر على الأقل، قد اتسع ليقوم بإنتاج هذه المواد الجديدة. وعلى أى حال فماتزال المواد المطبوعة، وهى عماد النشر التقليدى، تمثل حجر الزاوية فى المكتبات، بالنسبة للأكثرية العظمى من المكتبات، فى البلاد النامية وفى البلاد المتقدمة إلى حد كبير، ولا تستغنى عنها مكتبة ما استغناء تاماً مهما بلغت فى تطورها من التقدم والتجديد.

هذا من ناحية وجود المكتبة، والأمر كذلك من ناحية نشأة ونمو وازدهار النشر نفسه كنشاط إنسانى حضارى، فالمكتبات بأنواعها المختلفة هى المؤسسات التى لولا دورها المباشر وغير المباشر، فى تشجيع القراءة والبحث، وتقديم المواد التى يحتاج إليها الباحثون والقارئون، لولا هذا الدور لما قامت دور النشر، على اختلاف أنواعها وتفاوت مقدراتها، ولما أصبح النشر صناعة ضخمة، تعمل فيها نسبة مئوية غير قليلة من أفراد المجتمع، ويوظف فيها جزء غير قليل من الدخل القومى.

العلاقة بين دراسة النشر ودراسات المكتبات:

تبين من طبيعة العلاقة بين النشر والمكتبة، أن الصلة بينهما صلة جذرية، ترتبط بالماهية والجوهر فى كل منهما. وإذا كان الأمر كذلك فإن حاجة العاملين

فى كل من المجالين إلى معرفة المجال الآخر ودراسته، ليست للحاجة الثقافية العامة، التى يشبعها الانسان رفاهية وتفضلاً، ويقوم بها كمنشأ اجتماعى خارج عن حدود مجاله المتخصص، ولكنها أمر ضرورى يدخل فى النطاق الأساسى لعمله او مهنته. وليس معنى هذا أن العاملين فى مجال النشر يحتاجون إلى دراسة المكتبات كما يدرسها رجال المكتبات والقائمون بخدماتها، وليس معنى أيضاً أن طلاب المكتبات لابد أن يعرفوا كل جوانب النشر ودقائقه بحيث يصبحون من رجاله. ولكن الأمر يعنى أن فى داخل كل من المجالين بعض الجوانب التى على أصحاب المجال الآخر أن يعالجوها ويتعرفوا عليها، ليستكملوا بذلك الخبرات الضرورية لمجالهم الذى يعملون فيه.

ويأتى بعد ذلك سؤالان، وهما: أين تقع دراسة المكتبات بالنسبة لطلاب النشر وباحثيه؟ وأين تقع دراسة النشر لطلاب المكتبات ورجالها؟ والإجابة عن السؤال الأول تقتضى الاسترجاع الذهنى لمفهوم النشر وتعريفه، الذى تم عرضه فى القسم الأول من هذا الفصل. فإذا كانت هناك ثلاثة جوانب رئيسية لهذا المفهوم، وهى الجانب الفنى التكنولوجى متمثلاً فى الطباعة والأتها وأجهزتها، والجانب الفكرى متمثلاً فيما يحمله الكتاب - مؤثراً ومؤثراً - من التيارات الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية، والجانب الاقتصادى الإدارى متمثلاً فى رأس المال وترشيد العمل وتسويق الإنتاج - فإن موقع دراسة المكتبات داخل هذا المفهوم يأتى فى الجانبين الثانى والثالث. ذلك أن المكتبة من حيث الجانب الفكرى، تمثل مؤسسة ثقافية عميقة التأثير فى هذا الجانب، لأن الكتب - وهى أوعية الفكر والثقافة - تبدأ أجنة فى عقول مؤلفيها وكاتبيها، غالباً أن لم يكن دائماً، حينما تنشأ الصلة الوثيقة بينهم وبين هذه المؤسسة. والمكتبة من حيث الجانب الثالث قطاع هام فى تسويق إنتاج "النشر" بما تأخذه من هذا الإنتاج وبما تبثه فى نفوس الأفراد على اقتناء هذا الإنتاج لأنفسهم. ومن الطبيعى أن طلاب النشر، حين يدرسون المكتبات فى نطاق الجانب الثانى أو الثالث للمفهوم السابق، يتجهون إلى تلك العناصر ذات الصلة بهذا المفهوم، ويلوون دراستهم باللون الذى يحقق أهداف مجالهم. وهناك فعلاً فى كثير من الدول

المتقدمة^(١)، بعض البرامج الدراسية أو التدريبية التي ينبغي اجتيازها لمن يعملون في قطاع النشر، ولاسيما التجار والموزعون، وتتفاوت هذه البرامج في المقدار الذي تخصصه للمكتبات، وفي الجوانب التي تعالجها، وليس هنا مجال التعرف على هذه البرامج أو دراسة التفاوت بينها، ولعل ذلك يتم في مقالة مستقلة أرجو أن يتيسر لها الوقت والدافع.

وأما السؤال الثاني الخاص بموقع دراسة النشر بالنسبة لطلاب المكتبات ورجالها فهو الذي يهمنا هنا. وينبغي للإجابة عن هذا السؤال رسم الإطار العام لدراسات المكتبات، ثم تحديد موقع دراسة النشر داخل قطاعات هذا الإطار. وفي مقال^(٢) لي نشر أوائل الستينيات تم تحديد هذا الإطار، كمدخل لمعالجة بعض القضايا المتصلة بدراسة المراجع، وهو إطار عام في غاية الاختصار، ويتكون من أربعة قطاعات أساسية وقطاعين إضافيين. فالقطاعات الأساسية هي: المكتبات، والتنظيم الفني، والخدمات، والإدارة. والقطاعان الإضافيان هما: دراسة المكتبات النوعية، ودراسة مؤسسات المكتبات. ومن الواضح أن دراسة النشر لطلاب المكتبات على أساس هذا الإطار السداسي، تقع بالأصالة في القطاع الأول وهو المكتبات من أوعية المعلومات، ذلك أن هذه المواد هي الإنتاج الذي تقوم عليه صناعة النشر ومهنته ودراساته، وهي في نفس الوقت العنصر الذي يقوم عليه وجود المكتبة وتتصل به وظائفها وأهدافها. ولكن وجودها لا يقف عند القطاع الأول من هذه القطاعات الستة، وإنما يمتد بالتبعية إلى باقي القطاعات، على تفاوت بينها في نوع العلاقة ودرجة الاتصال.

ولأيا كان الأمر لدراسة موضوع النشر في برامج دراسات المكتبات، لا تتم بصورة واحدة، ولا تأخذ اهتماماً متساوياً في كل الحالات، ولكنها تتفق في معالجة الموضوع من الزاوية التي تساعد الدارسين والممارسين على إدراك القضايا والمسائل التي توجد في كل قطاع من هذه القطاعات الستة، إدراكاً واعياً

(١) تمتاز الدول الإسكندنافية في هذه الناحية امتيازاً كبيراً. انظر:

K.Charrison. Libraries in Scandinavia. London, 1961. 240p.

(٢) سعد محمد الهجرسي "قضايا أساسية في دراسة المراجع، مكان دراسة المراجع بين دراسات المكتبات" مجلة المكتبة العربية، المجلد الأول، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٦٣. ٢٥-٤٣.

صحيحاً يساعدهم على القيام بعملهم فى داخل المكتبة، أو على كشف آفاق جديدة من دراسات المكتبات وبحوثها. وقد تكون المعالجة داخلة ضمن المقررات الدراسية التقليدية فى برامج المكتبات، مثل البيبليوجرافيا، أو للمراجع، أو الإدارة، أو الفهرسة، أو الخدمة. وقد تكون مستقلة فى وحدات دراسية خاصة بها، مثل الطباعة^(١)، أو النشر^(٢) أو الناشر، أو مواد الاتصال.

نماذج لعنصر النشر فى المقررات بأقسام المكتبات:

عرفنا طبيعة الصلة الوثيقة بين النشر كنشاط إنسانى حضارى، وبين المكتبة كمؤسسة ثقافية فكرية، تقوم بوظائف معينة وتتمو حولها دراسات خاصة. وتظهر قيمة هذه الصلة فى كثير من الأعمال التى تقوم بها المكتبة، وفى أنواع الدراسات المرتبطة بها. ولن نستطيع هنا ان نستوعب كل مظاهر هذه الصلة وقيمها، إنما سنشير فى إيجاز إلى وجودها العام فى بعض الأمثلة، وسنعرض هذه الأمثلة مأخوذة من القطاعات الأربعة الأساسية لاطار المكتبات. وقد أخذ القطاع الأول منها وهو قطاع المقتنيات النماذج الثلاثة الأولى، باعتبار أنه القطاع الذى يتصل بمهنة النشر أصالة كما ذكرنا من قبل أما القطاعات الثلاثة الباقية فتمت معالجة كل منها فى نموذج واحد.

والفكرة الأساسية خلف هذه النماذج، وخلف كل علاقة تربط النشر بدراسات المكتبات وأعمالها، تكمن كما قلنا من قبل فى أن الإنتاج الذى تقدمه صناعة النشر، هو العنصر الذى يقوم عليه وجود المكتبة وتتصل به أهدافها ووظائفها. فالمواد أو أوعية المعلومات هى الشريان الحيوى الذى يربط بين المجالين، وكأنها خط واحد يقع النشر فى أوله كمنتج، وتقع المكتبة فى نهايته كمستهلك. ومن الطبيعى والضرورى معاً، للمركز الذى يقع فى نهاية الخط، أن يدرس ويتعرف على المصدر الذى يمدّه بمادة الوجود والعمل فى أول الخط.

(١) كان يوجد فى قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب بجامعة القاهرة وحدة دراسية شبه مستقلة خاصة بالطباعة.

(٢) دخل النشر كوحدة دراسية مستقلة فى القسم السابق لأول مرة فى العام الجامعى ١٩٦٤/١٩٦٥. أنظر هدف للدراسة ومنهجها فى: سعد محمد الهجرسى، "دراسة النشر والمقرر الفومى بجامعة القاهرة" بمجلة الكتاب العربى، العدد ٤٧، أكتوبر ١٩٦٩.

وتمثل هذه الصلة الأساسية الجوهر الحقيقي لكل النماذج النوعية والفردية لقيمة النشر ودوره في دراسات المكتبات وأعمالها، بما فيها تلك النماذج المحدودة التي ستذكر في الفقرات التالية.

ونلاحظ أن هناك مستويين أساسيين لقيمة النشر بالنسبة للمكتبات أولهما مستوى الممارسة في داخل المكتبة والثاني مستوى الدراسة في داخل معاهد المكتبات. ولا يمثل المستويان في الحقيقة وجودين مستقلين، ولكنهما أشبه بالوجهين المتقابلين لشيء واحد، وتظهر هذه العلاقة الضرورية بصورة واضحة في النماذج المذكورة فيما يلي. كما أن مستوى الدراسة قد يتمثل في موقف التعليم بين الأستاذ والطالب، وقد يتمثل في موقف البحث العلمي الأصيل، في أطروحة لدرجة الماجستير أو الدكتوراة، لكشف الغموض الذي يحيط بإحدى المشكلات، أو لخلق الأداة الفنية التي يحتاج إليها الممارسون للقيام بعملهم. وقد حرصت النماذج المقدمة هنا على تمثيل مستوى الممارسة، ومستوى الدراسة بمواقفه المتعددة.

(١) البيبلوجرافيا ودراساتها: إذا أخذنا البيبلوجرافيا بمعناها العلمي أو بمعناها الفني فإننا نجد مجموعة من الدراسات الخاصة والطرق الفنية التي تتناول الكتاب بأوسع معانيه سواء من ناحية تكوينه المادي أو من ناحية وظيفته في نقل الأفكار والمشاعر. فالكتاب هو موضوع هذا النوع من الدراسات وهو المجال الذي ترتبط به. ومن الواضح أن الكتاب هو الإنتاج الذي تقوم صناعة النشر على إعداده وتقديمه إلى الناس. ومن هنا نجد أن جزءاً كبيراً من البيبلوجرافيا بمعناها العلمي يتكون من مجموعة الحقائق المنظمة المرتبطة بإنتاج الكتاب أي بصناعة النشر، وتتضح هذه الصلة بصفة خاصة في "البيبلوجرافيا التحليلية"^(١) التي تعتمد على معرفة كل ما يرتبط بصناعة النشر في مراحلها التاريخية الأولى، ورصد هذه

(١) لتوضيح الحدود الدقيقة في تقسيمات البيبلوجرافيا ومصطلحاتها، انظر: سعد محمد الهجرسي، مقدمة في المفاهيم البيبلوجرافية، عالم المكتبات، السنة السادسة، العدد الثاني، مارس-إبريل ١٩٦٤: ٤٥-٥١. كما أن هناك كتاباً مستقلاً بعنوان: البيبلوجرافيا ودراساتها في علوم المكتبات الذي نشر لأول مرة عام ١٩٧٤، وكان قبلاً بحثاً في (مؤتمر الرياض ١٩٧٣) بعنوان: البيبلوجرافيا والبيبلوجرافيات بين ترانها في الماضي والتطورات الحديثة.

الحقائق بطريقة تخدم أهداف البيبلوجرافيا التحليلية، وهى معرفة الحقائق المتصلة بنشر كتاب ما من الكتب وتأليفه.

ونجد كذلك أن دراسة النشر والتعرف على الناشرين ضرورى فى "البيبلوجرافيا النسقية" التى تهدف إلى تجميع قائمة بمجموعة من الكتب تشترك فى صفات معينة، لأن هذا التجميع يعتمد على الرجوع إلى المصادر البيبلوجرافية الملائمة، وفى كثير من الأحيان سوف تكون فهارس الناشرين وأعمالهم ونشاطهم مصدراً لا يمكن الاستغناء عنه وخصوصاً فى "البيبلوجرافيا الحصرية". ومن الطبيعى أن فهارس الناشرين وحدها لا يمكن أن تعطى كل الحقيقة، بل لابد من تدعيمها بدراسة مصاحبة حول الناشر ونشأته وتطوره، وإلا فإن هذه الفهارس بذاتها لا تؤدي بالبيبلوجرافيا إلى إخطاء جسيمة.

وهناك ناحية أخيرة نشير إليها لتوضيح قيمة التعرف على صناعة النشر فى الدراسات والأعمال البيبلوجرافية وهى ناحية "الوصف البيبلوجرافى" تقنياً وتطبيقاً. فمن ناحية التقنين توجد تقنيات مختلفة للوصف البيبلوجرافى، وتتفاوت هذه القواعد والتقنيات فى قدرتها على تقديم وصف بيبلوجرافى يحقق ذاتية الموصوف تحقيقاً دقيقاً ويخلو من التفاوت. ومن المعروف أن أكمل التقنيات هو الذى يقوم على أساس دراسة مستوعبة لطبيعة المواد المنشورة واختلاف السمات المظهرية للكتب التى تنتوع من ناشر إلى آخر، ويستطيع المقتن أن يتنبه إلى ذلك كله، ويأخذه فى الاعتبار إذا قام بدراسة منظمة لأعمال النشر وتطوراتها واختلافاتها. أما من الناحية التطبيقية فلا يستطيع البيبلوجرافى أن يتنبه إلى سمات الكتاب الذى بيده، ويختار لها من التقنين القاعدة التى تناسبها إلا إذا كان قبل ذلك قد قام بدراسة مباشرة لأعمال النشر وتطوراته واختلافاتها.

(٢) للمراجع ودراساتها: تمثل المراجع قطاعاً هاماً من المواد القرائية بالمكتبة، حيث تستطيع أن تقدم للعاملين بالمكتبة وللقراء والباحثين، ما يحتاجون إليه من المعلومات، التى نظمت بداخلها تنظيمياً يمكن من الحصول عليها فى أقل وقت وبأقل جهد. ومن أجل ذلك أصبح هذا القطاع من مواد المكتبة، موضوعاً لدراسات متعددة داخل الإطار العام للمكتبات. ولن نعالج هنا كل دراسات المراجع وعلاقتها بدراسة النشر وإنما سنكتفى منها بثلاثة. فهناك أولاً الدراسة

النظرية العامة للمراجع التي نتناول تعريفها، ونشأتها وتطورها، وأهميتها في البحث والدراسة، وتقسيماتها المختلفة، وقضاياها العامة، مثل: التجديد الدورى وقيمته بالنسبة للمراجع، واعداد المراجع ونشرها وفى كثير من جوانب هذه الدراسة النظرية العامة يحتاج الدارس إلى معرفة الدور الذى لعبته وتلعبه صناعة النشر فى تكوين هذا القطاع الهام من مواد المكتبة بصفة عامة، كما يحتاج إلى دراسة واعية دقيقة لنواح معينة فى مهنة النشر، تؤثر تأثيراً مباشراً فى رسم الصورة العامة للمراجع، مثل التطورات التكنولوجية فى الطباعة، ومشكلات التكاليف والتوزيع والأثمان.

وهناك ثانياً الدراسة النظرية النوعية للمراجع، حيث يمكن تقسيم هذا القطاع الهام من مواد المكتبة إلى فصول وأنواع على أساس الوظيفة التى تقوم بها، مثل القواميس ودوائر المعارف، أو على أساس اللغة التى كتبت بها، أو على أساس المجال أو الموضوع الذى تغطيه، أو على غير ذلك من أسس التقسيم والتتويج. ويمثل كل نوع أو فصيلة من المراجع تكويناً خاصاً له مفهومه النظرى، وله نشأته وتطوره، وتاريخه، وله أهميته المتميزة فى الدراسة والبحث، وله سماته وقضاياها ومشكلاته. وهذه الجوانب هى مجال الدراسة النظرية النوعية، وكما رأينا فى الدراسة النظرية العامة يحتاج الدارس لاستيعاب هذه الجوانب فى وعى وعمق أن يدرك تبادلات التأثير بينها وبين صناعة النشر.

وهناك ثالثاً الدراسة الفردية التى نتناول مرجعاً معيناً، للتعرف عليه تعرفاً يمكن الدارس من استخدامه والانتفاع به، وهذا التعرف يغطى خمسة جوانب أساسية، وهى كفاءة القائمين بالمرجع، ومدى السعة، وطريقة التنظيم، والمادة المرجعية، والشكل المادى. ويمثل الناشر عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه فى التعرف على الجانب الأول، وعلى الدارس أن يستكشف ويقدر القيم الفنية المعروفة عن هذا الناشر وأثر هذه القيم فى المرجع الذى أمامه. كما أن دراسة الجانب الخامس نتناول بطبيعتها القيم الطباعية من حيث نوع الورق، وحروف الطباعة، والمسافات، والهولمش، والإيضاحات، وكلها أو أكثرها يدخل تحت الجانب الفنى التكنولوجى وهو أحد الأعمدة الثلاثة التى تقوم عليها صناعة النشر.

أما الدراسات المرجعية الأخرى التى نتصل بمعالجة مشكلة تتطلب

معلومات معينة، وطريقة استخراج هذه المعلومات من مرجع أو مراجع يتم اختيارها اختياراً فنياً دقيقاً يحقق الكفاية والنجاح، أو تتصل بتنظيم خدمة المراجع نفسها فى داخل المكتبة فإن أكثر هذه الدراسات تدخل فى نطاق "الخدمات المكتبية ودراساتها" التى ستعالج فيما يلى^(١).

(٣) **القطاعات النوعية من المكتبات ودراساتها:** هناك أنواع معينة من المواد بالمكتبة، اقتضت طبيعتها من حيث النشر والاصدار أن تعالج معالجة خاصة بها فى دحل المكتبات، وأن تخصص لها وحدات دراسية معينة فى برامج التدريس لعلوم المكتبات، وذلك مثل المطبوعات الحكومية ومنشورات الهيئات الدولية فى النطاق السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وكذلك الأعمال التى تقوم بنشرها المنظمات المحلية والإقليمية سواء أكانت رسمية أو شبه رسمية. فكثير من المكتبات تخصص لهذه المواد قسماً مستقلاً عن المجموعة الرئيسية للمكتبة، ويقوم بأمرها هيئة عمل خاصة. ومن الطبيعى أن نجاح القائمين بأمر هذه المجموعة الخاصة مرتبط بمقدار ما يعرفونه عن هذه المواد من حيث النشر والاصدار، وهما العامل الأساسى الذى دعا إلى هذا الاستقلال. كما أن للوحدات الدراسية المخصصة لهذه القطاعات النوعية من المواد المكتبة توجه اهتماماً كبيراً إلى طبيعتها من حيث النشر والاصدار. وقد ازدادت أهمية هذه المواد بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت موضوعاً لبعض الرسائل العلمية على المستوى الأكاديمى، وتعالج هذه الرسائل جزئياً أو كلياً جانب النشر والاصدار اللذين يمتاز بهما هذا النوع من المواد المكتبية.

(٤) **الإدارة ودراساتها:** تتناول إدارة المكتبات جميع الأعمال وألوان النشاط، التى تتصل بأقسام المكتبة ووحداتها، لتوزيع الأعمال بينها وتنسيق المسئوليات والقيام بها، حتى تستطيع المكتبة أن تصل إلى أهدافها فى كفاية ونجاح. ومن أهم الأعمال الإدارية عمليات التزويد والتسجيل، وما يتصل بهما من مسائل التوصية والشراء والدفع والاستلام للمواد المكتبية. وهذه العمليات كلها تتصل بالكتاب وما فى حكمه، مما تنتجه وتقدمه صناعة النشر. ومن هنا نجد أن النجاح فى القيام بهذه العمليات يحتاج إلى معرفة السمات المختلفة لأعمال النشر وأنواعها

(١) لتحديد علاقة المراجع بالخدمة، أنظر: سعد محمد الهجرسى، قضايا أساسية فى دراسة

للمراجع... المرجع الأسبق.

واختلافاتها، فهناك ناشرون تجار ينبغي للحصول على كتبهم اتخاذ إجراءات معينة، وهناك ناشرون هبات قد لا تكون موادهم موجودة للبيع، ولكن يمكن الحصول عليها من الاشتراك مقدماً فيها قبل الطباعة، وهناك كتب تبقى في السوق سنوات طويلة، وهناك كتب تنفذ من السوق بمجرد ظهورها، ولا بد لكى تنجح المكتبة فى الحصول على ما تريد أن يتنبه المسئول إلى كل هذه السمات. وهكذا نرى فى هذه الأمثلة القليلة كيف يحتاج المسئول الذى يقوم بهذه العمليات إلى دراسة النشر والناشرين حتى يستطيع أن يؤدي عمله فى كفاية ونجاح.

أما من ناحية دراسات إدارة المكتبات فإنها تتناول المجال السابق من الناحية الأكاديمية، وتعتمد هذه الدراسة فى نواحيها المختلفة على مجموعة من الحقائق المنظمة للمأخوذة من المجال نفسه ومن المجالات المرتبطة به، فدراسات التزويد، والتسجيل، والتوصية، والشراء، والدفع، والتسجيل للمواد المكتبية التى تنتجها صناعة النشر ليست إلا مجموعة من الحقائق حول ما يجرى فى هذه العمليات، ترصد بطريقة علمية تمكن الدارسين والباحثين من تحقيق أهداف هذه الدراسات وعلى الكشف عن المبادئ والأسس والعوامل المرتبطة بإدارة المكتبة إدارة ناجحة. ومن هنا نجد أن دراسات إدارة المكتبات فى هذه الناحية لابد أن تعتمد على دراسة منظمة لأعمال النشر، والكشف عن سماته ومظاهره، والتعرف على أنواع الناشرين والمظاهر التى يتفاوتون فيها.

(٥) التنظيم الفنى ودراساته: يقصد بالتنظيم الفنى فى دراسات المكتبات تلك العمليات التى تتم بعيداً عن أنظار رواد المكتبة، ولا تتصل بهم اتصالاً مباشراً، وتختلف تسميتها فهناك من يطلق عليها "العمليات المكتبية" أو "الخدمات الفنية" أو "الإجراءات المكتبية". ووظيفتها على أى حال هى جعل مواد المكتبة فى متناول الرواد فى أبسر صورة وأسهلها وفى مقدمة هذه العمليات الفنية التصنيف والفهرسة. ولهاتين العمليتين جانب الممارسة فى داخل المكتبة، وجانب التعليم والتدريب فى برامج للتدريس، وجانب البحث والدراسة بين كبار المتخصصين، وجانب الخلق والابتكار باعداد تقنيات الفهرسة وخطط التصنيف. وفى هذه المستويات الأربعة يتعامل المفسرسون أو المصنفون، والطلاب، والمدرسون، والباحثون، والمقنون، والمخططون مع المواد التى تنتجها صناعة النشر، وتترك

هذه الصناعة على المواد التي تنتجها كثيراً من البصمات التي ينبغي أن يتنبه لها كل هؤلاء المتعاملين معها، على اختلاف مستوياتهم، لكي يقوموا بواجبهم نحوها في كفاية ونجاح. وللتنبه إلى هذه البصمات معناه دراسة هادئة لجانب أو لآخر من جوانب النشر.

ولا يتسع المقام هنا لإعطاء أمثلة مفصلة تشرح البيان العام السابق، ونكتفي بتقديم نموذج نوعي واحد من الفهرسة لشرح الفكرة بصفة عامة. ففي الفهرسة يواجه الم فهرس مثلاً في أعلى صفحة العنوان لأحد الكتب "وزارة الثقافة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية" وفي أعلى صفحة العنوان لكتاب آخر "جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية". مثل هذا الم فهرس قد يخطئ فيعالج هاتين الحالتين على أساس تبصرة إضافية مقننة (في رأس العنوان) لكنه عن طريق دراسته أسمعت للنشر والناشرين في ج.م.ع سيدرك مثلاً في الحالة الثانية أن معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية أيام كانت في القاهرة، هو الذي يقوم بالجزء الأكبر من خطوات النشر وحلقاته طبقاً للمفهوم الاصطلاحي وأنه ناشر هيئة، ومن هنا فإنه سيعالج تلك الحالة على أساس أن ذلك بيان للناشر فيضعه في مكانه من البطاقة. أما في الحالة الأولى فليست وزارة الثقافة أو المجلس الأعلى إلا هيئة ترعى العمل على غير مستوى النشر، لأن الناشر الحقيقي هو "الهيئة المصرية العامة للكتاب" ومن الصواب في هذه الحالة أن يعالج البيان على أساس التبصرة الإضافية المقننة.

في هذا المثال الصغير يتضح أن الم فهرس يحتاج لكي يمارس عمله في كفاية ونجاح أن يكون على إلمام ببعض الجوانب التطبيقية في دراسة النشر. والحقيقة أن بطاقات الفهرسة، بكل ما فيها من عناصر، تشتمل على مواقف لا تحصى، نجد الم فهرس إزاءها عاجزاً عن تطبيق التقنيين الذي يستخدمه تطبيقاً سليماً، إلا إذا كان على معرفة ودراية بجوانب معينة من النشر في مستواه النظري والتطبيقي. وهذا المثال نفسه يصلح لشرح الموقف بالنسبة للمدرس والطالب، فكيف يمكن أن يتم موقف تدريسي ناجح لهذا الجانب في تقنيين الفهرسة، دون أن يدعمه الوعي والإدراك لما يؤثر فيه من مظاهر النشر

وسماته. وهو أيضاً يصلح لشرح الموقف بالنسبة للباحثين وبالنسبة لواقعى تقنيات الفهرسة. والحقيقة أن التقنين العلمى الأصل هو الذى يوضع بعد مسح شامل لإنتاج النشر، ودراسة هادفة للسمات والمظاهر التى تتناوبه، تلك السمات والمظاهر التى تقوم عليها عناصر البطاقة، ثم وضع التقنيات لكل عنصر فى ضوء هذه السمات والمظاهر التى تمت دراستها، وعلى هدى الأغراض التى يرمى من البطاقة تحقيقها. وقد أثبتت الدراسات التطبيقية للنشر أنه على الرغم من وجود سمات لا تختلف من منطقة ثقافية إلى منطقة، لكن توجد بجانبها كثير من السمات المحلية لكل منطقة تختلف فيها عن غيرها. ومن هنا ينبغى لكل منطقة إلى جانب الاهتمام بالتقنيات الأجنبية والدولية فى جانبها النظرى وفى عناصرها العامة، أن تقوم بهذه الدراسة لإنتاجها الفكرى فى سماته النظرية التى تميزه من غيره، ثم تضع لها ما يلائم من التقنيات، وهذا المبدأ قد أقرته مبادئ "التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى" الذى نشأ أوائل السبعينات ونما وازدهر فى أواخرها وفى الثمانينات.

(٦) الخدمات ودراساتها: الخدمات فى المكتبة هى النشاط الذى يتصل برواد المكتبة اتصالاً مباشراً، فى شكل إعارة لبعض مواد المكتبة، أو إرشاد يهدى للقراء إلى ما يحقق أهدافهم، أو إجابة سليمة عن الاستفسارات التى يرفعها الباحثون أو ما يشبه ذلك من ألوان النشاط الذى يمثل الثمرة النهائية لوجود المكتبة ووظيفتها. وتعتمد هذه الخدمات بطبيعتها على مقتنيات المكتبة، التى تمثل أحد قطبى الخدمة، أما للقطب الآخر فهو رواد المكتبة أنفسهم، ودور رجل الخدمة هو عقد اللقاء الثمر بين القارئ أو الباحث فى جانب، وبين المواد التى يحتاجون إليها فى الجانب الآخر. ومعنى ذلك أن الخدمة المكتبية الناجحة تتطلب من جانب القائمين بها، الإدراك الواعى للسمات والجوانب الأساسية فى كلا القطبين.

ولاشك أن دراسة النشر والإمام بجوانبه يحقق جزءاً كبيراً من الإدراك المطلوب بالنسبة للقطب الثانى، وهو أوعية المعلومات بالمكتبة. فهناك مثلاً سلسلة لأحد الناشرين، نتناول حلقاتها موضوعات مختلفة، وهناك سلسلة أخرى أو كتب مستقلة، نتناول نفس الموضوعات فى مستوى يختلف عن مستوى السلسلة الأولى، فكتاب من إحدى السلسلتين يصلح فى موقف إرشادى معين،

وكتاب من السلسلة الأخرى يصلح في موقف آخر. ويتوقف نجاح القائم بالإرشاد في عمله، على المعرفة السابقة بالفرق بين مستوى السلسلتين، حتى يختار لكل موقف ما يلائمه. وتعتمد هذه المعرفة فيما تعتمد على الإمام بأهداف الناشر من هذه السلسلة بصفة عامة، والملايسات الفكرية والثقافية والاجتماعية التي شجعت على ظهور هذه السلسلة، أو ارتبطت بمؤلفيها.

هذا في مستوى للممارسة داخل المكتبات، وكذلك الأمر في مستوى الدراسة داخل معاهد المكتبات، فلا بد للمدرس وللطالب معاً، في الوحدات الدراسية الخاصة بالخدمات المكتبية، من الإعراف بأهمية هذه الناحية، وترجمة هذا الإعراف في هيئة محاضرات أو فصول أو واجبات، تعقد الصلة بين الجوانب الملائمة في النشر وسماته وبين الخدمة المكتبية الناجحة.

فصل ٣ :

التوثيق والمعلومات ١٩٧٤

- الدلالات الاصطلاحية لكلمة توثيق.
- دراسات المكتبات على مدار المعلومات
- قطاع الضبط للاستخدام في الذاكرة الإنسانية ومؤسساته
- علوم الرصيد الفكرى وتخصصاته.
- تخصص المكتبات والمعلومات في قطاعاته العريضة
- موضوع تخصص المكتبات وتشابكاته.

فصل ٣ :

التوثيق و المعلومات ١٩٧٤

الدلالات الاصطلاحية لكلمة توثيق:

حملت كلمة "توثيق" في اللغة العربية كثيراً من المعاني والدلالات الاصطلاحية المختلفة، عبر فترة تمتد إلى ألف سنة أو تزيد، وإذا كان من الممكن أن نرد كل تلك الدلالات الاصطلاحية، إلى معناها اللغوي العام المتمثل في الإحكام والربط والائتمان، كما هو موجود في بواكير القواميس العربية، فإن مجالات هذه الدلالات الاصطلاحية تضم مجموعة متنوعة من العلوم والفنون، لكل منها نشأته ومسائله وقضاياها، التي تطلبت في مرحلة معينة من النمو، اختيار كلمة "توثيق" لتدل على بعض هذه القضايا أو المسائل.

ولعل أقدم دلالاتها الاصطلاحية وأهمها في الفكر العربي هي التي ارتبطت بنشأة علوم الحديث وتطورها، حيث اهتم رجال الحديث في قطاع الرواية بالتعرف على رواة الأحاديث، من ناحية الأمانة والصدق والحفظ وغيرها من الصفات، التي يطمئن معها عالم الحديث إلى أهلية الراوي للتحمل والاداء. وأخذ رجال الحديث "يوتقون" هذا النوع من الرواة، وأصبح "التوثيق" عندهم أحد القضايا الكبرى التي تتطلب البحث والتدقيق في سيرة الرواة وحياتهم للتأكد من أهليتهم لرواية الحديث بما عرفوا به من الصدق والأمانة وقوة الحافظة.

ولعل أشهر الدلالات الاصطلاحية الأخرى قد نشأت بعد ذلك، في أزمان متعاقبة حتى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حينما اكتسب الفكر العربي أبعاداً جديدة باتصاله الحديث بالفكر الغربي وبالحضارة الأوروبية. ففي العلوم القانونية والإدارية مثلاً، اقتبست بعض البلاد العربية كثيراً من الإجراءات والنظم المتبعة في فرنسا وغيرها من البلاد الغربية، بالنسبة للإثبات والشهاد في عقود الملكيات العقارية وفي غيرها برغم أن لنا تراثاً سابقاً في ذلك، نسي أو تنوسى في موجة الأخذ عن أوروبا. ومن هذه الإجراءات ما يطلق عليه acte de

notoriété فأثبتت في هذا القطر أو ذلك من العالم العربي هيئة قد تسمى نفسها "إدارة الشهر العقاري والتوثيق" وتكون وظيفتها القيام بتلك الإجراءات الإدارية والقانونية طبقاً لنظام معين.

وفي علوم التاريخ بعامة وفي التاريخ الأدبي والفكري بخاصة، بل في كل العلوم التي تسابر الطرق العلمية الحديثة في الدراسة والبحث، يهتم العلماء والباحثون بتوفير صفات خاصة في المواد والمصادر التي يعتمدون عليها خلال بحثهم، ويحرصون على التزام طرق معينة في تقديم وكتابة الدراسات التي يقومون بها، وفي تاريخنا الفكري والعلمي تقاليد معروفة في هذا الجانب أيضاً. فلا بد مثلاً في المرحلة الأولى من "توثيق" المواد والمصادر التي سيعتمدون عليها، أي: التأكد من صدق إنسابها لمن نسبت إليهم وثبات الدلالات التي تحملها بالنسبة لموضوع البحث، وبمسلك الباحثون بالنسبة لهذه المرحلة من التوثيق طرقاً متنوعة وأساليب تختلف من علم إلى آخر، ولعل المؤرخين قد وجدوا في "نور المحفوظات والوثائق" وفي الإجراءات الرسمية التي تلتزم بها ما يساعدهم على القيام بهذا النوع من التوثيق المبني.

أما في المرحلة الثانية وهي الكتابة وعرض نتائج البحث، فلا بد من "توثيق" الدراسة أي: ربط كل الأفكار والقضايا والمسائل الواردة بها، بالمصادر والمراجع التي أخذت منها، وتدعيمها بالاقتراس والشواهد المأخوذة من تلك المصادر والمراجع. وقد يكون ذلك على هيئة هوامش ببليوجرافية تأتي في ثنايا الدراسة، أو في نهايتها، بطريقة عامة أو مفصلة، وقد تتخلل عبارات للباحث وسطوره متميزة منها أو متكاملة معها، وفي كل الأحوال لابد من تقديم البيانات الببليوجرافية الكاملة، التي تمكن قارئ الدراسة من تتبع الشواهد والاقتراسات في مواردها الأصلية.

أما أحدث الدلالات الاصطلاحية لكلمة "توثيق" فهي التي تهتم في هذه "الفتاكة التمهيدية" للمقالات* الثلاثة في هذا العدد (وهي: المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق وموقفها بالعالم العربي؛ النظام العالمي للتوثيق العلمي والوطن العربي؛ مركز التوثيق الميكروفيلى لمجمع الحديد والصلب المصري)

* كانت منشورة بمجلة (الثقافة العربية، عدد ١٩٧٤، ص ١٥١ +) حينما كانت تصدر بالقاهرة.

باعتبارها ثلاث دراسات تدخل في علوم المكتبات بعامة وفي التوثيق بخاصة. وقبل أن ندخل في التفاصيل الخاصة بهذه الدلالة الاصطلاحية الحديثة لكلمة "توثيق" أو في توضيح العلاقة بين هذه الدلالة وبين القضايا والمسائل في علوم المكتبات، نذكر أولاً أن رجال المكتبات العرب قد اختاروا هذه الكلمة "توثيق" (بصيغة المصدر) لتقابل المصطلح الغربي Documentation في دلالة الاصطلاحية المرتبطة بعلوم المكتبات أيضاً، حيث أن كلمة Documentation لها دلالات اصطلاحية أخرى غير التي نعنيها هنا.

وقد بدأت البواكير الأولى لاستعمال كلمة "توثيق" العربية في المكتبات وفنونها حوالي منتصف القرن العشرين، على أن هناك بعض البلاد العربية مثل تونس التي تفضل استعمال "وثاقة" (بصيغة المهنة)، كما أن بعض المؤسسات التي ترتبط بهذا المفهوم الاصطلاحى في مستوى الممارسة والعمل مثل "المعهد القومى للتخطيط"، قد تستعمل في اسمها كلمة "وثائق" (بصيغة الجمع). ومن الملاحظ في هذا الاستعمال الأخير، أن شيئاً من اللبس قد يقع، حيث أن صيغة الجمع في العربية قد ترتبط بالدلالة الاصطلاحية عند علماء التاريخ، وقد ترتبط بالدلالة الاصطلاحية عند علماء المكتبات، وكثيراً ما يؤدي هذا اللبس إلى مفارقات ذات نتائج خطيرة، بالنسبة لتحديد التخصصات في الجامعات والهيئات المهنية والمؤتمرات العلمية.

ومن الطبيعى أن الدلالة الاصطلاحية التي نعنيها كلمة "توثيق" العربية مأخوذة من الدلالة الاصطلاحية المقابلة في كلمة Documentation الغربية، وهى تلك الدلالة الاصطلاحية المرتبطة بـ "المكتبات": Librarianship وبـ "علوم المكتبات": Library Sciences. هذا، والمكتبات كمهنة وعلوم المكتبات كدراسات تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية، هى:

أ- اقتناء مواد المعرفة من الكتب والدوريات والنشرات وغيرها من الأوعية الحديثة كالشرائط الصوتية والمسجلات الصوتية على اختلاف الأنواع والأشكال في كل منهما.

ب- وتنظيم هذه المواد بما يتلائم مع طبيعتها ومع تطلعات الباحثين والقراء

إليها، حيث يتم تصنيفها وفهرستها طبقاً لنظام معين يحقق هذا التلاؤم المزدوج.

ج- وإتاحة هذه المواد للقراء والباحثين على هيئة خدمات وظيفية، تستجيب لحاجاتهم الفعلية أو المتوقعة على اختلافها في النوع وتفاوتها في الدرجة.

وقد جاء تفسير Documentation بهذا المعنى الاصطلاحي نفسه (رقم ٤) في أكبر قواميس اللغة الانجليزية وأحدثها، وهو:

"Websters Third new international dictionary"

"4 The assembling, coding, and disseminating of recorded knowledge comprehensively treated as an integral procedure utilizing semantics, psychological and mechanical aids and techniques of reproduction including microcopy for giving documentary information maximum accessibility and usability".

فقد وضع هذا المعجم الكبير تلك الدلالة كرقم "٤" باعتبارها أحد الدلالات التي ظهرت لأول مرة في طبعة ١٩٦١، وجعلها تعتمد على تلك المحاور الثلاثة "تجميع مواد المعرفة وتقنياتها وإتاحتها" على أن يتم ذلك "بطريقة شاملة متكاملة، تستعين بعلم الدلالات، وبالوسائل النفسية والآلية، وبفنون الاستنساخ المألوف والمصغر، حتى تتال أوعية المعلومات أكبر قدر من الإتاحة والاستخدام".

ومعنى ذلك أن الدلالة الاصطلاحية لكلمة توثيق Documentation في السياق الأخير، مثلها مثل كلمة "المكتبيات": Librarianship تقوم بصفة عامة على تلك الوظائف الثلاثة الأساسية، وهي: الاقتناء، والتنظيم، والخدمة. وقد كثر استخدامها بهذا المعنى الاصطلاحي في العربية خلال العقدين الأخيرين، حيث عقدت من أجلها المؤتمرات والندوات وقامت الحلقات والدراسات، كما أنشئت مؤسسات عديدة في كثير من البلاد العربية تقوم بهذه الوظائف الثلاثة بالنسبة للعلماء المتخصصين وكبار الباحثين، في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتربية والتخطيط والاقتصاد، وتسمى بأسماء تشتمل على هذه الكلمة مثل، "مركز التوثيق التربوي" أو "مركز التوثيق بمعهد التخطيط القومي" أو "مركز التوثيق بمؤسسة الطاقة الذرية" ومثل المركز القومي للإعلام والتوثيق حيث يضاف إليها "مصطلح" آخر (الإعلام أو المعلومات). على أن الأمر في العالم العربي مايزال

حتى هذه اللحظة وكأنه يحتفظ لكلمة "توثيق" بالمنزلة الأولى لهذه الدلالة الاصطلاحية قبل كلمة "إعلام" التي استهلكها في العربية طوفان الاستخدامات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية. وقد انتشر في الفترة الأخيرة استعمال كلمة "معلومات" بديلاً لكلمة "إعلام" بل إنها قد تكون بديلاً لكلمة "توثيق" نفسها في أحيان قليلة أو كثيرة.

وإذا كان التوثيق بهذا المفهوم الاصطلاحى الذى نعينه يعتمد على تلك الوظائف الأساسية الثلاثة فى مهنة المكتبات فما هو موقعه فى الإطار العام لدراسات المكتبات؟ وما هو المجال الذى يقوم فوقه ذلك الأطار؟ وما هى جوانب ذلك المجال المرتبطة بإطار المكتبات؟ وماهى جوانبه الأخرى التى قد يقوم فوقها إطارات لدراسات أخرى قريبة أو متشابهة مع دراسات المكتبات وعلومها؟ وماهى العلاقات الدقيقة بين "التوثيق" بخاصة وبين تلك الاطارات أو الدراسات الأخرى؟ ثم ماهى المدارس أو النظريات المختلفة لرسم تلك العلاقات والمواقع المرتبطة بالتوثيق؟ مع المكتبات ومع الدراسات الأخرى القريبة أو المتشابهة؟ سوف نوجز فى الفقرات التالية من هذه "الفذلكة التمهيدية" ما يعطى أساسيات الاجابة عن هذه الاسئلة أو أكثرها.

دراسات المكتبات على مدار المعلومات:

المجال العام لدراسات المكتبات هو الرصيد الفكرى للإنسان، ونستطيع أن نتصور هذا الرصيد ومكوناته على هيئة نظام متكامل يربطه مدار عام للمعلومات، تنتظم فيه كل المؤسسات المرتبطة بإنشاء هذا الرصيد وتثمينه والإفادة منه. فالفكر الإنسانى يتخذ فى وجوده دورة مستمرة يمر خلالها بمواقف متتالية، من "بحث" لإحدى القضايا أو المشكلات التى تواجه الإنسان إلى "تكوين" فكرة جديدة عن القضية أو المشكلة، ثم "تحميل" هذه الفكرة فى أحد الأوعية المألوفة لنقل الرصيد الفكرى، كتاباً مستقلاً أو مقالة بإحدى الدوريات أو غيرها من وسائل التسجيل والنشر.

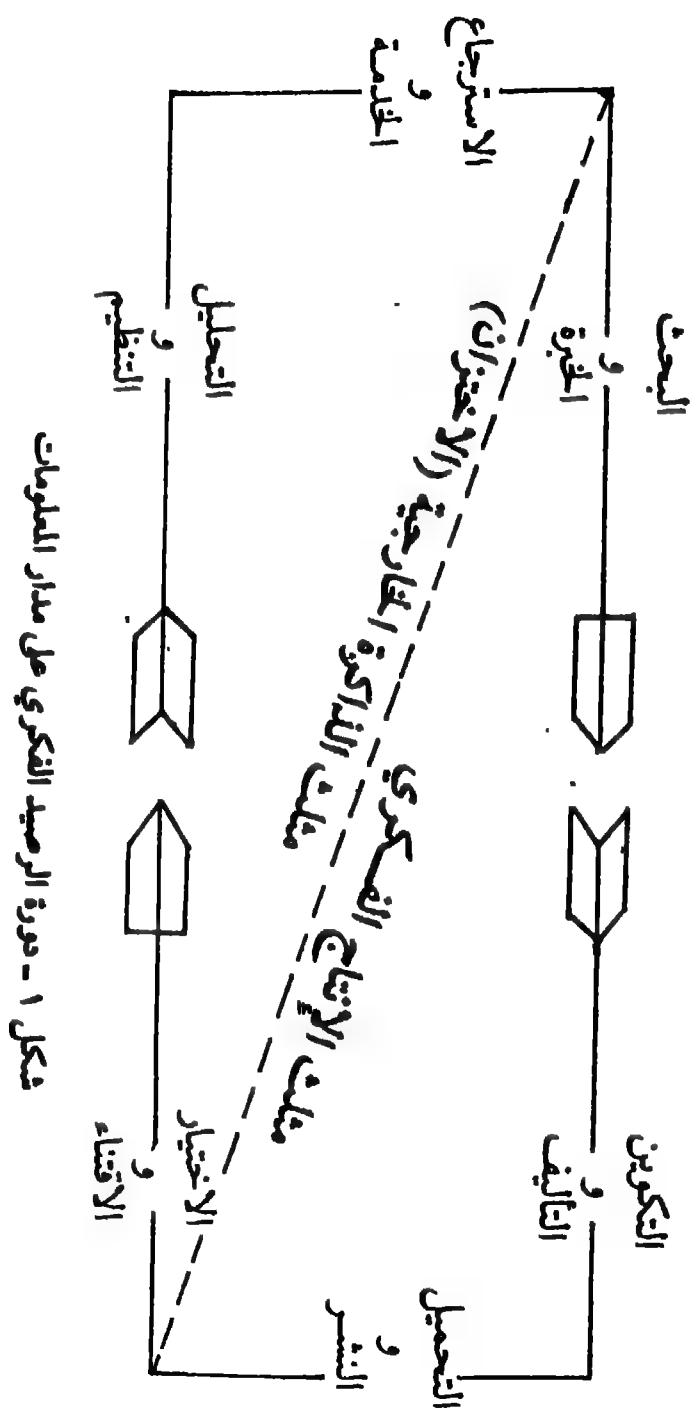
وعند هذه النقطة تكون الفكرة قد قطعت نصف رحلتها فى هذه الدورة المستمرة، وهو النصف الذى يتم فيه تلقيحها وتخليقها وإيرازها إلى الوجود لكى

تصل إلى الآخرين. ثم يبدأ النصف الثانى فى الرحلة داخل المكتبات، حينما يجرى "اقتاء" الوعاء أو الأوعية التى تحمل تلك الفكرة أو المعلومة وحدها أو مع غيرها من هذه الذاكرة الخارجية التسجيلية للرصيد الفكرى، لكى يستعين بها أحد العلماء عند "بحث" قضية أو مشكلة جديدة أو مشابهة للقضايا والمشكلات السابقة فى ميدان عمله. وهنا تكون الفكرة أو المعلومة قد اكملت النصف الثانى من دورتها، ووصلت إلى النقطة التى بدأت منها رحلتها، وإذا كنا قد نتذكر أن لعنصر الماء على سطح الأرض دورة قد تشبه دورة "المعلومات" السابقة، فلعل للفارق الهام بينهما هو أن دورة المعلومات تؤدي إلى زيادة حقيقية فى الرصيد الفكرى، على حين أن دورة الماء قد لا تؤدي إلى أية زيادة على الإطلاق.

ويمكن زيادة فى إيضاح الفكرة السابقة على نمو الرصيد الفكرى وازدياده بكل دورة للمعلومات أن نتمثل هذه الرحلة على هيئة مدار من أربعة أضلاع لأحد المستطيلات (أنظر شكل ١: دورة الرصيد الفكرى ومؤسساته على مدار المعلومات) حيث يقع "البحث" على أول الضلع الأعلى من الناحية اليسرى، ويقع "التكوين" على نهاية هذا الضلع كما يقع "التحميل" على الضلع الأيمن وإذا وصلنا طرفى هذين الضلعين ينتج لنا مثلث "الإنتاج الفكرى". أما "الاقتاء" فإنه يقع أول الضلع الأسفل من الناحية اليمنى، ويقع "التنظيم" على نهاية هذا الضلع كما يقع "الاسترجاع" على الضلع الأيسر للمستطيل، وتدخل هذه المواقع الثلاثية الأخيرة ضمن المثلث للمستطيل، الذى يمكن أن نطلق عليه مثلث "الاختزان الاسترجاعى"، والمثلثان معاً يمثلان نظرية "الذاكرة الخارجية" أو "الذاكرة الانسانية" العامة.

قطاع الإنتاج الفكرى فى الذاكرة الإنسانية ومؤسساته:


فى المساحة من أرض الرصيد الفكرى التى تتركز على تلاقى البحث والتكوين والتحميل، تقع مؤسسات كثيرة تعمل على مسطح هذا المثلث، وتتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر فى إنتاج الأفكار التى تتراكم فى مثلث الذاكرة الخارجية التسجيلية. وتقع وظيفة البحث فى مكان الصدارة بين وظائف هذا المثلث، حيث نجد العلماء والباحثين فى كل قطاعات المعرفة يواجهون القضايا والمشكلات الجارية كل منهم فى مجاله.



ويبتدئ الباحث بما قد يكون في ذاكرته الذاتية الداخلية، من المعلومات القليلة أو الكثيرة حول المشكلة أو القضية التي تواجهه، ثم يسترجع وهذا هو الأهم ما تملكه الذاكرة الخارجية للإنسانية من المعلومات والتجارب السابقة ذات الصلة القريبة بالقضية الطارئة، وغالباً ما ينتهي موقف البحث هذا بتكوين فكرة أو أفكار جديدة، على أنه قد لا يتطلب موقف البحث دائماً أن تتكون أفكار جديدة تمام الجدة، بل قد يتطلب الموقف إعادة النظر في المعلومات التي عرفت من قبل، ثم إعادة التأليف بينها لتظهر في إطار جديد، يبرر تحميلها مرة أخرى في أحد الأوعية حيث تتلقاها الذاكرة الخارجية أيضاً.

وإذا كان موقف "البحث" يمثل رد فعل طبيعي بالنسبة للإنسان منذ واجه الحياة على هذه الأرض، فقد تطور هذا الموقف عبر العصور من الممارسات الفردية التي كان يقوم بها العرافون والفلاسفة والعلماء، لاشباع تطلعاتهم الفكرية نحو المجهول في أكثر الأحيان، إلى تنظيم مراكز قومية وإقليمية ودولية للبحث في كل قطاعات النشاط الإنساني، الأدبية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما تؤثر فيه أو تتأثر به من النتائج والعوامل، في كل جوانب الكون والحياة الطبيعية والنباتية والحيوانية، وما يرتبط بها أو يؤدي إليها من الظواهر والمتغيرات. وتعمل هذه المراكز ضمن تخطيط شامل للنهوض بالمجتمعات الإنسانية، توفيراً لحاجاتها الأساسية أو وصولاً بها إلى مستوى الرفاهية ورغد العيش، ومن أجل ذلك فإن مراكز البحوث هذه أصبحت منتشرة بعد الحرب العالمية الثانية، في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة على السواء.

وإذا كان العراف حينما "تتكون" في ذهنه خبرة جديدة، قد استغل اللغة الطبيعية المنطوقة، لكي تحمل ما في هذه الخبرة من الأفكار والمعلومات إلى غيره من بني الإنسان فإن "وظيفة" التحميل تمثل الموقف الأخير والخطير في مثلث الإنتاج الفكري، والحقيقة أن الانتاج الفكري كله يرتبط بهذه الوظيفة وجوداً وعدمًا من الناحية العملية التكنولوجية، فالفكرة أو المعلومة التي لا تنتقل إلى الآخرين تعتبر غير موجودة بالنسبة لهم، كما أن عمق وجودها يرتبط بالسرعة والمرونة التي تنتقل بها إلى الآخرين، وبسعة المدى الذي تنتقل خلاله ودرجة استمراره.

ومن أجل ذلك  طور الإنسان "التحميل" في عملية الإنتاج الفكرى عبر العصور، وما يزال التطوير مستمراً بمنتهى الهمة والنشاط في الوقت الحاضر، ولن يزال كذلك في المستقبل القريب والبعيد. استطاع أولاً أن ينشئ الوعاء الكتابي للفكرة على الحجارة وعلى الألواح الطينية والرقوق وأوراق البردى، ثم على الورق الحديث بشتى أنواعه حتى انتقل الآن إلى المصغرات الدقيقة على الأشرطة والأقراص والرقائق، كما استطاع أن يطور طريقة الكتابة من الصور إلى الحروف في إطار اللغة الطبيعية، ثم انتقل إلى الرموز والأشكال والمعادلات في الإطار الأعم لنظام الدلالات، مما يتجاوز اللغة الطبيعية إلى اللغات التقنية المستخدمة في الحاسبات الإلكترونية.

ثم صنع ثانياً الوعاء الصوتي والوعاء الضوئي مرتبطين أو مستقلاً كل منهما عن الآخر، تسجيلاً لما تسمع الأذن من اللغة الطبيعية أو الأصوات المجردة في الأوعية الصوتية، وتسجيلاً لما تراه العين من الأشكال والحركات أو طريقة جديدة لإنتاج الأوعية الكتابية بحجمها الطبيعي أو المصغر من خلال الأوعية الضوئية. وإذا كان الإنسان قد استطاع في الماضي أن ينتج آلاف النسخ من الأوعية الكتابية بواسطة الطباعة، فإنه في الوقت الحاضر ينتج آلاف النسخ من الأوعية الصوتية أو الضوئية التي تحمل اللغة الطبيعية أو تحمل اللغات التقنية. وإذا كان قد استطاع أن ينشئ في الوقت الحاضر مصدراً مركزياً للإرسال الصوتي أو الضوئي المحدود ببرنامج محطة الإذاعة أو التلفزيون، فإنه سيتمكن في المستقبل غير البعيد من اختزان قطاعات عريضة من المعلومات، تكون متاحة بواسطة الإرسال التلفزيوني أو الإلكتروني، لمن يريدّها في الوقت وبالمقدار الذي يشبع حاجته، بل إن بواكير هذه الطريقة في "تحميل" المعلومات ونقلها قد ظهرت بالفعل في كثير من الدول المتقدمة، فيما أصبح يطلق عليه "بنوك المعلومات" ذات الاتصال (المباشر: Online).

وخلال هذا التطور الذي لم ينقطع، قامت مهن كثيرة ومؤسسات عديدة تدعياً لوظيفة "التحميل" هذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالخطاطة، وصناعة الورق، والطباعة، وتصميم الحروف وسبكها، واستخدام البخار والكهرباء في إدارة المطابع، والاستعانة حديثاً بالحاسبات الإلكترونية، وأعمال

النشر والتوزيع، وعلاقات الباحثين والمؤلفين والناشرين والقراء كل ذلك قليل من كثير مما يدخل فى نطاق الوعاء الكتابى. أما الأوعية الصوتية والأوعية الضوئية، فقد قامت بهما وحولهما فى القرن العشرين مؤسسات ضخمة ومهنة عصرية، تحاول فى كل لحظة أن تقفز بهما إلى آفاق تتلوها آفاق من التجديد والتطوير.

وهكذا استطاع مثلث "الإنتاج الفكرى" بعد حوالى ستين قرناً من الزمان، أن يصب فى الذاكرة الخارجية أرقاماً فكرية من أوعية الرصيد الفكرى على اختلاف أنواعها، وتزداد نسبة إنتاجه من تلك الأوعية سنة بعد أخرى فى متواليه تكاد تكون هندسية من المستوى العالى. ولعل أحد أسباب الأزمة العالمية فى الورق التى ظهرت بولكرها فى بداية السبعينات، ترجع فى أحد جوانبها إلى الزيادة المستمرة فى الإنتاج الفكرى، مع أن الورق لم يعد إلا أحد الأوعية وإن كان ما يزال أهمها حتى الآن.

هذا، وإذا كان الضلعان الخارجيان لمثلث الإنتاج الفكرى هما نصف المدار العام لدورة الرصيد الفكرى، فإن من أخطر الأمور بالنسبة لازدهار هذا الرصيد أن ينقطع المدار فى أية نقطة على امتداده من البداية إلى النهاية. ومن أخطر النقاط التى تنقطع عندها دورة الرصيد الفكرى تلك التى تقع بين "التكوين" و"البحث"، حينما يعتمد المؤلفون والكتاب فى تكوين أفكارهم على ذاكرتهم الداخلية وحدها، دون أن يبحثوا أو يستعينوا بالرصيد الفكرى فى الذاكرة الخارجية، لأنهم فى هذه الحالة أشبه بالإنسان فى مراحل البدايات، حينما كان يملك فقط خبرته الذاتية المحدودة وكانت لاشباع حاجاته المحدودة فى تلك العصور السحيقة.

قطاع الضبط للاستخدام فى الذاكرة الانسانية ومؤسساته:

فى المساحة من أرض الرصيد الفكرى التى تتركز على تلاقى الاقتناء والتنظيم والاسترجاع، تقع مؤسسات كثيرة تعمل فى هذا المثل وتتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر فى رعاية ما أنتجته مؤسسات الإنتاج الفكرى السابقة. ويحتوى الرصيد الفكرى بطبيعته على قطاعات عديدة من المواد التى يستعين

بها الإنسان في تدبير شئونه وفي استكشاف الجوانب المجهولة في نفسه أو فيما حوله. وقد استطاع الإنسان أن يميز في هذا الرصيد بين قطاعين متميزين من المواد، أولهما القطاع الخاص بالمكاتب والالتزامات وثانيهما القطاع الخاص بالقراءات والبحوث.

أما قطاع "المكاتب والالتزامات" فإنه موضع الاهتمام المباشر من السلطة أيًا كان مستواها من الدول والحكومات حتى أصغر الهيئات والوحدات، حيث يحتوى على الأوعية التي تسجل أعمالها، ويضم العقود أو المعاهدات أو الاتفاقيات بينها وبين السلطات أو الجهات الأخرى، ويشتمل على المراسلات المتبادلة وعلى السجلات المتتالية التي يمثل الزمن أحد العناصر الرئيسية في تكوينها وفي وظائفها. وقد تميز هذا القطاع من الرصيد الفكري منذ أزمنة بعيدة، وأصبحت تتولاه مؤسسة أو مؤسسات معينة كجزء لا يتجزأ من وجود السلطة وممارستها لوظائفها، ويمثل ذلك في أقسام الأرشيف بالحكومات والوزارات والمصالح والمؤسسات والشركات. ومواد هذا القطاع هي الأوعية التي تحرص "دور المحفوظات والوثائق" التاريخية على اقتناء الملائم منها فيما بعد، وعلى تنظيمها وإتاحتها لمن يحتاج إليها من الباحثين في مجال التاريخ.

وأما قطاع "القراءات والبحوث" فإنه موضع الاهتمام الأوسع بالنسبة للإنسان، في نطاق تطلعه إلى مشاركة الآخرين في خبراتهم إمتاعاً لنفسه أو كشفاً عن خبرة جديدة. وهو بهذه الصفة قد أصبح أغنى القطاعات وأكثرها مرونة، حتى أنه يضيف إلى رصيده كل ما يلائم هذين الهدفين من قطاع "المكاتب والالتزامات". وقد تنوعت الاهتمامات داخل هذا القطاع بسبب الزيادة المستمرة فيه طويلاً وعرضاً وعمقاً، ويمكن توزيع هذه الاهتمامات على اتساعها حول محورين أساسيين، وهما محور المواد العامة ومحور المواد المتخصصة.

والحقيقة أنه لم يكن هناك تميز واضح بين هذين المحورين في قطاع "القراءات والبحوث" حتى القرن التاسع عشر، وكانت المؤسسات القائمة بأمر القطاع كله تحمل التسميات الماثورة منذ العصور الأولى، مثل "دار الكتب" أو "خزانة الكتب" أو "المكتبة" سواء أكانت عامة أو متخصصة. ثم ظهرت بعض العوامل الخارجية التي سبّار إليها في نهاية هذه الفئلكة التمهيدية، هي التي أدت

إلى شئ من الحدة فى التمييز بين المحورين، وكان من نتائج هذه الحدة المفتعلة أن حرصت بعض المدارس الفكرية فى مجال الذاكرة الخارجية، على تمييز المؤسسات القائمة بالمواد المتخصصة باسم "مركز التوثيق" أو "مكتب الإعلام" أو "مركز المعلومات" بعد أن كانت تسمى "المكتبة المتخصصة"، بل إنها فى الوقت الحالى تفضل تسمية "مركز المعلومات".

ومهما يكن من أمر تقسيم الرصيد الفكرى إلى قطاعات متميزة، وقيام مؤسسات مختلفة تتولى أمر كل واحد من هذه القطاعات، فمن المؤكد أن هناك قدراً من التجانس والتكامل بين كل هذه المؤسسات على اختلاف أسمائها ووظائفها، ولعل أهم أسباب التجانس والتكامل ترجع إلى وحدة المصدر الذى يمد تلك المؤسسات بمقتنياتها ووحدة الهدف الذى تسعى إليه كل منها، فهذا الرصيد الفكرى بكل قطاعاته هو من الإنسان نفسه وعائد إليه، قد ابتكره أو مر به فى مرحلة ماضية من تطوره واكتسب به خبرة أو قضى أمراً أو حل مشكلة، ثم يجمعه وينظمه خدمة لحاضره وانطلاقاً نحو مستقبله.

ومن أجل ذلك فهناك استراتيجية وظيفية مشتركة لمؤسسات الضبط والاستفادة المكثفة فى الذاكرة الإنسانية، تدور حول ثلاثة محاور رئيسية هى: الاقتناء، التنظيم، والخدمة، على أن يكون ذلك بالتنسيق مع مؤسسات الإنتاج الفكرى.

بل أن هذا التجانس والتكامل والاستراتيجية الوظيفية تمتد من الرصيد الفكرى بكل قطاعاته، إلى الرصيد التشكلى للإنسان ومؤسساته الممثلة فى المتاحف ودور الآثار، فمن المؤكد مثلاً أن المعرفة الدقيقة لحياة المصريين فى العصر المملوكى من جانب أحد الباحثين، تقتضى أن يحصل على الكتب وغيرها من المواد المتخصصة التى تقتنيها المكتبات ومراكز التوثيق، كما تقتضيه أن يدرس حجج الأوقاف وعقود الزواج والبيع وغيرها من الوثائق الموجودة بدار المحفوظات، كما تقتضيه أن يرى ما يستطيع من مخلفات هذا العصر ومآثراته التشكيلية فى قسمها الخاص بمتحف الفن الإسلامى أو المتاحف ودور الآثار العامة.

هذا، وقد جرى العرف العلمى على استقلال القضايا والمسائل المتصلة بمؤسسات الرصيد التشكيلي فى منطق خاص بها، وكذلك الأمر بالنسبة للرصيد الفكرى فى قطاعات "المكاتب والالتزامات" وفى المؤسسات المتصلة به من دور المحفوظات والأرشفات.

ومن أجل ذلك فإننا نكتفى فى هذه "الفذلقة التمهيدية" بمعالجة ذلك القطاع الأكبر من الرصيد الفكرى، وهو قطاع "القراءات والبحوث" والمؤسسات القائمة به، سواء تحتفظ بأسمائها التقليدية (مثل: الخزائن، أو دار الكتب، أو المكتبة على اختلاف تخصصاتها) أو مالت إلى التسميات الجديدة (مثل: مركز التوثيق أو مكتب الإعلام أو قسم المعلومات).

تتبدى الوظائف فى قطاع "القراءات والبحوث" بوظيفة "الاقتناء"، ولم تكن هذه الوظيفة فى المراحل الأولى البعيدة لقيام الذاكرة الخارجية تمثل عبئاً كبيراً أو مسئولية معقدة، فالأوعية قليلة فى أعدادها محدودة فى محتوياتها، وكان الاتصال مباشراً بين من أنتجوها وبين القائمين بمؤسسات الذاكرة الخارجية فى ذلك العهد البعيد، بل لعلمهم كانوا طائفة واحدة يتولى أفرادها العمل فى أى من الموقعين. أما الآن وبعد طوفانات الإنتاج الفكرى التى تراكت عبر العصور، فقد أصبح "الاقتناء" وظيفة فنية متميزة ترتبط بعوامل كثيرة، فى مقدمتها الحاجات الفعلية والمتوقعة من جانب رواد هذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات الذاكرة الخارجية، مكتبة عامة أو مكتبة متخصصة أو مراكز للتوثيق والإعلام أو للمعلومات، هذا إلى جانب الإمكانيات المالية والفنية والبشرية المتوفرة للمؤسسة أو التى يمكن توفيرها.

فإذا تم للمكتبة أو مركز التوثيق اقتناء ما يحتاج إليه رواده من مواد القراءة والبحث فى ضوء الحاجات والإمكانات المدروسة، فلا بد من "تنظيم" هذه المكتبات داخل المكتبة أو مركز التوثيق. والحقيقة أن تنظيم الرصيد الفكرى فى مدار المعلومات يتم على مرحلتين، المرحلة الأولى يقوم بها بعض المؤلفين فى مثلث الإنتاج الفكرى السابق، حيث يقطعون منه مجموعات متكاملة من المعلومات وينظمونها فى دلائل الأوعية بطريقة تسهل "استرجاع" أى من هذه فى أقل وقت، أقل جهد، وهذا النوع من الأوعية يسمى عند رجال المكتبات

والتوثيق "الكتب المرجعية"، وهى الكتب التى بطبيعة تنظيمها وبطبيعة المعلومات التى فيها، لم توضع لتقرأ من أولها إلى آخرها، ولكن لتؤخذ منها معلومة أو معلومات معينة عند الحاجة، ويهتم القائمون بأمر المكتبة أو مركز التوثيق باقتناء العدد والأنواع الملائمة من كتب المراجع، حيث أنها تمثل مستوى نافعا من مستويات التنظيم بالنسبة للذاكرة الخارجية، ومن أهم أنواع المراجع: دوائر المعارف، والقواميس، وكتب التراجم، والنقاويم، والأدلة، والبيبلوجرافيات والكشافات، سواء أكانت عامة أو متخصصة، وفى التطورات الحديثة لتكنولوجيات التحسيب، أصبح عدد كبير من تلك الأوعية المرجعية يصدد محسبا، ويتاح على أفراص مليزرة أو بالاتصال المباشر: Conline بجانب المطبوع منها.

أما المرحلة الثانية من "التنظيم" فهى التى تتم فى داخل المكتبة أو مركز التوثيق، وهذا النوع من التنظيم يمثل أخطر الوظائف وأهمها بالنسبة لمؤسسات الذاكرة الخارجية، وهناك عمليات فنية متكاملة للقيام بهذا التنظيم فى مقدمتها الفهرسة والتصنيف. أما المستوى الذى يصل إليه التنظيم فقد يكتفى بالتنظيم الخارجى لأوعية الرصيد الفكرى فيما بينها، دون محاولة التحليل العميق لمحتويات كل وعاء، وتكتفى المكتبات العامة عادة بهذا المستوى من التنظيم. وقد يصل التنظيم إلى أعماق المحتويات الداخلية لكل وعاء بما يقرب من إنتاج أوعية جديدة فى بعض الأحيان، ويمارس هذا المستوى من التنظيم مراكز التوثيق والإعلام فى مختلف الموضوعات، وكلما كان مجال المركز محدودا فى موضوعه فالتنظيم يزداد عمقا وتحليلا، وقد يتولى إنتاج بعض الأوعية المرجعية وهى المستوى الأول من التنظيم الذى تقوم به مؤسسات الإنتاج الفكرى على ما سبق بيانه.

والحقيقة أن وظيفة "التنظيم" هذه، ولاسيما فى مراكز التوثيق والمكتبات المتخصصة، ليست عملية تخزين للمعلومات أو الأوعية، ولكنه الترتيب الوظيفى الدقيق للأوعية وللمعلومات طبقا لنظام معين، من أجل استرجاع الأوعية أو المعلومات التى تحتويها عند الحاجة، فالاسترجاع هو الهدف النهائى من وظيفة التنظيم بأكملها. هذا وإذا كان الضلعان الخارجيان لمتلث "الذاكرة الخارجية" هما

النصف الثانى فى المدار العام لدورة الرصيد الفكرى، فإن من أخطر الأمور هنا أيضاً أن ينقطع المدار فى أى نقطة على هذين الضلعين، ويحدث الانقطاع غالباً فى النقطة بين الاقتناء والتنظيم، حيث قد نرى فى فترات التخلف بالنسبة لبعض المكتبات ومراكز التوثيق، أنها تقتنى القليل أو الكثير من مواد القراءة والبحث، ولكنها تهمل القيام بوظيفة التنظيم إهمالاً تاماً، أو تعتمد على مستويات مهلهلة من النظم البدائية التى لا تتلائم مع طبيعة المواد ولا تستجيب لحاجات القراء والباحثين.

علوم الرصيد الفكرى وتخصصاته:

رأينا فى دورة الرصيد الفكرى مساحتين متكاملتين للإنتاج وللذاكرة الخارجية، قامت فوقها كثير من المواقع والمؤسسات التى تشارك بطريقة أو بأخرى فى حركة هذا الرصيد وفى ازدهاره على مستوى الممارسة والعمل. وقد كان من الطبيعى أن تنشأ علوم ودراسات متعددة فوق هاتين المساحتين، لتعزيز تلك المواقع الرئيسية فى المدار العام، وللنهوض بهذه المؤسسات التى تتولى أمر الرصيد الفكرى فى هذا الموقع أو ذاك.

ونستطيع أن نقول: إن الرصيد الفكرى للإنسان يشبه الإنسان نفسه، فكما أن الإنسان كان موضوعاً لعلوم كثيرة منها الطب وفروعه، وعلم الاجتماع بكل قطاعاته وامتداداته، وعلم النفس فى أصوله وفى نوعياته، وغير هذه الثلاثة علوم أخرى مستقلة أو متولدة بالتلاحق فيما بينها، فكذلك الرصيد الفكرى للإنسان أصبح مع الزمن موضوعاً أو مجالاً لعلوم كثيرة، نتناول هذا الجانب أو ذاك من جوانب هذا الرصيد، فى بحوث فردية أو فى دراسات متكاملة.

ومن الطبيعى أن يكون هناك شئ من التداخل بين هذه العلوم والدراسات بسبب وحدة الموضوع أو المجال بالنسبة لكل منها. وهذا التداخل أمر مألوف بالنسبة للعلوم التى تعالج موضوعاً واحداً أو تلتقى على مجال متجانس التكوين. ولاخطر فى ذلك إذا استطاع كل علم منها أن يحدد لنفسه زاوية خاصة أو جانباً معيناً فى الموضوع أو المجال، وأن يرسم خطوط الاتصال والانفصال بينه وبين العلوم الأخرى التى تعالج نفس الموضوع. هذا ونحن نستطيع من جانبنا أن نقسم

هذه العلوم والدراسات التى نتناول الرصيد الفكرى إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولى تشمل كل العلوم والدراسات فى مثلث الإنتاج الفكرى، والمجموعة الثانية تشمل كل العلوم والدراسات فى مثلث الذاكرة الخارجية.

على أننا إذا كنا نستطيع أن نرسم الخط الذى يفصل بين المجموعتين على المستوى التجريدى للنظري السابق، فإن وجود هذا الخط فى الواقع يكاد يكون أمراً مستحيلاً، فهناك دائماً قنوات للاتصال تمر من خلالها كثير من القضايا والمسائل المشتركة بين المجموعتين، وقد كان الاتصال بينهما فى الماضى البعيد متمثلاً فى وحدة الطائفة القائمة بأمر الرصيد الفكرى فى مثاليته (الإنتاج، والضبط الاستخدامى)، ويتمثل الآن فى تولى بعض مؤسسات الإنتاج الفكرى المرحلة الأولى من التنظيم بإخراج الكتب المرجعية التى توفر على مؤسسات الذاكرة الخارجية جهداً كانت ستبذله فى خدمة روادها، كما أن بعض مراكز التوثيق تصل فى عمق الخدمات التى يقدمها لرواده إلى إنتاج بعض الأوعية المرجعية. بل إننا قد نرى فى المستقبل غير البعيد تطوراً جذرياً فى قضية الرصيد الفكرى كلها، حيث يتم الاختزان المنظم لقطاعات ضخمة من هذا الرصيد فى بنوك للمعلومات، تقدم للباحثين ما يحتاجون إليه تليفزيونياً عبر الأقمار الصناعية ومن المؤكد أن هذا التطور سيدعم قنوات الاتصال بين مؤسسات الإنتاج الفكرى ومؤسسات الضبط وتكثيف الاستخدام، وقد ينتهى الأمر إلى شكل من أشكال الاتحاد أو التكامل "الفيدرالى" فيما بينهما.

ولكن الذى يعنينا الآن هو التمييز بين علوم الإنتاج الفكرى وحجر الزاوية فيه هو "التكوين" و"التأليف"، وبين علوم الضبط وتكثيف الاستخدام وحجر الزاوية هنا هو "التنظيم" و"التحليل"، ومن الضرورى بعد ذلك أن يأخذ الطلاب والدارسون لآى من المجالين فى اعتبارهم القضايا والمسائل الموجودة فى المجال الآخر. وهذا هو الحال نفسه فى العلاقة بين العلوم التى تتخذ الإنسان موضوعاً ومجالاً لبحوثها ودراستها، فطلاب الطب ودارسوه مثلاً يأخذون فى اعتبارهم كثيراً من القضايا والمسائل فى علم النفس وفى علم الاجتماع وفى غيرهما من علوم الإنسان ومن علوم الطبيعة، كما أن العكس صحيح فى جملته وفى تفاصيله.

تخصص المكتبات والمعلومات في قطاعاته العريضة:

المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات هي المؤسسات القائمة بأمر الضبط وتكثيف الاستخدام في دورة الرصيد الفكري بالنسبة للقطاع الأكبر فيه وهو القراءات والبحوث، وقد كان من الطبيعي بالنسبة لهذه المؤسسات أن تبدأ كغيرها من ألوان النشاط الإنساني، معتمدة على الذكاء الفطري للإنسان بأسلوب المحاولة والخطأ، وقد بقيت تلك المرحلة أزماناً طويلة، تجمعت خلالها تدريجياً بعض الملاحظات والتأملات المتناثرة، وكانت أشبه بالبذور التي تمخضت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عن مجموعة من الدراسات والقضايا والمسائل تجتمع حول محور واحد هو مسئولية المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات نحو الرصيد الفكري في قطاع القراءات والبحوث.

وقد اتسعت تلك الدراسات في النصف الثاني من القرن العشرين اتساعاً كبيراً، وتشعبت موضوعات البحث في هذا الميدان لتغطي كل ما يتصل بالمكتبة أو المركز كمؤسسة لها كيائها الإداري والفني، وتضم بين جدرانها المواد الفكرية بجميع أوعيتها لتصل بين الإنسان وما يتطلع إليه من كشف المجهول أو تحقيق الذات، كما أن المكتبة أو المركز مؤسسة لا توجد في فراغ، ولكنها توجد كخلية حية ومتطورة في مدرسة أو معهد أو في جامعة أو مركز للبحث، أو في مؤسسة خاصة، أو توجد في مدينة أو حي من الأحياء لخدمة أفراد المجتمع في محيطها، وهي في كل واحدة من هذه الحالات تأخذ لوناً خاصاً من الوجود يختلف عن بقية الألوان وإن احتفظ بجوهره الأساسي.

والمكتبة قبل ذلك كانت جزءاً من تاريخ البشرية، وعاملاً هاماً في تطور المجتمع الإنساني واليوم أصبحت المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات أهم الخلايا الفكرية والعلمية التي يضمها جسم المجتمع ويقع عليها عبء كبير لا بد أن تقوم به في حياة البيئة المحلية وفي حياة الأمة وفي حياة الإنسانية ومستقبلها، وعلى أرباب هذه المهنة أن يبذلوا أقصى جهد في مجالات التعاون المحلي والقومي والإقليمي والدولي، لكي يستطيعوا أن يقوموا بدورهم في كفاية ونجاح.

تلك هي الخطوط الأساسية التي تجتمع حولها علوم المكتبات ودراساتها

فى الوقت الحاضر، ويمكن توزيعها على ثلاث مجموعات رئيسية، ثم ثلاث مجموعات إضافية. وتبدأ بتقديم المجموعة الأولى، على ترتيب الوظائف الأساسية الثلاث فى مؤسسات الذاكرة الداخلية، كما يلى:

(أ) دراسات المواد والأوعية: - وهى الدراسات الخاصة بأوعية الرصيد الفكرى، وتهدف إلى التعرف بهذه الأوعية وبمصادرها، تمهيداً لاقتنائها وللوصول إلى أحسن الطرق للانتفاع بها فى المكتبة أو المركز انتفاعاً كاملاً.

(ب) دراسات التنظيم الفنى: - وهى الدراسات الخاصة بالعمليات الفنية الدقيقة لتنظيم أوعية الرصيد الفكرى، وتحليل محتوياتها، كالفهرسة بأنواعها والتصنيف على اختلاف أبعاده وتهدف الدراسات هنا إلى جعل مواد المكتبة أو المركز فى متناول للقراء والباحثين من أسهل السبل وأكثرها كفاية.

(ج) دراسات الخدمة والاسترجاع: - وهى الدراسات الخاصة باسترجاع المعلومات من أوعيتها أو باسترجاع الأوعية نفسها، وتهدف هذه الدراسات إلى استكشاف أحسن السبل لاتاحة مواد المكتبة أو مركز التوثيق للقراء والباحثين كل حسب حاجته على مستوى الطلب أو مستوى التوقع من جانبهم كأفراد أو كمجموعات.

أما المجموعات الإضافية فقد حتمتها ثلاثة أبعاد أخرى فى مؤسسات الضبط وتكثيف الاستخدام، البعد الإدارى داخل المؤسسة، والبعد البيئى حول المؤسسة والبعد المطلق حول المهنة نفسها، ونقدمها على هذا الترتيب كما يلى:

أ- دراسات الإدارة والتدبير: - وهى الدراسات الخاصة بالمكونات الإدارية المكتبة أو للمركز كالموظفين، والمبانى، والأثاث، والميزانية، والأهداف الاستراتيجية، والاجراءات الروتينية. وتهدف الدراسات هنا إلى استخدام أوفق المبادئ والنظريات فى علوم الإدارة للتنسيق بين هذه المكونات، كي تحقق المكتبة أهدافها كاملة.

ب- دراسات المكتبات النوعية والتوثيق: - إذا كانت المجموعات الأربعة السابقة تغطى الوجود الذاتى للمؤسسة (مكتبة أو مركز للتوثيق)، فإن هذه

المجموعة الخامسة من الدراسات تتولى ربط هذا الكيان الذاتى وصياغته بما يتلائم مع البيئة المحيطة به، حيث إن هذه البيئة قد تكون مدرسة أو جامعة أو كلية للطب أو مركزاً للبحوث التربوية أو معهداً للطاقة الذرية، أو مؤسسة للصناعات الكيماوية، أو غير ذلك من الهيئات التى تتطلع إلى الرصيد الفكرى بمؤسسات الذاكرة الخارجية. وتهدف هذه الدراسات إلى تأكيد القيمة النوعية لكل مؤسسة من مؤسسات الذاكرة الخارجية، حسب طبيعة العوامل البيئية التى تحيط بكل منها، وأنه ينبغى أن تؤخذ كل هذه العوامل فى الاعتبار فيما يتصل بالاقتناء والتنظيم والاسترجاع والادارة. والحقيقة أن هذه المجموعة من الدراسات هى المنطلق الذى يبدأ منه "التوثيق" باعتباره دراسة مركزة حول مؤسسات الذاكرة الخارجية التى تقتنى المواد المتخصصة وتنظيمها من أجل المتخصصين.

ج- دراسات مؤسسات المكتبات: - وهى الدراسات التى ترتبط بمؤسسات الذاكرة الخارجية بعامة بصفتها النواة التى قامت حولها إحدى المهن العريقة فى تاريخ الحضارة الانسانية والفكر البشرى، وهى مهنة المكتبات بما تشتمل عليه من تاريخ طويل وفلسفات ومبادئ تطورات عبر العصور، وتهدف هذه الدراسات بصفة عامة إلى خلق الضمير المكتبى بين رجال المكتبات والتوثيق والمعلومات، وإلى توعيتهم بوجودهم المهنى ومكانهم الأدى حتى يقوموا بتأدية دورهم عن وعى وإيمان، ويحسوا بأن هذه المهنة شئ أكبر من مجرد طريق للحصول على لقمة العيش.

موضوع تخصص المكتبات وتشابكاته:

يتبقى بعد ذلك مسألة حيوية بالنسبة لتحديد موضوع علوم المكتبات، فليس يكفى أن تبين العناصر الوظيفية فى مجاله العام، أو القطاعات العريضة لدراساته التى تقوم على هذا العنصر الوظيفى أو ذلك، بل لابد إلى جانب ذلك من رسم خطوط الاتصال والانفصال بين هذه العناصر الوظيفية بالنسبة لعلوم المكتبات، وبين العناصر الوظيفية الأخرى فى المجال بعامة التى تقوم عليها علوم ودراسات أخرى تعيش حول أوعية المعلومات أيضاً. ويمكن تلخيص هذه الخطوط الحديثة كما يلى:

أ - أوعية المعلومات وموادها في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات تتمثل في مواد "القراءات والبحوث" دون مواد "المكتبات والالتزامات" التي تتولاها علوم المحفوظات والأرشيف. وهناك اتصال وثيق بين العلوم الموجودة في كل من الجانبين باعتبارهما من مؤسسات الضبط وتكثيف الاستخدام، ويؤيد ذلك أننا نجد في أمثلة غير قليلة مؤسسة أكاديمية واحدة لاعداد العاملين في دور المحفوظات وفي المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات كما في لندن والقاهرة، حيث نجد مدرسة لندن للمحفوظات والمكتبات: London School of Archives and Librarianship. وقسم المكتبات والوثائق: Department of Librarianship and Archives جامعة القاهرة على الرغم من الاستقلال الداخلي لكل من المجموعتين.

ب - مواد القراءة والبحوث التي تدخل إلى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، تأتي أصلاً من مؤسسات الانتاج الفكري، ودراسة هذه المواد تدخل بالأصالة في نطاق مجموعات العلوم الخاصة بالانتاج الفكري ومؤسساته، من الانسانيات والاجتماعيات والعلوم التطبيقية ولكنها تدخل بالتكامل في علوم المكتبات والتوثيق، ولاسيما تلك الموضوعات المتصلة بتحميل الرصيد الفكري في أوعيته نشرأ وتوزيعاً، لأنها الموقع الملاصق لمؤسسات الضبط الاستخدامي من ناحية الاقتناء، وقد أصبح "النشر" أحد المفردات الدراسية الثابتة في مناهج إعداد رجال المكتبات والتوثيق.

ج - البحث هو أول المواقع في مؤسسات الانتاج الفكري، ودراسته تقع بالأصالة في نطاق مجموعة "التخصصات" الأربعة والعلوم الخاصة بالانتاج الفكري ومؤسساته، ولكنه يدخل بالتكامل في علوم المكتبات والتوثيق، ولاسيما تلك الموضوعات الخاصة بالتعرف على حاجات الباحثين والمتغيرات المحيطة بهم حيث يعملون، لأنها الموقع الملاصق لمؤسسات الذاكرة الخارجية من ناحية الاسترجاع.

هذا، وإذا كانت علوم المكتبات والتوثيق لا تستطيع أن تغفل تلك العلاقة الوثيقة بينها وبين الموقعين القريبين من مؤسسات الذاكرة الخارجية (التحميل والبحث) فإن دراسات التوثيق بصفة خاصة وهي جزء لا يتجزأ من علوم

المكتبات، تعطى اهتماماً أكبر لكل المواقع في مثلث الانتاج الفكرى، لأن الربط الوثيق بين كل المواقع على مدار الرصيد الفكرى كله هو أساس النجاح فى التعامل مع المواد المتخصصة من أجل المتخصصين.

وقد اختلط الأمر على بعض المدارس المهنية فى تحديد ماهية التوثيق، وتوهموا أن هذا الربط الوثيق يعنى الوحدة الاندماجية لكل مواقع الرصيد الفكرى، ففسروا التوثيق بما يشمل كل المواقع الستة والمؤسسات على مدار الرصيد الفكرى كله. والحقيقة هى ما ذكرناه آنفاً، فليست هناك أية فائدة عملية من هذا التفسير الواسع المطاط، لأن المجال بطبيعته أكبر وأعمق من أن يحتكره علم واحد، ولو نجح هذا الوهم فسوف يتحول هذا العلم أو الدراسة إلى مجرد إطار شكلى لايعنى شيئاً محدداً.

ونستطيع أن نقدم مثلاً لتوضيح وجهة النظر السابقة فى ميدان العلوم الطبيعية، فما هى الفائدة العملية إذا قلنا مثلاً "هناك علم واحد أو دراسات اندماجية موحدة للطبيعة، تشمل الفيزياء، والكيمياء، والحيوان، والنبات، إلخ.."، ومن المؤكد أن العرف العلمى قد جرى على خلاف ذلك، وأن المنهج السليم هو توزيع تلك المجالات المتشابهة على علوم ودراسات متميزة طبقاً للأعراف السائدة، على أن يكون لكل علم أو دراسة موقع معين يأخذه بالأصالة، ويشارك فى المواقع الأخرى بالتكامل كل حسب وثاقة الصلة أو بعدها.

وفى ضوء القضايا والمسلمات السابقة نستطيع أن نقدم صيغة موجزة لتحديد موضوع علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات، المقصودة لنا كما يلى:

"موضوع علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات هو الرصيد الفكرى للإنسان، فى القراءات والبحوث بما فيها المواد المتخصصة ومؤسسات ذلك الرصد، من حيث الضبط والاقتناء والتنظيم والاسترجاع وما يرتبط بها فى الإدارة الداخلية والبيئة الخارجية والتكوين المهنى تكاملاً بين تلك الوظائف فى ذاتها وتنسيقاً بينها وبين بقية الوظائف فى دورة المعلومات بمدارها العام".

وإذا كان ذلك "الموضوع" المتكامل فى واقع الحياة، الذى ترتبط به المؤسسات الميدانية الاختزانية، يصرف النظر عن التسمية التى تحملها كل منها:

مكتبة أو مركزاً للتوثيق أو غيرهما، فكيف؟ ومتى؟ ولماذا؟ نرى في الوقت الحاضر ولثلاثة عقود مضت أو أكثر، ذلك الاتجاه الانفصالي الذي بدأ يحمل شعار "التوثيق" ثم "المعلومات"؟ وهل هناك بالنسبة للمؤسسات الميدانية الاختزانية فئتان (المكتبات والمعلومات/الأرشيفات والمحفوظات) أو ثلاث فئات (المكتبات/المعلومات/الأرشيفات)؟ وفيما يلي نوضح وجهة نظرنا نحو هذه القضية، التي تتجدد من حين لآخر:

نشأت مؤسسات الضبط الاستخدامي للرصيد الفكري منذ اللحظة التي اخترعت فيها الكتابة، وعرف الإنسان من المؤسسات القائمة بذلك "دور المحفوظات" للقيام بأمور الأوعية المعلوماتية التي تهم السلطة من "المكتبات والالتزامات" على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وعرف "دور الكتب" للقيام بأمور الأوعية المعلوماتية على إطلاقها الممثلة في "القراءات والبحوث" وقد استقلت "دور المحفوظات" والأرشيف منذ زمن بعيد، وأصبح للقائمين بها مهنتهم وأساليبهم الفنية التي يمارسونها، لتأدية الوظائف الثلاثة بهذا النوع من المؤسسات، كما أن رجال المكتبات وعبر العصور، قد استطاعوا أيضاً أن يؤسسوا لمهنتهم كثيراً من الطرق والأساليب الفنية للقيام بوظائف المهنة، ولاسيما وظيفة "التنظيم" وخلفياتها الفنية كالفهرسة والتصنيف.

وفي القرن التاسع عشر توجه اهتمام المهنة بالبلاد المتقدمة في أوروبا وأمريكا، إلى الجبهة العريضة من جماهير القراء في طبقات الشعب على اختلافها، وأصبحت المكتبات العامة هي محور اهتمامهم، وتركزت حولها وحول جماهيرها أمور الاقتناء والتنظيم والخدمات. أما جمهور المكتبات للمتخصصة والعلماء والباحثون، فقد نسيهم أو تناساهم رجال هذه المهنة خلال تلك الفترة لأن الطبول العالية كانت تدق للجبهة العريضة من المواطنين، باسم الديموقراطية وشعارات التنقيف الذاتي.

أما العلماء والباحثون وجمهور المكتبات المتخصصة فقد كانوا في موقف لا يحسدون عليه، حيث بدأت البواكير الأولى للطوفان العلمي ترحف عليهم في هيئة أوعية جديدة كالدوريات والنشرات والتقارير، ثم للمواصفات والمعادلات وبراءات الاختراعات، حيث دخلت إليهم بعض الأوعية العلمية بلغات لم

يتعلموها من قبل ولا يملكون الوقت لتعلمها، وحيث تشقت أمامهم مجالات البحث وتعقدت موضوعاته، وحيث ظهرت بوادر الانتقال بالبحث من مستوى الهواية وحسب الاستطلاع، إلى ضرورات التنمية وسد حاجات المجتمع.

تحت ضغط هذه الظروف الجديدة بالنسبة للمواد المتخصصة وحاجات المتخصصين، وفي مرارة النسيان أو التناسي من جانب رجال المهنة العريقة التي كان يجب أن تواجه هذه التطورات، اضطر العلماء والباحثون أنفسهم إلى تحمل مسؤولية الوظائف الثلاثة (الاقتناء، والتنظيم، والخدمة) في مواقعهم، ولم يكونوا مزودين بتلك الطرق والأساليب الفنية في التنظيم، بل كان اعتمادهم الوحيد على ألفتهم وطول معاشتهم لمواد الرصيد الفكري بحكم أنهم منتجوهم والباحثون فيه. ومن الطبيعي أن هذه الألفة وحدها لا بد أن تغفل في القيام الكامل بهذه المسؤولية، فضلاً عن أن اتساع المجال وسنة التطور تحتم ألا يكون المنتجون للأفكار هم أنفسهم القائمون بأمر الذاكرة الخارجية كما كان الحال في المراحل الأولى لنشأة الرصيد الفكري.

وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، توالى بالبلاد الغربية كثير من مواقف الحساسية المهنية والشخصية أحياناً، بين رجال المكتبات الذين ورثوا أساليب المهنة وقواعدها في التنظيم، وبين هذه الطائفة من العلماء وبعض المحامين ثم من تبعهم من المهندسين، الذين بادروا إلى تحمل مسؤولية القيام بأمر مؤسسات الضبط وتكثيف الاستخدام بالنسبة للمواد المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا، وأدت هذه الحساسيات المهنية والشخصية إلى أن يقوم هؤلاء المهندسون والعلماء بالدعوة إلى تكوين مؤسسات وهيئات مهنية خاصة بهم، فأنشئت بأمريكا "جمعية المكتبات المتخصصة" Special Libraries Association عام ١٩٠٨ بعد حوار مهني غير ناجح مع رجال "الجمعية الأمريكية للمكتبات" American Library Association ثم أنشئ بإنجلترا "جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب الإعلام: ASLIB في عام ١٩٢٤، اشباعاً لنزعة التعالي ضد "جمعية المكتبات: Library Association، الانجليزية، التي أنشئت قبلها بنصف قرن. وكانت كلمة "توثيق" أبرز الاصطلاحات التي أثمرتها هذه الحساسيات المهنية والشخصية.

وعاشت هذه الحركة الانفصالية فترة من الزمن وهى تسير بالطاقة التى ولدتها هذه الحساسية، ثم تبين لأصحابها بعد ان هدأت النفوس بانتهاء الجيل الذى حمل لواءها، أن رصيد الذاكرة الخارجية بالنسبة للعلوم أو التكنولوجيا أو غيرها من المجالات المتخصصة، لا يكفى فى القيام بأمره مجرد الألفه أو المعايضة، بل لابد إلى جانب ذلك من الاعتماد على الأساليب الفنية، لكى تستطيع المهنة أياً كان أسمها، ان تستوعب الطوفان المتزايد من الدوريات والنشرات والتقارير، ولكى تستضيف الأوعية العصرية الحديثة من الأشرطة والأقراص والرقائق الصوتية والصوتية، وهذه الأساليب الفنية هى التى عرفتها وطورتها مهنة المكتبات قبلهم.

كما أن رجال المهنة أنفسهم تداركوا هذا النسيان أو التناسى لحاجات العلماء والمتخصصين ليس فى مجال العلوم والتكنولوجيا فقط، ولكن فى كل المجالات التى تضخم فيها الانتاج الفكرى وتزايدت مطالب المتخصصين من هذا الانتاج، كالتربية والاقتصاد والتخطيط. ولم يكد ينصف القرن العشرون حتى تكون تلك الموجة الانفصالية المفتعلة قد انحسرت من الناحية الموضوعية وإن تكن آثارها قد بقيت متمثلة فى تلك المؤسسات والهيئات التى أنشئت خلال فترة الحساسية، وما زالت تحمل فى أسمائها كلمة "توثيق" أو غيرها من الشعارات التى راجت خلال تلك الحركة، كما قد بقى من آثارها ذلك الازدواج فى كثير من المصطلحات الفنية الذى يمثل تحدياً كبيراً للمهنة كلها فى الوقت الحاضر، ولاسيما بالنسبة للشباب الناشئ فيها...!

أما فى البلاد النامية فهناك كثيرون لا يعرفون شيئاً عن تلك الظروف والملابسات المهنية والشخصية التى أثمرت كلمة "توثيق" ولا عن التطورات التى انتهى إليها الموقف من الناحية الموضوعية بالنسبة للمهنة كلها. وظهرت بعض المواقف فى البلاد النامية وكأن أصحابها يريدون أن يعيدوا أمراً بدأ وانتهى منذ عدة عقود، ولم يبق منه إلا الدرس التاريخى الذى ينبغى أن يستفيد منه رجال المهنة فى هذه البلاد النامية، ويتلخص هذا الدرس فى أن ازدهار هذه المهنة رهن بوحدها وابتعادها عن الحساسيات الشخصية والمهنية. وقد سخر دكتور "رانجاناثان" من جهل هؤلاء أو تجاهلهم لحقيقة الموقف السابق، وإذا كان دكتور

"رانجاناثان" قمة فى المكتبات والتوثيق بكل المقاييس وكل المدارس، وإذا كان انتماؤه إلى الهند وهى من البلاد النامية يضيف قيمة أكبر على وجهة نظره بالنسبة لنا فى البلاد العربية، فإننا نسجل هنا تصويره الساخر لهؤلاء الجاهلين أو المتجاهلين.

This has Created Unnecessary difficulties in the Library profession in the older industrialized Countries. The newly developing Countries blindly Take on Their own heads These unnecessary difficulties of the earlier developed countries. (See S.R. Ranganthan,s Documentation and its Facets, p.54).

وإذا كان الأعلام المعاصرون فى المكتبات والتوثيق، من أمثال "رالف شو" و"شير" و"رانجاناثان" و"تابه" وكثير غيرهم، يجمعون على انتماء التوثيق ودراساته إلى المكتبات وعلومها، فلعل أدق التصورات للعلاقة بينهما هو ما ارتأه "دكتور رانجاناثان" حين جعل المكتبات هى الإطار العام الذى يقوم بكل الوظائف الأساسية والإضافية، على امتداد الخط بين إنتاج الأوعية الفكرية وبين وصول هذه الأوعية إلى أيدي الرواد والمستفيدين.

فإذا كانت تلك الأوعية من المواد المتخصصة، وإذا كان المنتفعون هم المتخصصون، وإذا كان التنظيم ملائماً لمواقفهم فى البحث، وإذا كانت الخدمات تستجيب لحاجاتهم الخاصة، على مستوى الطلب الفعلى أو التوقع، فذلك هو التوثيق. ومعنى ذلك أن التوثيق ليس نشاطاً مقابلاً أو معادلاً للمكتبات، ولكنه نمط مركز من مناشط المهنة ويقع فى القلب من إطارها العام.

فصل ٤ :

التوثيق والمعلومات ١٩٨٧

- المزايدة فى شعارات التجديد.
- تسعون عاماً دون ثقة فى النفس.
- وعشر سنوات أخرى.
- لم يدخلوا، ولم يبتعدوا.
- أى الشعارات العلمية للوطن العربى.

فصل ١ :

التوثيق والمعلومات ١٩٨٧

المزايدة في شعارات التجديد:

في موجة الحماس، الذي قوبلت به ثورة ٢٣ يوليو بمصر في أيامها الأولى، حينما ألغت الألقاب التشريعية والطبقية، واستبدلت بها كلمات عامة تقضى على الطبقات العليا في المجتمع، أرادت أيضاً أن تلغي الكلمات التي تميز الطبقات الدنيا، وتستبدل بها تعبيرات جديدة، تخلص هذه الطبقات المهضومة، مما علق بها وعظمت به في الماضي. ومن الأمثلة للطريقة المقترحات بالنسبة لهذه الطبقات الدنيا، كان استبعاد كلمة "شَيْال" على أن يستبدل بها تعبير "مساعد مسافر"!!

ويبدو أن التخصصات الحديثة مثل الحركات السياسية، تشغل نفسها كثيراً، وهو أمر طبيعي ومنطقي، بالكلمات والعبارات التي تختارها بعناية فائقة، لتصبح تسميات متميزة أو شعارات جذابة. بل لعل أصحاب هذه التخصصات أكثر اهتماماً في هذه الناحية من السياسيين المحترفين، طمعاً في التأكد من تقبل المجتمع المقصود للاتجاه الفكري الطارئ، واقتناع هذا المجتمع بأن في ذلك الاتجاه شيئاً جديداً حقيقة.

وقد يكون هذا الاهتمام عند أصحاب التخصصات، أكثر مما ينبغي، ويصبح نوعاً من القلق والحيرة والفتاد الثقة في دعوى الجدة، فما يكاد هذا الفكر الطارئ يستقر على كلمة أو تعبير، لعقد أو عقدين أو أكثر، حتى يجد نفسه محاطاً بدوافع داخلية أو خارجية غير علمية، لتغيير التسمية أو لتدعيمها على الأقل، بكلمات جديدة تجتنب الاهتمام أكثر مما قبلها. ومن المفارقات المثيرة أن هذه الجديدة نفسها، قد لا تثبت طويلاً حتى تصبح هي الأخرى، في حاجة ثانية للتغيير أو التدعيم!!

في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر نشأت حركة جديدة، على أيدي بعض المهتمين في بضع دول من وسط أوروبا وشمالها، بحصر الانتاج الفكري

وضبطه، أمثال "لوتيه" و"لافونتين" وغيرهما، وهى الوظيفة التى مارسها ويمارسها رجال المكتبات من قبلهم ومن بعدهم، وأصبحت فى مقنمة بنود الاهتمامات، للجمعيات العلمية والمهنية التى أنشئت قبل هذه الحركة بعقدين، كالجمعية الأمريكية للمكتبات منذ (١٨٧٦) وجمعية المكتبات فى بريطانيا منذ (١٨٧٧). واستطاع أصحاب هذه الحركة أن يعقدوا تحت لوائها عام ١٨٩٥ (المؤتمر الدولى للبليوجرافيا: I.C.B.) بمدينة "بروكسل" فى بلجيكا، وهى البلاد الذى ينتمى إليه صاحبها الحركة ورثاها، وينتميان من ناحية التخصص الى مهنة المحاماة.

تسعون عاماً دون ثقة بالنفس:

وقد تمخضت هذه الحركة عن أمور كثيرة ومرت بمراحل متلاحقة، لكل منها أهمية بالغة بالنسبة للتخصص الذى يسمى فى الوقت الحاضر (علم المكتبات والمعلومات Library and Information Science)، حسب الأغلبية من الأقسام الأكاديمية المسؤولة عنه، بصرف النظر عن بضع تسميات أخرى، تعتقها ألقاب متنوعة من الأقسام، وفئات مختلفة من المعاهد والمؤسسات، بله الأقليات الشاذة التى تعيش دائماً على مبدأ "خالف تعرف". والله وحده هو الذى يعلم ماذا ستكون تسميته أو تسمياته، بعد عقدين أو ثلاثة أو خلال القرن الحادى والعشرين كله..!

أما الأمور والمراحل التى ارتبطت بهذا التخصص الذى يعيننا، مع نشأة تلك الحركة وتطورها، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، فيمكن استعراضها كما يلى:

(١) أول هذه الأمور التى ارتبطت بالتخصص الذى يعيننا، كان إنشاء (المعهد الدولى للبليوجرافيا I.I.B) عام ١٨٩٥، وقد انهمك أصحاب هذه الحركة فى مشروع طموح، هو (الموسوعة البليوجرافية العالمية: U.B.R)، ولم يدركوا فى البداية لعدم تفرسهم بالأعمال البليوجرافية الكبرى من قبل، استحالة السير فى موسوعتهم إلى نهاية المطاف. ذلك أنهم أخذوا يعدون البطاقات البليوجرافية لأداة مركزية واحدة، تضبط كل ما يصدر من البحوث والمؤلفات، بصرف النظر عن اللغة والموضوع وشكل الوعاء ومكان صدوره، وهو ما أثبتت التجارب فى كل العصور أنه طموح يدخل فى باب الأمانى.

كما أن العمل في تلك "الموسوعة" كان تطوعياً في الجانب الأكبر منه، والمشروعات التطوعية قد تتجزأ في البداية ما يشبه المعجزات، كما حدث لمشروع بيبليوجرافى في أمريكا، بدأ قبلهم بعشرين عاماً، ولكنه كان أكثر واقعية وأقل طموحاً. وهو مشروع (بول: Poole) لضبط محتويات الدوريات باللغة الانجليزية وحدها في أمريكا وإنجلترا فقط منذ ١٨٠٦ فصاعداً. وإذا كان مشروع "بول" في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بعد إنجازاته الأولى بتغطية حوالى مائة عام، قد تباطأ ثم توقف في أوائل القرن العشرين، ليحل محله المشروع التجارى القائم حتى الآن، الذى تولاه "ويلسون" وشركته، فإن مشروع "الموسوعة" السابق كان قد أدركه الموت التفتيذى، قبل إعلان الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وجاءت الحرب فأغلق "المعهد" نفسه حتى العشرينيات. وأصبحت بقايا المشروع متحفاً، تؤكد لمن يراها ضرورة التخطيط المهنى السليم، للقيام بالأعمال الببليوجرافية.

لم يكن في الحقيقة مشروع ذلك الضبط للببليوجرافى، قائماً على أى أسس فنية أو مهنية، ولكنه كان أمنية طموحة تعلقت بها نفوس مجموعة من العلماء والهواة، وعلى رأسهم "أوتليه" نفسه: شاب بلجيكي لم يبلغ الثلاثين، من رجال القانون، تعلقت نفسه بالأعمال الببليوجرافية، وتعلق به هو كثيرون من أمثاله، فقاموا بحركتهم رافعين للشعار الببليوجرافى، وأولهم "لافونتين" الذى كان من رجال القانون والسياسة، وقد وصفه "ألن كنت" وهو من أتباع هذه الحركة في الوقت الحاضر، بأنه "رجل يصلح لأى عمل في الحياة إلا الببليوجرافيا والتصنيف..".

ويؤكد هذا التفسير، الذى أشار إليه الدكتور "راتجاناثان" العملاق الهندى فى التخصص الذى يعنىنا، أنهم فوجئوا وهم يستعدون لعقد مؤتمرهم الدولى أولاً ولإنشاء "المعهد" أيضاً، بعد إعداد عدد كبير من البطاقات الببليوجرافية فوجئوا بأنهم لا يملكون أى نظام يرتبونها في "الموسوعة" على أساسه، وسمعوا أن نظاماً للتصنيف موجود في أمريكا، وضعه رجل أسمه "ديوى" منذ ١٨٧٦، فكتب إليه "أوتليه" يطلب نسخة من هذا النظام عام ١٨٩٤ وأرسل إليه "ديوى" نسخة من الطبعة الخامسة أحدث الطبعات في ذلك الوقت. وقد أعجبهم هذا النظام فاتخذوه أساساً لترتيب البطاقات في "الموسوعة"، ولما فشل مشروعها الخيالى وأصبحت

متحفاً، تحولوا به فاتخذوه أساساً لما ظهر بعد ذلك باسم (التصنيف العشري العالمي: U.D.C)، وهو أهم عمل يمكن أن ينسب إليهم، مع أنه يعتمد على التطويرات المتلاحقة التي مر بها نظام "ديوى" في القرن العشرين.

(٢) لما المرحلة الثانية لهذه الحركة، فهو أن أصحابها قد تنبهوا في العشرينيات من القرن العشرين، وهم يعيدون بناء معهدهم من جديد، بعد توقف أعماله وإغلاقه لأكثر من عشر سنوات، إلى إحداث تغييرين في البناء المقترح، رآوا في ذلك الوقت أنهما كفيلاً بالنجاح الكامل لحركتهم. ومن الطريف أن هذين التغييرين يتمثلان في كلمتين اثنتين، تدخلان على الشعار الذي رفعوه، ويتم تركيبهما في البناء الجديد... كانت الكلمة الأولى هي (اتحاد: Federation) بدلاً من (معهد: Institute)، وقد حتم هذا التغيير الأول، الأوضاع السياسية والقومية والدولية، التي سادت العالم بين الحربين العالميتين، إذ لم يعد الوقت ملائماً للمؤسسات المركزية على المستوى الدولي، نقادياً للحساسيات القومية والوطنية، التي قد تجعل من المستحيل الاتفاق على موقع المؤسسة المركزية.

وعلى الرغم من أن هذا التغيير الأول أعلن رسمياً عام ١٩٣٧، فإن الخطوات الحقيقية نحوه بدأت عام ١٩٢٤، بعد عشرة أعوام كاملة عاشها "المعهد" بيتاً شتوياً دون أي رئيس، باقتراح أحد الأعضاء من ألمانيا، وبدأت "أمانة" جزئية للمعهد في مدينة "ديفنير" حتى عام ١٩٢٩، ثم في "لاهاي" حتى عام ١٩٣٨، التي انتقلت إليها "الأمانة" تماماً في هذا العام نفسه، كما تولاها رئيس هولندي أيضاً. وفي هذا العام أيضاً انتهت "الأمانة" الثانية لكل من "أوتليه" و"لاهونتين" التي تجاوزت أربعة عقود. وقد استجاب لهذا التغيير الأول كثير من الشخصيات الأوروبية، في المؤسسات الوطنية التي تعمل بهذا المجال للفسيح، من أصحاب الميول والاتجاهات نفسها التي قامت عليها الحركة في البداية.

بل إننا لا نستطيع إلا أن نجد علاقة خاصة، بين إنشاء بعض المؤسسات الوطنية في هذا العام نفسه (١٩٢٤) وبين دواعي التغيير في الوضع القانوني لهذه الحركة، لأن هذا التوافق التاريخي لا يمكن أن يكون بمحض الصدفة. ونستطيع أن نفترض بكل ثقة وإطمئنان، بقرينة الاتصالات المكثفة للأعضاء ولغيرهم، في الدول الوسطى والشمالية بأوروبا وعبر القنال الإنجليزي، أن القائمين بإنشاء مثل

هذه المؤسسات الوطنية، كانت أقدامهم اليمنى تتحرك على المستوى الوطنى وأقدامهم اليسرى تتحرك على المستوى الدولى، وعيونهم ملؤها الأمل أن يأخذوا وضعا خاصاً على المستويين، فى قلب التخصص الذى يعيننا أو من حوله.

ففى هذا العام نفسه (١٩٢٤) تجمع فى إنجلترا مثلاً، التى أرادت أن تكون جناحاً قوياً فى هذه الحركة، مجموعة من الشخصيات المؤمنة بمناهج "أوتليه" و"لافونتين" وتطلعاتهم، فأنشأوا (جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات: ASLIB)، وأصبح رجالها سريعاً من أبرز الأعضاء فى "الاتحاد" الذى تأخر إعلانه الرسمى حتى عام (١٩٣٧). ومن أهم الأعضاء الإنجليز الذين برزوا بعد عام (١٩٢٤) دكتور "برادفورد" الذى تولى هو إعداد طبعة إنجليزية من المولود الوحيد الباقى لهم (U.D.C) وكان أميناً لمكتبة العلوم منذ عام (١٩٢٨) ونشر عمله عام (١٩٣٦) وقد استعان فيه بكل ما ظهر من طبعات "ديوى" حتى ذلك التاريخ.

وإذا كانت الكلمة الأولى فى التغيير، قد فرضت نفسها على أصحاب الحركة، لأنها تستند إلى الخلفيات السياسية والقومية والدولية، التى سادت أوروبا وغيرها منذ العقد الثالث للقرن العشرين، فإن الكلمة الثانية فى التغيير وهى (Documentation) لم تكن لها هذه الصفة على الإطلاق. فقد كانت موجودة فى بعض اللغات الأوروبية منذ مئات السنين، وقد استخدمت فى معانى متعددة عبر تاريخها فى كل لغة، كالانجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والإسبانية، إلخ. بين أن تداولها خلال العقود الأولى للقرن العشرين، فى الفرنسية والانجليزية وهى غيرهما كذلك، على أيدى أصحاب هذه الحركة نفسها، قد انتقل بها إلى معنى يقترب قليلاً أو كثيراً من المدلول الأوسع لكلمة (Bibliography) وهى موجودة فى كل هذه اللغات الأوروبية كذلك. ومن هنا رأوا انتهاز فرصة البناء الجديد، لطرد هذه الكلمة العتيقة من اسمهم، حتى تحل محلها الكلمة المعجزة (Documentation) التى رأوا فيها سحراً خاصاً، كان من صنعهم هم دون غيرهم، وتم هذا الاستبدال مبكراً عام (١٩٣١).

(٣) وكان الأمر الثالث الذى تمخضت عنه هذه الحركة، موجة تغيير ممتدة الجناحين محكمة التخطيط، بدرجة تفوق الأيديولوجيات السياسية، رأس الجسر

ففيها هذه الكلمة (Documentation) في اللغات الأوربية الأم لها كالأجليزية والفرنسية، وفي اللغات الناقلة عنها كالعربية وغيرها من اللغات الآسيوية. وبدأت هذه الموجة قبيل الحرب العالمية الثانية. وأخذ عودها يشتد ويقوى في العقد نفسه، الذي مات فيه ثلاثة من الرواد المرموقين، وهم "لافونتين" ١٩٤٣، و"أوتليه" ١٩٤٤، ثم "يرادفورد" ١٩٤٨، واستمرت هذه الموجة حتى الستينيات، لفترة تبلغ ثلاثة عقود، استطاعت خلالها أن تفرض نفسها، في أسماء أقسام ومعاهد ومؤسسات عديدة، بعضها كان يحمل تسميات أخرى فطردها، وبعضها أنشئ خصيصاً في تيار هذه الموجة..١

فعلى الجانب الآخر من الأطلنطي، نجد توافقاً تاريخياً، له مغزاه حدث عام (١٩٣٧)، وهو تاريخ الإعلان الرسمي للوضع القانوني الجديد للحركة، يشبه التوافق التاريخي الذي حدث عام (١٩٢٤)، وهو بداية الخطوات نحو هذا الوضع القانوني. في الجانب الأول من الأطلنطي أنشئت (ASLIB) عام ١٩٢٤، وفي الجانب الآخر أنشئ (المعهد القومي للتوثيق: NID) بأمريكا عام ١٩٣٧. وفي كل منهما كان يطمح المنشئون أن يأخذوا وضعاً خاصاً، على المستويين القومي والدولي، في قلب التخصص الذي يعنينا أو من حوله..١ وقد أصبحا في الحقيقة أقوى عضوين وأهمهما في الاتحاد على جانبي ذلك المحيط.

وهكذا بدأ عصر جديد في حياة هذا التخصص الذي يعنينا، وهو لم ينضج بعد، يمكن أن نسميه بالعربية "عصر التوثيق" فقد ظهرت للكلمة مثلاً في العربية ثلاث ترجمات، سقطت إحداها وهي "الوثاقة" بكسر الواو، رغم التوفيق اللغوي الوثيق لصاحبها الشيخ "عثمان الكعك" التونسي. وبقيت اثنتان أولاهما: "التوثيق" وهي الأكثر شهرة والأوسع إنتشاراً، والثانية "الوثائق" التي تلتبس باستخدام آخر لها، يعنى الأرشفات في مفهومها التاريخي الجارى.

في الخمسينيات وهي قمة الموجة في هذه المرحلة، انتشرت الكلمة انتشاراً كاسحاً..١ فكم من المؤتمرات الدولية الكبرى عقدت تحت لوائها..١ وكم من البحوث والدراسات جرت حول المفاهيم التقدمية لهذه الكلمة في مجال التخصص..١ وكم من الأطروحات والرسائل الأكاديمية للماجستير والدكتوراه، في البلاد المتقدمة وفي البلاد النامية، نوقشت في القاعات الجامعية، ومرتکز

الحوار بين الدارسين والمشرفين، هو هذا الشعر الذي رفعته الحركة عالياً،
وجرى خلفه كثيرون مبهورين بعضهم بالوعى الصادق وأكثرهم بدون..!

فرجل مثل دكتور "رانجاناثان"، وهو من هو فى أصالة التفكير وعلمية
التناول ومنطقية التحليل، لم يستطع فى مواجهة هذا التيار الكاسح، أن يدبر
ظاهرة لأصحاب هذه الحركة، ولكثير منهم نفوذ المنصب أو الوطن..! فكان
يشارك فى مؤتمراتها ويتناقش مع قادتها، رغم تحفظه بالنسبة لدعوى الجودة فى
أعمالهم. واكتفى متعاوناً مع تلاميذه فى الهند، بإصدار كتاب (التوثيق وأوجهه:
Documentation and its Facets) عام ١٩٦٣ بلندن، جاعلاً منه الأكبر فى
الفصول الأولى للكتاب، إثبات أن مفهوم التوثيق الذى يردونه يقع فى قلب
المفهوم الأصلى (المكتبيات: Librarianship) عنده، وأن القولين الخمسة
المشهورة التى وضعها للتخصص الذى يعنينا، تصدق على كل ما يقوله أصحاب
هذه الحركة الانشاقية فى التخصص..!

أما غير "رانجاناثان" من مؤلفى الدرجة الثانية والثالثة ومابعدهما، فقد
أمطروا التخصص بوابل من المؤلفات، كتباً ومقالات وتعليقات، فى اللغات
الأوربية الشهيرة وفى اللغات الآسيوية بما فيها العربية. وانتشرت المعاهد
والمؤسسات والمراكز، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وكل منها
بحرص، أن تكون هذه الكلمة السحرية، هى الجوهرة الثمينة التى تتوج تسمية
المعهد أو المؤسسة أو المركز. وما يزال كثير منها باقياً حتى الآن فى تلك
التسميات، حتى بعد انحسار هذه الكلمة فى السبعينيات والثمانينيات، خجلاً من
التغيير وهو بطبيعته مؤشر لافتقاد الثقة بالنفس، أو جهلاً بما حدث لهذه الكلمة
فى المرحلتين الرابعة والخامسة التاليتين.

(٤) أما فى المرحلة الرابعة لهذه الحركة الانشاقية، فقد حدث شئ يبدو من
ظاهر الأمر فيه، أن أحداً لم يكن يتوقعه على الإطلاق..! فهل يتصور مثلاً أن
يقف أحد الأمريكين من أتباع هذه الحركة، وهم جناحها القوى على الجانب
الأخر من الأطلسي، ليصف تلك المفردة السحرية المحظوظة.. التى تمثلت فيها
جهودهم القومية لثلاثة عقود أو أربعة، بأنها كلمة أوربية قبيحة ينبغى التخلص
منها فوراً..؟ هل كان يتوقع أوسع الناس خيالاً، أن توافق "الجمعية العمومية"

لهذا الجناح الأمريكى القوى فى عام (١٩٦٨)، على تغيير اسمهم من "المعهد القومى للتوثيق" الذى عاشوا له وبه ثلاثة عقود كاملة، لا لشيء إلا لأنهم عثروا على كلمة أخرى، أمضى سحراً وأكثر مقدرة على تحقيق طموحاتهم فى التخصص، فسموا أنفسهم الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society of information Science دون أى عنصر فى هذا الاسم الجديد يربط ماضيهم بحاضرهم ومستقبلهم...؟

لست أنكر أن هناك تطورات علمية وموضوعية تؤدي إلى ظهور مفاهيم جديدة فى حقيقتها وتكوينها، وتحتم اختيار مصطلحات جديدة تميزاً لها من المفاهيم القديمة. ويتم ذلك عادة داخل التخصص الأم نفسه. أما فى الإطار الشامل للمهنة كلها، فتبقى الكلمة الأم للعمل أو التخصص أو المهنة كما هى، وربما بضع كلمات أخرى أساسية معها. علم النفس مثلاً، يموج بالمدارس الفكرية المختلفة منذ البداية، وتتجدد فيه المفاهيم داخل العقد الواحد، ومع ذلك تبقى للكلمة أو الكلمات الأم فيه، علماً وتخصصاً ومهنة وقطاعات أساسية، احترامها وحرمتها واستقرارها وهى أوائل المسلمات لكل تخصص. ولا ينكر أحد أن مدلول هذه الكلمة أو الكلمات الأم لعلم النفس فى الثمانينيات، تبلغ كمباً ونوعياً أضعاف مدلولها فى العشرينيات أو الأربعينيات..

أما أصحاب هذه الحركة الانشاقية فى تخصصنا، فيبدو أن الأمر قد اختلط عليهم، فلم يدركوا الفرق بين مصطلحات القضايا والمسائل، التى تتغير بتجدد المفاهيم وتطورها، وأسماء العلوم والمهن والتخصصات وقطاعاتها الأساسية، التى تفقد احترامها وثقة الناس فيها بكثرة للتغيير والتبديل ولا سيما إذا كان ذلك بالطرد الكامل للاسم السابق، كحالة "الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات". وإلا فليقارن مع القارئ العزيز، موقع هذا التغيير غير المنطقي فى النفس، بذلك الاستقرار فى الاسم مع التطوير الدائم فى الموضوعات والاتجاهات، الذى تتمتع به "الجمعية الأمريكية للمكتبات" منذ (١٨٧٦). وليقارن للتأكد من ذلك أيضاً، بين برنامج المؤتمر السنوى لكل منهما فى الثمانينيات مثلاً، فسيجد أن الموضوعات الجديدة والاتجاهات التقدمية فى (جام)، لا تقل بل أنها تتجاوز فى الحقيقة ما هو موجود عند (جبع).

وعشر سنوات أخرى:

(٥) مع أن المرحلة الخامسة في هذه الحركة الانشاقية، ما تزال في منطقة الجاذبية للمفردة الجديدة (معلومات: Information)، فهناك مؤشرات ما تزال محدودة في عددها، ولكنها تؤكد طبيعة القلق والحيرة وافتقاد الثقة، التي تحيط بهؤلاء المنشقين على التخصص، وأكتفى هنا بمؤشرين أحدهما وطني والثاني دولي. عاشت (جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات: ASLIB) ستة عقود باسمها الذي أنشئت به دون تغيير، وإذا كانت كلمة (Information) موجودة في اسمها منذ البداية، فلماذا تضيفها مرة ثانية إلى اسمها بعد عام (١٩٨٣)؟ وقبل الإجابة عن هذا التساؤل، أود الإشارة إلى أننا كنا في مصر أوائل الستينيات، نستخدم أحياناً كلمة "إعلام" ترجمة لكلمة "Information" التي أقمحت في الكتابات الغربية عن التخصص عمداً، فلما خرج "قسم الصحافة" من كلية الآداب بجامعة القاهرة، وأنشئت له مع الإذاعة والتلفاز والعلاقات العامة، "كلية الإعلام" الحالية، وكان من الضروري تركها لهذا التخصص المجاور، استبدلنا بها كلمة "معلومات" التي يجرى استخدامها في نطاق التخصص الذي يعينها، بكل البلاد العربية.

ونعود إلى المؤشر الوطني في حالة (ASLIB) لنجيب عن التساؤل بشأن إضافة كلمة Information إلى اسمها، مع أنها موجودة فيه منذ البداية. لقد رأت في بداية الثمانينيات أن كلمة "معلومات" حين دخولها في اسمها الذي بدأت به عام ١٩٢٤ كانت عارية من السحر الذي أضفاه عليها الجناح الأمريكي في الحركة منذ الستينيات. كما أنها محاطة بكلمات أخرى ليس لها أي رنين في الوقت الحاضر، ولا سيما كلمة (مكتبات: Libraries) التي كان وصفها بكلمة (متخصصة: Special) يجعل لها في العشرينيات سحراً خاصاً، باتت تفقده الآن حسب وجهة نظرهم. وأصبح تغيير الاسم يتطلب معجزة لغوية، ولا سيما أن التسمية الاستهلاكية (ASLIB) وقد اكتسبت شهرة كبيرة خلال تلك العقود، ولا بد من الاحتفاظ بها لأسباب تجارية.. فما هو الحل اللغوي الذي يحقق التغيير الذي لا مفر منه كما يرون، ويحتفظ في الوقت نفسه بمكاسب الاسم القديم؟

ويبدو أن أصحاب الانشاقات المهنية كرجال الانشاقات السياسية،

محاطون دائماً بأرباب المهارات اللغوية الفذة، الذين يستطيعون من خلال "الاستهلاكيات"، أن يحتفظوا بالقديم شكلاً مع الإضافة والتغيير الجديد حسبما تريد قياداتهم. وهكذا نجح أرباب هذه المهارات في تلك الجمعية البريطانية، في استقطاب كلمة عصرية أخرى هي (إدارة Management) تدعم كلمة "معلومات" ذات السحر الجديد، فأضافوهما معاً إلى الحروف الاستهلاكية لكلمات الاسم للقديم بعد دفنه ١٠٠. وهكذا ظهرت تسميتهم الجديدة بعد عام ١٩٨٣ بالانجليزية (Aslib for Information Management).

وقبل الانتقال إلى المؤشر الدولي لهذه المرحلة، أود أن أشرك القارئ معي في ثلاثة أمور تذكرتها في نطاق ذلك المؤشر الوطني السابق بدلالاته التي لا تخفى ١٠٠. أولاً أن تعبير (مكتبات متخصصة: Special Libraries) كانت هي الشعار الذي أطلقه (دانا: Dana) في أوائل القرن العشرين، لحركة الانشقاق التي قام بها وانتهت إلى إنشاء (جمعية المكتبات المتخصصة: S.L.A.) هناك عام (١٩٠٨). وكان لذلك الشعار في وقته، جاذبية وسحر يساويان في نظره على الأكل، ما حظيت به كلمة "توثيق" منهما فيما بعد، وما تحظى به الآن كلمة "معلومات" منهما. وثانيهما أن اتفاقاً مبدئياً كان قد تم منتصف الستينيات، بين (جمعية المكتبات المتخصصة: S.L.A.) و(المعهد القومي للتوثيق: N.I.D.) بأمريكا، على صيغة اتحاد اندماجي يضمهما معاً، باعتبارها تياراً متميزاً داخل التخصص الذي يعنينا أو خارجه، كما حدث بين (ASLIB) و(الجمعية البريطانية للبيبلوجرافيا الدولية: B.S.I.B) قبل ذلك بثلاثة عقود، ولكن المسؤولين عن الطرفين في أمريكا توقفوا عن تنفيذه، لأسباب لم يستطيعوا إعلانها. ثالثها أن (مكايو: مركز مكتبات الكليات بأوهايو: OCLC OHIO College Library Center) بعد عشر سنوات من إنشائه، وقد أصبح يغطي جميع أنواع المكتبات في داخل أمريكا وفي خارجها، كان من الضروري تغيير اسمه. وقد نجح أرباب المعجزات اللغوية في هذا التغيير ١٠٠٪، حيث تغيرت المفردات لتدل على الوضع الجديد، وبقيت التسمية الاستهلاكية كما هي دون أية إضافات، فصار (مكايو: مركز التحسين المباشر للمكتبات: OCLC: Online Computer Library Center).

ونعود إلى المؤشر الدولي في هذه المرحلة الخامسة للمنشقين على التخصص الذي يعنينا، وقد ظهر هذا المؤشر في وثيقة رسمية تبلغ ٣٦ صفحة غير خمسة ملاحق، أعدها "المجلس التنفيذي للإتحاد الدولي للتوثيق" موقعة في مدينة "لاهاي" بهولندا بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٦، لتناقش في "الجمعية العمومية" للإتحاد، التي عقدت فعلاً بمدينة "مونتريال" في كندا بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٦، باعتبارها خطة إصلاح ودليلاً للسنوات العشر القادمة، التي ستصل بالإتحاد إلى الاحتفال بعيده المئوي عام ١٩٩٥. وتتكون الخطة مع الدليل من ثمانية بنود أساسية، كما جاء في الوثيقة الرسمية وأول البنود هو "اسم الإتحاد".

وقد جاء في هذا البند بتلك الوثيقة، ما يزيد تبصرتي الخاصة بالقلق والحيرة وافتقاد الثقة، التي لازمت هذه الحركة طوال تسعين عاماً. وأنا هنا أترجم حرفياً ما سجلته الوثيقة من أسباب التغيير بصفحة ٣٥.

"إن التوثيق يعني أشياء مختلفة للأفراد المختلفين، بل إنه في الحقيقة لم يعد يعطى أية دلالة على منظمة تقدمية، تهتم بأحدث التطورات في استخدام المعلومات" إن هذا القول يتعارض مع الحقائق المعروفة في اللغويات، فليس للكلمات مدلول خلقى ثابت، يتجمد فيه المعنى الذي تحمله أية كلمة في اللغة. فسيارة "فورد" الأولى في أول القرن العشرين (١٩٠٣) سيارة، والسيارة "بنز 1000" الألمانية لعام ١٩٨٧ سيارة، والمدلول في الإطلاق الأول لا يكاد يبلغ ١٠٪ من مجموع المدلول في الإطلاق الثاني... لقد نمت القيمة الدلالية للكلمة على نمو المدلول المرتبطة به...!

ومن هنل نستطيع أن ندرك في التخصص الذي يعنينا، لماذا لا تغير "مكتبة الكونجرس" بواشنطن اسمها، فتطرد مثلاً كلمة "مكتبة" وتستبدل بها كلمة "مركز" أو "مؤسسة" أو "مدينة" ويصبح اسمها مثلاً "مدينة المعلومات للكونجرس"، مع أن المسافة حقيقة بين مدلولها الأول عند بداية القرن التاسع عشر ومدلولها الحالي، لو تحولت إلى أميال لبلغت المسافة بين الأرض والقمر...! بل إننا في نموذج آخر بلندن لا ندرك ذلك فقط، ولكننا نقدر أيضاً الثقة بالنفس والاستقرار، في التسمية التي استخدمت هناك عام ١٩٧٣، حينما تقرر أن يوضع معاً في مؤسسة واحدة، كل من "مكتبة المتحف البريطاني" و"المكتبة العلمية" و

"الببليوجرافيا القومية البريطانية"، الخ، فقد سميت جميعاً (المكتبة البريطانية B.L) بهذه الكلمة (مكتبة Library) في هذين النموذجين الأمريكي والبريطاني، وفي مئات النماذج الأخرى كذلك، تدل في واقعها على "أحدث التطورات في استخدام المعلومات"، ذلك "الأحدث" الذي أصبح عقدة نفسية عند أصحاب الحركة الانشاقية.

ونعود إليهم في اجتماع "مونتريال" لنستعرض لقتراحات التغيير بعد أن سجلنا سببه، باعتبارها مؤشرات يقينية للقلق والحيرة وافتقاد الثقة عندهم. أول هذه الاقتراحات (المجلس الدولي لعلم المعلومات International Council For Information Science) مع استهلاكية جديدة تماماً (ICIS)، ويستطيع القارئ أن يدرك في هذا الاقتراح، روح الجناح الأمريكي في حركة الانشقاق، وهي التخلص تماماً من كلمة "التوثيق" لتحل محلها الغازية الجديدة، وعدم الاكتراث بأية قيمة تاريخية في الاستهلاكية (FID) الموروثة منذ نصف قرن أو أكثر، وهو ما فعلوه بجناحهم عام ١٩٨٦. وثاني الاقتراحات (الاتحاد الدولي لإدارة المعلومات: International Federation For Information Management) مسبقاً بالتسمية الاستهلاكية (FID) كجزء لا يتجزأ من الاسم المقترح. ويستطيع القارئ أن يدرك في هذا الاقتراح روح الجناح البريطاني، وهي بقاء التسمية الاستهلاكية الموروثة كما هي، مع إضافة اللثائي الجذاب "إدارة معلومات" وهو ما فعلوه بجناحهم بعد عام ١٩٨٣.

لما المعتكلون من المنشقين فقد تقدموا باقتراحين آخرين، أبقيا فيهما على كلمة "التوثيق" تابعة لكلمة "معلومات" كنعت لها أو معطوفة عليها أولهما (الاتحاد الدولي للمعلومات التوثيقية: International Federation of Documetary Information) بتسمية استهلاكية غير بعيدة من الاستهلاكية الموروثة، وهي (FIID)، وثانيهما (الاتحاد الدولي للمعلومات والتوثيق: International Federation for Information and Documentation بتسمية استهلاكية قريبة نسبياً من الاستهلاكية الموروثة وهي (IFID). وكان القرار النهائي أقرب شئ إلى هذا الاقتراح الأخير باستثناء أنهم ضحوا بكلمة (International) من أجل كلمة (Information)، حتى تبقى الاستهلاكية الموروثة كما هي، فأصبح الاسم

الرسمى (اتحاد المعلومات والتوثيق: امت: The Federation for Information and Documentation: FID وأيا كان القرار الذى وصلوا إليه بشأن التسمية، فالمغزى الذى وصلنا إليه بشأن القلق والحيرة واقتدار الثقة ما يزال كما هو، بل لعله قد زاد فى الأذهان يقيناً، بهذه طبيعتهم حتى بعد تسعين عاماً..!

لم يدخلوا ولم يبتعدوا:

تلك هى قصة "التوثيق" أو "المعلومات" فى الخارج، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، باعتبارهما رمزين لحركة كانت ومازالت كما وصفتها، انشغافاً فى التخصص الذى يعنينا، ليس لأن أصحابها كانوا داخل التجمع الأول له ثم خرجوا عليه، ولكن لأن الموضوعات والقضايا والمسائل التى يتعاملون معها، والأهداف البعيدة والأغراض القريبة التى يبتغونها من هذا التعامل، هى الأهداف والأغراض والموضوعات والقضايا والمسائل نفسها، التى وضع يده عليها التجمع الأول قبلهم بعشرين عاماً على الأقل. وهذا التجمع نفسه كأصحاب تخصص ناشئ، قد تطورا معها عبر الأجيال وتطور هو بجهودهم التى لم تقطع لأكثر من مائة عام، تكاملت خلالها عندهم وعلى أيديهم الأبعاد الثلاثة لأي تخصص: مؤسساته الميدانية، ومؤسساته المهنية، ومؤسساته الأكاديمية.

من الطبيعى فى البعد الميدانى، أن تحمل المؤسسات تسميات مختلفة، فى الصياغة اللغوية وفى التحديد النوعى والوظيفى، ولكنها جميعاً تنخل فى التخصص الذى يعنينا، إذا كانت تتولى الحصر والضبط لإنتاج أوعية المعلومات، فى حدود زمانية ومكانية ونوعية هادفة، أو كانت ذات جمهور معين من المستفيدين باحتياجاتهم القرائية والبحثية، فتقتنى لهم الملائم من أوعية المعلومات الورقية وغير الورقية، وتنظمها فنياً من أجل خدمتهم واسترجاع المعلومات لهم، بحيث تستجيب لتلك الاحتياجات حسبما يلائم كلا منها. وليس يهم على الإطلاق، بعد تحقق هذه الأساسيات فى المؤسسة الميدانية، أن يكون اسمها (مكتبة، أو خزانة، أو دار، أو بيت، أو مرقفاً، أو مركزاً أو بنكاً) من أجل (الببليوجرافيا، أو التوثيق، أو المعلومات، أو غيرها مما يمكن أن يخرج به هواة الشعارات).

وحقيقة الأمر أن البذور الأولى لهذه المؤسسات، بدأت وجودها منذ مئات السنين بل آلافها، وتوارث القائمون تقاليد فنية، تطورت وتزايدت عبر العصور، ولكنهم في القرن التاسع عشر فقط، في البلاد المتقدمة آنذاك بصفة خاصة، شعروا أن هذا التراث المهني التليد أكبر وأبقى من حياة الأفراد مهما طالت وامتدت، ولابد لحفظه وتنميته واستثماره على الوجه الأكمل، من إنشاء الشخص المعنوي القانوني الذي يتولى هذه المسؤوليات حتى لا تنقطع. وهكذا نشأت جمعيات المكتبات في البلاد الغربية وفي غيرها، التي كان من أكبرها وأبقاها "الجمعية الأمريكية للمكتبات" (١٨٧٦)، وجمعية المكتبات في بريطانيا (١٨٧٧)، وهكذا أيضاً، التقى البعد الميداني بالبعد المهني للتخصص.

ولم يلبث الأباء في هذه الجمعيات الرائدة، حتى تنبهوا إلى أن التراث المهني الذي ورثوه، وقاموا بتنميته في حدود القدرات الفردية، بالتدريب أثناء العمل وفي الجمعيات، يواجه تحديات علمية لا يمكن الاستجابة لها، إلا من خلال المؤسسات الأكاديمية المتفرعة لهذه الغاية، التي تستطيع أن تتولى أمرين معاً: إعداد الأجيال الجديدة لمتابعة المهنة والنهوض بها، واختراق الأفاق العلمية أمامهم بالبحث في قضايا التخصص ومساائله، وإذا كان "نيوى" مثلاً، هو الذي تقدم بأول إصدار لتصنيفه العشري، إلى أترابه في الاجتماع الأول للجمعية الأمريكية للمكتبات (١٨٧٦)، فهو نفسه الذي أنشأ أول مدرسة جامعية لتعليم ما أطلق عليه في ذلك الوقت (اقتصاديات المكتبات: Library Economy) أو (المكتبات: Librarianship) في جامعة كولومبيا عام (١٨٨٧).

وهكذا يدخل القرن العشرون، فيجده بين التخصصات التي عرفها الإنسان على إمتداد حضارته وفكره، ناشئاً جديداً تنفت أبعادها الميدانية والمهنية والأكاديمية، حول النواة الوحيدة المتطورة أبداً، أي كانت التسمية التي تعلق فوق رأسها من موروثة الماضي أو تجديدات الحاضر أو مخترعات المستقبل. وينمو الناشئ الجديد رويداً رويداً، ويبدأ نضجه عقب الحرب العالمية الثانية، مع بعض المفاجآت التي أحاطته مرتين أو ثلاثاً خلال هذه النشأة، هي التي تم عرضها في المراحل الخمسة السابقة، ونعيد النظر إليها فيما يلي برؤية مركزة.

بدأت بعض الحركات تحاول دخول هذا التخصص من غير أبوابه. كانت

أولاً على يد المحامي البلجيكي الشاب الطموح "أوتليه" ومعه الاشتراكي البلجيكي المتمرس بالسياسة والقانون "لافونتين". رفعا شعار البيلوجرافيا لحوالي أربعة عقود، فالتف حولهما كثيرون مبهورين بحديثهما البراق عن هذا الشعار. وقبل موتهما أوائل الأربعينيات، كانا قد ألقيا بهذا الشعار وراء الظهور، ولمع في حديثهما بريق جذاب لشعار ثان، هو "التوثيق" الذي دقت له الطبول من الثلاثينيات حتى الستينيات ولكننا شهدنا ونشهد أصحاب هذه الحركة في العقدين الأخيرين، وهم يدفنون بأيديهم ذلك "التوثيق" الرنان عام (١٩٦٨)، أو وهم يضعونه في الظل حفاظاً لماء الوجه عام (١٩٨٦)، ويرفع الفريقان بدلاً منه شعار "المعلومات" ١٠٠.

والحقيقة كما أشرنا إلى ذلك من قبل، أن شعارهم الأول "البيلوجرافيا" الذي رفعوه ثم أسقطوه كان دائماً قبل وبعد النقاء الأبعاد الثلاثة للتخصص أولخر القرن التاسع عشر، عنصراً أساسياً في وظائف "النواة" التي تجمع حولها التخصص. فهل كان إدراكهم لهذه الحقيقة بعد ثلاثة عقود أو نحوها، مع غريزة حب الظهور ولفت الأنظار والسعي نحو التميز، هو الذي دفعهم للتخلص من أول شعار رفعوه...؟ وهل رأوا أن يكون التجمع من جديد تحت شعار بصوغونه هم، فوقعت ألسنتهم على "التوثيق" ١٠٠؟... ولكنهم لم يكادوا يتعمقون قليلاً في شرح مكونات "توثيقهم" حتى تبين لهم أن أصحاب التجمع الأصل قد اهتضموها عند التنفيذ قبلهم، وكان ذلك أمراً طبيعياً بمنطق التطور الحتمي للتخصص في بُعديه الأكاديمي والميداني. بل أن أصحاب التجمع الأصل بحكم أصالتهم، تجاوزوا شعار "التوثيق" بعد هضمه وامتصاصه إلى "المعلومات" التي لم يرفعوها شعاراً سحرياً مثلهم، ولكنهم جعلوها امتداداً طبيعياً للنواة الأولى المتطورة أبداً، فاختاروا للتخصص اسمه السائد حالياً "علم المكتبات والمعلومات".

كما واجه التخصص في نشأته حركة أخرى، تزامنت بقدر ما مع الحركة السابقة في البداية لكل منهما، وتشابهت معها في الدوافع والمفوحات النفسية، وإن اختلفتا في مكان الظهور وفي الشعار المرفوع، ذلك أن "جون دانا" (كان محامياً أيضاً) صاحب الحركة الثانية، وهو يقود في أمريكا فئة من الباحثين والعلماء الذين يعملون في بعض المكتبات الجامعية المتخصصة، رأى في حوار

مع المسؤولين فى الجمعية الأمريكية للمكتبات"، ان يتغاضوا بالنسبة لهؤلاء العلماء وأمثالهم عن الخلفية المهنية، التى تستلزم اجتياز "مقررات دراسية" معينة فى التخصص المهنى، والاكتفاء بالآلفة التقليدية مع المؤلفات والكتابات فى التخصص الذى يجيده كل منهم، فأبى عليه ذلك المسؤولون فى الجمعية، وهو رفض منطقي فى كل مهنة تحترم نفسها ويثق فيها المجتمع الذى تخدمه.

وهكذا خرج "دانا" وأتباعه على التجمع الأصيل فى أمريكا، حتى إذا افترضنا أنهم كانوا فيه قبل (١٩٠٨)، وأنشأوا لأنفسهم "جمعية المكتبات المتخصصة": بمقولة أن هذه المكتبات لا تتطلب الإعداد المهنى ويكفيها تخصص الموضوع وحده. وجعلوا ذلك شعاراً براقاً، شد إليه فى أمريكا آنذاك، وفى البلاد النامية بعد ذلك ببضعة عقود، كل من وجد فى مصلحته الفردية خاصة، أن يعمل فى ظلال ذلك الشعار السهل، الذى يعفيهم من "المقررات الدراسية" للمهنية ولكن لم يمتد وقت طويل فى أمريكا، حتى تبين زيف تلك الدعوى المشبوهة، ولختفى هناك ذلك السراب فى شعارها الكاذب المكذوب ولكنه مع الأسف الشديد، ما يزال عملة شديدة الرواج، فى كثير من المؤسسات المخدوعة بالبلاد النامية..١

فليست هناك فى البلاد المتقدمة مكتبة متخصصة واحدة، تسمح للأعمال الفنية التى تجرى فيها، وهى الملاك الأساسى لكل وظائف المكتبة وخدماتها، ان يتولاها المتخصص فى الموضوع مهما يكن قدره، دون التأهيل المهنى المعيارى بمقرراته الدراسية المتخصصة، وحده الأدنى فى أمريكا هو درجة الماجستير، من معهد تعترف به "الجمعية الأمريكية للمكتبات". وتدخل فى التسمية المعيارية لهذه المعاهد جميعاً كلمة "المكتبة" أو "المكتبات" متبوعة أو غير متبوعة بكلمة "المعلومات"، ولكنها جميعاً متساوية فى تحقيق الحد الأدنى الذى تتطلبه "الجمعية" للاعتراف بها.

وقد كان من النتائج الطيبة لحركة "أونثيه"، وانشاطه على المستوى الدولى بصفة خاصة، أن أصحاب التجمع الأصيل تنبهوا فى العشرينيات من القرن العشرين، إلى الأهمية المهنية أولاً ومعها الجانب الإعلامى كذلك، التى يتيحها هذا المستوى للتخصص الناشئ. فرأت التجمعات الوطنية حول "النواة" الأصيلة للتخصص، فى شكل جمعيات أو نقابات بمعظم الدول الغربية، أن تتعاون فى

تكوين (الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات: IFLA)، الذي ولد عام (١٩٢٧) في أثناء المؤتمر الخمسين لجمعية المكتبات بانجلترا، وأخذ تسميته هذه بصفة رسمية عام ١٩٢٩، وهي الفترة نفسها التي كان أصحاب "المعهد الدولي للبلبيوجرافيا" يعيدون تجميع أنفسهم وتنظيم صفوفهم من جديد، في ظل شعار آخر كما عرفنا ذلك تفصيلاً. وقد مضى الآن على إنشاء "أنجم" وإعادة إنشاء المعهد ستة عقود كاملة، كانت لكل منهما شعاراته وبرامجه.

أما بالنسبة للشعارات فقد عرفنا من قبل، ماذا فعل "أوتليه" وأتباعه عبر هذه الفترة القصيرة نسبياً في حياة التخصصات، ويعلم الله وحده ماذا سيفعلون في المستقبل القريب والبعيد... وعلى العكس من ذلك لم يغير "أنجم" في الاسم الذي وضعته لجنة الإنشاء شيئاً، إلا أنه بسبب رغبة بعض المعاهد والمؤسسات التي ليست جمعيات، زاد في اسمه كلمة واحدة لاستيعاب هذه العضوية الجديدة، فأصبح الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها". وهكذا يكون الاستقرار والثبات والثقة بالنفس، وهي السمات الطبيعية في كل التخصصات الناضجة.

وأما بالنسبة للبرامج فقد اخترت من (امت: FID) أحدث وثيقة أعدها، وذلك كما سبق في "لاهاي" بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٦م، لكي تكون دليل عملهم للسنوات العشر القادمة. وهي التي نوقشت في "مونتريل" بكندا أوائل سبتمبر ١٩٨٦، وبدأ تنفيذها في مارس ١٩٨٧. كما اخترت من (أنجم: IFLA) وثيقة الاجتماع السنوي الثالث والخمسين لمجلسهم ومؤتمرهم العام، الذي يعقد في "برايتون" جنوبي لندن خلال النصف الثاني من أغسطس ١٩٨٧. يقوم للبند الرابع (ص ٨-١٨) في وثيقة "امت"، وهو أكبر البنود فيها وأهمها، على خمسة مشروعات أساسية هي كما يلي بالنص:

١- الإرتقاء بمصادر المعلومات إتاحة وتطبيقاً.

٢- إنجاز أعلى استفادة من المعلومات.

٣- تنمية الأدوات للتعامل مع المعلومات.

٤- التعمق في إدراك خصائص المعلومات.

٥- تنمية المهنة ولاسيما تعليم الوثائقيين وتدريبهم.

ونختار من التكوينات الثمانية الأساسية في وثيقة "أدجم" (ص ٦) تلك التي تقوم بأعمال ومشروعات، تغطي كل واحد من تلك المشروعات الخمسة عند "امت"، وحسب الشرح الموجود بوثيقتهم لكل منها. ويغطي المشروع الأول والثاني معاً قسم خاص في "أدجم" هو (المقتنيات والخدمات Collectins and Services) ويغطي المشروع الثالث قسم آخر هو (الضبط الببليوجرافي Bibliographic Control) ويغطي المشروعين الرابع والخامس معاً قسم ثالث هو (التربية والبحث Education and Research).

ويمكن بالطريقة نفسها أن نختار عضوين في بلد واحد كالولايات المتحدة الأمريكية، ينتمى أحدهما إلى "امت" كالجمعية الأمريكية لعلم المعلومات، وينتمى الثاني إلى "أدجم" كالجمعية الأمريكية للمكتبات، ثم نقارن بينهما في أية سمة يختارها القارئ نوالاهتمام:

(أ) في المسؤولية التشريعية نحو الأدوات الفنية للتخصص، سواء تلك الموروثة من عشرات السنين، أو الحديثة التي تتطلبها التكنولوجيات الحديثة للمعلومات.

(ب) أو عدد الأعضاء المشتركين في كل منهما.

(ج) أو عدد الحضور في المؤتمر السنوي لهما من الداخل والخارج.

(د) أو الموضوعات والقضايا والمسائل التي تناقش في مؤتمراتها.

(هـ) أو الدوريات العلمية والمطبوعات المهنية والفنية. الخ.

وإذا كان الموقف في هذا التقرير، لا يحتمل العرض والمناقشة لكل واحد من هذا الأوجه أو غيرها، فأني كواحد من المتفرسين بهذه الجوانب لوكد للقارئ العزيز، ان النتيجة معروفة عند كل المتخصصين، ودون أية ضرورة حتى لطرح المقارنة أصلاً..!

أي الشعارات العلمية..؟ للوطن العربي

والآن وفي ختام هذا الاستعراض الذي طال بعض الشيء، عبر مائة عام لو أكثر، لقصة "التوثيق/المعلومات" وما يرتبط بها في الخارج أنساعاً مع القارئ

أو بالأحرى نيابة عنه: ماذا يراد بهذا الاستعراض لنا في البلاد العربية؟ هل نسير وراء "أدجم" ونصفق له لأنه صاحب الدرجات الأعلى؟.. وهل نقاطع "أمت" وننصرف عنه، لأن مجموعه النهائي يقل كثيراً أو قليلاً، عن الدرجات التي سجلها منافسه؟.. وهل معنى ذلك أن نعلن في وثيقة ثلاثية (ميدانية، مهنية أكاديمية) أننا "أدجميون" إلى الأبد، بعد أن يتوب منا من كان قبل ذلك "أمتياً"؟..

لا يمكن أن يكون هذا، ولاذاك، ولاذلك إطلاقاً.. بل كيف يخطر ببال أحدنا أية واحدة من تلك الاحتمالات الحمقاء، بينما التعاون في الوقت الحاضر قائم بين "أدجم" و"أمت" ومسجل في الوثائق الرسمية لكل منهما، رغم كل ما بينهما من ألوان التنافس، الذي لا يؤكد فقط التحليل المنطقي لنشأة كل منهما وتطوره، ولكن هذا التنافس يظهر أيضاً في هذه الوثائق الرسمية نفسها كذلك.

لم يكن شئ من ذلك في ذهني قطعاً، ولعل قارئ العزيز يلاحظ حتى من عنوان التقرير نفسه، أنني استبعدت متعمداً الوجه العربي في أمر "التوثيق/المعلومات". ذلك أن هذا الوجه أهم وأكبر من أكتفى فيه بالتضمين أو التلميح من بعيد..! بل إن له عندي تقريراً دراسياً مستقلاً ينشر في حينه إن شاء الله. إنما أردت في سياق الوثيقة الرسمية الخطيرة، التي تقدم فيها مؤسسة دولية كبرى، لها أصداء تتردد في الوطن العربي كله منذ الخمسينيات، على تغيير أسمها ومراجعة أوضاعها الوظيفية - أردت أن أضع أمام القارئ العربي، الصورة الأوسع في بعديها الأفقي والرأسي لكل التطورات التي مر بها التخصص الذي يعيننا.

أما ماذا نفعل نحن العرب مع "أمت" و"أدجم"، فمن الضروري أن نتابع بوعي وإدراك، كل ما عندهما من البرامج والمشاريع، وأن نستثمر الإمكانيات الدولية المتاحة عند كل منهما، لكي نؤصل الأوضاع الوطنية والقومية لهذا التخصص الذي يعيننا، في كل أنحاء الوطن العربي على إمتداده، دون أن نكون فقط من المصفقين لهذا أو ذاك..!

فصل ٥ :

التوثيق والمعلومات ١٩٨٧

- قراءة وثلاث قراءات.
- رؤية تاريخية لمفهوم المكتبة المحسبة.
- المكتبة / مركز المعلومات / المكتبة المحسبة.

فصل ٥ :

التطبيقات التكنولوجية بمكتبة الكونجرس*

قراءة وثلاث قراءات:

بهذا العدد الاستهلاكي السنوي ندخل (عالم الكتاب) عامها الخامس عشر (١٩٩٨)، ولكنه خلافاً لأربعة عشر عدداً استهلاكيًا سبقته، يصدر هو في الشهر الثاني (فبراير) لعامه، بينما أقرانه للأربعة عشر عاماً الأولى، قد صدرن في الشهر الأول (يناير) لكل منها. أقول ذلك لأن خيط البداية في هذه المادة التذكارية المزدوجة (افتتاحية: دراسة) للعام الحالي، لم يكن موضوعاً قد أُنشِر اختباره في الذهن، قبل الصدور بأسابيع أو شهور، كما تعودت في الماضي لمثل هذه التذكاريات. ذلك أن البداية هذه المرة كانت قراءة عامة عارضة، في الصفحة الأخيرة (من غير عنوان) بجريدة الأهرام، خلال الأسبوع الثاني من يناير ١٩٩٨، ثم تلاهت نداعيات تلك القراءة في الذهن، حتى منتصف الأسبوع الأخير منه، ولما أُنشِر السطور الأخيرة قبل التوقيع...! بل لقد كانت هناك قراءات أخرى أكاديمية متخصصة، في مطبوعة دورية (عدد سبتمبر ١٩٩٧) قادمة من الخارج، تزامنت مع تلك القراءة المحلية، وكان لهذه الوردات الأجنبية دورهن الأكبر في سلسلة النداعيات، التي طوَّقتي خمسة عشر يوماً في مستهل العام الجديد. فقد امتدت هذه النداعيات الذهبية للقراءات الأربعة، نحو الماضي القريب والبعيد أسابيع وشهوراً وأعواماً متصلة، ودلَّت كلها حول (المعلومات) وتكنولوجياتها وتطبيقاتها المتتابة (الجارية) في الداخل والخارج. والد بلغ لتفاوت بين ملأه حولنا من تلك التطبيقات، وما نعرفه ونعلمه علم اليقين عن المثيلات في الخارج، درجة كبيرة وخطيرة كانت أحد الدوافع للإضقة الصريحة الحالية في تسمية المجلة -تأكيداً لرسالتها- أمام قرائها...! بل لقد كان المقصود بالإضقة دليلاً في هذه الرسالة منذ البداية، كما جاء ذلك في الافتتاحية التذكارية الأولى (يناير ١٩٨٤) لأول الأعداد...

* هذا الفصل هو بعض افتتاحية العدد ٥٧ من مجلة (عالم الكتاب) أول أعدادها لعام ١٩٩٨ الذي أخذت فيه تسميتها الإضافية (والمعلومات) وبقية الافتتاحية هي الفصل السادس.

كانت تلك القراءة الأولى العارضة بضعة سطور لخبر جذاب، يرتبط بكل من الدكتور "طه حسين" ربيب الفكر العربى والغربى، والأستاذ "سليمان نجيب" محبوب الطبقين الوسطى والعليا فى تمثيله، والمدير لدار الأوبرا المصرية فى موقعها الأول لسنوات قبل الاحتراق، والكاتب الفرنسى الشهير (جان كوكتو) الذى زار مصر مرتين قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها (١٩٣٩، ١٩٤٧)، والعلاقة أكثر من واضحة بين أصحاب هذه الشخصيات الثلاث، الذين يجمعهم الأدب والفن والثقافة الفرنسية العالية. وقد جاء هذا الخبر الموجز بالصحيفة المصرية فى سياق متابعتها الخفيفة، لذلك الاهتمام المزدوج الذى جرى فى فرنسا حالياً، بمصر بعامة وبذكرى كاتبهم العظيم بخاصة. ذلك أنهم يعيدون إصدار مؤلفاته فى هذه الأيام وبينها كتاب بعنوان (معلش) الذى يتحدث فيه عن مصر وعن لقائه بمضيفيه الكريمين، وعن الوقت الممتع الذى قضاه معهم، وهو يتعرف مباشرة على مرافق الفكر والثقافة والفن القائمة بمصر، خلال تلك الفترة التى مضى عليها نصف قرن وأكثر. وقد تنبهوا فى فرنسا خلال قراءتهم لذلك الكتاب، أن صاحبهم مع صاحبيه قد قاموا معاً بزيارة هامة، للمؤسسة السينمائية العظيمة التى أنشأها "طلعت حرب" (استوديو مصر) حيث تم هناك إعداد فيلم توثيقى يسجل هذا اللقاء الثلاثى الفريد. أما مرتكز الاهتمام فى هذا الخبر وبداية التداخيات بالنسبة لى معه، فهو أن الفرنسيين يعترضون الحضور إلى مصر، بحثاً عن ذلك الفيلم التسجيلى...! وكأنهم فيما أرى قادمون للكشف عن أحد المأثورات، الفرعونية أو البطلمية أو الرومانية أو حتى الطولونية أو الفاطمية أو المملوكية...!

ولست أدري...! لماذا تذكرت مباشرة عند ذلك المرتكز الذهني، ما كشفنا عنه الستار، ونحن نعد لعمل بيليجرافى ضخمة فى سياق المهرجان الأدبى، احتفالاً بالعيد الخمسينى (١٩٨٢) لذكرى الشاعرين العظيمين: "حافظ إبراهيم" و"أحمد شوقي". فقد رأينا أن يغطى هذا العمل كل ما يرتبط بالشاعرين من المطبوعات والمسموعات والمرثيات، خلال نصف اتقرن (١٩٣٢-١٩٨٢) مجال الاحتفال. وتم توزيع العمل بين أفراد الفريق، بحيث يتولى كل واحد منهم أحد المرافق التى نقتضى أو أنتجت تلك الأوعية المقصودة بالتغطية، وكانت الأوعية فى "اتحاد الإذاعة والتلفزيون" من نصيب أحد الشبان، المتخرجين حديثاً آنذاك فى قسم المكتبات والمعلومات بآداب القاهرة (هويد هشام عزمى)، الذى

يؤهله اسمه لاجتياز الحواجز المألوفة في ذلك المرفق، وقد نجح فعلاً في تخطيها تماماً. ورجع إلى بعد أيام بقائمة المسموعات التي استقاها من أحد الفهارس الدفترية هناك، وكان بينها بطاقة لوعاء هام جداً، هو قصيدة "النيل" التي غنتها كوكب الشرق "أم كلثوم" قبل هذه الذكرى بحوالى ثلاثة عقود، ومطلعها (من أى عهد فى القرى تتدفق * وبأى كف فى المذائن تغدق). وقد لفت نظرى بل فاجأنى أن البطاقة تنسب القصيدة إلى "حافظ إبراهيم" وأنا على يقين كامل أنها لشوقي وقد سمعتها بأذنى، عندما أذيعت لأول مرة فى واحدة من الحفلات الشهرية لكوكب الشرق!.. وطلبت إليه أن يعود إلى مصدره ليتأكد من بيانات البطاقة، فذهب ورجع إلى بأنه طلب التسجيلة نفسها، وسمع بأذنيه التقويم الذى ينسبها إلى حافظ إبراهيم شاعر النيل!.. وهكذا شاع بين أعضاء الفريق آنذاك ولسنوات كثيرة بين طلابى بعدها، تلك المقارنة الساخرة من جانبى، بين المصادر التى تولجها فى أعمالنا ومشروعاتنا (المصادر الببليوجرافية!.. المستقعات الببليوجرافية!..) وقد نصحت تلميذى النجيب أن يتوجه فى دراساته العليا نحو هذه المستقعات، واستجاب فأصبح الآن هو الخبير العربى فى هذا الميدان البكر!..

ونرجع إلى مرتكزنا السابق، فمن يدري!..!..! لعلنا فى بعض الأعداد القادمة، بالإضافة الصريحة فى تسميتها وتبويبها، نعود لنعرف نتائج البحث عن ذلك للمأثور التسجيلى، شبه المملوكى العزيز على المصريين والفرنسيين (نسبة ٢ إلى ١)!.. فلربما يكون قد وضع بين المقتنيات الخاصة أو العامة، المرتبطة بطه حسين أو سليمان نجيب أو استوديو مصر أو دار الأوبرا فى موقعها الذى احترق!.. وفى كل هذه الاحتمالات لعله تلف تماماً بسبب الإهمال وسوء التخزين، أو لعله احترق مع غيره إذا كان فى دار الأوبرا، أو لعله موجود فى مكان لا يخطر ببال أحد الآن!.. ذلك بالنسبة للفيلم نفسه، أما بالنسبة لتلك الفهارس الدفترية أو البطاقية العتيقة للمقتنيات، التى توجد أحياناً فى أمثال تلك المواقع المحتملة، فقد توجد بعض البيانات التى تشير إليه بقليل أو بكثير من الأخطاء (من النادر جداً أن تكون دقيقة وكاملة!..)، ولتى يمكن تداركها واستكمالها إذا تم العثور عليه سليماً أو قريباً من ذلك، ومقارنة تلك البيانات بمحتوياته الفعلية، وبالبيانات الواردة فى كتاب (معلش) الفرنسى!.. ومن يدري!.. أيضاً!..!..! فقد نرى فى المستقبل

القريب أو البعيد، بعض المشروعات الطموحة لتطبيق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات في هذا المجال الممتد، لنسعد جميعاً بتحويل تلك المستقعات الخادمة المتهاككة، إلى مصادر بيبليوجرافية تقدمية حية، وستقوم (عالم الكتاب والمعلومات) آنذاك في تبويبها الجديد، بعرض علمي واضح مفتوح لكل جهد يبذل في هذا السبيل، لئلا كانت درجة النجاح التي حققها أو يمكن أن يحققها..! وهكذا نصل إلى الحلقة الأخيرة في سلسلة النداءات (الداخلية) التي تحركت وتواصلت في الذهن، مع تلك القراءة المحلية العامة للعارضة وعقبها لحوالي خمسة عشر يوماً..! لنعبر مع القراء إلى سلسلة النداءات الأخرى (الخارجية) التي صحبتها وتعايشت معها خلال للفترة نفسها مع للقراء الأجنبية الأكاديمية المتخصصة الثلاثة..!

أُمنعت منذ بداية الستينيات القراءات البنائية الدقيقة في دورية مكتبة الكونجرس LC Information Bulletin، التي أُنمت عامها السادس والخمسين بعدها الشهري (ديسمبر ١٩٩٧)، حيث تبرز فيه بالنسبة لهذه المادة التذكارية المزدوجة (الفتاحية:دراسة) ثلاث قراءات، بين ثلاث عشرة قراءة هي كل محتوياته، لتكون هذه الثلاث من الشق الأكاديمي المتخصص، أمام ذلك الشق العام الخفيف في صحيفة "الأهرام" قبلاً. ومن الطبيعي أن المحتويات بتلك الدورية الفاتحة تتناول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ذلك الكون المتنامي من المقتنيات (إحصائيات ١٩٩٦ تسجل ٢٣,٠٠٠ مادة تدخل المكتبة يومياً من جميع أنحاء العالم بكل اللغات)، في أكبر تجمع لأوعية المعلومات على سطح البسيطة..! وقد جاء في عدد (سبتمبر ١٩٩٧) قراءة مفصلة عن "إدارة التزويد" بالمكتبة، أن المقتنيات بلغت (١١ مليون مادة: أحد عشر مليوناً ومائة مليون مادة) من الكتب والتسجيلات بأنواعها، والصور، والخرائط، والمخطوطات، التي استقرت على الرفوف في مبانيها الثلاثة الكبرى وبعض الملاحق الأخرى، بحيث لو وضعت هذه الرفوف في خط طولي لبلغت أكثر من (٨٥٠ كم). ومن الجدير بالذكر أن المدير الحالي لهذه الإدارة، هو (مايكل ألبين M.Albin) الذي كان لحوالي عشر سنوات (١٩٧٦-١٩٨٥) المدير الإقليمي لمكتب المكتبة بالقاهرة. وقد استطاع خلال تلك الفترة التي امتازها بها بين حوالي عشرة مديرين (منذ ١٩٦٢ حتى الآن) تعاملت لنا مباشرة مع أكثر من نصفهم لحوالي ربع قرن ١٩٦٣-١٩٨٦ خلال الممارسة اليومية لمسئوليتي معهم)، استطاع ان يقتنى

للمكتبة من هذه المنطقة الواسعة، حوالى أربعين ألف كتاب، مع الأعداد الكاملة لبضع مئات من الدوريات الجارية فيها، إلى جانب بضعة آلاف من المواد الأخرى، كالخرائط، والصور، والتسجيلات، والأفلام (مواد عصرية تسجيلية تظهر فيها شخصيات، مثل: أم كلثوم، فائق الحليم، نجيب محفوظ، صلاح عبدالصبور، الخ..). وفى ختام هذه الفقرة الاعتراضية الضرورية عن مقتنيات المليونية بالمكتبة، وعن الشخصية التى تتولى حالياً إضافة ملايين جديدة إليها، أرى من واجبى نحو القراء التنويه، بأن أدوات ضبطها من الفهارس والكشافات والمرشدات، تكفل سهولة (الاسترجاع الاستخدلى المكثف) وبقته لأى منها، فهى مصادر بيبليوجرافية، خالية من "المستقعات" ١٠٠

أما بالنسبة لتلك القراءات الثلاثة "مركز" وبداية التداعيات (الخارجية)، التى طوقتى على امتداد أسبوعين فى (يناير ١٩٩٨)، وأنا أجهز هذه المادة التذكارية المزوجة (الفتاحية:دراسة) بين مرحلتين فى حياة المجلة، فأنى ألبنيها هنا غير منقولة، بل مكتوبة من جديد حذفاً وإضافة وتفسيراً وتوظيفاً بموقعها هنا، كما يلى:

بين عشرات الوحدات التى تقوم عليها مكتبة الكونجرس، يبرز قسم الصور المتحركة (السينما)، والإذاعة، والتسجيلات الصوتية، ليكون هو الجهة المركزية على المستوى القومى، للعناية بهذه الفئة (حقيقة الفئات) غير التقليدية من أوعية المعلومات، بالتعاون مع جهات أخرى كثيرة فى القطاع الخاص، وفى القطاع الحكومى على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات. وذلك أن المكتبة من خلال هذا القسم هى المسئولة عن رعاية حقوق النشر لتلك الأوعية، حيث يودع أصحاب الحقوق نسختين من منتجاتهم فيها، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن، وهكذا أصبحت تقتنى ثروة كبرى هى أغنى المجموعات لكل هذه الفئات من الأوعية فى سائر أنحاء العالم. ويحرص هذا "القسم" كغيره من الوحدات على توفير، للمصادر البيبليوجرافية، السريعة والدقيقة لكل مقتنياته المليونية دون أية "مستقعات" ١٠٠ وقد صدر أيضاً أواخر الثمانينات قانون فيدرالى بشأن التراث السينمائى الأمريكى، يخلو المكتبة فى تحقيق هدفين متكاملين، أولهما إنشاء السجل القومى للأفلام، ذوات الأهمية التاريخية أو الثقافية أو

الجمالية الفنية، وثانيهما الضمانات الكافية التي توفر نسخة معيارية دائمة لكل فيلم يضاف إلى السجل. وطبقت المكتبة هذا القانون لأول مرة عام (١٩٨٩) حيث يدخل "السجل" كل عام ٢٥ فيلماً فقط، وبلغ رصيده الحالي ٢٢٥ فيلماً. وقد كان التنافس في العام الأخير (١٩٩٧) بين أكثر من ١٠٠٠ فيلم، رشحت من الأفراد والجهات صاحبة الحق في ذلك، فاز منها أمام "لجنة الاختيار" القومية برئاسة مكتبة الكونجرس، اثنا عشر فيلماً أنتجت خلال الثلاثينيات والخمسينيات والستينيات بالتساوي بينها، وعشرة أفلام في العشرينيات والأربعينيات بالتساوي بينهما، وظفرت الثمانينات بفيلم واحد والسبعينيات بفيلمين. ومن الأفلام الفائزة هذا العام الأخير (قصة الحى الغربى من إنتاج ١٩٦١)، ومن الفائزات عام ١٩٩٢ (خطاب من امرأة مجهولة: ١٩٤٨)، وفاز في العام الحالي فيلمان من فئة شريط الأخبار (الجريدة الناطقة) أحدهما عن (كارثة هندنبرج: ١٩٣٧).

✻ يبرز أيضاً بين الوحدات البنائية في عالم مكتبة الكونجرس، قسم الجغرافيا والخرائط، الذى تجمع لديه عبر عشرات السنين منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن، من إبداعات الحفظ لحقوق النشر ومن غيرها، بضعة ملايين من أوعية المعلومات الداخلة في هذا القطاع الهام، وهى أكبر مجموعة مقتناة فى جهة واحدة على سطح المسكونة. ويحرص هذا القسم أيضاً كغيره من الوحدات بالمكتبة على توفير: المصادر البليوجرافية، السريعة والدقيقة لكل مقتنياته دون "مستنقعات"!! هناك دار نشر أمريكية واحدة (شركة سانبورن للخرائط: Sanborn Map co، دخلت حديثاً تحت مظلة دار أكبر باسم مؤسسة مصادر المعلومات الإلكترونية Edr Inc) المتخصصة فى إصدار الخرائط التفصيلية للمدن منذ منتصف القرن التاسع عشر، هذه الدار أودعت وحدها منذ ١٨٨٣ حوالى ٧٠٠,٠٠٠ خريطة من هذه الفئة، وتحت يدها حوالى ٣٠٠,٠٠٠ خريطة أخرى لم تدخلها ضمن الإبداعات. وإصدارات هذه الشركة تمثل أعظم السجلات المرسومة وأدقها، من حيث التفاصيل المعمارية للمباني فى حوالى (١٢,٠٠٠ مدينة أمريكية) وتطوراتها عبر عشرات السنين. وقد أنشأ، القسم حديثاً (مركز المعلومات الجغرافية: Gic) الذى أبرم اتفاقية مع تلك الشركة فى (١٣/١١/١٩٩٧) لتحويل هذه الثروة الكبرى من الوسيط الورقى التقليدى إلى الوسيط الإلكتروني المليزر، فى نطاق مشروع يستغرق حوالى ثلاث سنوات. ومن السمات المرحلية لهذا

(المشروع: أ) التعاون بين الشركة والمركز بالنسبة لأجهزة (المسح التصويرى الإلكتروني P.E.Scanning) تمهيداً لاختزان الخرائط ب) تحديد المتطلبات الخاصة بعرض الخرائط على شاشات الحاسب عند الاسترجاع ج) تصميم نظام البحث والاسترجاع لخريطة أو خرائط معينة حسب الطلب من جانب المستفيدين د) التنسيق بين الجهتين بشأن المسؤوليات والواجبات، عند ربط (موقع: Site) كل منهما الحالى على "الإنترنت" حيث ستصبح هذه الثروة المليونية من الخرائط متاحة فى كل منهما. وفى هذا السياق ستصبح هذه المجموعة الضخمة، إحدى الشرائح (المجموعات وعددها مائتان) فى (المشروع القومى للمكتبة المحسنة: NDLP) خلال خمس سنوات (١٩٩٦-٢٠٠٠) الذى تتولاه مكتبة الكونجرس وسيتأتى حديثه تفصيلاً فى "لقسم الثالث" من هذه المادة التذكارية المزدوجة (افتتاحية:دراسة).

هناك أيضاً وحدة كبرى فى عالم مكتبة الكونجرس باسم قسم الموسيقى الذى يدخل فى مملكته مجموعات من أوعية المعلومات، لكل مجموعة إطارها المستقل فى ذاتها، إلى جانب تكاملها كلها معاً تحت المفهوم الأوسع للقسم، بل إن المجموعة الواحدة قد تضم أوعية مترابطة فى وجودها للتوظيفى، ومختلفة فى وسائلها التقليدية وغير التقليدية، من النصوص المخطوطة والرسومات والسجلات التصويرية والديجورال وغيرها. ومن هذه الفئة الفريدة فى تكوينها مجموعة تعود إلى الثلاثينيات، باسم (مجموعة المشروع الفيدرالى للمسرح: Ftpc)، حينما واجهت الحكومة الأمريكية أزمة البطالة الكبرى آنذاك بحركة غير مقبولة فى المجتمع الرأسمالى المحافظ كان بطلها الرئيس فرانكلين روزفلت، عرفت باسم (الصفقة الجديدة: "New Deal") وهو الذى أنشأ فيما أنشأ، بواسطة إدارة فيدرالية جديدة (إدارة النهوض بالعمل: Works Progress Adm)، مشروعات أعمال متنوعة للعاطلين، من المسرحيين والموسيقيين والكتاب وغيرهم. وهكذا ظهر خلال الفترة (١٩٣٥-١٩٣٩) ما يعرف حالياً باسم (مسرح الصفقة الجديدة N.D.Stage) الذى قدم أعمالاً مسرحية متميزة، مثل "ماكبت" لشكسبير، التى أخرجها "أرسون ويلز" وهو فى الحادية والعشرين من عمره، الذى كان أول أزواج "ريتا هيورت"، وهى التى عملت معه قبل الطلاق وبعده. وإذا كانت تلك الأعمال الثلاثينية قد حظيت بالنجاح الكبير فى حينها، فإن أوعية المعلومات المرتبطة بكل إنتاجة مسرحية (يختلف الإنتاج المسرحية الواحدة حسب المدينة التى قدم فيها والمخرج والمنتج

أيضاً) تشمل فيما تشمل: قائمة إنتاجها حسب المدن التى أخرجت فيها؛ قائمة المشتركين فى كل إخراجة/إنتاجة من (الممثلين Casts) وفريق العمل معهم (المعدين: Credits)؛ اللوات الموسيقية؛ السيناريوهات؛ الصور؛ الماصقات؛ الخ.

لما التطبيقات لتكنولوجيا المعلومات التى تجرى حالياً مع هذه المجموعة المرموقة تاريخياً، فإنها مشروع كبير شديد التعقيد، يشترك فيه من المكتبة، بجانب القسم الأم طبعاً لهذه المجموعة ومجموعات كثيرة غيرها، فسمان آخران هما (الصيانة، خدمات تكنولوجيا المعلومات). حيث تعمل هذه الأقسام الثلاثة تحت مظلة المشروع القومى الأكبر (المكتبة المحسبة: Digital Library) الذى سبقت إليه إشارة موجزة فى سياق الحديث عن قسم الجغرافيا والخرائط أعلاه وسبأى حديثه تفصيلاً فى "القسم الثالث" من هذه المادة التذكارية المزدوجة (افتتاحية:دراسة). ويشترك فى "مشروع مسرح الصفحة الجديدة" من خارج مكتبة الكونجرس "شركة IBM" الشهيرة للرائدة فى تكنولوجيايات التحسيب، التى تتخل بأجهزة وبرمجيات تقدمية تتلام مع طبيعة هذه المجموعة المعقدة، اختر لنا واسترجاعاً وإتاحة. وثمرة هذا التطبيق التعاونى الفريد تتلخص فى: تحويل المجموعة من شكلها الأصلى المتنوع للعناصر، الذى عاشت به لحوالى ستة عقود وأصاب الفساد بعض تلك العناصر، إلى الشكل المميز الذى يتضمن إصلاح ذلك التلف، والذى يمكن إتاحة بعض إنجازاته حالياً من خلال موقع خاص به (New Deal Stage Site) على "الإنترنت". وقد تضمن المشروع ثلاثة محاور فنية متكاملة فيما بينها، وهى: أ) للتصوير الإكترونى التحسيبى على الدقة للأشكال والأشياء حتى لتالف منها ب) للتصوير الإكترونى التحسيبى على الدقة للوثائق المخطوطة برغم التلف فى بعضها ج) تصميم نظام للاسترجاع الإكترونى السريع من قاعدة المعلومات التى تحولت إليها المجموعة. وقد نجح المشروع فى هذا المحور الثالث، من خلال "قائمة" البحث والاسترجاع التقليدية للمجموعة، التى كانت تشغل أكثر من ٣٠٠ صفحة. ذلك أن هذه القائمة تحولت خلال بضعة شهور استغرقها العمل الفنى الدقيق، إلى (الشكل Format) الاسترجاعى بأسلوب (لغة) للتحديد العام (المعيارية: SGML) الذى نشأ منذ بضع سنوات موازياً ومسانداً لنظام العنكبوتية عبر العالم: (ع ع ع: WWW) الذى حقق نجاحاً كبيراً أيضاً على "الإنترنت" خلال السنوات الخمس الأخيرة.

رؤية تاريخية لمفهوم "المكتبة المحسبة":

ولعل أقوى وأوسع التدايعات القرائية، التي طوّقتي لخمسـة عشر يوماً مع بداية هذا العام (١٩٩٨)، في التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات، هو ذلك المشروع القومي الأمريكي الأكبر المعروف باسم (المكتبة المحسبة: Digital Library) الذي يجرى العمل فيه حالياً بمكتبة الكونجرس، وقد سبقت الإشارة إليه مرتين في سياق قراءتين من القراءات الثلاثة الخارجية المذكورة أعلاه. ونستطيع هنا أن نتجاوز مؤقتاً البذور الأولى البعيدة للمشروع، حينما دخل التحسب للمرة الأولى بالمكتبة خلال الستينات، كما نتجاوز مؤقتاً أيضاً بعض المشروعات المحددة التي سبقت مباشرة بين الثمانينيات والتسعينيات، فنسجل له بداية فترة السنوات الخمس (١٩٩٦-٢٠٠٠) التي حددتها المكتبة الأم، وهي السنوات الخمس الأخيرة في مائتها الثانية. ففي هذا العام التاريخي بين الأفين الثانية والثالثة للميلاد، تحتفل، المكتبة الأم، و"المكتبة المحسبة" بعيد مزدوج لكل منهما: الأم بعيدها المئوي الثاني والربيعية بعيد ميلادها الخامس...! قدر الخبراء ميزانية لهذا المشروع الأكبر تبلغ ٦٠ مليون دولار، تعهدت الحكومة الأمريكية الفيدرالية برבעها منجماً على خمسة أقساط سنوية، ولجأت المكتبة الأم إلى القطاع الخاص لتغطية الأرباع الثلاثة الأخرى، ونجحت بتاريخ (يونيه ١٩٩٦) في تغطية حوالي نصف المطلوب، ومن المؤكد أنها في نهاية (١٩٩٧) قد غطت الجزء الأكبر مما بقي، بل لعلها نجحت في التغطية الكاملة. ومن الملائم هنا للتويه بأن المقصود بالقطاع الخاص هنا، يشمل للشريحتين المعروفتين هناك، وهما: المؤسسات التي تعمل في المجال وتربح وهي الأكثر تبرعاً، والمؤسسات التي تعمل فيه أيضاً دون تربح وهي الأقل في التبرع. أما الإنجاز أو الإنجازات التي تسعى إليها المكتبة الأم في ثانياً هذا المشروع، فهي: تحويل (٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون) مادة تختارها بعناية وبمعايير قومية، من الشكل الأصلي الموجودة به حالياً بين مقتنياتها (مع بقاء هذه الأصول على رفوفها عقب التحويل)، إلى الشكل الإضافي التحسيني المميز، الذي يتيحها بأعلى درجة من السهولة والدقة، ليس بداخل المكتبة فقط وإنما خارجها كذلك وهو الأهم، ليستفيد به عشرات الملايين من الأمريكيين ولاسيما الأطفال والناشئة، وإلى جانبهم مئات الملايين من غير الأمريكيين في شتى أنحاء الأرض ويتم ذلك باستثمار أحدث

التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات، بمفهومها (الخاص) السائد حالياً بين أصحاب الاهتمام في تخصصين يكمل كل منهما الآخر في سياق هذا المشروع، وهما المكتبات والحاسبات.

ذلك أن المفهوم (العام) للمفردتين معاً (تكنولوجيا المعلومات) أو لأي منهما مستقلة بنفسها (التكنولوجيا: المعلومات)، يمكن أن يمتد أفقياً في هذه الأيام للحافة بتوليد الدلالات، إلى مجالات بعيدة عن جوهر الموضوع الذي نتناوله، كما أنني لا أريد في هذا السياق المحدود، أن آخذ كل واحدة من هاتين المفردتين في إحدى اللغات الغربية كالإنجليزية مثلاً، وأتبع دلالاتها العامة والاصطلاحية المتتابعة أو المتداخلة عبر كل التخصصات، وعلى امتداد بضعة مئات من السنين حتى الوقت الحاضر، لأختار وأحدد على ضوء ذلك كله المفهوم الذي ألتزم به في كتابتي الحالية. ومن باب أولى لن ألجأ إلى مثل ذلك في العربية، ليس فقط للصعوبة البالغة بسبب افتقاد هذا النمط من القواميس اللغوية التاريخية، ولكن أيضاً لأن المفردتين في الاستخدام العربي الحالي تابعتان تماماً للاستخدام الغربي في الإنجليزية. ومن هنا فإنني أفضل اللجوء إلى المفهوم الذي أقيمت عليه (نظرية الذاكرة الخارجية) لأكثر من ربع قرن مضى، وهو المفهوم (الوعائي) الاستخدامي لأوعية المعلومات، من جانب المستفيدين أصحاب الحق فيها. ولقد استراح إلى هذا المفهوم بوجهيه وقبله أول الأمر صفوة من الأتراب في بضع تخصصات، على رأسها التخصصان الإماميان للمكتبات أولاً وللحاسبات معها..! كنا نعمل كفريق متكامل في مشروعات تقديمية ترتبط بذلك المفهوم، يتولاها مركز ميداني متخصص (آنذاك: مركز الأهرام للتتظيم والميكروفيلم، الآن:.. وتكنولوجيا المعلومات). وانتشر هذا المفهوم الوعائي الاستخدامي بعد ذلك، واستقر في وعى العشرات والمئات والالاف في التخصصين الإماميين وفي خارجهما أيضاً، وهم الذين استمعوا إليه مني أو قرأوه عنى في كثير من كتاباتي، كما تأصلت أساسياته ومقولاته ومفرداته على ألسنة الكثيرين وفي أعلامهم، دون التصريح في أكثر الأحيان بمصدر تلك الأساسيات والمقولات والمفردات، ولا لوم عليهم. في ذلك لأن المصدر الفكري لتلك النظرية هو الوجه الآخر للواقع الموضوعي حولهم..!

على أية حال لست الآن بصدد بناء ذلك المفهوم (الوعائى) الاستخدامى المقصود، ولاشرح (نظرية الذاكرة الخارجية) القائمة عليه، ولاالمقارنة بين الذاكرتين الخارجية والداخلية بالنسبة لكل من الاختزان والاسترجاع، فذلك كله متاح فى أعمالى وكتابأتى خلال ربع قرن مضى، وإنما المقصود الآن هو ربط المفهوم الوعائى الاستخدامى عند ولادته لأول مرة فى تاريخ الإنسانية، وقد تطور كثيراً عبر بضعة آلاف من السنين لنراه معاً فى مفهومه الوعائى الاستخدامى الحالى عند نهاية الألف الثانية للميلاد، وإرهاصات الألف الثالثة بعد عامين أو ثلاثة...! فقد عاش الإنسان أحقاباً طويلاً يعتمد على ذاكرته الداخلية، من الخبرات والمعارف (المعلومات) التى تنتمى فى ذهنه طول عمره، من كسبه الذاتى المباشر ومن رصيد أثرابه وأسلافه، الذى يسمعه مباشرة أو يقل إليه من أجيال قبله، ويتزايد الرصيد عبر هذه الأجيال بمتواليات هندسية واسعة القفزات بتزايد الأفراد فى كل جيل والتغلب المستمر على صعوبات التلاقى والاتصال... وفى الأجيال الأخيرة لتلك المرحلة بل المراحل الطويلة فى حياة البشر، أصبح حتى الرصيد الفردى للذاكرات الداخلية المتعاصرة، عند العرافين وهم سدنة الخبرات والمعارف (المعلومات) أكبر من المقدرة الذاتية للاسترجاع عند أى منهم مهما تميز بالحافظة (الذاكرة) القوية، وهى التى كانت كافية فيما مضى قبل تضخم الرصيد للمعلوماتى...! وهنا لجأ الإنسان بفطرة الذكاء المركزة فى كيانه إلى (وسيط خارجى) ينقش عليه رموزاً تذكره بخبراته ومعارفه (معلوماته) أولاً بأول...! فى ذلك الوقت البعيد، الذى مضت عليه بضعة آلاف من السنين ولد أقدم ما يمكن أن يطلق عليه (وعاء معلومات) وهو نقطة البداية فى "المفهوم التاريخى لتكنولوجيا المعلومات"!! إن ذلك الحجر أو اللوح الطينى هو الجد الأول، لولاحد من أحدث وأشهر "التطبيقات الجارية فى تكنولوجيا المعلومات"، المعروف بتسميته الكاملة (قرص مدمج-ذاكرة قراءة فقط Compact Disc- Read Only Memory) وبتسميته الاستهلاكية (Cd-Rom): قم - ذاقت). الوظيفة فيهما واحدة، وكل الفرق بينهما هو: النمط البدائى الحجرى أو الطينى لتكنولوجيا المعلومات فى الجد البعيد، أمام النمط التقدّمى الإلكتروني المميز لتكنولوجيا المعلومات أيضاً وإنما فى الحفيد الحالى...!

إن هذا المفهوم (الوعائى) الاستخدامى لتكنولوجيا المعلومات، هو الأساس

الذى قامت عليه (نظرية الذاكرة الخارجية)، لأنه يضع فى إطار فكرى منهجى واحد، تطبيقات عديدة تبدو فى النظرة السطحية لأشباه الباحثين، اموراً شديدة التفاوت متباعدة الهوية، وهى فى الحقيقة الواقعية مظاهر متعددة لشيء واحد !.. فى سياق ذلك "المفهوم" وهذه النظرية، كانت الكتابة بالحروف بعد للنقش بالصور والأشكال تطبيقاً جديداً فى حينه لتكنولوجيا المعلومات آنذاك، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من الطباعة فى "الأوعية التقليدية"، ثم تأثيرات الضوء والصوت والمغطة والليزر فى "الأوعية غير التقليدية" !.. كلها تطبيقات جديدة فى حينها لتكنولوجيا المعلومات. وقبل ذلك ومعها أيضاً، كان ترك المواد الحجرية والطينية ثم الحيوانية والنباتية (الأوعية: قبل التقليدية)، وكلها وسائط تستخدم على طبيعتها بصفة عامة، إلى الوسائط الورقية فى أوائل الألف الأولى للميلاد، ثم إضافة الوسائط الحديثة من الفيلميات والمغلفات والمليزرات فى أواخر الألف الثانية للميلاد، كل ذلك جملة وتفصيلاً كان تطبيقات جديدة فى وقتها لتكنولوجيا المعلومات.

أما عنصر الاسترجاع/الاستخدام، فى ذلك "المفهوم" وفى هذه "النظرية"، وهو العنصر الحاسم الذى يميز الذاكرة الخارجية من الذاكرة للدخلية، فهو قاسم مشترك فى سلسلة للتطبيقات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات، عندما تتجمع أوعيتها فى جهة أوجهات معينة، منذ الطينيات، السحابة فى الماضى حتى "المليزرات" المعاصرة فى الحاضر، بدرجات وانماط متفاوتة فى تحقيق هذا العنصر باختلاف الزمان والمكان !.. كان "الترتيب" المأثور لمجموعات الألواح الطينية الذى عرفت به، فى النجف (المكتبة) الآشورية بأرض النهرين العراقية - كان تطبيقاً فطرياً أصيلاً لتكنولوجيا المعلومات فى حينه منذ بضعة آلاف سنة !.. ويمكن بالمنهج نفسه تتبع هذا العنصر، كتطبيق متجدد وأساسى لتكنولوجيا المعلومات (تسميته المعيارية: للمصادر البيولوجرافية) فى مكتبة الإسكندرية القديمة قبل الميلاد، التى ضاعت مقتنياتها وضاع "الفهرس" أيضاً !.. وفى المكتبات الإسلامية الكبرى لبضعة قرون بين الألفين الأولى والثانية للميلاد، التى نهبت منها "المقتنيات" وضاعت "الفهارس" إلا قليلاً !.. وفى مكتبات الأديرة والكنائس والقصور الملكية والجامعات الأوربية قبل عصر النهضة وخلالها، ولكل منها مقتنياتها وعنصرها الاسترجاعى، وقد بقى منها فى القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر تلك الأصول، التي أصبحت مكتبات عصرية في مقتنياتها ومصادرنا للبليوجرافية، وهي جميعاً تطبيقات جديدة في حينها لتكنولوجيا المعلومات.

الأمر كذلك في مكتبة الكونجرس، التي تضخمت مقتنياتها لتصل عند نهاية المائة-الثانية من عمرها مائة مليون وبضعة عشر مليوناً من الفئات الثلاثة لأوعية المعلومات (قبل التقليدية، والتقليدية، وبعد التقليدية)، ولها مصادرنا للبليوجرافية التي أشرنا إلى بعضها قبل، وهي جميعاً في جملتها وتفاصيلها أحدث التطبيقات لتكنولوجيا المعلومات في هذا العنصر الاسترجاعي/الاستخدامي... بل إن الأمر كذلك في (المكتبة المحسبة، Digital Library) ربيبة مكتبة الكونجرس. التي يجرى إنشاؤها حالياً دون رفوف توضع عليها أوعية المعلومات وإنما هي حاسبات (مضيف/خادمة: Hosts\ Servers) تحتضن المليزرات بدخلها، ودون مستفيدين يدخلون للمكتبة الأم أو للربيبة في "واشنطن"، وإنما هي حاسبات (عملاء: Clients) تحت أيدي المستفيدين في أي مكان على سطح المسكونة، إلى جانب حاسبات (موجهة: Routers). وفي هذه الفئة والفئتين السابقتين برمجيات التجول والبحث والاتصال والاستجابة، وهي معاً تحقق أعلى درجة معروفة حالياً في عنصر الاسترجاع الاستخدامي... إن ذلك في جملته وفي تفاصيله هو الذروة العليا التي بلغتها التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات، وهي في الوقت نفسه المفهوم العلمي الصحيح، لما أشتهر أخيراً بثلاث تسميات أو أربعة إنجليزية، هي Digital, Virtual, Electronic، ذلك أن كل واحدة من تلك التسميات تركز على جانب معين لذلك المفهوم الجديد، وقد اخترت مقابلاً عربياً واحداً لها هو "المكتبة المحسبة" ولأبأس في استخدام مقابلات عربية أخرى باعتبارها مترادفات، وفيما يلي خلفية كاملة عن هذه المسألة

المكتبة /مركز المعلومات/المكتبة المحسبة

بين النداعيات المكتبة التي طوقتني لأسبوعين في بداية (١٩٩٨)، وأنا أكتب هذه المادة بأجزائها المتداخلة، اثنتان: أولاهما مصرية قريبة تعود إلى ثلاثة أعوام أو نحوها، والثانية أمريكية بعيدة ترجع إلى ثلاثة عقود أو نحوها، ولكل من النداعيتين علاقتها العامة بالمادة كلها، لأن العنصر الذي يربط تلك الأطراف هو

نفسه العنصر الفعال في "التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات"، أي: الحاسب الإلكتروني. بيد أن ما يهمنا هنا هو علاقة كل من هاتين التدايعيتين المباشرة، بهذا الجزء الأهم في المادة عن المكتبة المحسبة القومية لأمريكا. ذلك أن هذه العلاقة تتركز كما هو واضح، في تلك المفردة الطرفية (محسبة: Digital) التي أصبحت رديفة للمفردة العريقة (مكتبة: Library) قبلها، في كثير من الاستخدامات التي شاعت خلال التسعينات. وأرائي مصوّفاً بقوة ودون تردد لإيضاح الخلفية البذرية التاريخية، لكل من التدايعيتين والاستخدام الرديفي للكلمتين. فهذه الخلفية للبذرية العلاقة التاريخية، هي التي توضح وتكشف ذلك الغموض كما تبين وتزيل البلبلة السائدة حالياً، بين كثيرين من المنتمين إلى التخصصين الأمامين (المكتبات: الحاسبات) في التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات. إن ذلك الإيضاح وهذا البيان خلفيتان بنزيتان أساسيتان فيما أرى قبل التناول الوصفي المباشر لمشروع المكتبة المحسبة القومية (١٩٩٦-٢٠٠٠) في مكتبة الكونجرس، وقبل التناول التمهيدى لمشروع أصغر سبقه مباشرة، باسم (الذاكرة الأمريكية: American Memory) ثم أصبح جزءاً من المشروع الأكبر الجارى حالياً.

ونبدأ بالتداعي المصرى وهو القريب زمنياً إلى ذهنى، وقد أخذ مكانه فى أثناء الجلسة العلنية لمناقشة أطروحة مقدمة إلى "قسم المكتبات" بأداب القاهرة، للحصول على درجة الماجستير فى موضوع غير تقليدى، يتناول استخدام (الحاسبات) فى عينة كثيرة نسبياً من (المكتبات) ومراكز المعلومات المصرية. ومن هنا فقد كان من الملائم جداً أن يكون العضو الخارجى فى المناقشة، أحد المنتمين المعروفين فى الوسط الأكاديمى إلى "تخصص الحاسبات" مع العضوين الآخرين من داخل "القسم" المنتمين بطبيعة الحال إلى "تخصص المكتبات" وكنت أنا أحد هذين العضوين. وإذا كان المؤلف فى تقاليد هذا "القسم" للعريق للمبادرة، بدعوة العضو الضيف ليكون هو أول المتحدثين والمناقشين، بعد العرض المبثى من جانب الطالب لأطروحته، فقد كان من غير المؤلف لنا أن يبادر هذا الضيف، فيقول: إنه لن يناقش الطالبة للجالسة عن يميننا فيما كتبت، ولكنه سيكتفى ببعض الأسئلة فى الموضوع بصفة عامة..! وكان رد الفعل الداخلى من جانبى وقتها، واحداً من احتمالات ثلاثة أو أربعة، بل مزيجاً عجيباً ومثيراً منها جميعاً أو من بعضها..!

فمن المحتمل جداً أنه بسبب ظروفه الخاصة ومسئوليته المتزايدة، لم يجد الوقت الكافي لقراءة الرسالة بحيث يحدد فيها أموراً معينة إيجابية ينوه بها، إلى جانب أمور أخرى معينة أيضاً يراها سلبية ليناقشها فيها..! أو لعله مع أترابه في الوحدة الأكاديمية (كلية العلوم) التي ينتمى إليها، يرون أن العضو في لجنة المناقشة له أن يختار ما يشاء، عندما يشارك في مثل هذه الجلسات العلمية الأكاديمية..! ومن المحتمل أنه بسبب انتمائه إلى أحد التخصصين الإماميين في التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات، أراد وهو الآن ضيف عزيز في البيت المصري العريق للتخصص الآخر التوأم، أن يطرح جانباً أو أكثر من الأمور التي تشغله وربما تقلقه، في بعض التطبيقات التكنولوجية الجارية التي يلتقي فيها التخصصان (المكتبات: الحاسبات)..! وإذا كان اختياره طريقة طرح الأسئلة العامة في الموضوع، دون أية مناقشة لمحتويات الرسالة نفسها، شيئاً غير مألوف لنا في تلك الجلسة، فقد كان موقفه من إجابة الطالبة سلبياً تماماً..!

ذلك أنه اكتفى بسؤالين فقط، دون أي تعليق من جانبه على إجابة الطالبة عنهما..! كان السؤال الأول "استيضاحاً" تقليدياً طلب فيه المقارنة بين مفهوم (المكتبة) ومفهوم (مركز) المعلومات، وبصرف للنظر عن مقدار الدقة أو الخلط في إجابة الطالبة، فإن صاحب السؤال لم يعلق بشئ على الإطلاق، وكأنه أخذ ما سمعه منها قضية مسلمة..! مع أن إجابتها المترددة غير الواثقة كانت في أشد الحاجة إلى شئ يقول، تعقيباً وتفسيراً أوحى مزيداً من "الاستيضاح"..! وكان السؤال الثاني "استيضاحاً" مثلهما عن مفهوم (Digital Library) الذي على حد قوله: هو المفهوم الذي سننشأ على أساسه "المكتبة الجديدة لجامعة القاهرة"، وهو على حد قوله أيضاً: أحد المسؤولين الكبار من الناحية الفنية للتكنولوجيا عن هذا المشروع المصري الكبير..! والحقيقة المثيرة أن الطالبة لم تجب بشئ على الإطلاق عن هذا "الاستيضاح" والحقيقة الأكثر إثارة أنه اكتفى بهذه الإجابة الصامتة، ولم يتطوع هو بأي تعليق أو بيان..! وهكذا انتهى دوره غير المؤلف بل الغريب في جلسة علمية يلتقي فيها التخصصان الإماميان..!

ولعل هذا الموقف السلبي التام من جانبه، هو الذي جعلنى أفضل هنا استخدام كلمة (استيضاح) بدلاً من (سؤال) لوصف دوره وبيان ما قام به في تلك

الجلسة، وكأنه كان يريد بياناً لشيء يشغله أولغز يقلقه، وليس امتحاناً للطالبة الجالسة أمامه. ولم يكن من الملائم التعقيب من جانبي على هذا الموقف السلبي، لعضو ضيف في الجلسة حينما جاء دورى فى المناقشة، ولأسيما أن علاقتى العلمية به قبلاً تعود إلى السبعينيات لعشرين عاماً أو نحوها، كما أن العلاقة بيننا على المستوى الشخصى كانت ومازالت متينة وحميمة..! وسبحان الله..! لست أدرى...!؟ حين بدأت تجهيز الجزء الأهم هنا من هذه المادة التذكارية المزدوجة (افتتاحية:دراسة) عن المكتبة المحسبة الأمريكية، أحاطت بى وطوقتى تداعيات تلك الجلسة، وتركزت فى أمرين: أولهما الدور المزعوم للحاسبات فى التمييز بين مفهومين (المكتبة:مركز المعلومات)، وثانيهما تخلخل المفهوم بين المتخصصين فى (الحاسبات) وفى (المكتبات) أيضاً، حينما توصف المكتبة بأنها (Digital). والحقيقة المؤكدة من جانبي الآن هى أن الحديث عن "المكتبة المحسبة" بمنهج علمى سليم، لن يتم إلا إذا نجحنا أولاً فى تجلية هذين الأمرين.

لما بالنسبة للأمر الأول فقد أخطأ كثيرون سابقاً فى التخصصين (المكتبات: الحاسبات) ويخططون حالياً، حينما يضعون فرقاً بين مفهوم "المكتبة" و مفهوم "مركز المعلومات" على أساس وجود الحاسب الآلى فى المفهوم الثانى وافتقاده فى المفهوم الأول. فهناك مؤسسات تحمل تسمية مكتبة وتعتمد اعتماداً شبه كامل على الحاسبات الآلية وبرمجياتها التقدمة، كما رأينا فى حديثنا السريع قبلاً عن مكتبة الكونجرس، كما هو معروف عن المكتبات الكبرى فى البلاد المتقدمة غرباً وشرقاً. وهناك على الجانب الآخر مؤسسات تحمل تسمية مركز معلومات أو توثيق، ولكنها حين تستخدم الحاسبات الآلية فإنه استخدام مظهرى شكلى غير ذى قيمة، بل إن ضرره أكثر من نفعه وخير منه تماماً للنظام التقليدى السليم، وتكثر هذه الظاهرة فى البلاد النامية بما فيها مصر وبقية الأوطان العربية. ذلك أن المنهج الصحيح لتحديد المفاهيم، ليس هو اعتماد التسميات التى حملتها المؤسسات أو وضعتها لنفسها، لأن الخلفيات والعوامل ذات التأثير البالغ فى هذه التسميات، قد تكون تاريخية عزيزة تحتم بقاء التسمية الماثورة كما هى دون أى تغيير، كما فى المؤسسات العريقة بالبلاد الأوروبية، التى توجت منذ القرن التاسع عشر أو الثامن عشر كمكتبات قومية فى أوطانها. وقد تكون التسميات نمطاً حديثاً من الترويج والإعلان والدعاية، التى يلجأ إليها ويبالغ فيها أولئك السطحيون الذين يشغلهم



تجسبي ثنائي (لا أستريح لكلمة رقمي العربية وحدها بسبب مدلولاتها الظلالية غير المقصودة في المفردة الإنجليزية الأصل) يتلاءم مع القطاع الأوسع من البيانات ويطبق في شتى المجالات، وقد أصبحت الحاسبات بهذا النظام هي السائدة في الاستخدام العام الأكثر شيوعاً. وفي الجانب الآخر الأقل استخداماً، قد يكون النظام (Analogical) بمعنى: المشابه أو المحاكى أو المناظر، وهناك مجالات معينة لاستخدام هذا النظام. ومن المعروف كذلك بين أصحاب هذا التخصص (الحاسبات) وبين غيرهم أيضاً، أن هاتين المفردتين تستخدمان متقابلتين في كثير من التطبيقات الجارية لتكنولوجيا المعلومات، بصفة فنية علمية أو بمفهوم تربيى شائع، كالهواتف والتسجيلات الصوتية والتسجيلات المرئية، كما أن كثيراً من هذه التطبيقات تدخل تباعاً في النظام (التجسبي الثنائي: Digital) لأنه الأصح والأدق بالنسبة للمتلقى عند الاسترجاع.

في سياق ذلك التطور والتفضيل واتساع الاستخدام للمفردة (Digital)، جرى العرف خلال السنوات الأخيرة بين المنتمين إلى تخصص (المكتبات) بصفة عامة، أن يتوسعوا في استخدامها بمنطق المجازات اللغوية، فوصفوا بها "الفهرس" ثم "أوعية المعلومات" نفسها، حين تم تجسيبها في العقود أو السنوات الماضية. وهكذا انتقلت من وصف الآلة أو الوصف لنظام معين فيها، إلى وصف المجال أو الشيء الذي تم تجسيبه، وفي الوقت نفسه انتقلت من الدلالة الجزئية إلى الدلالة الكلية، والانتقالان من الأمور المألوفة تماماً في علم الدلالات اللغوية. ولكن يبدو أن المنتمين إلى تخصص (الحاسبات) لم يألفوا فيما بينهم ولا لوم عليهم، هذا التوسع المجازي في دلالة المفردة (Digital) والانتقال بها من وصف الحاسب ذاته والنظام الذي يعتمد عليه، وهو الاستخدام الأصل للسائد في محيطهم، إلى ذلك التجوز الذي انتشر بين المنتمين إلى تخصص (المكتبات) المقابل لهم...! ولعل ذلك هو بعض ما يفسر موقف "العضو للضيف" في مناقشة رسالة الماجستير، حيث لعله أراد أن يقول: ماذا تقصدون بقولكم (Digital Lib)؟ والحقيقة أن رسالة الطالبة لم يأت فيها على الإطلاق تلك التعبير...! ومن هنا كان يجب أن يقول: ماذا تقصد مكتبة الكونجرس بتلك للتعبيرة غير المفهومة لي (العضو للضيف)؟.. ذلك أنني (صاحب الافتتاحية) لا أعلم أن هناك جهة أخرى في تخصصنا سبقت أو تفوق مكتبة الكونجرس، التي دخل فيها

التحسيب مبكراً جداً، وتم تطبيقه في كل وحداتها تقريباً خلال أربعة عقود (الستينيات - التسعينيات)، وهي بحق صاحبة هذه التعبير (Digita Library) قبل أية جهة أخرى في تخصص (المكتبات) وعلى الآخرين حسن الإدراك لهذا المفهوم دون تشويش..! وهكذا وصلنا إلى "التداعية الثانية" البعيدة في أمريكا، بعد تلك الفقرات الأربعة أعلاه حول "التداعية المصرية" القريبة..! لنتناول في "الفصل السادس" بعداً: التحسيب في مكتبة الكونجرس بعامة وفي ربيتها التكنولوجية (Digital Library) بخاصة..!

فصل ٧ :

التطبيقات التكنولوجية الإضافية

أولاً: النشر الإلكتروني في المفهوم والتطبيق:

- التعريفات : النشر الإلكتروني؛ النشر؛ المكتبة؛ الليزرة والهبيرة والضوئية، عناصر نظام النشر المكتبي.
- منظومة النشر الإلكتروني: التأليف؛ التصنيع والتجهيز والإخراج، الاستتساخ، التوزيع.
- الهوامش المرجعية.

ثانياً: النظم الخبيرة للمعلومات في مجال الزراعة:

- تمهيد.
- شبكات الحاسبات.
- نظم المعلومات.
- النظم الخبيرة.

فصل ٧:

التطبيقات التكنولوجية الإضافية

(١)

النشر الإلكتروني في المفهوم والتطبيق*

منذ وجد الإنسان على الأرض وهو يحاول تسجيل أفكاره وخبراته بطرق ووسائل شتى، وكلما تدرج الإنسان في مدارج الرقي والتحضر توسع في نطاق رسالته الفكرية واخترع وسائل لتسجيلها^(١) وقد تنوعت وسائل التسجيل والنشر والبت لهذه الرسائل بداية من أوراق البردي والألواح الطينية والآن بالوسائل الإلكترونية، ومن ثم تطورت التسميات والمصطلحات الدالة على نشاط البث والإذاعة لهذه الوسائل المحملة بنتائج الفكر البشري من الخطاطة إلى الوراقة ثم النشر وأخيراً النشر الإلكتروني. وتحاول السطور التالية التعرف على مفهوم هذا النشاط، من خلال المزاجية بين الجانب النظري والتطبيقي، من جهتي نظر أخصائي المكتبات والمعلومات وأخصائي الحاسبات الآلية، وذلك بهدف مد جسور اتصال مشترك بين هذين التخصصين الأماميين.

وحتى لا ينهم تخصص المكتبات والمعلومات - كما نسمع على ألسنة بعض المراهقين أو المغرورين - بالقصور والمحدودية وعدم الإمام بمستحدثات التكنولوجيا، وجب علينا ألا نقف موقفاً سلبياً عند دراسة المفاهيم والممارسات المتبعة في التخصصات الأخرى، وبخاصة تخصص الحاسبات، بل كان لزاماً أن نؤثر فيها ونتفاعل معها من خلال رؤية علمية دقيقة تأسيسية أصيلة، وسمت هذه الدراسة إلى شقين:

الأول: التعريفات، وفيه يتم استعراض مختلف جهات النظر التي تناولت مفهوم النشر الإلكتروني، والنشر المكتبي وعناصرهما، وما يرتبط بهما من تكنولوجيات الليزرة.

* هذه المادة من إعداد عماد عيسى صالح وأمانى محمد بإشراف سعد محمد الهجرى.

الثاني: منظومة النشر الإلكتروني المتكاملة وهي محاولة لتفسير النشر الإلكتروني من خلال بيان دور الحاسب الآلي في المنظومة المعيارية للنشر بأبعادها الثلاثة.

أولاً: التعريفات

النشر الإلكتروني Electronic Publishing:

"النشر الإلكتروني: Electronic Publishing" مصطلح أطلق لوصف نظم تركز على إختزان وبحث المعلومات مع تقديمها بصفة أساسية على أحد منافذ العرض المرئي (Video Display Terminals (VDT) أو أنها النظم التي تختزن المعلومات على وعاء إختزان عالي الكثافة^(٢).

ويذهب (لانكستر Lancaster) إلى أن مصطلح النشر الإلكتروني يمكن تفسيره بطرق مختلفة، لبسطها هو استخدام الحاسب الآلي والتجهيزات المرتبطة به لأغراض اقتصادية في إنتاج المطبوع التقليدي على الورق. وأكثرها تعقيداً هو إستغلال الأوعية الإلكترونية بما في ذلك الحركة والصوت والمظاهر التفاعلية في إنشاء أشكال جديدة تماماً من المنشورات^(٣).

ويمكن أن يدقق هذا المفهوم الذي أشرنا إليه مع ما ذهب إليه (سبرنج Spring) من أن النشر الإلكتروني هو الإختزان الرقمي (أي بالحاسب) للمعلومات مع تطويعها وبحثها وتقديمها، وقد تكون المعلومات في شكل نصي أو صور أو رسوم يتم توليدها بالحاسب الآلي^(٤). ذلك وقد أشار د. أحمد بدر إلى أن أي تعريف للنشر الإلكتروني يجب أن يتضمن مقولة مفادها أن التكنولوجيا المستخدمة حالياً في هذا المصطلح تشمل كل عمليات النشر والطباعة، بالإضافة إلى أن هذه التكنولوجيا تتحدى المجالات التقليدية لهاتين العمليتين حيث توسع وتغير وأحياناً تدمج الخطوط التي بينهما^(٥).

ويعرف بعض التيبوغرافيين، وهم المتخصصون في حروف الطباعة، النشر الإلكتروني بأنه النشر المطبوع الدوري للصحف (جرائد ومجلات) والنشر المطبوع غير الدوري للكتب والكتيبات والمطبوعات والملصقات وغيرها،

بالاستعانة بالحاسبات الإلكترونية في جميع خطوات مراحل الإنتاج، من جمع وتوضيب وتجهيز صفحات وألواح معدنية وغيرها للطبع ثم الطباعة^(٦). أو أنه يشير إلى طريقة إنتاج البيانات والوثائق إلكترونياً، من خلال مجموعة حاسبات شخصية أو صغيرة متصلة معاً بطريقتين إما مباشرة أو عن بعد^(٧). وأخيراً يذكر د. عارف رشاد أن النشر الإلكتروني هو استخدام الأجهزة الإلكترونية في مختلف مجالات الإنتاج أو الإدارة أو التوزيع للمعلومات على المستخدمين، وهو ما يماثل النشر بالأساليب التقليدية فيما عدا أن المادة أو المعلومات المنشورة لا يتم طباعتها على الورق بغرض توزيعها، بل توزع على وسائط مخزنة كالأقراص المرنة أو الأقراص المليزة/المنمجة أو من خلال شبكة الإنترنت Internet^(٨).

من الملاحظ أن بعض هذه التعريفات إتفقت في عدد من العناصر وإختلفت في بعضها الآخر ويرجع هذا في المقام الأول لتأثر هذه التعاريف بالتخصص النوعي لوضعها، أو بوجهة نظر خاصة يريدون ترويحها..!

النشر المكتبي / (DTP) Desk-Top Publishing

يمثل النشر المكتبي DTP وهو النشر بموقع المكتب أهم ركائز النشر الإلكتروني؛ ومنذ طرح "بول برينارد" رئيس شركة (ألدوس Aldus) عبارة النشر المكتبي عام ١٩٨٥ تعددت تعريفات هذا المفهوم بدرجة كبيرة خلال السنوات الماضية^(٩). وبالرغم من أن شركة "ألدوس" كانت من أوائل الشركات التي أنتجت برنامجاً للنشر المكتبي، إلا أن شركة (آبل ماكنتوش Apple Mac) كانت هي التي اخترعت أول نظام لهذا النشر عام ١٩٨٥، عندما استخدمت حاسباً آلياً وآلة طباعة ومجموعة كبيرة من أطقم الحروف من شركة (Adobe) مع (لغة وصف الصفحات Page Description Language) (PDL) وبرنامجاً لترتيب عناصر الصفحة وهو برنامج (صنع الصفحة Page Maker).

ومن ثم تحولت بؤرة تكنولوجيا إنتاج الوثائق في الثمانينات، من ورشة الطباعة الفنية إلى النشر داخل الهيئات وإلى برمجيات النشر المكتبي. وقد ساعد على ذلك أن أغلب أنظمة هذا النشر المتاحة استخدمت تقنية معينة هي: مبدأ

(Wysiwyg) Waht You see Is What You Get عليه ما تحصل عليه
أى: إن جميع الأشكال والعناصر المرسومة التي ترى على الشاشة تمثل صورة
حقيقية لما سوف يكون عليه الشكل المطبوع.

ومنذ سنوات غير بعيدة كانت تعبيرة "النشر المكتبي" تشير في قاموس
الكمبيوتر العربي إلى برنامج واحد يعرف باسم "الناشر المكتبي" وهو للنسخة المعربة
من البرنامج الأصلي (Ready, Set, Go) والذي تطور حتى تحول إلى "الناشر
الصحفي" وظل الأخير حتى وقت قريب البرنامج الأحدث في مجال تصميم وطباعة
المطبوعات على أجهزة الماكنتوش^(١٠).

لقد خالص د. شريف شاهين من تحليل عدة تعريفات لنظم النشر المكتبي
إلى أنها "نظم مبنية على إستخدام الحاسب الآلي تتفاعل وتتكامل مكوناتها لتحقيق
الهدف العام المشترك وهو الإخراج الطباعي الأنيق المنظم الذي يتسم بالجمال
للصفحة المطبوعة، وتستمد هذه النظم مدخلاتها المتنوعة من نصوص ورسوم
وأشكال وصور وبيانات من وحدات الإدخال المختلفة، بينما يتم تجهيز تلك
المدخلات المتنوعة عن طريق برامج معدة لذلك تسمى ببرامج تكوين وترتيب
الصفحات، وعند الإنتهاء من تجهيز تلك المدخلات يتم الحصول على المخرجات
في شكل يتفق تماماً مع ما تم إعداده في أثناء مرحلة التجهيز^(١١).

لقد تطور المفهوم الذي تعرض له د. شريف كثيراً في ظل النشر
الإلكتروني، حيث أمكن توظيفه بشكل يتفق مع الناتج النهائي لهذه العملية وهو
المخرج الإلكتروني Electronic Output وليس المطبوع، ومن ثم يمكن تعريف
مفهوم النشر الإلكتروني المقصود لنا، على أنه التفاعل والتكامل بين واحد أو
أكثر من البرمجيات (نص، صورة، صوت، فيديو.. الخ) لإنتاج المخرج/الشكل
الإلكتروني للقالب الفكري الذي أراده المؤلف. وفي السياق التكنولوجي نفسه،
كان قد بزغ أيضاً مصطلحات "الهيبرة" بالانجليزية مثل: Hypermedia
Hypertext ومصطلح "الليزر" في كتاباتنا العربية بجانب مصطلح "الضوئية".

الليزرة والهيبرة والضوئية:

ونشير في قسم "التعريفات" هذا إلى الأهمية البالغة لدراستين أساسيتين أولهما (الليزرة والهيبرة الوعائية. عالم الكتاب، العدد ٢٦، إبريل-يونيه، ١٩٩٠: نص ٤٥-٥٠)، والثانية (قبيلة المليزرات بين أوعية المعلومات. عالم الكتاب، العدد ٣٠، إبريل-يونيه، ١٩٩١: ص ٣٤-٤١) كلاهما للدكتور "سعد الهجرسي".

ونكتفى منهما هنا بتبصرتين لغويتين، لكل منهما أهميتها في التعرف على هوية المصطلحات، وفي توضيح الصورة المتكاملة للتحسب بصفة عامة، وعلاقة النشر الإلكتروني بهذا الموضوع الواسع بوجه خاص. أما للتبصرة الأولى: فهي أن عقد "الثمانينيات" قد شهد النشأة والتطور والإزدهار، لقطاع جديد من أوعية المعلومات غير التقليدية، يفوق في إمكاناته كل الفئات السابقة من هذه الأوعية الحديثة، التي يمكن أن نعتبرها "قبيلة" جديدة...! وقد عرفت اللغة الإنجليزية ثلاث مفردات رائدة لتسمية هذه القبيلة، ولكل واحدة من هذه المفردات الرائدة مشتقاتها الأسمية والفعلية وغيرهما. وليس معنى هذه الثلاثية التسموية على الإطلاق أن هناك ثلاث تكنولوجيات مختلفة تستخدم في إنتاج أوعية هذه القبيلة، وإنما هي تكنولوجية واحدة أساسية تقوم على وجود مصدر للطاقة الضوئية، ثم استخراج الأشعة منه واستغلالها في الاختزان على أسطح الأوعية وفي الاسترجاع منها. وأول هذه المفردات الثلاثة ولعلها كانت الأكثر استخداماً في البداية هي كلمة (Optics) وهي من المفردات اللغوية الأصلية في علوم الطبيعة ذات التاريخ الطويل في الإنجليزية، التي استخدمت قبلاً للدلالة على علم الضوء والبصريات...! أما المفردة الثانية التي أصبحت منافسة للأولى في الاستخدام، فهي كلمة "مصنوعة" حديثاً من خمسة أحرف إنجليزية (L.A.S.E.R.)، كانت في الأصل حروفاً إستهلاكية في تعبير إنجليزية تعني (تضخيم الضوء من خلال الإثارة للنبضات الإشعاع)، ولكنها الآن من أشهر المفردات الإنجليزية وتدل على استخدامات هذه التكنولوجية الضوئية، في مجالات كثيرة كالطب والهندسة والملاحة والطيران وغزو الفضاء، كما أنها تستخدم بالنسبة لنا نحن في إختزان المعلومات واسترجاعها ونقلها.

أما المفردة الثالثة وهي (Hyperties) فلم تكن محظوظة في البداية للتداول

كسابقتها، برغم أن صياغتها جاءت قبلاً في كتابات عدد من الباحثين النظريين في أواخر السبعينات وبداية الثمانينيات، أمثال: "تيودور نيلسون" (Nelson)، "ميخائيل هايم" (Heim)، "أندريس فان دام" Van Dam. ويرجع ذلك الحظ غير المواتي في البداية، إلى أن المفردتين الأوليين تعبران مباشرة عن التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج هذه الأوعية الجديدة، بينما المفردة الثالثة وهى فى أصلها (Hyper) سابقة لغوية إغريقية تعنى كما سيأتى فى التبصرة الثانية (زائد عن الحد المألوف)، إنما تدل فقط على السعات الضخمة لما يمكن أن تختزنه هذه الأوعية، من المعلومات المقروءة والمسموعة والمرئية منفردة ومجموعة..!

وأما التبصرة الثانية فهى أن السابقة (Hyper)، لم تستخدم قبلاً فى سياق الأوعية الإلكترونية وتطبيقاتها المتنامية بهذه الكثافة التى نراها منذ التسعينيات وأواخر الثمانينيات، وهى العقد الذى شهد ولادة تكنولوجيا "الليزر" ثم إزدهارها، وقد أصبحنا حالياً حريصين على المقارنة، بين أوعية "المليزرات" ذات السعة، التى بدأت بما يساوى مائة ضعف أو أكثر قليلاً لأسلافها من "المغلفات" بالحجم نفسه لقطر القرص المستخدم فى كل منهما، ثم تطورت فيما بعد إلى بضع مئات فى السعة..! ذلك أن هذه السابقة (Hyper) المأخوذة من اللغة اليونانية القديمة، تعنى الشئ المفرط فى الكبر أو الزائد عن الحد العادى، وقد استخدمت من قبل كثيراً فى المصطلحات الطبية لوصف أعضاء الجسم بهذا المفهوم..! وجاء استخدامها فى وسائط المعلومات "المليزرة" لسببين:

(أ) أن بداية التحسب لأوعية المعلومات فى أواخر الستينيات كانت تعنى اختزان البيانات الببليوجرافية والشارحة للوعاء، فى عدد من السطور قد لا يتجاوز العشرة وقد لا تبلغها، أما فى تكنولوجيا "الليزر" فقد أمكن إختزان الوعاء كله وعشرات الأوعية أو مئاتها، بما يبلغ عشرات الآلاف أو أكثر من الصفحات على القرص "المليزر" الواحد بالقطر المتوسط.

(ب) أن الاختزان الإلكتروني للأصوات وللصور الثابتة والمتحركة وللنصوص بالمسح "الضوئى/المليزر" يتطلب بطبيعته وسائط إلكترونية ذات سعات أكبر كثيراً جداً من تلك المطلوبة بواسطة الاختزان الإلكتروني التقليدى المبكر، المعروف فى النظام الأمريكى بالتسمية (التقنين المعيارى الأمريكى

لتبادل المعلومات: نمام: ASCII). إن تلك السعات الضخمة لم تكن تتوفر فى تكنولوجيا "المغطة" ثم أمكن توفيرها بمئات الأضعاف فى تكنولوجيا "الليزر". وهكذا يمكن فى الوسيط الومائى الواحد اختزان النصوص والأصوات والصور المتحركة والثابتة.

عناصر نظم النشر المائى:

تجدر الإشارة فى البداية إلى أن الباحثين يحاولون أن يعرضوا الواقع المائى وتبنى مفهوم أائ للناشر المائى، وهو المائى فى نشاط النشر الإائى ومن ثم فهناك بعض الحذف والتعديل فى مكونات هذه النظم مائل ذلك حذف الطابعة Printer. والاكتفاء بالعناصر الخمس التالية:

١- الحاسبات الآلية: Computers

تتنوع أجهزة الحاسبات من أائ القدرة الإائى والسرعات، ومع ظهور الحاسبات الشخصية ذات القدرات الإائى العالية، بعد إائى تكنولوجيا الليزر فى الثمانينات، والسعر المائى لأائ النشر الإائى أمراً هائاً، أائ أمائها أن نائ باائات معالجة النصوص وإائى الصور وائى الصوت والحركة بسهولة ويسر من أائ البرمائيات والأجهزة المائى مثل بطاقات الصوت والصور المائى. فقد أائت أوائ للنظم الأائى أائى كل من الصوت والصور المائى إلى الشكل الرمائى الثائى، فعلى سبيل المائل يمكن إائى صور الفائى من أائ إمائ (لوائ إائى الصور Video Capture Boards) ومن ثم تضمين لائط الفائى أائى مستند بطريقة أائى من أائ قبل، أو عن طريق (الكاميرات الرمائى Digital Camera) والائ تسجل الصورة مائى فى شكل رمائى ثائى. وأائ من اللازم أن تتوفر هذه الأجهزة المائى فى كل نظم النشر المائى أائ أن إائىها بأائى على تطبيقات (الوائى المائى Multimedia).

٢- الماسحات الضوئية/Scanners:

نستأى آلات المسأ الضوائى للمائى، وهى أائى تعرف بأسم Charge Coupled Device Array: CCD) بمائىها نائ الصورة مأوى فوق سطح آلة

المسح فتتحرك كتلة رأسها تحت الصورة مطلقة الضوء الذى ينعكس فى سطور متتابعة، فتلتقطه المستقبيلات فى آلة الماسح بالانعكاس أو من خلال الضوء النافذ عبر الشريحة الفيلمية فى حالة المسح بالنفاد، حيث يعاد تجميع السطور تلقائياً لتشكيل الصورة الملتقطة.

وبإيجاز شديد فإنه يتم تغذية الحاسب الآلى بنسخة طبق الأصل من مستند ما أو صورة من خلال الماسح الضوئى لتظهر فى غضون ثوان على شاشة العرض، وذلك من خلال تحليل أجزاء الصور آلياً إلى مجموعة من الخلايا الصغيرة جداً تسمى (Pixel (Picture Cell، والخلية هى أصغر نقطة يمكن إضاءتها بواسطة الحاسب والماسح الضوئى على الشاشة^(١٢).

ويطلب مسح الصور الفوتوغرافية قدراً كبيراً من حجم الذاكرة، وهو الذى وفرته فى الثمانينيات تكنولوجية الليزرة، كما جاء قبلاً فى التبرصتين المقتبستين من دارستى د. سعد الهجرسى، وبعد ذلك يمكن إستخدام برامج ضغط بيانات الصور فى تقليص حجم هذه الصور، إلا أن هذه الطريقة قد تؤثر على درجة (وضوح الصورة Resolution) التى تعتمد فى الأساس على عدد النقاط التى يتم مسحها فى البوصة المربعة (Dots Per Inch (DPI هذا وتتيح آلات المسح اختيار قوة وضوح تتراوح بين ٧٥-٨٠٠ نقطة فى البوصة المربعة.

إن مسح الصور والوثائق المسطحة لم يعد بالأمر المعقد، بخلاف مسح الأجسام ثلاثية الأبعاد التى يتشكل منها عالمنا الحقيقى فهى أكثر تعقيداً، إلا أن إرصاصات تحويل الأجسام الصغيرة والمتوسطة إلى ملفات مرسومة ثلاثية الأبعاد قد بدأت مع ظهور الماسحة الضوئية (Micro Scribe- 3D) من شركة Immersion^(١٣).

٣- برمجيات النشر المكتبى ومعالجة الكلمات:

هناك العديد من البرمجيات المتاحة أمام أنظمة النشر المكتبى، التى يمكن إستخدامها لإنتاج العديد من الأعمال التى كانت تتطلب فى الماضى وقتاً وجهداً كبيرين مثل برمجيات معالجة الكلمات وبرمجيات معالجة (الرسومات Graphics)، وبالرغم من توافر إمكانات معالجة الكلمات والنصوص وإنشاء الرسومات من خلال برمجيات النشر المكتبى أو برمجيات تكوين الصفحات إلا أن

المستفيدين يفضلون في كثير من الأحوال إستخدام برمجيات متخصصة لمعالجة تلك المهام وغيرها^(١٤) وذلك لسببين هما:

١- أن البرمجيات المتخصصة في مهام إنتاج معينة توفر إمكانيات متعددة تتسم بالشمول أكثر من البرمجيات العامة.

٢- من الصعب أن يقوم بمهام إنتاج الوعاء وتصميمه شخص واحد فقط وإنما تتم من قبل أشخاص مختلفين.

وسبق أن ذكرنا قبلاً أن أشهر برمجيات النشر المكتبى هي: (برنامج الناشر المكتبى، Quark x -Press. Electronic Page Maker، أوركس)، ومن معالجات الكلمات (Word Perfect وMicrosoft Word... إلخ).

٤- برمجيات معالجة الرسومات والصور:

تشمل الرسومات جميع البيانات غير النصية، سواء الرسومات الساخرة أو التوضيحية والبيانية من خرائط وأشكال بيانية متنوعة، وكذلك الرسومات التعبيرية المصاحبة للمواد والصور اليدوية التي يخطها الفنان بريشته، ويمكن إنتاج هذه الرسوم بواسطة الحاسب الآلى أو من الخارج لمعالجتها واستخدامها فى التطبيقات المختلفة. ومن أشهر برمجيات الرسم (Adobe El-, Corel Draw, 'Paint Brush Photo Shop 'estimator^(١٥)).

أما الصور فغالباً ما يتم تسجيلها إما عن طريق كاميرات الفيديو، ثم تثبيت إحدى اللقطات لتكوين (إطار: Frame) أو باستخدام المساحات الضوئية، وفى كثير من الأحيان لا يحتاج الأمر لإدماج الصور فى التطبيقات المختلفة فى التصوير حيث تتوفر صور جاهزة فى شتى الموضوعات على أقراص مدمجة/مليزرة، والتى عليها (مكتبات الصور Image Lib) ومن أشهرها (Xpt Power Photos)، و (Corel Photo Disk) والتى تحوى وحدها أكبر عدد من الصور المخزنة على ٤٠٠ قرص مدمج/مليزر^(١٦).

وتهدف معالجة الصور لإحداث تغييرات أو (تأثيرات Effects) معينة على هذه الصور مثل إعادة لتوزيع الإضاءة والترشيح اللوني Filtering والكثافة البصرية ونقته وغيرها من العمليات لتحسين جودة الصور، وذلك باستخدام برمجيات معالجة الصور مثل Aldus Photo Adobe Photoshop Styler..الخ^(١٧).

لما لقطات (الفديو Vidio Clips) فهي عبارة عن تتابع من الصور أو للرسمت، ومن أشهر برامج تحرير لقطات الفديو برنامج (Adope Premiere).

٥- برمجيات التعرف البصري على الحروف Optical Character Recognition:

تتبع أهمية برمجيات التعرف البصري على الحروف (OCR) من ضرورة تسجيل ملايين الكتب والبحوث والدوريات العربية إلكترونياً لتسهيل تداولها، بمعنى أن هذه البرمجيات تتيح مسح مستند مطبوع والتعرف على الحروف المتضمنة به وتخزين بياناتها في (ملف نصي Text File) ليعاد معالجتها باستخدام برنامج لمعالجة الكلمات. ويستفاد من هذه الإمكانية في الاقتصاد في وقت وجهد وتكلفة إدخال عدد كبير من النصوص Data Entry وتقليل نسبة الخطأ في الإدخال، إلا أن جودة العملية تتوقف على عدة عوامل، منها كفاءة برنامج التعرف البصري OCR وقوة وضوح الصفحات المطبوعة وأبناط الحروف ومدى شمولية (مكتبة الحروف Fonts Lib) التي يتم تعريفها مسبقاً بواسطة المحرر. ومن أشهر البرمجيات في هذا السياق (Text Bridge، و Omni Page من شركة Caere، والقارئ الآلي من شركة صخر).

وقد يتبادر للذهن السؤال التالي: لماذا ألجأ إلى تحويل مطبوع من حالة صورة إلى وضع نصي؟

والإجابة تكمن في الحالات التالية:

١- قواعد بيانات النص الكامل Full - Text Data Base التي تتيح إمكانية البحث عن كلمة داخل النص.

٢- الربط بين مقاطع من النص ووسائط أخرى فيما يعرف بالنص الفائق

(Hyperlink Or Hypertext). الذى أتاحته تكنولوجيا الليزر منذ الثمانينات

٣- التعديل فى شكل النص المطبوع الأصلى.

ثانياً: منظومة النشر الإلكتروني

إن تحليل عناصر (النشر الإلكتروني EP) وتعريفه من خلال منظومة النشر للمعيارية الثلاثية (تأليف، وتصنيع، وتوزيع) وبيان أثر استخدام الحاسب الآلى على عناصر هذه المنظومة، هو الذى يضى صفة الإلكترونية وهو الذى يساعدنا على خلق مفهوم لهذا النشاط بالنسبة للقارئ العلم، ومن هنا فإن الجزء التالى من هذه الدراسة، سيجرى على امتداد هذه الثلاثية للمعيارية.

أ- التأليف:

التأليف هو وضع الأفكار فى قالب منطقى قابل للفهم والتلقى وإخراجها من ذهن المؤلف، وكلما كان المؤلف على دراية بإمكانيات الوسيط الذى يحمل رسالته أمكنه الاستفادة من هذه الإمكانيات لتوصيل الفكرة إلى المتلقى. وعملية التأليف هذه عملية ذهنية بحثه يكون تأثير الحاسب الآلى فيها ضعيفاً حيث أقصى استخدام له. قد يكمن فى كتابة النسخة الأصلية من المؤلف أو البحث، ومن الملاحظ أن كثيراً من المؤلفين يفضلون استخدام الورقة والقلم فى تسجيل الأفكار المبدئية وذلك إما بسبب أنها أدوات سهلة التداول فى أى مكان أو لعدم الدراية بكيفية استخدام هذه الحاسبات والتعامل معها، إلا أنه مع ظهور (الحاسبات المحمولة Note Books) ذات الحجم الصغير والإمكانيات العالية أصبحت هذه المشكلة غير جديرة بالاهتمام، حيث يستطيع المؤلف تسجيل أفكاره المبدئية أولاً بأول فى أى مكان...!

ب - التصنيع/الإنتاج:

وتتطوى هذه المرحلة الوسطى، وهى الجوهر الأساسى للمفهوم المقصود بالدراسة، على خطوتين أساسيتين هما التجهيز والإخراج؛ الاستساخ.

١- التجهيز والإخراج:

هو إنتاج فكرة المؤلف أو تحويل النسخة المطبوعة أو المخطوطة إلى شكل مقروء آلياً باستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى، والتي تسمح للمستخدم الفرد بأن تصبح لديه ملفات إلكترونية، تضم النصوص والصور والصوت واللقطات المتحركة (فديو) فى مستند واحد يتميز بجودة عالية، وهو ما يطلق عليه (النشر المكتبى Desk Top Publishing)، الذى تتألف منه بالتفصيل فى "التعريفات" قبلاً، وتحديداً هو الجزء الأهم الذى يسبق الطباعة الفعلية فى ذلك المصطلح.

٢- الاستنساخ:

إن مرور العمل الفكرى بمرحلة التجهيز/ التحويل هو إنتاج (نسخة أصلية إلكترونية Electronic Master Copy) مخزنة على أى من وسائط التخزين المعروفة بما فيها: الشرائط الممغنطة، الأقراص المرنة الممغنطة، والأقراص المليزرة، إلا أن النشر يكتب معناه من تكامل المنظومة الثلاثية أى: يجب الإعداد لإستساخ العمل وجعله صالحاً للتداول والتوزيع. وبالرغم من تعدد أنواع وسائط التحميل أو التخزين الإلكترونية إلا أن مفهوم النشر الإلكترونى الحديث -من الوجهة التطبيقية- يرتبط بظهور الأقراص المليزرة CD-Rom وذلك لما تتميز به من صفات متعددة تجعلها وعاء شديد الجاذبية للنشر، وتأتى فى مقدمة هذه الصفات تلك الإختزالية العالية، التى تصل لأكثر من ٦٨٠ ميجابايت أى ما يعادل ٤٦٣ قرصاً ممغنطاً حجم ٣,٥ بوصة أو ٤٠٠,٠٠٠ صفحة من النصوص^(١٨) وبمقارنة متطلبات التخزين بالنسبة للوسائط المختلفة فى جدول (١)، يتضح أهمية الأقراص الممغنطة/المليزرة التى يطلق عليها أيضاً (الأقراص الضوئية) فى عملية النشر الإلكترونى الحديث (قواعد البيانات البليوجرافية العظمى Greater Bibliographic Data Bases)، وقواعد بيانات (النص الكامل Full -Text)، بالإضافة إلى إمكانية إختزان المعلومات المسموعة والمرئية مضافة إلى الصور والنص، فيما يطلق عليه (الوسائط المتعددة Multimedia). وهنا ندرك أهمية ما جاء قبلاً فى قسم "التعريفات" بشأن الهيبرة والليزرة "قيمة للتبصرتين اللتين إقتبسناهما، من دراستى للدكتور "سعد الهجرسى" عند نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وننصح بالرجوع إليهما فى مصدرهما الأسمى لقراءة النص الكامل لكل منهما.

جدول (١) 'محمد أنيب

وسيط التخزين	كم التخزين (مليون بايت)
٥٠٠ صفحة من النصوص.	١
١٠ صور ملونة.	٧٥
دقيقة واحدة من الرسوم المتحركة (ربع شاشة)	١٥٠
١٠ دقائق فيديو رقمي مضغوط بنسبة ٣٠:١.	٥٥٠
٧٢ دقيقة من الصوت الرقمي.	٧٦٠
ساعتين من الفيديو الرقمي مضغوط بنسبة ١٠٠:١.	٢٠٠٠

وكما كان للأقراص المدمجة/المليزرة فئة CD-Rom الأثر البالغ في صناعتي الإلكترونيات والحاسبات الشخصية، وبفس الطريقة التي حلت فيها هذه الأقراص محل الأقراص الممغنطة القديمة، تتقدم تقنية (أقراص الفيديو الرقمية) Digital Video Disk (DVD) أو ما يطلق عليه الآن (القرص الرقمي متعدد الوظائف Digital Varsity Disk) بثبات للحلول محلها، ومن أبرز مزايا هذا الوافد الجديد سعته التخزينية التي تصل إلى ٤,٧ جيجابايت من البيانات، أي ما يعادل نحو سبعة أقراص مدمجة/مليزرة من الفئة السابقة^(١٩).

خيارات الاستنساخ:

تتأثر عملية الاستنساخ بعاملين رئيسيين هما عدد النسخ والتكلفة، ومن ثم فنحن أمام أحد خيارين مع ملاحظة أن الحديث سيقصر على استنساخ الأقراص المدمجة/المليزرة، فئة Cd - Rom، حيث أنه ليس هناك صعوبات تذكر في الأشكال الأخرى:-

(أ) استنساخ عند قليل أو محدود من الأقراص يمكن أن يتراوح ما بين

١٠-٥٠ نسخة، وهذه يمكن استنساخها محلياً باستخدام ناسخات الأقراص المليزرة (CD-R) والتي تتراوح أسعارها بين ٣٠٠٠-٨٠٠٠ دولار أمريكي وقد طرحت هذه الأجهزة شركتا (Mediaform) و (Microboards Technology) ^(٢٠).

ويرجع السبب في قلة عدد النسخ على سبيل المثال قلة جمهور المستفيدين أو عدم تحمل السوق المحلية لسعر المنتج الإلكتروني مما جعله قاصراً على استخدام الهيئات.

(ب) استنساخ عدد كبير من الأقراص من ١٠٠ فأكثر وذلك عن طريق الاتفاق مع مصانع إنتاج هذه الأقراص في الخارج مثال شركة (CD-Works) *، مع اعتبار أن عامل التكلفة يتوقف على عدد النسخ والفترة الزمنية المطلوب إعداد النسخ خلالها، مضافاً إليها تكاليف الشحن والجمارك، وفي هذا السياق يتم إرسال النسخة الأصلية من العمل Master Copy، وهي التي يتم تحويلها من قبل المصنع إلى Master Glass، تمهيداً لنسخها. ويجدر الإشارة إلى وجود مصنعين لإنتاج الأقراص المليزرة الآن في مصر. وتقع ضمن هذه المرحلة عمليات الإخراج الفني لحاويات الأقراص وإعداد (دليل المستخدم User Guide)، التي تشمل متطلبات التشغيل وكيفية.

ج - التوزيع:

يشير "د. عارف رشاد" إلى أن الشركات التي تنشر موضوعاتها إلكترونياً تتبع في توزيع هذه المواد إحدى أو كل الوسائل التالية ^(٢١):

١- النقل عن طريق الكابل Cable Transmission، ويعني ذلك النقل المباشر من خلال خطوط موزعة مثل كابل التلفزيون أو من الأقمار الصناعية إلى الحاسبات الشخصية.

٢- النقل المباشر عن طريق التليفون Phone Transmission.

٣- استخدام شبكة الإنترنت وذلك بواسطة:

* URL: HTTP:// WWW. Cdworks. Com.

- جهات الإمداد بحق التعامل مع الشبكة Service Providers بتوفير مساحة كافية على (موقع Site) فى الشبكة.

- الربط المباشر للكمبيوتر الشخصى، حيث تقوم شركة النشر بإعداد موقعها الخاص بها على الشبكة لتخزين كافة المعلومات والمواد التى تخصها.

٤- وسائط التخزين المحمولة مثل الأقراص الممغنطة والأقراص الضوئية/ المليزرة، وفى هذه الحالة يمكن للمستفيد شراء المنتجات من منافذ البيع المخصصة لذلك. ومن أكبر الناشرين الذين يستخدمون الأقراص الضوئية/ المليزرة (Simon & Schuster) (Time Warner Inc) و (Addison Wesley Pub).

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الناشرين فى تخصص المكتبات والمعلومات مثل "ويلسون وبوكر"، بالإضافة إلى الجمعيات العلمية تساهم بإنتاجها فى شكل إلكترونى إما على أقراص ضوئية/مليزرة أو عبر شبكة الإنترنت، ومنه ذلك الكم من قواعد البيانات البيلوجرافية والنصية المتاحة عبر الإنترنت أو على أقراص مدمجة مثل: (LISA) و (ISA) و (ERIC) و (Library Literature).

خلاصة القول أن ماسبق هو محاولة متواضعة للتقريب، بين الكتابات المتفاوتة على أيدى المهتمين بالنشر الإلكتروني سواء على المستوى النظرى أو التطبيقي، ذلك أنه ينبغي خلق لغة تفاهم مشتركة ومساحة ود وتكامل بين مختلف التخصصات، التى تخطى أحياناً وتتصارع حول موضوعات بعينها، كل يدعيها لنفسه فى أنانية غير مقبولة، ومن ثم جاءت هذه الدراسة التقريبية لتعكس واقعاً تطبيقياً أقرب ما تكون إلى دليل عمل مختصر جداً يسترشد به عند إنشاء وحدات أو مشروعات نشر إلكترونى، والله ولى التوفيق.

(الهوامش المرجعية)

- ١- شعبان عبدالعزيز خليفة (١٩٩٢) فنلكات فى أساسيات النشر الحديث.- القاهرة. العربى للنشر والتوزيع .ص٩.

٢- شريف درويش اللبان (١٩٩٧). تكنولوجيا الطباعة والنشر الإلكتروني. - القاهرة: العربي للنشر والتوزيع. - ص ٣١٠.

3- Lancaster, F.W. (1989) Electronic Publishing., Library Trends.- vol. 37 No. 3 (Winter)-p.316.

4- Spring, Michael B. (1991). Electronic Printing and Publishing: The Document Processing Revolution.- New york: Marcel Dekker Inc.

٥- أحمد أنور بدر (١٩٩٠)، علم المعلومات والمكتبات: دراسات في النظرية والارتباطات الموضوعية. - القاهرة: دار غريب. - ص ٣٠٩.

٦- محمود علم الدين (١٩٩٠) تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري. - القاهرة: العربي للنشر والتوزيع. - ص ١٥.

٧- سمير محمد محمود (١٩٩٧). الحاسب الآلى.. وتكنولوجيا صناعة الصحف. - الجزيرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. - ص ٤٤.

٨- عارف رشاد (١٩٩٧). ماهو النشر الإلكتروني؟. - عالم الكمبيوتر. - أغسطس. - ص ٥٨.

٩- سمير محمد محمود (١٩٩٧). مرجع سابق. - ص ٤٥-٤٦.

١٠- طارق ألبس (١٩٩٧). "أوركس لنظم الماكنتوش: الجديد فى برامج النشر للمكتبى العربية. PC Magazine. - مارس. - ص ٣٢.

١١- شريف شاهين (١٩٩٤). النشر المكتبى: المفهوم والخصائص والمقومات، أو منافسة الحاسبات الشخصية لدور النشر. - عالم الكتاب. - ع ٤٢ (إبريل). - ص ٢٣.

١٢- سمير محمد محمود (١٩٩٧). مرجع سابق. - ص ١٢.

١٣- ماسحة للجسمات. - PC Magazine. - مارس (١٩٩٧). - ص ٣٥.

- ١٤- شريف شاهين (١٩٩٤). مرجع سابق. - ص ٢٩.
- ١٥- سمير محمد محمود (١٩٩٧). مرجع سابق. - ص ٩٣.
- ١٦- سمير محمد محمود (١٩٩٧). مرجع سابق. - ص ٩٢.
- ١٧- إسلام المداح (١٩٩٧). معالجة الصور. - عالم الكمبيوتر. - أغسطس. - ص ٤٨-٥١.
- ١٨- عارف رشاد (١٩٩٧). مرجع سابق. - ص ٦١.
- ١٩- أقراص DVD وسائط تخزين للقرن الحادى والعشرين. - PC Magazine. - فبراير (١٩٩٧). - ص ٧٠.
- ٢٠- مجموعة أقراص مدمجة.. بكسة زر. - PC Magazine. - مايو (١٩٩٧). - ص ١٩.
- ٢١- عارف رشاد (١٩٩٧) تكنولوجيا النشر الإلكتروني. - عالم الكمبيوتر. - أكتوبر. - ص ٤٥.
- ٢٢- محمد أديب رياض غنيمى (١٩٩٧). شبكات المعلومات: الحاضر والمستقبل. - القاهرة: المكتبة الأكاديمية. - ص ١٩.

(٢)

النظم الخبيرة للمعلومات فى مجال الزراعة*

تمهيد:

إن التطور الهائل الذى حدث فى النصف الثانى من القرن العشرين فى العلوم، وخاصة فى مجالى الحاسبات الإلكترونية والاتصالات قد فتح آفاقاً جديدة، لاستخدام التكنولوجيا لخدمة القطاعات المختلفة وتطويرها. وتكنولوجيا المعلومات هى أحد المجالات التى لم تكن لتوجد لولا هذا التقدم الهائل فى مجالى الحاسبات والاتصالات.

وهدف هذه المادة هو إعطاء نظرة مستقبلية لاستخدام النظم الخبيرة، كأداة من أدوات تكنولوجيا المعلومات فى مجال الزراعة، وعلاقتها بشبكات الحاسبات ونظم المعلومات التى يحتاجها قطاع الزراعة أما الجزء الأخير فيشرح باختصار تقنية النظم الخبيرة وتجربة، "المعمل المركزى للنظم الزراعية الخبيرة" بوزارة الزراعة فى استحداث هذه النظم.

شبكات الحاسبات:

إن أساس الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات هو وجود وسيلة لتدفق المعلومات دون أية عوائق مكانية. وهذه الوسيلة يمكن تحقيقها من خلال ربط حاسبات فى أماكن مختلفة، عن طريق خطوط مؤجرة أو من خلال خطوط الاتصالات التليفونية أو خلال الأقمار الصناعية. لذلك فإنه يجب عمل بنية لشبكة تربط جميع المحافظات بمراكز البحوث ومراكز المعلومات بوزارة الزراعة وهيئاتها المختلفة، وهذه الشبكة تكون العصب الرئيسى الذى يمكن أن تتدفق من خلاله المعلومات الموجودة فى الأماكن المختلفة، كما يمكن من خلالها تقديم الخدمات التالية:-

* هذا الجزء من إعداد د. أحمد رافع أستاذ الحاسبات بجامعة القاهرة ومدير "المركز" وقد أعده بعد مناقشة علمية مع د. سعد محمد الهجرسى، الذى قدر قيمتها النوضيحية فى السياق العام لموضوع هذا الكتاب.

- عمل مجموعات متخصصة فى مجالات الزراعة المختلفة، بحيث يستطيع أى باحث أو مرشد زراعى أو مهندس زراعى أو مزارع، إرسال المشكلة مباشرة إلى هذه المجموعة وبذلك يمكن إجابته مباشرة من المتخصصين فى هذا المجال.

- استرجاع بيانات من قواعد بيانات مركزية.

- معرفة الأحوال المناخية المتوقعة، التى لها أهمية كبرى فى إدارة المحاصيل.

- معرفة أسعار المحاصيل فى الأسواق المختلفة.

-الاتصال بمراكز الأبحاث العالمية.

- استشارة للنظم للخبرة الموجودة على خادم شبكة مخصص لذلك.

وهذه الخدمات هى فقط على سبيل المثال وليس الحصر، فوجود هذه البنية الأساسية سوف يتيح لأى مستخدم فى أى مكان الوصول، إلى أى حاسب آخر على المستوى القومى، للحصول على مايريد، بالطبع من خلال إتفاقات وبروتوكولات يمكن تقنينها.

نظم المعلومات:

إن هناك العديد من نظم المعلومات التى لها فائدة كبرى للاقتصاد والبحوث على المستوى القومى، فى مجال الاقتصاد يمكن عمل قواعد البيانات الآتية على سبيل المثال.

- إنتاج المحاصيل وأسعارها وما تم تصديره منها والمساحة المنزرعة فى كل عام، وتجميع هذه البيانات وميكنتها موجود حالياً فى وزارة الزراعة، وتوفير هذه البيانات إلكترونياً من خلال شبكة الحاسبات، سوف يساعد كثيراً فى دعم إتخاذ القرار، ليس فقط للإدارة ولكن أيضاً للمزارعين والفلاحين يمكنهم اختيار المحاصيل التى يقومون بزراعتها واحتياج السوق لها.

- أنواع التربة والمياه الجوفية والمناخ على مستوى الجمهورية، بحيث يمكن

عمل دراسات الجدوى الاقتصادية لاستصلاح الأراضي، وما يمكن أن يزرع فيها والعائد المتوقع. وهذه القواعد يمكن أن تستفيد منها النظم الخبيرة، حيث إن بعض التوصيات تحتاج إلى هذه البيانات.

وقواعد البيانات هذه يمكن أن تكون متاحة من خلال إدارة تعطي التصريح بالوصول إليها لمن ترى أنه في حاجة لاستخدامها، كذلك فإن هناك تطبيقات كثيرة يمكن عملها على المستوى القومى وتكون متاحة لجهة الإدارة مثل:-

- قاعدة بيانات بجميع المزارعين وحيازاتهم وما يقومون بزراعته وإنتاجهم واستهلاكهم من الأسمدة والمبيدات والمياه، هذه القاعدة يمكن استخدامها لاستخراج معلومات ذات فائدة عظيمة، ويمكن أن تكون المعلومات المجمعة متاحة بعد ذلك لجمهور المتعاملين. وهى فى الواقع تماثل قاعدة البيانات المذكورة أعلاه ولكن يتم تجميعها من بيانات حقيقية مخزنة لكل مزارع على المستوى القومى.

- قاعدة بيانات بالأراضي المستصلحة ومالكها والمحاصيل المزروعة بها وإنتاجهم واستهلاكهم من الأسمدة والمبيدات والمياه، كذلك فإنه يمكن من خلال الشبكة الاتصال بقواعد البيانات العالمية للجينات والمجالات العلمية وما إلى ذلك.

النظم الخبيرة:

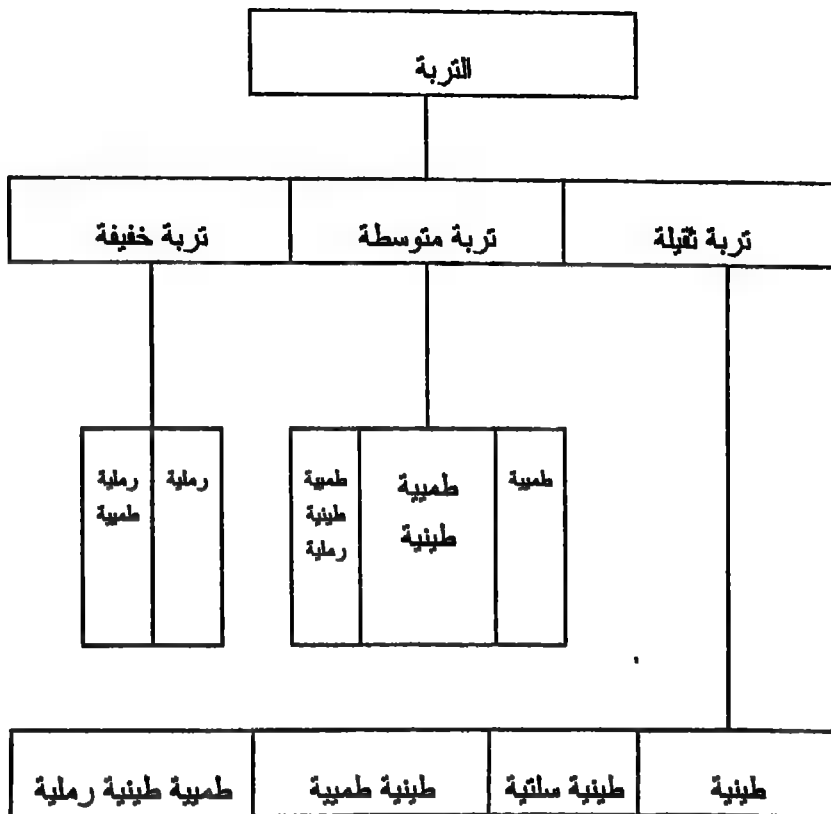
النظم الخبيرة هى أحد التطبيقات الناجحة والواعدة للذكاء الاصطناعى، وهو أحد فروع علم الحاسب الذى يختص بعمل برامج على الحاسب، تحاكي ما يقوم به الإنسان. والنظم الخبيرة تختص بنقل معرفة المتخصصين إلى الأقل خبرة من خلال تقنيين وتخزين المعرفة فيما يسمى "قاعدة المعرفة" وعمل "برنامج" يعالج هذه القاعدة للوصول إلى نتيجة بناء على معطيات معينة.

والفكرة الأساسية لاستخدام النظم الخبيرة فى مجال الزراعة، هى وضع هذه النظم لرفع مستوى الخدمة التى تقوم هذه المكاتب بتقديمها، ويكون لدى المرشد الزراعى أحدث التوصيات المبنية على خبرة ومعرفة المتخصصين، للقادرة على إعطاء نصائح بناء على الواقع، مع وجود متغيرات كثيرة. ومن هنا فهى ليست

ككتب الإرشاد التى تركز على ظروف معينة وقد لا يجد المرشد أو المزارع لها تتناسب مع حالته. النظام الخبير ليس نظاماً للمعلومات يتم الاسترجاع منه، ولكنه يقوم بعملية الاستنتاج بناء على المعرفة المخزنة التى هى خلاصة تجربة الخبراء.

٢٠ وقد أخذت وزارة الزراعة زمام المبادرة فى هذا المجال، فقامت بتمويل أكبر مشروع فى منطقة الشرق الأوسط بل وفى بلدان الدول النامية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، وذلك للقيام بالبحث والتطوير فى مجال النظم الخبيرة فى الإدارة المتطورة للمحاصيل، وهذا المشروع تم البدء فى تنفيذه فى منتصف عام ١٩٨٩ وإنتهى فى نهاية عام ١٩٩٧. وقد تم إنشاء المعمل المركزى للنظم الزراعية الخبيرة، كأحد ثمرات هذا المشروع فى نهاية عام ١٩٩١، وهو الآن أحد الوحدات التقديمية فى المنظومة العامة للبحوث بوزارة الزراعة. وكذلك تم بناء نظامين خبيرين فى مجالى إنتاج الخيار تحت الصوب وكذلك إنتاج البرتقال فى الحقل المفتوح، ويحتوى كل نظام من هذين النظامين على مجموعة من الأنظمة الفرعية: للرى، والتسميد، والمكافحة، والتشخيص، والعلاج. كما تم تجهيز ثلاثة نظم خبيرة أخرى للطماطم والليمون والقمح بتمويل من المشروع القومى للأبحاث الزراعية، الذى إنتهى فى عام ١٩٩٥ وقام المعمل بعد ذلك باستكمالها وتطويرها، ويقوم المعمل بتحديث هذه النظم بصفة مستمرة حتى تعكس أحدث التوصيات. ولتوضيح الجانب الفنى بصورة مبسطة لتكنولوجية النظم الخبيرة سوف نأخذ بعض الأمثلة من النظام الخبير للبرتقال.

المثال الأول: يوضح طريقة الأطر وإرتباطها فى شكل هرمى لتصنيف للتربة. والاطار طريقة لتمثيل المعرفة وتصنيفها وترتيب فئاتها، ذلك أن "الاطار" الذى فى قمة الهرم هو الإطار الأعم، والأطر التى فى القاع هى الأكثر خصوصية. وتكون وظيفة برنامج "معالجة" هذا النوع من تمثيل "المعرفة" هو استنتاج "المفهوم الأعم" من المفهوم الأخص أو العكس.



فى حالة تعرف "النظام" على أن التربة طينية أو طينية سلتية أو طينية طينية أو طينية رملية، يمكن لبرنامج معالجة "المعرفة" أن يستنتج أن التربة ثقيلة، ومن ثم يتم نقل هذه المعلومة إلى النظام الفرعى الذى يستخدمها مثل نظام الري، وهو نظام فرعى يعطى فى النهاية الطريقة للملائمة، توقيتاً، ومقداراً، الخ.

المثال الثانى: يوضح جزءاً من قاعدة "المعرفة" لتشخيص آفة المن فى البرتقال من خلال مجموعة من (القواعد: Rules) "القاعدة تتكون من جزئين رئيسيين: الشرط أو المقدمة، والنتيجة أو الخلاصة وتكون وظيفة "برنامج" لمعالجة هذا النوع من تمثيل "المعرفة" استنتاج النتيجة فى حالة تحقيق الشروط.

لو أن الورقة عليها ندوة عسلىة إذن الآفة محتمل أن تكون المن، أو ذبابة الموالح البيضاء، أو بق الموالح الدقيقى بدرجة ضعيفة.

لو شكل الورقة مجعد، وهناك حشرات على الورقة، والأوراق لتى عليها الإصابة هي الأوراق الجديدة، إذن الآفة محتمل أن تكون المن.

لو لون الحشرة أخضر أو أسود والحشرات متجمعة أو ثابتة. إذن الآفة محتمل أن تكون المن بدرجة كبيرة.

قلو أن المستخدم قد أدخل إلى النظام أن هناك ندوة عسلية على الأوراق لا يستنتج النظام أن هناك احتمالاً ضعيفاً أن تكون الآفة هي المن أو ذبابة الموالح البيضاء أو البق الدقيقى. فإذا سأل النظام المستخدم عن شكل الورقة وهل يوجد عليها حشرات وعن نوع الأوراق المصابة فأدخل المستخدم أن الورقة مجعدة وعليها حشرات والإصابة على الأوراق الجديدة، "النظام" سوف يستنتج أن هناك احتمال أن تكون حشرة المن هي سبب الإصابة. فإذا سأل النظام المستخدم مرة أخرى عن لون الحشرة وطريقة تواجدها فأدخل المستخدم أنها خضراء وأنها مجمعة فإن النظام سوف يستنتج أن هناك احتمالاً أن حشرة المن هي سبب الإصابة. أما إذا أدخل المستخدم قيمة أخرى فسوف يشخص النظام آفة أخرى. وفى النهاية ينتقل إلى نظام فرعى للعلاج، يعطى هو أيضاً بعد تدرجه الهرمى طريقة العلاج الملائمة، توقيتاً ومقداراً، الخ.

وعدد القواعد: Rules المستخدمة لتشخيص الأمراض والآفات ونقص العناصر الغذائية فى النظام الخبير للبرنقال تبلغ حوالى ١١٥ قاعدة تغطى ثمانية عشر مرضاً وثلاث عشرة حشرة وثمانية أنواع من نقص العناصر. وهناك ٣٧٠ قاعدة تغطى الأنظمة الفرعية الأخرى.

وقد تم استحداث (أداة: Tool) لبناء النظم الخبيرة بالمعمل باستخدام لغة البرمجة (برولوج) وذلك بعد تجربة بعض الأدوات الجاهزة، التى وجد لها سوف تكلف المعمل مبالغ طائلة، لتوزيع النظم الخبيرة المستحدثة بهذه الأدوات. فعلى سبيل المثال وجد أن الشركة المنتجة لإحدى هذه الأدوات تتقاضى ١٠٠٠ دولار أمريكى، عن كل نسخة يتم توزيعها من النظام. قلو إفتراضنا أننا نوزع نظاماً خبيراً واحداً على ٢٠٠ مركز بالمحافظات المختلفة لتكلفنا حوالى ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى أى ما يوازى ٦٨٠,٠٠٠ جنية مصرى هذا بالإضافة

إلى أن الأدوات الجاهزة لاتعطى مهندس "المعرفة" الحرية الكاملة فى إختيار طريقة تمثيل المعرفة، ومعالجتها وربطها بالبرامج الأخرى، وبناء نظام لشرح نتائج النظام، وكذلك التبعية الدائمة للشركة الموردة. والأداة التى تم تطويرها استخدمت بنجاح فى إنتاج خمسة أنظمة خبيرة، يجرى الآن استخدامها أيضاً لإنتاج نظم خبيرة جديدة: للعب، والفول، والأرز، وللصحة الحيوانية، وبالتعاون مع الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

وقد تم توزيع النظم الخبير المستحدثة على مواقع إرشادية وبحثية وعلى مزارعين من القطاع الخاص كما هو موضح بالجدول التالى:

المحصول	مواقع إرشادية	مواقع بحثية	قطاع خاص
الخباز	٨	٥	٦٤
الطماطم	٦	٢	٣٩
البرتقال	٧	٧	٥٤
الليمون	١	٤	٢٧
القمح	٢	٥	٤١

ونأمل فى المستقبل القريب أن يتم توزيع النظم الخبيرة المستحدثة، على نطاق أوسع فى المكاتب الإرشادية حيث يجرى الآن إنشاء مكاتب حديثة وتجهيزها بالحاسبات، مما سيساعد المعمل على تثبيت النظم الخبيرة على هذه الحاسبات، ذلك أن العائق الوحيد الآن لنشر هذه النظم هو إفتقاد الحاسبات فى مكاتب الإرشاد.

إن هناك حاجة شديدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات فى مجال الزراعة وقد تطرقت للدراسة إلى ثلاث مجالات أساسية فى هذه التكنولوجيا وهى شبكات الحاسبات، ونظم المعلومات، والتركيز على النظم الخبيرة للمعلومات. فالشبكات هى البنية الأساسية لإمكان تدفق المعلومات التى يمكن توليدها من خلال "قواعد

البيانات" أو من خلال "قواعد المعرفة" وهما مفهومان مختلفان فعلى سبيل المثال إن إستخراج تقرير بالمساحات المزروعة بمحصول معين، هي معلومات يمكن توليدها من "قاعدة البيانات". بينما استخراج توصية برش مبيد معين لمقاومة آفة معينة هي معلومة يمكن توليدها من "قاعدة للمعرفة" تخزن خلاصة خبرة المتخصص في هذا المجال وتحتوى وتأخذ في الإعتبار جميع المحاذير والعوامل المختلفة، التي تؤدي إلى هذه التوصية.

فصل: ٨

التطبيقات التكنولوجية بمؤتمر تونس

* تمهيد

* محور النشر الالكتروني: ٥؛ ٧؛ ٨؛ ١٠؛ ١٢.

* محور الوظائف والخدمات بالمكتبة الالكترونية: ١؛ ٢؛ ٦؛ ٧؛ ١٠؛ ١١؛ ١٨.

■ محور خدمات المعلومات والتحديات التكنولوجية بالمكتبة العربية: ١؛ ٦؛ ٩؛ ١٤.

* محور الجوانب القانونية للنشر الالكتروني : ١؛ ٢؛ ٤.

فصل ٨:

التطبيقات التكنولوجية بمؤتمر تونس

(٨-١٢ أكتوبر ١٩٩٩)

تمهيد:

تحت شعار العام للمؤتمر (المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني) جاء في أوراق المؤتمر التوثيقية أن هناك ٥٤ مستخلصاً* استغرقت (٦٦ صفحة) من تلك الوثيقة الجامعة. أول تلك المستخلصات بعنوان* "النماذج العالمية في النشر الإلكتروني مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكتروني" للدكتور زين عبدالهادي، المدرس في قسم المعلومات بكلية الأدب، جامعة حلوان، الذي يبلغ ثلاثة أسطر ونصف السطر شغلت صفحة (٦) كاملة، ويقراً:

أولها مجموعة من النماذج العالمية في النشر الإلكتروني: مشروع "جوتبرج"، والنساء الكاتب في العصر الفيكتوري، ثم دور المكتبة في عملية النشر الإلكتروني، مع طرق عملية لإعداد النص الإلكتروني، ثم مجموعة من الاستنتاجات التي تساعد في عملية النشر الإلكتروني بالعالم العربي

وكان ثانيها بعنوان "النشر الإلكتروني: المفهوم والتطبيق" ويشغل هناك (٧ ص) وهو مستخلص للبحث الذي يجده القراء بنصه كاملاً، في أول الفصل السابع قبلاً. أما آخر المستخلصات فيقع في ثلاث صفحات (٦٩-٧١) من تلك الوثيقة الأساسية للمؤتمر، بعنوان "المكتبات الافتراضية والتحديات العربية" للدكتورة سارة بن لاغة، المدرسة بالمدرسة الوطنية لعلوم الإعلامية في تونس. وسيأتي هنا بموقعه في نهاية هذه المختارات.

وهذان النموذجان (الأول والآخر) يمثلان معاً اثنتين من السمات في

* من المؤكد أن الوثيقة للجامعة أخطأت في جمع عدد المستخلصات...
* هو العنوان نفسه للبحث الذي سيأتي في الفصل التاسع رقم (١٣) بمؤتمر القاهرة ويشغل حوالي خمس صفحات.

مستخلصات هذا المؤتمر الكبير، وهما: التفاوت الكبير في حجم الاستخلاصات، من حوالي ثلاثة أسطر في جانب إلى ثلاث صفحات تبلغ حوالي ١٠٠ سطر في الجانب الآخر، ومن السمات أيضاً أن أكثرها باللغة العربية وهو أمر طبيعي مع إبراز لبعض المصطلحات الإنجليزية في أحيان قليلة، ومع بعض مستخلصات بالإنجليزية لا يتجاوز أكبرها بضعة أسطر. ومن السمات الهامة أن هذه المستخلصات موزعة بين نوعيتين فقط (Indicative\ Informative تأشيرى / توضيحي) وليس بينها النوع الثالث (Evaluative: تقييمي) فكل المستخلصات من إعداد أصحابها فيما يبدو. ومن السمات الهامة أيضاً أن أصحاب "المستخلصات/ البحوث" موزعون على ثلاث فئات: أكثرهم من العاملين في المكتبات وينطلقون في بحوثهم من هذه المؤسسة، وقليل منهم يعملون في المؤسسات الإعلامية بالصحافة وغيرها وينطلقون منها كذلك. وهناك أحد الباحثين من أصحاب المؤسسات التجارية في تكنولوجيات المعلومات.

أما السمة الهامة والمثيرة أيضاً فهي افتقاد "المعيارية" في المفردات الاصطلاحية، التي تغطي المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع المزدوج لذلك المؤتمر، وهو (النشر الإلكتروني/ المكتبة الإلكترونية) مستقلين أو مرتبطين، وعلى القراء للتأكد من ذلك مقارنة ثلاث أو أربع مصطلحات، مثل: المكتبة الافتراضية؛ المكتبة الرقمية؛ المكتبة الإلكترونية، الخ. بل إن الجناحين الأساسيين للموضوع غير ثابتين ولا متميزين، فليس لأى منهما مفهوم معيارى واضح في مجموع تلك المستخلصات، يمكن أن يخرج به القارئ بعد أن يمر بها جميعاً، من أولها الذي تم تسجيله قبلاً إلى الواحد بعد الخمسين* الذي تم تسجيله بعداً.

ومهما يكن الأمر بشأن افتقاد "المعيارية" في تلك المستخلصات، فمن المؤكد أيضاً أن توزيع تلك المستخلصات على أربعة محاور (النشر الإلكتروني؛ وظائف وخدمات المكتبة الإلكترونية؛ خدمات المعلومات والتحديات التكنولوجية في المكتبات العربية؛ الجوانب القانونية للنشر الإلكتروني) كما سيأتى، ليس يعنى أن هذا التوزيع قد اعتمد على حدود فاصلة دقيقة..! بل من الممكن في أمثله كثيرة، أن مستخلصاً واحداً (وبالتالى البحث الذى يمثلها) يمكن أن يدخل في

* يبدو أن الوثيقة الجامعة للمؤتمر أخطأت في حصر المستخلصات.

اثنين أو ثلاثة، من المحاور الأربعة التي مر ذكرها، بل لعل عدداً غير قليل منها يمكن أن يدخل في المحاور الأربعة بالسهولة نفسها.

ومن هنا فإن الاختيار والتوزيع التالي لنماذج المستخلصات المسجلة هنا، والموزعة على تلك المحاور بتسمياتها، ليس يعني بالضرورة من جانبنا، أكثر من الالتزام المشار إليها قبلاً، دون أن يكون ذلك قبولاً من جانبنا لهذا التوزيع ولا للمحاور التي قام عليها في الأساس.

١- محور النشر الإلكتروني:

يشتمل هذا المحور على أربعة عشر مستخلصاً، تشغل (١٦ صفحة) بمتوسط حوالى (١,٢ صفحة) لكل مستخلص، ويلاحظ أن بعض الصفحات تشتمل على بضعة أسطر، وبعضها الآخر قد يتجاوز ثلاثين سطراً. أحد المستخلصات في هذا المحور بالإنجليزية، دون ما يؤكد أو ينفي أن البحث الأصلي مكتوب باللغة نفسها هذا إذا كان قد كتب فعلاً.١٠. سبع من تلك المستخلصات لباحثين مصريين والسبع الأخرى لباحثين من: السودان (٣)، وليبيا، والجزائر، وتونس، والبحرين. أول المستخلصات هو ما جاء قبلاً، ومنها المختارات التالية بأرقامها في تلك الوثيقة الجامعة للمؤتمر.

(٥)

الدوريات الإلكترونية: دراسة لدوريات المكتبات والمعلومات على شبكة الإنترنت

د. هشام عزمى*

تلعب الدوريات العلمية دوراً أساسياً في عملية الاتصال العلمي، باعتبارها منفذاً أساسياً من منافذ النشر. وذلك في كافة المجالات العلمية المتخصصة. وقد جاءت الدوريات الإلكترونية Electronic Journals كثرة من ثمار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واتساع نطاق النشر الإلكتروني على شبكات المعلومات.

* قسم المكتبات والمعلومات والوثائق بجامعة القاهرة.

وتتناول هذه الدراسة الدوريات الإلكترونية في مجال المكتبات والمعلومات على شبكة الإنترنت، حيث تبدأ بتعريف الدوريات الإلكترونية وأنواعها المختلفة على الشبكة مثل القوائم الإلكترونية Electronic Lists جماعات الأخبار News Groups والدوريات الإلكترونية والسمات المميزة لكل منها. ثم تستعرض الدراسة الدوريات الإلكترونية في مجال المكتبات والمعلومات المتاحة على الشبكة حيث تتم دراستها من حيث تغطيتها الموضوعية وتوزيعها الجغرافي وتطورها الزمني وأشكال إتاحتها على الشبكة. كما تلقى الضوء على العلاقة بين الدوريات الإلكترونية والدوريات المطبوعة في مجال المكتبات والمعلومات، باعتبار أن عدداً غير قليل من الدوريات الإلكترونية يعد امتداداً لتلك المطبوعة، مع إضفاء بعض التغيرات التي تناسب إتاحتها في الشكل الإلكتروني.

وتنتهي الدراسة ببحث أثر الزيادة المطردة التي تشهدها الدوريات الإلكترونية على تخصص المكتبات والمعلومات والباحثين فيه، مع إلقاء الضوء على التطورات المتوقعة لها خلال السنوات القادمة.

(٧)

النشر الإلكتروني في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر

دراسة ميدانية للإنتاج والمنتجين

أ. يحيى بكلي*

يشهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر، منذ نهاية الثمانينات ظاهرة توافد مركزة ومتسارعة لتكنولوجيات المعلوماتية والاتصال. وكان من بين الانعكاسات الأولية لهذه الظاهرة بروز أشكال جديدة من الإنتاج المعرفي. ويتعلق الأمر بالمنشورات الأكاديمية الإلكترونية، مجلات ومنشورات أولية، تقارير أبحاث لمخابر متاحة على شكل صفحات ويب، مواقع إلكترونية حول مؤتمرات وندوات علمية، قواعد معطيات للدوريات والأطروحات

* مركز البحث في الإعلام العلمي والتكني بالجزائر.

الوطنية. نحاول التعرض فى إطار هذه الورقة الى الأصناف المختلفة من هذه المنشورات، وإلى الظروف التى تميز إنتاجها. كما نتعرض إلى المنتجين والناشرين لهذه الوثائق العلمية الإلكترونية: ما هى طبائعهم إزاء هذه التكنولوجيات؟ وما هى العوائق والمحفزات الدافعة إلى تبنى وسائل جديدة لإنتاج المعرفة؟ وما مدى تمكنهم من هذه الأدوات الجديدة؟ وما هى خلفيات تبنيتهم لتلك التكنولوجيات؟ من خلال الإجابة على هذه الأسئلة نقوم بتصنيفهم؛ حسب: ظروفهم، سلوكهم، احتياجاتهم. والهدف من هذه التصنيفات هو الخروج ببرنامج لتطوير وإدماج تكنولوجيات النشر الإلكتروني فى الوسط الأكاديمي الوطنى، لإعادة بناء دورة الاعلام العلمى والتقنى الوطنى.

(٨)

النشر الإلكتروني: وكالة السودان للأنباء

دراسة حالة

أ. اخلاص مكاوى على محمد**

يتناول هذا البحث تاريخ وتطور النشر فى السودان بتركيز على النشر الإلكتروني الذى أخذ فى الانتشار فى العقود الأخيرة كوسيلة معينة على مجابهة الفيض الهائل فى المعلومات وضرورة اتخاذ الجهد والمال والوقت الذى تستنفده وسائل النشر التقليدية.

وقد عرف السودان عدداً من وكالات الأنباء الوطنية منذ فترة خمسينات القرن الحالى معتمدة على جهد وتمويل فردى. وكانت فى الخرطوم محدودة الإمكانيات والنشاط، وفى عام ١٩٧٠ تم إنشاء وكالة السودان للأنباء وهى أول وكالة وطنية رسمية، ومارست نشاطها الإعلامى وتطورت خدماتها وهى تحاول مواكبة ثورة المعلومات.

** إدارة البحوث والمحفوظات بدار للوثائق السودانية.

وتقدم "سوبا" خدمة للنشر باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية في نشرة عامة وملحقاتها ونشرة خاصة، وعاجلة، وملحق أسبوعي. وتستفيد من هذه الخدمة قاعدة عريضة من المؤسسات والمصالح الحكومية والسفارات داخل السودان وخارجه. ولكن توقفت هذه الخدمة في شكلها الورقي وأصبحت تنشر إلكترونياً.

لذلك تتعرض هذه الدراسة لتجربة في مجال النشر الإلكتروني ومعرفة ظروف نجاح التجربة وما ظهر من سلبيات وإيجابيات كل شكل من أشكال النشر، واضعة في الاعتبار الأبعاد والتفاعلات والخطط المستقبلية. وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها دراسة عن تقييم التجربة. وتخلص الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات.

(١٠)

مجلة الفهارس الإلكترونية ونشر المعلومات

منذر العبيدي وسهام الزغيدى*

يمثل نشر المعرفة وتزويد الباحثين والمستفيدين بالمعلومة، واحداً من الأهداف الرئيسية التي تسعى مراكز التوثيق والمكتبات إلى تحقيقها. ويعتبر ذلك من أهم الخدمات التي لا بد أن تتوفر للمستفيد الذي يمثل العنصر الديناميكي والمؤثر في حياة الجهاز المعلوماتي.

ولا يمكن تحقيق ذلك دون دراسة احتياجات المستفيدين. كما لا ينبغي لهذه الدراسة أن تقف عند محاولة استقصاء هذه الاحتياجات بل لا بد لها أن تواكب تطورها واستخلاص مدى استجابة وتحقيق المكتبات لها، خاصة مع ظهور متطلبات جديدة مواكبة لما يشهده العالم من تقدم تكنولوجي في ميدان الاتصالات والمعلوماتية. وتبعاً لذلك أصبح المستفيد أكثر حرصاً على الحصول على معلومة أكثر دقة وبأسرع وقت ممكن.

وإنطلاقاً من أهمية المستفيد باعتباره العنصر المؤثر في استمرارية

* المعهد الأعلى للتوثيق في تونس.

المركز المعلوماتي، سنسعى من خلال بحثنا إلى تحديد مدى تأثير المستفيد في المكتبات الجامعية باعتبارها فضاء معلوماتيا مختصاً ومتميزاً:

- أولاً بمستفيديها الذين هم بالأساس من الطلبة والأساتذة والباحثين.

- ثانياً بطبيعة المعلومة المقدمة التي هي معلومة علمية وتقنية بالأساس.

وإذا كان الفضاء المعلوماتي قد حددناه انطلاقاً من خصوصياته، فإننا ارتأينا تحديد مجال بحثنا. في الدوريات التي نعرف على أنها "نشرية تصدر بانتظام وتحمل عنواناً موحداً أودع قانونياً، تحتوى على مجموعة مقالات تم تقييمها من طرف لجنة قراءة".

واختيارنا هذا يعود إلى خصوصية الدوريات باعتبارها الوسيلة الأنجع والأسرع التي تمكن الباحثين أولاً من الاطلاع على أحدث الإصدارات والتقنية، وكذلك نشر أعمالهم والتعريف ببحوثهم.

ونظراً لهذه الأهمية تسعى المكتبات التي تهتم بالبحوث العلمية إلى تخصيص الجزء الأكبر من مواردها المالية لاقتناء هذا النوع من الوثائق بهدف تلبية حاجيات الباحثين.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتبات لايمكنها أن تقف عند حد الاشتراك بالدوريات وتوفير أغلب العناوين وإنما هي مطالبة بمساعدة مستفيديها وذلك بتسهيل المعلومة لهم وإعلامهم بوجودها.

مما لا شك فيه إذن أن توفير مجلة إلكترونية تتضمن فهراس الدوريات (الالكترونية والورقية) ستضمن لمستخدميها استفادة قصوى بما أنهم لن يضطروا، كما في السابق، إلى تفحص عدة عناوين وقراءة فهراس متعددة للوصول إلى المقال موضوع البحث أو المعلومة المراد الحصول عليها.

إذ يمكن للمستفيد أن يكتفى بتفحص مجلة الفهراس الموضوعية على نمته لتحديد ما يبحث عنه بصورة أسرع.

وكذلك يمكن المكتبات الجامعية من مواكبة التطور التقنى فى مجالى الاتصالات والمعلوماتية فى ظل انتشار ظاهرة النشر الإلكتروني التى تمثل تحدياً جديداً لهذه المكتبات.

ولن يكون بحثنا هذا بمعزل عن معطيات مادية وتجارب واقعية، منطلقنا فى ذلك مكتبة المعهد الأعلى للتوثيق حيث قمنا بدراسة الموجود وتحديد الاحتياجات.

ولعل أبرز ما لاحظناه هو:

- غياب مجلة فهارس رغم ان دراسة الاحتياجات أكدت لنا ضرورة توفير هذا المنتج الوثائقي. لذلك سعينا فى هذا للبحث إلى إنجاز مجلة فهارس متوفرة فى وعاء ورقى وإلكترونى.

وقد حافظنا على الوعاء الورقى باعتبار أن المستفيد لا يمكنه أن يتعامل مع إنتاج إلكترونى جديد دون أن يلجأ إلى الوعاء التقليدى فهو لن يتخلى عن عاداته بصفة هجائية.

أما للوعاء الإلكتروني، فسيقع إدراجه ضمن الشبكة المعلوماتية الداخلية الموجودة بالمعهد.

واستغلال مثل هذه الشبكة سيتمكن من تحسين هذه الخدمات المقدمة إلى المستفيدين الذين أصبحوا أكثر استئناساً وتآلفاً مع التقنيات الحديثة للمعلومات.

إضافة إلى الفوائد المتعددة التى سيحصلون عليها والتى يمكن لختزلها فى:

- السرعة فى النشر والمتابعة.
- التخصص الفورى للمعلومات.
- تعدد إمكانات البحث مع ضمان نتائج إيجابية.
- إمكانية تحديد خصائص المستفيد.
- البث الانتقائى للمعلومات.

ولن يكون المنتج الذى سنقدمه مجرد صورة إلكترونية لما هو موجود على

الورق، وإنما هو مجلة فهارس إلكترونية تتميز عن الوعاء الورقي من حيث الإضافة التي تسعى إلى تحقيقها.

وتتمثل هذه الإضافة في:

- الاستفادة من صفحات الفهارس الموجودة على "الواب" واستغلالها وذلك تجنباً لتكرار المجهود.

- إثراء المخزون الورقي بدوريات إلكترونية موجودة على "الواب" تستقطب اهتمام المستفيدين.

- البث الانتقائي للمعلومات عبر استمارة إلكترونية يسجل فيها المستفيد احتياجاته بدقة، مما يمكن من تكوين قاعدة بيانات يمكن من خلالها تحديد خصوصيات كل مستفيد وتحسينها.

- تكوين ملفات أرشيف يقع فيها خزن مجلات الفهارس غير الجارية وذلك للبحث الراجع.

ولتحقيق ذلك فنحن مطالبون بمواجهة بعض الصعوبات والتمثلة أساساً في:

- حلقة الوصل أو الواجهة.

- دورية الصدور أو التتابع.

- نماذج الاستفسار.

- كيفية الحصول على المعلومة.

- تحديد خصائص المستفيد.

- تكلفة الإنتاج.

وتبعاً لذلك نسعى جاهدين إلى إيجاد حل ملائم وتقديم عمل من شأنه أن يساهم في تحسين الخدمات المقدمة لمستفيدي المكتبات، باعتبارهم عنصرها الحيوي والأساسي.

(١٢)

"الفهرست الإلكتروني: مشروع جامعة الخليج العربي"

أ. إبراهيم جاسم لوري*

تمارس الإنترنت دوراً إيجابياً مميزاً على صعيد بناء مجتمع المعلومات، وتكتسب من خلال هذا الدور حضوراً متزايداً في المؤسسات ذات العلاقة بصناعة المعلومات وترويج منتجاتها.

من خلال تلمس جامعة الخليج العربي لهذا الدور، وفي ضوء رؤيتها المستقبلية لعلاقات التأثير الإيجابية المتبادلة بين المؤسسات التعليمية وصناعة المعلومات في البلاد العربية، بادرت إلى إنشاء هذه "المكتبة الافتراضية" أو الإلكترونية. تبدأ الورقة بإلقاء نظرة سريعة ومكثفة على مواصفات "الفهرست الإلكتروني ووظائفه والخدمات التي يقدمها بوصف كونه "مكتبة" تعرض فهارس محتويات الدوريات العربية وتتيح لزائر الموقع استرجاع المعلومات التي بحث عنها من خلال دورية معينة أو اسم كاتب محدد أو كلمة مفتاحية مستخرجة من سياق عنوان المقالات المغطاة.

وتلقى الورقة الأضواء على العمليات البحثية ونتائجها إلى جانب الإجراءات الحالية المطلوبة لضمان سلامة الموقع والتحويلات الحالية التي تمت خلال عمليات الشراء والبيع.

وتنتهي الورقة بالحديث عن العقبات والمشكلات التي واجهت ومن المحتمل أن تواجه هذا المشروع، وتطلق من ذلك لتسلط الأضواء على الآفاق الرحبة التي يحملها في أحشائه من خلال شبكة التعاون والتنسيق التي سوف ينسجها مع مؤسسات المعلومات العربية والعالمية الأخرى.

* جامعة الخليج العربي في البحرين.

٢- محور الوظائف والخدمات بالمكتبة الإلكترونية:

ويشتمل هذا المحور على تسعة عشر مستخلصاً، تستغرق (٢٤ صفحة) بمتوسط حوالي (١,٣ صفحة) لكل مستخلص، مع التفاوت الكبير في عدد السطور بين الصفحات، منها مستخلصان بالإنجليزية، دون نفي أو تأكيد أن لغة الأصل هي الإنجليزية. ثمانية من تلك المستخلصات لباحثين مصريين، وبقية لباحثين من: الجزائر (٢)، وتونس (٢)، والعراق (٣)، والكويت، وسورية، والسودان، وليبيا، ونقدم هنا من هذا المحور المستخلصات التالية بأرقامها في تلك الوثيقة الجامعة للمؤتمر.

(١)

المكتبات على طريق مجتمع المعلومات

أ.د. عبداللطيف صوفي*

بدأت تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال بتغيير حياة المجتمعات بصورة جذرية في جميع المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية وغيرها. كما بدأت هذه التكنولوجيا تخلق مفاهيم جديدة مثل العولمة واقتصاد السوق والمنافسة، وتعرض تجهيزات جديدة متطورة ذات قدرات خارقة في معالجة المعلومات وتخزينها ونقلها بسرعة هائلة عبر العالم.

ويبدأ البحث في التعريف بالعولمة عبر مفهومها السائد الذي يعنى ترجمة القوة الغربية إلى استراتيجية وسياسات قصد الهيمنة على العالم، وفرض أنماطها الاقتصادية والثقافية والعسكرية عليه، وهي في هذا المفهوم بالغة الخطورة على الدول النامية، لأنها تجعلها غير قابلة للحياة كما تريد، بعد الاستغناء عن مواردها الاقتصادية والبشرية.

وقد وضعت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة المكتبات أسوة بغيرها من المؤسسات على طريق مجتمع المعلومات، ولم يعد أمامها بديل سوى دخول هذا

* سوري معوم بالجزائر يعمل في معهد علم المكتبات بجامعة منتوري قسنطينة.

المجتمع بوعى وإدراك وفهم لطبيعة هذا المجتمع ووسائل العيش فيه. ومن هنا أصبحت مشاركتها فى اقتصاد السوق مطلوبة وضرورية، وتأمين الدخول الحر للمعلومات بدون عوائق لجميع الناس، مع ولوج عالم الأوعية الرقمية والنشر الإلكتروني والحاسب، وهذه بحاجة إلى إمكانات مادية كبيرة لاتستطيع تحملها بمواردها المادية المألوفة.

وقد غيرت مطالب مجتمع المعلومات من وظائف المكتبات، ومن صورة المهنة المكتبية بدرجة جذرية، دون التقريط فى بقائها كخدمة عامة هامة وضرورية، أو تغيير فى الصورة المعروفة عنها. غير أن أوضاعها المادية المتأزمة بسبب تكاليف تكنولوجيا المعلومات الحديثة وبرامجها وشبكاتها فرضت عليها تأمين دخل مالى إضافى يساند ميزانيتها المألوفة من السلطات العمومية، كأن تقدم بعض خدماتها بالمقابل، تبعاً لما تفرضه متطلبات السوق، ولكن هل يعنى ذلك دخولها منافسات هذا السوق، وخضوعها لقوانينه؟

إن المنافسة هى من أشكال السباق، بما يعنى أن الإمكانات الأقوى تهزم الإمكانات الأضعف، والأمر يحتمل الربح والخسارة. وهنا يجب معرفة كيف، ومتى تدخل للمكتبات ميدان المنافسة وهو ما يعرض له البحث بصورة موجزة.

ويتحدث البحث أيضاً عن ضرورة استنفار المكتبات لاستيعاب تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ومواكبتها فى مجتمع المعلومات، والإفادة منها فى جميع أنواع المكتبات وخاصة منها المكتبات الصغيرة، وذلك عبر إدخال مزيد من التقنيات الحديثة، وكسب شركاء جدد، مع تطوير المقاييس والمعايير الموحدة واعتمادها، وتبادل الأفكار حول حقوق المكتبات والمستفيدين منها. كذلك السعى باتجاه الحصول على مزيد من الدعم السياسى والمالى لإقادة للتشبيك الوطنى والدولى، مع توجيه عناية خاصة للمستفيدين، والاهتمام بالجوانب النفسية للاتصال الإلكتروني، وتبادل الأفكار والتجارب حوله.

وبعالم البحث موضوع المكتبات وقوانين الإعلام والاتصال مثل قانون الخدمات عن بعد وقانون العقوبات وتنظيم المعلومات غير الشرعية، وقوانين حقوق التأليف الرقمية، مع بيان التعديلات المطلوبة على قوانين الإعلام بعامة بما يحفظ

حقوق المكتبات، ويجعلها تستمر في القيام بواجباتها ومهامها المعهودة. ويوجه البحث عناية خاصة لحقوق التأليف الرقمية، فيعرف بقواعدها مثل قواعد برامج الكمبيوتر، وحقوق التأجير والإعارة، وقواعد بنوك المعلومات واتفاقيات حقوق المالكين الدولية، ثم يتحدث عن مشروع اقتصاد الكتاب الجديد، لأن المعالجات الآلية الرقمية للمعلومات، والإعلام والاتصال جلبت معها تأثيرات كبيرة على جميع جوانب الحياة داخل المجتمع الإنساني، وأصبحت بصورة خاصة الكتاب وبعض أنواع البشر في التصميم وأحدثت فيها تغييرات عميقة.

وقد جاء "مشروع اقتصاد الكتاب الجديد" هذا بمبادرة أوربية عام ١٩٩٧، بشروطه وهياكله، وتنظيمه، وبرامج تنفيذه. ونظراً لأهمية هذا المشروع في مجتمع المعلومات، فقد عالجه البحث بصورة موسعة، وأعطى أمثلة عن مراحل تطبيقه في ألمانيا، علماً أنها تكون مفيدة في تنوير مكتباتنا العربية عند اعتمادها لهذا المشروع وأخذها به.

وأخيراً يعالج البحث موضوع اتفاقيات الدعم والتكفل التي أصبحت إحدى سمات مجتمع المعلومات المعاصرة، ويقدم نماذج عنها، لأن المكتبات أصبحت بحاجة إلى مثل هذه الاتفاقيات، حتى تستطيع الاستمرار في القيام بواجباتها، وتحقيق أهدافها.

إن على مكتباتنا العربية أن تدخل مجتمع المعلومات بوعي وإدراك، وأن تدعم وسائلها وأوعيتها وتجهيزاتها الحديثة، وتهتم أكثر بالتكوين والتكوين المستمر، مع ضرورة التتويه، أن المكتبات والنفاقة لم تعد قضية للدولة وحدها فحسب، تتفرد بها وتتولى أمرها في مجتمع المعلومات، بل لا بد من المشاركة الواسعة للمؤسسات والأفراد لتحمل هذه المسؤولية وزيادة الاستثمار الثقافي في هذا الميدان، فالإنسان هو الرأسمال الحقيقي في مجتمع المعلومات، والاستثمار الثقافي هو أساس كل استثمار، فرصيد كل أمة يكمن في عقول أبنائها وإداعتهم، والعقول لا تقوى إلا بالمعرفة، وهي قوة لا تستطيع بدونها تدعيم مكانتها في هذا العالم، الذي لا يعترف إلا بالقوى القادرة.

(٢)

إشكالية نقل التقانات إلى البلدان النامية: إطار المكتبات الإلكترونية

أ. أحمد الكسبي*

تعتبر إشكالية نقل التقنية إلى البلدان النامية الإطار العلمي الصحيح لدرس إدراج التقنيات الحديثة للمعلومات في المكتبات ومرافق المعلومات. وإشكالية استخدام المكتبات الإلكترونية التي تعتبر آخر صيحات تقانات المعلومات التي تضم أحدث مستجدات الصناعات الإلكترونية في مجالات المعلوماتية والاتصالات وتعدد الوسائط تأتي في إطار فشل البلدان العربية في صياغة أشكال مثلى لتوطين التقانات الإلكترونية الاستراتيجية.

ومعروف أن إقامة أهم المشاريع المعلوماتية في البلدان العربية تعتمد على التقانات المستوردة، وكأن عملية نقل التقانات تتم بالشراء وليست بإنتاج التقانات ويشجع البحث العلمي بابتكار وتطوير منتجات ملائمة. ويتم اقتناء التقنيات الحديثة واستيرادها في أغلب الأحيان بدون توصية من ذوي الاختصاص والعلماء والباحثين وأحياناً كثيرة بدون استشارتهم وحتى سماع رأيهم بالبدائل المطروحة. وتقبل بعض البلاد العربية الغنية في مجالات نقل التقانات على الحلول السهلة فتعتمد على بيوت خبرة أجنبية وعلى تقانات أجنبية وفي أغلب الأحيان تأتي هذه التقانات من بلد واحد ولا يتدخل الأخصائي الوطني إلا في مراحل التركيز والتشغيل. لذا تبدو الخيارات التقنية وكأنها عشوائية تؤدي إلى:

✧ إغراق السوق المحلية بالسلع والخدمات الأجنبية، ونمو الظاهرة الاستهلاكية إلى حدود تتجاوز كثيراً قدرة الاقتصاد الوطني وقدرات الإنتاج المحلية (مشكلة المديونية).

✧ اتباع سياسة المشروع الجاهز "تسليم المفتاح باليد" وإقامة المنشآت المعلوماتية على أساس أحدث التكنولوجيات وإهمال التكنولوجيا المحلية واغتراب هذه المشروعات وتبعيتها للشركات العابرة للقوميات.

* المعهد الأعلى للتوثيق في تونس.

✧ استيراد سياسة الكفاءات الأجنبية مقابل التفريط بالكفاءات الوطنية القومية أو عدم استغلالها على الوجه الأمثل...!

والمتمثل في مشاريع وتجارب المكتبات الإلكترونية أو الرقمية في الولايات المتحدة أو في أوروبا (المشاريع التعاونية "ميموريا" أو مشاريع المكتبات الوطنية "إسبادون"...). يصطدم بحجم التغيرات والتحديات التي لم تفلح الدول العربية في دراسة أبعادها ودلالاتها وفشلت في التحضير والإعداد لها.

إن المكتبات المرفقة في البلدان المتقدمة تستعمل تجهيزات ونظم آخر ما وصلت إليه مستجدات تقانات المعلومات مثل (مركز القراءة بمساعدة الحاسوب PLAO poste de lecture assiste par ordinateur) تلك للتجهيزات التي تمكن من خلق فضاءات جديدة، حيث يستطيع القارئ إنشاء ملفات خاصة به تعيد تنظيم كتاباته ومطالعاته وإثراء مدوناته، بتصدير واستيراد الملفات من مواقع خارجية ودخولها محملة على أوعية إلكترونية وأقراص ضوئية، تحيك نسيجاً جديداً لأشكال متعددة من المعطيات، من صوت وصورة ثابتة ومتحركة. إن مناوله هذه التجهيزات تدخلنا في فضاءات سببرانية وعالم مواز للعالم الواقعي، وتفرض منطقاً غير مألوف ومضامين مجردة هي أكثر تجرداً من الواقع، تبرز من خلال ثلاث خصائص: اللامادية (La dematerialisation) (اللاتموقع La delocalisation) واللامترامن (La desynchronisation) ويظهر تأثير النظم المصطنعة في علاقتها مع المستفيدين منها، خلال ثلاثة سلوكيات إنسانية جديدة (الإغماس والتفاعل والتخيل: (Imagination\ Interaction\ Immersion) يتسم بها كل من يروم المشاركة في هذه العوالم.

على أن وجوب تفسير خاصيات الفضاءات السببرانية من الناحية التقنية هام، حيث يبقينا على صلة ومعرفة بأحدث فعاليات التقدم الحضاري مع ثورة شبكات الاتصال، لكن لا يعني أن ننخدع بالقضاءات الخيالية وأن نهجر بأساطير القرية الإلكترونية وأن ننشر الدعايات دون نقد علمي وإعداد رصين لمستلزمات "مجتمع المعلومات". إن إحدى مهام أخصائي المعلومات مهما كثرت العوالم الافتراضية، هي الدعوة للعودة إلى الواقع وإضفاء المعاني الثابتة والتاريخية على الظواهر المستحدثة وتحكيم القيم الخالدة:

إن الثورة الرقمية الحديثة النى لاتجد لها المرجعية الكافية عندنا، نذكرنا بأخطائنا منذ قرون عندما تقاعسنا فى نقل تقنيات الطباعة فى القرون الوسطى، فى ظل استبدادية تعتبر الابتكار والتجديد والاستثمار فى مجالات المعرفة مغامرة لا يحمد عقباها..! فشلنا فى توطين تقانات نشر وإيصال المعلومات، فهل نعيد الكرة ؟

إن فشل العديد من المشاريع القومية (مشروع الشبكة العربية للمعلومات ARISNET وغيرها من المشاريع الإقليمية) يدل على أن مشاريع اليوم لتركيز البنى والمواقع ومراسد المعلومات ومحاولات المشابكة بينها، تبقى فى حدود تخلف الأقطار العربية. ولم يحصل بين البلاد العربية إلى الآن الحد الأدنى من التعاون وتنسيق المواقف بين مراكز وأجهزة المعلومات والاتصالات وصانعى القرارات فى ميدان المعلومات حول الاختيارات الهامة على المستوى القومى، ولم تتجج الهيئات الإقليمية فى تعريف أولويات التطور والتوجهات حسب القطاعات الاقتصادية والمنشآت ومتطلبات السوق القومية.. وهذا يعكس حدود الواقع العربى المشئت ويعكس قيمة الاستثمارات المتواضعة فى أغلب المؤسسات التى تحاول إنشاء قواعد معرفية ومنتجات معلوماتية وتعمل على الربط بينها.

نصاب بخيبة الأمل عندما نقفل المشاريع العربية فى توطين التقانات وتعجز عن تركيز قواعد للمعلومات، وتصبح الخيبة أكثر إيلاماً حيث يبدو أن اللحاق بعصر المعلومات والإسهام فيه والاستفادة منه من ناحية إنشاء صناعات للمحتويات ونشر الإنتاج الفكرى أصبح فى متناولنا.

أن الأدوات اللحاق بركب الحضارة هى مهمة أيسر بكثير مما كانت عليه فى عهد ليس بالبعيد، إذ أن إنخفاض تكلفة تقانات الشبكات الحاسوبية وزيادة سرعتها وجودة خدماتها ستزيد لا محالة فى ربط العرب ببعضهم. وجوهر تقانات المشابكة الحديثة (خصوصاً بعد ظهور الإنترنت) تتعلق بمهمات التنسيق وصعوبة انتقال وتداول البيانات والمعلومات، والعجز فى هذا المستوى يعود أساساً لقلّة المختصين وشحة المبالغ المعتمدة والاستثمارات الموجهة لمرافق المعلومات.

وإجمالاً يمكن أن نعتبر أن فشل توطين التقانة يعكس فشل العمل العربى المشترك وفشل أساليب التنمية، وليس هذا بالأمر الغريب على الدول العربية التى فوتت أغلب فرص التنمية، فلم تستغل طفرة غلو أسعار النفط فى عقد السبعينات ولم تستغل الفرص الكثيرة الأخرى.

كيف يمكن أن نخوض محور اللقاء حول المكتبات الإلكترونية، بينما لم نقم بتحليل علمى لواقع المرافق العربية للمعلومات المحلى والوطنى والقومى؟ كيف يمكن أن نعتنى بمستجدات التقانات الحديثة للمعلومات، بينما لم نحصر المشاكل التى يتخبط فيها أخصائى المعلومات على جميع المستويات ولم نقدم الحلول العلمية لأصحاب القرار للتقليل من الفجوة التكنولوجية، ولم نقنعهم بأن التقانات تتم بنقل المعلومات وبتشجيع البحث العلمى وابتكار وتطوير منتجات ملائمة.

(٦)

تركيبية تبادل المعلومات لبناء شبكة مكتبات ومعلومات عراقية وعربية

أ. عامر إبراهيم قنديلجى*

إذا كانت الفهارس والكشافات الخاصة بالمكتبة التقليدية من ضرورات التعريف بموجودات المكتبة من كتب ومقالات ومواد أخرى، فإن التسجيلات الببليوغرافية (bibliographic records) فى قواعد البيانات المحوسبة الببليوغرافية (Bibliographic Database) هى التى حلت محل فهارس المكتبة وكشافاتها. كما أن قواعد البيانات المحوسبة جاءت بمفاهيم جديدة، مثل معالجة البيانات (Data Processing) لتحل محل مفاهيم تقليدية هى الفهرسة Cataloging.

ومن هذا المنطلق جاء مفهوم تركيبية تبادل المعلومات، أو ما يطلق عليه اسم التركيبية الببليوغرافية^(١)، التى يمكننا تعريفها بأنها الشكل أو الحاوية التى تضم جميع العناصر التى تتشكل منها التسجيلة (Reccord) الببليوغرافية، موزعة

* قسم المكتبات والمعلومات بالجامعة المستنصرية فى بغداد.

(١) المفصود هو: Communication Bibliographic Format

على وحدات بحث، يستطيع نظام الحاسوب المستخدم، التعرف على كل وحدة بصورة مستقلة، والتعامل معها بواسطة أى تكنولوجيا معلومات يستخدمها النظام للتعامل مع التسجيلات. وهناك نوعان أساسيان من التركيبات، الأول هو تركيبات التبادل العالمية، التى تتألف من تعليمات تنظم بيانات التبادل على الوسيط المحسوب، وتستخدم بصفة عامة مواصفة قياسية دولية لتراسل البيانات، التى هي أيزو (ISO\2709)، والمعرب منها باسم (ASMO\668). كذلك فهي تستخدم رموزاً لتحديد عناصر البيانات فى التسجيلة، كالمؤلف والعنوان والنشر، وتتولى تعريف عناصر البيانات المختلفة فى التسجيلة الواحدة. ومن أمثلتها تركيبة التراسل المشتركة التى طورتها منظمة اليونسكو (UNESCO) المعروفة باسم (ت ت م / CCF) وقد صدرت طبعتها الثالثة عام ١٩٩٢، وهى متوافقة مع المواصفات العربية ٦٦٨.

أما النوع الثانى فهي التركيبات المحلية، وهى التى تتبناها مكاتب أو مراكز معلومات أو مجموعة منها؛ وهى باتجاهين مختلفين الأول تركيبات محلية متباينة، تجعل تبادل وتراسل المعلومات مسألة صعبة.

والاتجاه الثانى يمثل التركيبات التى صدرت بعد صدور تركيبات التبادل المذكورة سابقاً، وقد تأثرت بها أو اعتبرتها أساساً لها. ومن أمثلتها تركيبة مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الدوك / ALDOC) وتركيبه صحة (WHO) والتركيبه الأردنية (ت أ م) وقد أصدرها مركز المعلومات الوطنى عام ١٩٩٧.

أما التركيبه التى يقترحها الباحث فهي لانتقاطع مع العديد من التركيبات السابقة، وبإمكانها التراسل والتبادل مع أى من المكاتب والمراكز التى تطبق تركيبات التبادل المذكورة مثل تركيبة صحة والتركيبه الأردنية. وسيكون واضحاً من خلال جدول المقارنة الذى سيقدمه الباحث لعدد من هذه التركيبات بما فيها التركيبه العراقية.

(٧)

المكتبة الإلكترونية في الكويت: واقع أم خيال؟

تجربة المركز الوطني للمعلومات العلمية والتكنولوجية بالكويت

أ. شذى العون*

تجربة المركز الوطني للمعلومات العلمية والتكنولوجية في معهد الكويت للأبحاث العلمية بشأن التحول إلى مكتبة إلكترونية تجربة رائدة ليس على الصعيد المحلي فقط وإنما على الصعيد الإقليمي أيضاً.

فقد عمل القائمون بشئون المركز منذ تأسيسه على تبني سياسات الأتمتة والميكنة، عاملين بكل جهد ومثابرة على تحويل معظم أنشطته وفاعلياته لكي تدار إلكترونياً، وذلك للارتقاء بمستوى الخدمات في المركز ووضعها في مصاف مراكز المعلومات المتقدمة.

وقد كان من ضمن استراتيجيات المركز الواضحة العمل على أن يكون المعهد نموذجاً حياً للمكتبة الإلكترونية في المنطقة متبنياً للمعايير العالمية في استخدامه للتكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة، واضعاً نصب عينيه خدمة مستفيديه وسد احتياجاتهم بالطرق العلمية الحديثة وبكفاءة ودقة عالية.

ولم ينس القائمون على المركز حين التخطيط لعملية التغيير هذه، للقوى العاملة به واحتياجاتهم التدريبية والتأهيلية حتى ينعكس هذا على مستوى أدائهم ونوعية الخدمات لمستفيديهم.

تستعرض هذه الورقة مراحل التغيير التي مر بها المركز بدءاً من كونه مركزاً للتوثيق في نهاية السبعينات إلى كونه مركزاً وطنياً للمعلومات العلمية والتكنولوجية ورائد الأتمتة والميكنة في المنطقة.

* المركز الوطني للمعلومات العلمية والتكنولوجية، معهد الكويت للأبحاث العلمية.

مرحلة البناء:

كانت البداية الاعتماد بشكل كلى على مصادر المعلومات المطبوعة، من كتب ودوريات وملخصات علمية وبراءات اختراع واستخدام النظام اليدوى لإعداد بطاقات الفهرسة والتصنيف، ومن ثم استخدام تلك البطاقات فى عملية البحث والاسترجاع.

ثم كان الفضل باستخدام نظام آلى "STAIRS" لتبدأ عملية الأتمتة وتحويل العديد من العمليات اليدوية إلى عمليات تتم عن طريق الحاسب الآلى ومحاولة التخلص بالقدر الأكبر من العبء الورقى، وكان النتاج هو الفهرس الآلى للمركز بدلاً من الفهرس اليدوى أو بطاقات الفهرسة والتصنيف.

ومع بداية ظهور بنوك المعلومات العالمية اتجه المركز لتتويع مصادره والاشتراك فى خدمات تلك البنوك مثل BRS أو DIALOG وأضاف بهذا فهرساً آلياً جديداً لينمى مجموعاته بمجموعات بنوك المعلومات تلك.

مرحلة إعادة البناء:

كان من آثار حرب الخليج عام ١٩٩٠ أن فقد المركز جميع مجموعاته، وكان التحدى كبيراً لإعادة بناء تلك المجموعات الكبيرة (٥٥٠٠٠ كتاب، أكثر من ٢٠٠٠ دورية، ٣٥٠٠٠ تقرير على الميكروفيش).

ومع ابتداء النشاط البحثى فى المركز وضيق الوقت ومحدودية الموارد المالية المعتمدة للمركز، ومع الطفرة الرهيبة فى عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وظهور الإنترنت، اتخذ المركز استراتيجية واضحة فى عملية البناء:

⊗ الاعتماد على مصادر المعلومات الإلكترونية بشكل رئيسى فى عملية بناء مجموعات المركز، وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا الأقراص المدمجة وشبكة الإنترنت أو شبكات الأخرى.

⊗ استخدام خدمات المعلومات المتوفرة إلكترونياً سواء عن طريق الإنترنت أو عن طريق شبكات اتصال أخرى.

⊗ استخدام الإنترنت والاستفادة من خدماتها بأقصى حد ممكن.

⊗ تطوير القوى البشرية في مجال استخدام تلك الأدوات حتى ترتقي بمستوى الخدمات المقدمة وإمكانية التعامل مع المستخدمين الذين أصبحوا أكثر وعياً بالنسبة لاستخدام التكنولوجيا والاتصال بمصادر المعلومات الخارجية.

⊗ الحصول على نظام آلي متكامل لتنظيم وإدارة المجموعات المتوفرة في المركز، مواكباً لآخر التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات ومتوافقاً مع المعايير والمقاييس العالمية في هذا المجال. وعلى أن يكون قادراً على التعامل مع المجموعات العربية باللغة العربية. وقد تم ذلك بالحصول على نظام الـ "VTLS" بأجزائه المختلفة.

البرامج والخدمات الجديدة

طور المركز العديد من خدماته وأضاف الجديد منها وذلك لأداء الخدمة بشكل أفضل لمستخدميه مثل إصدار النشرة الإلكترونية لخدمة المعلومات Information Services Bulletin وخدمة الإحاطة الجارية إلكترونياً.

الخلاصة:

بعد ما يقارب عشر سنوات مضت على مرحلة إعادة البناء نرى أن المركز يسير قدماً في تحقيق هدفه في أن يكون مكتبة إلكترونية، وإلى أن يحقق ذلك بشكل كامل يبقى هناك العديد من التحديات التي لابد من التعامل معها.

(١٠)

المعالجة الفنية لأوعية المعلومات الإلكترونية

د. محمد فتحى عبدالهادى*

إن أوعية المعلومات الإلكترونية هي في الواقع أوعية المعلومات التقليدية

* قسم المكتبات والمعلومات والوثائق بجامعة القاهرة.

الورقية وغير الورقية المخزنة إلكترونياً على وسائط ممغنطة أو مليزرة، أو تلك الأوعية للورقية أو المخزنة أيضاً إلكترونياً عند إنتاجها من قبل المؤلفين والناشرين، في ملفات قواعد بيانات متاحة عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق نظام للأقراص المدمجة أو باستخدام شبكات الاتصال بعيدة المدى مثل الإنترنت.

وقد انتشرت هذه الأوعية انتشاراً كبيراً في السنوات القليلة الماضية وزاد إقبال المكتبات ومراكز المعلومات عليها والإتاحة للاستخدام، من حيث الاقتناء والمعالجة. وتتطوى المعالجة الفنية لأوعية المعلومات الإلكترونية على العديد من المشكلات والتوجيهات الجديدة التي تتلاءم مع طبيعتها. وتهدف هذه الورقة إلى استعراض أبرز القضايا والمسائل المتعلقة بالمعالجة الفنية (الفهرسة الوصفية، الفهرسة الموضوعية، التصنيف) فضلاً عن تقديم بعض المقترحات.

وأهم عناصر الورقة:

- * طبيعة أوعية المعلومات الإلكترونية وحاجتها إلى معالجة فنية تختلف عن المعالجة لأوعية المعلومات التقليدية في بعض الجوانب.
- * قواعد الفهرسة الموضوعية المتاحة ومعالجتها لأوعية المعلومات الإلكترونية.
- * استخدام قوائم رؤوس الموضوعات ومدى ملائمتها للأوعية الإلكترونية.
- * نظم التصنيف واستخدامها في تنظيم الأوعية الإلكترونية.

(١١)

Retrieval Through Digital Library Network

Eman Darwish*

Abstract

The Paper discusses The Possibility for the access the world wide web connection to an online databases somewhere on the internet. CD-ROM towers are available to be shared across a peer to peer network allowing multiple users simultaneous access to a single CD-ROM. the CD-ROM or DVD-ROM towers are excellent

*Science & Technology Information Center, Cairo.

for networks since all the CD-discs or DVD-discs are available simultaneously to all the workstations on the network. Thus a vast Population of users scattered around the globe Who are able to access easily & conveniently to the complete contents of thousands of large and small repositories containing texts, images, sound recordings, videos, maps, scientific data as well as hypermedia combinations of these elements.

(١٨)

تأثير المكتبة الإلكترونية على المستخدمين وتحولات مهن المعلومات

محاولة منهجية لتحديد طريقنا في غابة المعلومات

د. حسن الشامي*

هناك ضجة مثارة حول المعلومات من حيث الكثرة والتضاعف وماذا نصنع إزاء هذا الوضع ؟ ولهذا كان البحث من واقع دراسة عملية لأوعية المعلومات (خصوصاً الإنترنت) في محاولة منهجية لتحديد طريقنا في غابة المعلومات التي تحيط بنا من كل مكان لذلك يجب أن يكون للأمة هدف مشترك يتوزع من خلاله النشاط الموجه إلى فحص هذه المعلومات وتوجيهها إلى من يستفيد منها (أى العلم للعلماء والأدب للأدباء والطب للأطباء والسياسة للسياسيين والفكر للمفكرين والفلسفة للفلاسفة..وهكذا..)

وبالتالى نكون جميعاً استفدنا من المعلومات جميعاً ولايحمل كل فرد منا السلة (طبق الدش كله) على رأسه مهموماً وبعد ذلك يبقى الهم الثقافي العام وبحكمه حسن الاختيار الذى يهتم بالأعمدة الفكرية لخطوط المعلومات ونموها بالحم العضلى المبنى عليها ثم بالشبكة العصبية بينها ولذلك نرشد إلى الخطوط الإرشادية التالية:

العالم الدكتور "أحمد زويل" أحدث اضطراباً في بحيرة الفيزياء الساكنة والتي كانت أن تتوقف عن البحث الجديد. معنى هذا أن الفيزياء قد تجتث معلوماتها

* المركز المصرى لتكنولوجيا المعلومات.

القديمة بالاستنكار وبالشرح أو نثر هالات حول فتوحات علمية جزئية فرعية محدودة وبالتالي يصير خضم النشر الفيزيائي في المجالات العديدة خادعاً لكثيره لمن لا يعرف سر الطبخة (أسمع جعجعة ولا أرى طحناً) وهذا مثال على كثرة النشر المعلوماتي بدون طحين حقيقي.

كثير من النشر الإعلامي (تحت عباءة علمية) يتضمن أحياناً أغراضاً خاصة تخضع للوبيات خاصة وبالتالي يكون التعرض لها والإحاطة بها نوعاً من خدمة صاحب الغرض والإتخاذ بخدعته، والأفضل ترك هذا الضجيج برمته بدون خسارة. كثير من المادة الإعلامية استهلاكية، أو تتعلق بأغراض خاصة بصاحبها، لذلك هي تعنى فقط من يريد استهلاكها أو التسلية بها أو يريد عمل "Business" بها. وبالتالي فهذا الخضم الإعلامي الرهيب لا يخيف من يعرف هدفه جيداً.

المادة المفيدة (تقريباً) مكررة عدة مرات بأشكال مختلفة فجميع الجامعات تنشر وكل المكتبات تهرس وكذلك كل دور النشر تطبع وتنشر، ولكن مسار المعلومات له دائماً خطوط محددة، لذلك يجب على الشخص أن يحدد مساره ابتداء وعند ذلك لا يحدث أى نوع من الخلط "confusion" بين المسارات المختلفة للمعلومات.

لذلك سأفرد هذا الجزء الخاص بالحديث عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بشئ من التفصيل:

الإنترنت: شبكة معلومات دولية لا يملكها أحد ورغم ذلك فهي ملك لكل البشر. لها مسميات عديدة فهي تسمى (السوق الالكترونية) أو (سيد الجواسيس) كما تسمى (الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس) ومسميات أخرى كثيرة متناقضة ولكن كلا منها يحمل ظلاً من الحقيقة.

وذلك يرجع لأسباب عديدة فالشبكة تمكن المشترك من الاتصال والبحث والتسوق والترفيه ومعرفة أخبار العالم وزبارة المتاحف ومراسلة العلماء والأصدقاء وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها الشبكة للمستخدمين فيها كما يمكن تبادل المعلومات والأبحاث وطباعتها من على بعد آلاف الأميال، والاشتراك في المجلات

الالكترونية والحصول على مقالات أو ملخصات الأبحاث العلمية كما يمكن مطالعة بنوك المعلومات عبر الشاشة، وطلب الصور والتقارير، والاشتراك في (مجموعات المناقشة Conference Groups) بالصوت والصورة في نفس اللحظة، ولأن شبكة الإنترنت نتاج ثورتين تكنولوجيتين هما ثورة الاتصالات وثورة المعلومات، لذلك استطاعت - في مدة وجيزة- تغيير توجه الإنسان في مجالات شتى خلال العشرين عاماً الأخيرة.. كما كونت عالماً جديداً أطلقوا عليه اسم (الفضاء المعلوماتي Cyber Space) يتكون من عشرات الملايين من أجهزة الكمبيوتر المرتبطة معاً من خلال شبكة الإنترنت... ومئات الملايين من البشر المشتركين فيها وشبكة الإنترنت ما هي إلا مزيج من مئات شبكات المعلومات المستقلة التي تعمل بنظام مفتوح ولذلك يطلق عليها (شبكة الشبكات) وهي تصل الحكومات والمؤسسات العسكرية. كانت مسألة إدخال لغات أخرى (غير الإنجليزية عامة واللغات اللاتينية تحديداً) موضع بحث في عديد من المؤتمرات كان آخرها المؤتمر الدولي لشبكة المعلومات العالمية العنكبوتية World Wide Web المعروفة اختصاراً W.W.W. أي: ع ع ع أو العنكبوتية عبر العالم ونظراً لأن شبكة الإنترنت لها كل هذه السطوة التكنولوجية على العالم، فهي تربط أكثر من خمسة آلاف شبكة رئيسية وتقدم معلومات تفصيلية في كل المجالات ابتداءً من الاقتصاد والسياسة والفنون والأدب والعلوم والديانات وحتى مجالات الترفيه والتسلية كما أنه يتم تبادل حوالي ٣٠ مليار حرفاً كل شهر من خلالها.. لذلك فإن السؤال الهام الذي يجب أن يشغل تفكيرنا هو: كيف نستفيد من مزايا الشبكة وما تقدمه من فوائد عديدة وفي نفس الوقت نتجنب المخاطر والمحاذير التي نكتف العمل عليها؟

ماهي استخدامات شبكة الإنترنت والخدمات التي تقدمها؟

تقدم شبكة الإنترنت مجموعة متنوعة من الخدمات هي:

✉ البريد الإلكتروني e-mail: حيث يتم إرسال واستقبال رسائل البريد والمعلومات لحظياً on-line أو بعد فترة (حسب الرغبة) من خلال عنوان بريدي لكل مشترك أو مجموعة مشتركين. كما يتيح إرسال الصوت والصورة معاً (الفيديو) للاتصال وجهاً لوجه من خلال توصيل كاميرا وميكروفون بجهاز

الحاسب لعمل اللقاءات والحوارات من خلال الشبكة. كذلك يسمح بالاتصال عن بعد بالحاسبات المختلفة واستخدام إمكانياتها كما لو كان الشخص متصلاً بهذا الحاسب عن طريق الحاسب الشخصي للمشارك الذي قد يكون محدود الإمكانيات بمفرده.

❖ قائمة البريد **Mailing List**: للاحتفاظ بالمعلومات الضرورية عن كل مشترك ووضعه على قائمة البريد للاستفادة من خدمات الشبكة التي تناسبه.

❖ استكشاف الشبكة والبحث عن المعلومات المسجلة بها ثم الوصول إلى مجموعات الأخبار **News Groups**.

❖ ملفات المعلومات من خلال استخدام نظام **File Transfer Protocol** اختصاراً **FTP** وذلك عن طريق شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت عبر العالم: ع ع ع) **W.W.W** وهي نظام يسمح بالتجول في شبكة الإنترنت وقراءة الوثائق والحصول على الصور وسامع الأصوات المرتبطة بمصدر المعلومات ويتم استرجاع ملفات هذه الشبكة عن طريق البريد الإلكتروني وذلك بالاستعانة بخادم البريد باستخدام ما يسمى **Uniform Resource Locator** المعروفة **URL**.

كيف نستفيد من شبكة الإنترنت؟

نظراً لضخامة البيانات والمعلومات المسجلة على الشبكة، لذلك سنقسمها إلى مجالات رئيسية:

❖ الاتصال: فخلال الشبكة يمكن للمشاركين أن يتصلوا ببعضهم البعض اتصالاً مباشراً لحظياً **on - Line** أو من خلال البريد الإلكتروني **email**: ويتم تبادل الأفكار وملخصات الأبحاث والاشتراك في المجالات الإلكترونية المتاحة بما يفيد مجالات الأبحاث العلمية بمختلف مجالاتها.

❖ للتسويق: كما يمكن للشركات والمؤسسات الإعلان عن منتجاتها بطريقة جذابة وتفصيلية للمشاركين ويمكن عقد الصفقات التجارية من خلالها أو التعرف على مواصفات وأسعار الشركات الأخرى ويتم تبادل المعلومات من خلال

صفحات المواقع Home Pages التي تصممها كل شركة لنشاطها وتضعها على الشبكة لتكون متاحة للمستخدمين فيها.

☉ الأخبار: تتيح الشبكة للمستخدمين فيها الاطلاع على الأخبار العالمية سواء السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الفنية أو الثقافية من خلال شبكة الأخبار.

المخاطر والمحاذير بشبكة الإنترنت:

قد تبت معلومات غير مرغوب فيها تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد والثقافة في مجتمعاتنا.

كما قد تبت أفكاراً عنصرية أو سياسية مناهضة أو تدعو للعنف والإرهاب.

احتمال دخول أشخاص على مواقع بالشبكة غير مصرح لهم بها، وذلك للتجسس أو محاولة السطو على معلومات غير مصرح لهم بها ومحاولة الإضرار بالجهات التي تخصها هذه المعلومات (كالبנק والشركات) أو المؤسسات العسكرية ووزارات الدفاع وغيرها.. ومحاولة السطو العلمى بما يشكل اعتداء على حقوق المؤلف والناشر المادية والمعنوية.

٣- محور خدمات المعلومات والتحديات التكنولوجية بالمكتبات العربية:

يشتمل هذا المحور على أربعة عشر مستخلصاً في (١٤ صفحة) بمتوسط صفحة واحدة لكل مستخلص. كلها بالعربية مع للتصريح في أحيان غير قليلة ببعض المصطلحات الإنجليزية. خمسة منها لباحثين مصريين، وبقيتها لباحثين من: السعودية، وعمان، والعراق (٢)، والبحرين (٢)، والجزائر (٢)، والسودان. ونقدم هنا من هذا المحور المستخلصات التالية بأرقامها.

(١)

تأثير النشر الإلكتروني على دوريات علم الاجتماع بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز: دراسة الاستخدام والمستخدمين

د. شريف كامل شاهين*

توجد عدة ملاحظات شكلت في مجملها دوافع هذه الدراسة نستعرضها
فيما يلي:

في عام ١٩٩٤/١٩٩٥ اتخذت عمادة شئون المكتبات بجامعة الملك عبدالعزيز
قراراً بإلغاء جميع اشتراكاتها في النسخ المطبوعة من الدوريات الأجنبية، وقامت
بتوفير مجموعة من قواعد البيانات على أقراص مدمجة تغطي النصوص الكاملة
لمقالات الدوريات في مجالات موضوعية مختلفة. وقد لوحظ عدم إخضاع
الدوريات الإلكترونية على الأقراص المدمجة لإشراف وتنظيم إدارة الدوريات
بالمكتبة، بينما تم إسناد الإشراف عليها لإدارة خدمات المعلومات. وقد نتج عن
ذلك عدم وجود أية إشارة مادية وببليوجرافية تربط بين الدورية في شكلها
المطبوع وبين نفس الدورية في شكلها الإلكتروني على القرص المدمج. هذا إلى
الإقبال المحدود من جانب مجتمع المستخدمين على استخدام الدوريات في ثوبها
الإلكتروني الجديد. وقد اختار الباحث قاعدة بيانات النصوص الكاملة لدوريات
العلوم الاجتماعية Social Science Index\ Fulltext للناسر UMI والتي تكلف
المكتبة أكثر من ٦٧ ألف ريال سنوياً مقابل تجديد الاشتراك بها لتكون محور
هذه الدراسة التقييمية. ونظراً لاحتواء قاعدة البيانات على ٤٦٢ دورية في مجال
العلوم الاجتماعية، فسوف تقتصر الدراسة على دوريات علم الاجتماع فقط والتي
يبلغ عددها ٨١ دورية. هذا بالإضافة إلى عدد ٢٤ عنوان دورية متخصصة في
علم الاجتماع كانت تصل إلى المكتبة في الشكل المطبوع ولا تدخل ضمن نطاق
تغطية قاعدة البيانات. وتهدف للدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

هل تغطي قاعدة البيانات نفس الدوريات التي كانت تصل إلى المكتبة بانتظام

* قسم المكتبات والمعلومات والوثائق في جامعة القاهرة.

فى مجال علم الاجتماع؟ وما الدوريات التى أضافتها؟ .

✪ ما هى آراء المستفيدين فى الدوريات التى تغطيها قاعدة البيانات تلك التى كانت تصل إلى المكتبة ولم تغطيها قاعدة البيانات؟

✪ ما هى كثافة استخدام الدوريات التى تغطيها قاعدة البيانات وتلك التى لا تغطيها؟ وذلك من واقع حجم الإستشهادات الواردة فى الإنتاج الفكرى المنشور لأساتذة علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز، وكذلك بتحليل الإستشهادات الواردة فى الرسائل العلمية للمجازة من قسم الاجتماع بكلية الآداب؟

ويتضح مما سبق أن الدراسة اتخذت المنهج المسحى لدوريات علم الاجتماع سبيلاً لها للوصول إلى نتائج واقعية لاستخدام دوريات علم الاجتماع بالمكتبة المركزية لجامعة الملك عبدالعزيز ولاستكشاف آراء المتخصصين فى تلك الدوريات. كما تعتمد على تحليل الاستشهادات المرجعية فى كل من الإنتاج الفكرى المتخصص للسادة أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع وكذلك الاستشهادات المرجعية الواردة فى رسائل الماجستير المجازة فى نفس القسم. وذلك بهدف للتأكد من درجة كثافة استخدام الدوريات من جانب الباحثين فى علم الاجتماع.

(٦)

خدمات المعلومات العلمية فى المكتبات الإلكترونية المتخصصة

أ. عصمت محمد عبدالحكيم*

تعد خدمة المعلومات من المهام الأساسية للمكتبة الإلكترونية المتخصصة حيث تتركز معظم خدماتها فى دعم البحوث والرسائل العلمية، ذلك لأن الباحث أو القارئ يعتمد فى ممارسة نشاطه البحثى على الإنتاج الفكرى الذى توفره له المكتبة من خلال نوعيات أوعية المعلومات المتعددة والمحملة على الوسائط الإلكترونية أو عبر الشبكات المحلية والعالمية.

* المركز القومى للإعلام والنوثيق فى القاهرة.

من المهم التعرف المستمر على دوافع المستفيدين وتحديد مكان ونوعية وطبيعة موقع عملهم وما الذى يؤثر فى قراراتهم الفنية لتعظيم استفادتهم من خدمات المعلومات من المكتبة الإلكترونية، فالجدير بالإشارة أن يعلم مسؤولو المكتبة الإلكترونية أنهم يقدمون خدماتهم لمستفيدين متحركى ومتنوعى الرغبات والسلوك، فمن المهم قيام مسؤولو المكتبة بإعداد سياسات وخطط تجعل هذا المستفيد دائماً هو الزائر المرتقب.

تعتمد خدمات المعلومات فى المكتبة الإلكترونية على مدى نجاح القائمين بالعمل على تقديم الخدمة للمستفيدين وعلى درجة كفاءتهم وعلى رضا هؤلاء المستفيدين عن مستوى الأداء. إن عملية التقديم المشار إليها ذات طبيعة جماعية تتم كمحصلة لمجهودات فرق عمل يشارك فيها أطراف متعددة التخصصات منهم خبراء ومسؤولى العمليات الفنية بالمكتبة الإلكترونية، خبراء المعلومات وقواعد البيانات والمكتبات وخبراء ممثلين عن قطاعات المستفيدين المترددين على المكتبة الإلكترونية.

إن الاهتمام باستمرارية تدريب العاملين فى مجال خدمات المعلومات بالمكتبة الإلكترونية بعد مطلباً جوهرياً لضمان وتأكيد حصول المستفيد على أفضل خدمة ممكنة لذا فمن المفيد تكثيف الجهود لعمل برامج غير تقليدية للتدريب على كيفية استخدام لوعية المعلومات الإلكترونية إلى جانب تقديم برنامج لتدريب المستفيدين أيضاً للتعرف والتعاضد والتعامل الكفء مع المكتبة الإلكترونية ومقتنياتها وتكنولوجياها.

(٩)

تقديم مكتبة جامعة الأمير عبدالقادر من خلال تطبيق تقنية مورس

أ عبدالمالك بن السبتي*

رغم النداءات العديدة من قبل المتخصصين فى شئون المكتبات بقدّم تقنية مورس، وعدم استجابتها لأهداف وتطلعات المكتبات الجديدة لاعتمادها حسب رأيهم بشكل خاص على مؤشر دوران الوثائق، دون الأخذ بعين الاعتبار العناصر والمؤشرات الأخرى. إلا أن هذه التقنية لازالت تحافظ على مكانتها لما لها من دور أساسى فى

* قسم علوم المكتبات بجامعة منتورى قسنطينة.

تقديم فعالية للمقتنيات بالمكتبات الجامعية، وتقديم معلومات دقيقة حول حركية ودوران الوثائق، مع معرفة نسب الرصيد الميت والرصيد الحي، كما تمكن من تقديم العديد من المؤشرات والمعلومات الحالية والمستقبلية، وبشكل خاص تقديم بيانات دقيقة عن الدوران المتوقع للوثائق في الفترات القادمة.

وقد ازدادت هذه البيانات والمؤشرات دقة مع تطور طرق وأساليب المكتبات، وبشكل خاص استخدام الحاسوب وما يتطلبه من برامج عالية المستوى وتجهيزات جد متطورة، الشيء الذى مكن من سهولة تطبيق هذه التقنية لتوفر المعطيات الضرورية مع صحتها ودقتها المتناهية، التى كانت صعبة أو مستحيلة المنال عند محاولة تطبيق تقنية مورش فى المكتبات المبنية على النظم التقليدية.

وبناء على الاعتبارات السابقة الذكر جاءت هذه الدراسة، التى تناولت تقييم رصيد مكتبة جامعة الأمير عبدالقادر بقسنطينة، هذه الأخيرة التى كانت من بين المكتبات الجامعية الجزائرية السابقة للاستفادة من خدمات الحاسوب فى مصالحها. ولقد كان لوضع المكتبة التنظيمى دور هام فى تطبيق تقنية مورش لها فى وقت قياسي، دون إهمال المساعدات التى تلقيناها من موظفى المكتبة وعلى رأسهم السيدج أمين المكتبة.

هذه الجهود بمجملها مكنتنا من الكشف الواضح والدقيق عن وضعية رصيد هذه المكتبة بجميع تخصصاته وأقسامه من حيث حركيته ودورانه، الأمر الذى يمكن من توجيه سياسات الاقتناء الحالية والمستقبلية إلى الطريق الصحيح بما يحقق نتائج طيبة لدى الباحثين والأساتذة والطلبة.

(٤)

الإنترنت: مراجعة بيبليوغرافية

أيوب الكتبي*

يرجع الهدف الأساسى من وراء هذا العمل إلى إعداد مراجعة شاملة عن

* مكتبة جامعة البحرين.

الإنترنت ببيوغرافيا والبحث عن كلمة الإنترنت وبالعنوان فقط فى جميع المصادر البحثية الأجنبية منها الإلكترونية عن طريق الإتصال المباشر بالإنترنت من شركات بيع الكتب الإلكترونية، والبحث أيضاً فى قواعد المعلومات المتخصصة المبنية على أسطوانات الليزر وتحديداً للذكر قواعد Dissertation Abstract Index و UMI-ABI.

أهداف المشروع: هو ما يمكن تلخيصه فى حصر جميع الكتب المرتبطة بخدمات الإنترنت، توفير الجهد على الباحث المتخصص والمهتمين بقضايا الإنترنت. والصعوبة هنا تكمن فى كثرة حصر مصادر المعلومات، والتي تزيد على ٣٥٠٠ بحث فى الدوريات المتخصصة والعامّة وما يقارب من ٢٠٥ رسالة دكتوراه وماجستير حتى شهر مارس ١٩٩٩، إضافة إلى تلك الكتب. وينفرد هذا الدليل بتعدد الفصول التى تصل إلى ستة وعشرين فصلاً: ١- اللغات البرمجية. ٢- جافا. ٣- الوسيط. ٤- الجسور. ٥- برامج المراقبة. ٦- البريد الإلكتروني. ٧- طرق الإتصال. ٨- الإنترنت والتربية. ٩- الإنترنت. ١٠- توصيلات ISDN. ١١- شبكة Linux. ١٢- الصفحة الأمامية MS. ١٣- النسخة واحد. ١٤- الحقوق والسرية. ١٥- المراجع. ١٦- بروتوكول النقل. ١٨- خادم شبكة UNIX. ١٩- مستعرض الشبكات. ٢٠- كيفية البحث فى الإنترنت. ٢٢- الحاسب الآلى وشبكات الاتصال. ٢٣- أجهزة وبرامج Multimedia. ٢٤- اللغات البرمجية فى الإنترنت. ٢٥- رسائل الدكتوراه والمجستير. ٢٦- أبحاث الدوريات.

أهمية المشروع: تعد الإنترنت ومقوماتها من جيل ثورة المعلومات أى الثورة الرابعة وتوابعها - إفرازاتها والمعلومات هى المعرفة- والمعرفة هى القوة والتحدى. بالإضافة إلى أهمية المشروع بشكل عام للمهتمين بقضايا الإنترنت نجد هذه القضية الأكثر اهتماماً فى جميع شؤون المعرفة والمعلومات، للتجارة الإلكترونية، للنواحي العلمية، قضايا الأخلاقيات، إهتمام الدول والقطاع الحكومى فى التعامل اليومى عن طريق شبكة الإنترنت، القطاع الخاص، القطاع التربوى - الأسرة والأطفال، الحماية من إفرازات الإنترنت، مشاكل تجدد البرامج المستحدثة للتعامل مع الإنترنت، الاتصال وقطع الغيار hardware إلخ...

٤- محور الجوانب القانونية للنشر الإلكتروني:

يشتمل هذا المحور الأخير على أربع مستخلصات، تشغل (٧ صفحات) بمتوسط حوالى (١,٨ صفحة) لكل واحد منها، مع العلم أن أعداد السطور بالصفحة متفاوتة كثيراً، لباحثين من: مصر، والكويت، والسودان، وتونس، ونقدم هنا من هذا المحور كل أرقامه باستثناء الثالث.

(١)

ثورة النشر الإلكتروني: حقوق الملكية الفكرية في الدول المتقدمة وآفاقها في الوطن العربي

أ. سهير إبراهيم حسن*

تتكون دورة النشر التقليدية من مؤلف وطابع وناشر ومع دخول التكنولوجيا في مجال النشر فإن المفهوم لم يتغير ولكن أسلوب التخزين والاسترجاع قد تحول من استخدام الورق المطبوع إلى الوسائط الإلكترونية. وأصبح من السهل استخدام الوسائط الإلكترونية في نشر الكتب والجرائد والمجلات، الأمر الذي شجع المجتمع الأكاديمي على اقتحام تلك المجال الأقل تكلفة مقارنة بطرق النشر التقليدي. فالنشر الإلكتروني ما هو إلا عملية تحميل المعلومات ونقلها رقمياً في ملفات إلكترونية يسهل معها تقديمها ومن ثم تنقلها في قالب متناسق يتيح إنتاجها إما في صورة رقمية أو ورقية، تحوى تلك الوثائق نصوفاً أو صوراً أو رسوماً قابلة للتعديل في الحجم والشكل وفق الحاجة. وبطبيعة الحال فإن شبكة الإنترنت تشكل العمود الفقري لنشر الجرائد والمجلات على جميع أنحاء المعمورة. وفي الحاضر هناك دلائل قوية على توجه الأجيال القادمة إلى استخدام نظم المعلومات التي تعتبر اللبنة الأساسية لثورة النشر الإلكتروني.

وعلى الجانب الآخر فإن حقوق الملكية الفردية تبقى قائمة ولم يغفل دورها في مجال النشر الإلكتروني، إذ أن سهولة نسخ ونقل الإصدارات الإلكترونية لا يعنى

* المركز القومي للإعلام والتوثيق في القاهرة.

الحصول عليها بدون مقابل، فيقدر ما يسعى الناشرون لاستخدام هذه التكنولوجيا لما تتمتع به من سهولة في إنتاج أعمالهم أو تحديث ما ورد بها من معلومات لإصدار طبعات لاحقة بقدر ما يسعون إلى حماية حقوق مؤلفيهم في الحفاظ على ملكيتهم الفكرية وصيانة عائداتهم الاقتصادية.

والآن بعد اتفاقية "الجات" طفت على السطح أهمية إلقاء الضوء على الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية مثل حقوق براءات الاختراع والنشر. وهنا سوف نقدم محاولة جادة ومختصة لمناقشة قضية النشر الإلكتروني وعلاقتها بحقوق الملكية الفكرية كذلك دراسة مدى قياس النظم التي تتضمن حماية حقوق الملكية الفردية من دولة أخرى.

(٢)

الجوانب القانونية للنشر الإلكتروني

أحمد عمران الجمعة*

نتناول هذه الدراسة ثلاثة نقاط محددة هي:

أولاً: الإبداع القانوني للمواد الإلكترونية.

ثانياً: حقوق المؤلف.

ثالثاً: تكاليف استخدام المعلومات الإلكترونية وطرق التعامل مع الناشرين. نناقشها بالترتيب كما يلي:

أولاً: الإبداع القانوني للمواد الإلكترونية

الإبداع القانوني للمواد الإلكترونية جزء لا يتجزأ من الإضافات التي أدخلت على قانون الإبداع المعروف لحماية الملكية الفكرية لحقوق المؤلف، ولما كان لليونسكو جهود عديدة في النشر والتعريف بهذا القانون (التي صاغت منه معظم

* إدارة المكاتب بوزارة التربية في الكويت.

دول العالم بنود قوانينها الخاصة بحماية الملكية الفكرية) فقد أكدت الكويت على أهمية هذا القانون بإصدار مرسوم أميري رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ بشأن حقوق الملكية الفكرية، ونشرته في العدد ٤١٤ من جريدتها الرسمية (الكويت اليوم) وبعده وفاء بكل ما يتعلق به كقانون للإيداع القانوني الشامل لكافة الجوانب الفقهية الحديثة في هذا المضمار وسجلاً لروح الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المؤلف التي انضمت إليها الكويت فاعتنق القانون الكويتي للملكية الفكرية كافة النصوص والأحكام التي صدرت بهذا الشأن وأخذ أحدث الحول التي انتهت إليها تلك الاتفاقيات الدولية في نصه.

ثانياً: حقوق المؤلف في مجال النشر الإلكتروني

تتناقش الورقة الرأس السابق بشئ من التفصيل في الرؤوس الفرعية الثمانية التالية:

ماذا تعنى كلمة حقوق المؤلف؟

الاهتمام بحقوق المؤلف وحمايتها.

نشأة هذه الحقوق وتطورها في نقاط .

الطبيعة القانونية لحقوق المؤلف.

ماهى الأعمال المشمولة بحقوق المؤلف؟

أنواع الاعتداء على حقوق المؤلف.

نطاق حماية المؤلف.

وسائل حماية المؤلف.

ثالثاً: تكاليف استخدام المعلومات الإلكترونية وطرق التعامل مع الناشرين

من السائد في المكتبات ومراكز المعلومات الآن استخدام المعلومات الإلكترونية التي تنتشر في الجهات الرسمية وغير الرسمية العام منها والخاص على أنها إما إشتراك أو دفع مقابل معلومات ويبدأ ذلك من البريد الإلكتروني مروراً بالأقراص المليزة CD-ROM والخدمات على الخط المباشر on line وانتهاء باستخدام أشعة الليزر في الخدمات الآلية لكافة الخدمات المتاحة عن طريق

الإنترنت وعن طريق الموزعين المعروفين أمثال أمازون AMAZON وما يمكن أن يكشف عنه بعد ذلك. وعلى كل حال فالتكلفة تتراوح حالياً بين الاشتراك الثابت المحدد الأجر سلفاً وبين الحصول على معلومات مقابل مبلغ دائم حتى ينتهي أو الدفع مقابل الخدمة.. الخ. ولدينا بالكويث أمثلة كثيرة على ذلك في أماكن مختلفة من الدولة منها على سبيل المثال: مكتبات جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، والصندوق الكويتي للتنمية.

مصطلحات ذات صلة

IITF: Information Infrastructure Taskforce.

IPC: Information Policy Committee.

WGIPR: Working Group of Intellectual Property Rights.

(٣)

المكتبات الافتراضية والتحديات العربية

د. سارة بن لاغة*

لاشك في أن المكتبات الجامعية الوطنية ومراكز التوثيق والمعلومات تعج بالكتب والمجلات والدوريات والبحوث والدراسات. وكلما زاد عدد الوثائق كلما زادت الخدمات والمعلومات التي يمكن أن تقدمها هذه المؤسسات إلى روادها من تلاميذ وطلبة وباحثين. وليس عصرنا عصر المعلومات فحسب بل هو أيضاً عصر ثورة الاتصالات. فمع الاتجاه المستمر نحو زيادة الاستثمار في مجال بناء شبكات المعلومات بات من السهل جداً الحصول على وثائق حديثة وقيمة في كل المجالات. كيف لا وجميع مستخدمي الإنترنت يستطيعون، بمجرد أمر بالضغط على زر الفأرة طباعة ما يصدرونه، والحصول على وثيقة يريدون الاطلاع عليها من بين الكم الهائل والمتزايد من الوثائق التي تنشر على هذه الشبكة، وذلك طبعاً دون مغادرة مكاتبهم فبدلاً من أن ينتقل الباحث من مكتبة إلى أخرى ومن مركز إلى آخر أصبحت الوثائق تنتقل من بلد إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى

* المدرسة الوطنية للعلوم الإعلامية في تونس.

حتى تصل فوق مكتبه. ورغم كل هذه التطورات التكنولوجية والتزايد اليومي لعدد من المنخرطين في شبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم، لم ينتف دور المكتبات ومراكز التوثيق. بل على عكس ذلك، نشأت لدى مستخدمي تقنيات الاتصالات رغبة متزايدة في الحصول على الخدمات المكتبية والاطلاع على مخزونها الوثائقي عبر شاشة الحاسوب. فبات بذلك حلم المكتبات الإلكترونية والافتراضية يراود كل باحث إذ لا تكفى المعلومات المنشورة على الإنترنت لإفادته بالتفاصيل أو المصادر التي يبحث عنها.

المكتبات الافتراضية:

تعتمد المكتبات الافتراضية على التقنيات الحديثة لرقمنة الوثائق ومعالجتها وتخزينها في قواعد معطيات ووثائق وفقاً لمواصفات عالمية. فيمكن بذلك تخزينها في حواسيب مختلفة واسترجاع جميع محتوياتها في أي زمان ومكان بصفة شفافة. وترتكز المكتبات الافتراضية على مبدأ المشاركة والتعاون. فالمكتبة الافتراضية ليست فقط مكتبة رقمية أو إلكترونية تمكن القارئ من الحصول على الوثائق دون مغادرة بيته أو مكتبه، بل هي مجموعة من القواعد المتواجدة في نقاط مختلفة يتم الوصول إليها عبر واجهة واحدة كما لو كانت جميع محتوياتها مجمعة في مكتبة مركزية واحدة. ورغم كثرة التجارب والمواقع على الإنترنت بعد بناء المكتبات الإلكترونية والافتراضية ميداناً من ميادين البحث العلمي. وفي هذا المجال يعمل مخبر "ريادي" منذ تأسيسه بالمدرسة الوطنية للعلوم الإعلامية سنة ١٩٩٣ بإدارة الأستاذ "محمد بن أحمد" ومساهمة العشرات من الباحثين والجامعيين في مجال الإعلامية الوثائقية وقواعد البيانات وتطبيقات التعليم. بمساعدة الحواسيب على مواكبة ما يروج في العالم من ظاهرة انفجار المعلومات والثورة التقنية ضمن المساهمة في تطوير البحث العلمي في مجال التوثيق الإلكتروني والمكتبات الافتراضية. وفي نطاق التعاون القائم مع المؤسسات الجامعية والمخابر الأوروبية والعالمية، تمت أخيراً الموافقة على فكرة مشروع بحث يدوم تقريباً سنتين قابلتين للتجديد بين مخبر "ريادي" ومخبر "لوريا" بفرنسا حول "المكتبات الافتراضية المتعددة اللغات". وينطلق هذا البحث من فكرة مشروع يدعى "كالايوب" (Calliope) تم إنجازه في فرنسا من طرف مجموعة

من المؤسسات العلمية المتباعدة جغرافياً إثر قرارها استعمال تقنيات الاتصالات والمعلومات لتمكين كل منخرط في إحداها من الإطلاع والحصول على كل المقالات والبحوث والدراسات التي تهتم والمتواجدة في أي من هذه المكتبات وذلك عبر نظام سمى بالترقيم الاختياري والترقيم عند الطلب.

فكرة المشروع: إن الحديث عن المكتبات الرئيسية أو الإلكترونية يفترض أن تكون كل الوثائق والكتب والدوريات والدراسات التي تحتوى عليها هذه المكتبات موجودة في شكل ملفات إلكترونية مخزنة في قواعد بيانات وفقاً لمواصفات دقيقة حتى يمكن الاستعلام عنها واسترجاعها في لمح البصر. ولكن سرعان ما يصطدم هذا التعريف للمكتبات المرقمة أو الإلكترونية مع واقع محدودة قدرات التخزين. لذلك يعتمد مشروع "كاليوب" على فكرة متميزة وهي الرقمنة عند الطلب. يمكن نظام "كاليوب" من تحويل مجموعة من مراكز التوثيق والمكتبات (تسمى المراكز المنخرطة في شبكة كاليوب) إلى مكتبة افتراضية يمكن التجوال فيها وتصفح مجلاتها ومقالات كل منها. يتم أولاً بناء فهرس لهذه المكتبة هو مجموعة الفهارس لكل المجالات العلمية المتواجدة في كل مكتبة منخرطة (في شبكة كاليوب) ثم يسمح نظام كاليوب بتصفح هذا الفهرس الشامل عبر موزع ويب (WEB) كملاح نشكيب (Netscape Navigator) أو مكتشف إنترنت من مايكروسوفت (Microsoft Internet Explorer) حين يعثر القارئ أو المستخدم في هذه الفهارس على عنوان مقال يجلب اهتمامه، يطلب الحصول على نسخة منه وذلك بالضغط على الزر الذي جعل لذلك الغرض في واجهة كاليوب التي تكون تحت موزع الويب (WEB).

يقوم كاليوب بعد ذلك بإيصال طلب المقال أو بالأحرى نسخة منه إلى مركز التوثيق الذي توجد لديه هذه المجلة (التي صدر بها المقال) فإذا سبق لمستخدم آخر لنظام كاليوب أن طلب نفس المقال فإن هذا الأخير يكون مخزوناً في ملف على شكل مرقم أو إلكتروني يتم تحميله مباشرة وحينئذ من الشبكة نحو حاسوب المستخدم. وحين تحفظ جميع الحقوق ويمنع الاستعمال غير الشرعي للمعلومات والوثائق فإن نسخة المقال تكون مشفرة بحيث لا يمكن طباعتها مباشرة من موزع الويب إذ تتطلب قراءتها عملية أخرى لا يمكن إنجازها إلا

بإصدار الطباعة من مستعمل شرعى لشبكة كاليوب.

لما إذا كان المقال الذى استرعى اهتمام القارئ لم يسبق أن طلبه أحد، يصدر أمر إلى مركز التوثيق الذى يمتلك النسخة الورقية للمجلة التى تحتوى عليه حتى تتم عملية المسح الضوئى لهذا المقال ثم يتم تخزينه وإعلام القارئ عبر البريد الإلكتروني بإمكانية تحميله عبر الشبكة أو يتم إرساله إليه عبر البريد العادى ويمكن أن تستغرق هذه العملية قرابة الـ ٢٤ ساعة.

ومن خلال هذه الفكرة المتمثلة فى الرقمنة أو المسح الضوئى للوثائق عند الطلب يوفر نظام كاليوب خدمات المكتبات المرقمنة لهذه النوعية من الوثائق (المجلات والمقالات العلمية) دون اللجوء إلى المسح الضوئى الآلى لجميع الوثائق وتخزينها خاصة وأن كثيراً منها يمكن أن لا يسترعى اهتمام رواد هذه المراكز والمكتبات.

المكتبات الافتراضية المتعددة اللغات: هذا المشروع الجديد الذى يشترك فيه مخبر "ريادى" من تونس ومخبر "لوريا" من فرنسا يهدف إلى الاعتماد على نظام كاليوب وتحسين خدماته بإدخال استعمال لغات أخرى للنظام والوثائق وخاصة اللغة العربية وإلى توسيع مجالات استعماله من المجلات العلمية إلى وثائق أخرى وخاصة منها تقارير الندوات العلمية.

التحديات العربية:

تمثل الوثائق رسالة تواصل بين الأجيال وإذا كانت الوثائق تخزن فى المكتبات الجامعية والوطنية والخاصة فإن شبكة الإنترنت تحتوى اليوم على عشرات الآلاف من الوثائق التى لم تكن يوماً حبراً على ورق. وأمام التقنيات الحديثة للنشر من شبكات وأقراص ضوئية وغيرها والرغبة المتزايدة والجهود المتضافرة للمرور من المكتبات على هذه الشبكات، نعلم جميعاً أن الأمة العربية قد أغنت الفكر البشرى فى شتى ميادين المعرفة، ورفدت التراث الإنسانى بالوثائق التى تشهد على عطاء فكرى وحضارى أصيل متميز.

وإذا كانت القاعدة أن لاتاريخ بدون وثائق وكانت الوثائق مرقمنة وإلكترونية فهل

تفشل الأجيال التي تلينا في إبراز دور الحضارة العربية للبشرية في شتى المجالات يوم تنتهى الكتب والمخطوطات فلا تكون الوثائق إلا إلكترونية ولا الصور إلا مرقمنة؟

قد يبدو هذا التصور متشائماً ولكن الخطر حقيقى ويكفى أن نرى اليوم قلة المخطوطات بالمقارنة بعدد الوثائق المطبوعة فمتى إذن تشهد نشأة المكتبة الافتراضية الكبرى التى تجمع كل العرب فى شبكة واحدة دون أن تجبرهم على تغيرات كبرى...؟

فصل ٩:

التطبيقات التكنولوجية بمؤتمر القاهرة

*** تمهيد ومقارنة:**

*** الملخصات المختارة: ١، ٤، ٧، ١١، ١٣، ١٥، ١٨، ١٩؛**

٢٢، ٢٣.

فصل: ٩

التطبيقات التكنولوجية بمؤتمر القاهرة

(٢٥ - ٢٦ أكتوبر ١٩٩٩)

تمهيد ومقارنة:

يبدو أن المقاييس الكمية لعدة جوانب، عند مقارنة "مؤتمر تونس" السابق خلال الأسبوع الثاني من أكتوبر ١٩٩٩، مع "مؤتمر القاهرة" الذي جاء بعده في الأسبوع الرابع من الشهر نفسه، وكلاهما يتناولان موضوعاً واحداً تقريباً في الإطار الأوسع لتخصص المكتبات والمعلومات، وهو الموضوع الذي أصبح يحظى في الوقت الحاضر باهتمام أكبر لم يحظ به قبلاً - يبدو أن تلك المقاييس الكمية تؤكد أن مصر وحدها، وهي أحد الأعضاء فقط في جامعة الدول العربية التي تحتضن أكثر من عشرين عضواً، تمثل حوالي خمسين في المائة تقريباً، وباقي الأعضاء يمثلون النصف الآخر أو أكثر قليلاً... أما المقاييس النوعية فليس مكانها هنا ولاتوقيتها الآن، ومع ذلك فمن المؤكد أن يكون لمصر فيها القدر المعلن...!

كان عدد البحوث في أول المؤتمرين حسب المستخلصات المسجلة بوثيقته الشاملة واحداً وخمسين بحثاً، وكان عدد البحوث في ثانيهما ثلاثه وعشرين بحثاً... بل إن نسبة دور مصر وحدها في بحوث المؤتمر الأول إلى دور الآخرين جميعاً هو (٢٠ باحثاً مصرياً: ٣١ باحثاً من البلاد العربية الأخرى = ٥١ بحثاً هو المجموع الكلي). وإذا كان الحضور المكثف لأكثر من ثلاثين مشاركاً، يتمثل في ست بلاد فقط كما جاء بتلك الوثيقة الجامعة للمؤتمر الأول، فإن الحضور المصري يتجاوز ثلاثة أضعاف ذلك المعيار العالي. فقد بلغ عدد المصريين (١٠٤ مشارك)، بينما كان للبلد المضيف وهي تونس (٤٨ مشاركاً) أي: أقل من نصف عدد المصريين... وتمثل الحضور الليبي في (٣٩ مشاركاً) وهي الأقرب إلى تونس مقر المؤتمر من مصر، كما تمثل حضور الجزائر في (٢١ مشاركاً) وهي الأقرب إلى البلاد المضيف من الجانب الآخر...! أما تمثيل

سوريا والمغرب بمشارك واحد فقط لكل منهما، فهو أمر يدعو بالحق إلى كثير من التساؤلات حول مصداقية الأرقام في تلك التمثيلات بوثيقة المؤتمر الجامعة...!

وأما بعد ذلك فإن السمات الأخرى التي تمت الإشارة إليها قبلاً، عند تقديم "المختارات" من المؤتمر الأول، هي نفسها هنا تقريباً في المؤتمر الثاني. رأى المسئولون في المؤتمر الثاني مثلاً الإشارة في وثيقته الأساسية إلى أن المؤتمر يتضمن أربعة محاور (الاقتناء والتنظيم للمصادر الإلكترونية في المكتبات والمعلومات، اقتصاديات النشر والتوزيع، اتجاهات الاستخدام والاستفادة، تكنولوجيا النشر الإلكتروني)، ولكن يبدو أنهم فضلوا الاستغناء عن توزيع البحوث على تلك المحاور، ربما لأن أصحابها لم يلتزموا في كتاباتهم بهذا المحور أو ذاك، وهو أمر مألوف في مثل هذه المؤتمرات بالبلاد النامية...! وحسناً فعلوا بتجاوزهم ذلك التوزيع الذي أصبح متعزراً...!

حقاً...! كانت السمات العامة في المؤتمر الأول موجودة أيضاً في المؤتمر الثاني: فهناك تفاوت كبير في حجم الملخصات، فبعضها يبلغ بضعة أسطر، وبعضها الآخر يبلغ بضع صفحات، وكأنه هو البحث نفسه وليس الملخص...! وإذا كان لا يوجد بينها أي ملخص بغير العربية، فإن قليلاً من المصطلحات الإنجليزية كانت تظهر في بعض الملخصات مع مقابلاتها العربية...! وكان من الطبيعي أيضاً أن بعضها يدخل في فئة (توضيحي: Informative) وهو الأكثر، وبعضها الآخر ينتمي إلى فئة (تأشيرى: Indicative) وهو الأقل.

وإذا كان افتقاد "المعيارية" سمة بارزة ومثيرة، في المفردات الاصطلاحية التي تغطي المفاهيم الأساسية لذلك الموضوع الواسع خلال المؤتمر الأول، فإن هذا الافتقاد موجود أيضاً في بحوث المؤتمر الثاني، برغم أن هذا الأخير هو الأنجح علمياً بصفة عامة...! وقد شارك أفراد من الفئات الثلاث (رجال المكتبات، رجال الإعلام، رجال الأعمال في حقل المعلومات) ببحوثهم في المؤتمر الثاني، كما شاركوا قبلاً في بحوث المؤتمر الأول. وقد استشرت ظاهرة المشاركة من جانب الفئة الثالثة بالبحوث في المؤتمرات التي تعقد بالبلاد العربية خلال السنوات الأخيرة، وقد كان المفروض أن اشتراكهم قاصر على المعروضات من إنتاجهم...! وفيما يلي نقدم عشرة نماذج من ملخصات المؤتمر الثاني (القاهرة:

٢٤-٢٦ أكتوبر ١٩٩٩) عن النشر الإلكتروني متابعة حسب الترتيب الذى ظهرت به فى الوثيقة الجامعة للمؤتمر.

الملخصات المختارة

(١)

تكنولوجيا النشر الإلكتروني وتجربة الأهرام

أ. أبو السعود إبراهيم*

دخل الكمبيوتر إلى مجال الطباعة والنشر فى أوائل الستينيات من هذا القرن، الذى أوشك على الانقضاء عندما أنتجت بعض الشركات المتخصصة فى الطباعة أجهزة جمع مزودة بحاسب آلى Computerized Typesetters، ومن أشهرها سلسلة أجهزة "كمبيوجرافيك" Compugraphic، التى أحدثت دويماً كبيراً لاحتوائها على لوحة مفاتيح يدخل عليها عامل الجمع للنص، وشاشة يرى عليها النص أثناء إدخاله، وقرص مغنط يسجل النص على هيئة شفرات رقمية. وقد أتاحت هذه الأجهزة لعامل الجمع إمكانيات أكبر فى استخدام أنواع عديدة من أشكال الحروف وأحجام متعددة لهذه الحروف، وإضفاء تأثيرات خاصة على بعض العبارات أو الكلمات مثل استخدام حروف أكثر ثخانة Bold أو حروف مائلة Italics.

وقد تم تعريب هذه الأجهزة بعد وقت قليل من ظهورها، مما جعل عامل الجمع العربى يستفيد بكل إمكانياتها. وفى السنوات العشر الأخيرة، وعلى أثر ظهور أنظمة النشر الإلكتروني بكل ما تتيحه من إمكانيات، سبق وأن تحدثنا عنها بالتفصيل، كان لابد من ابتكار نظم وبرامج تقوم بإدخال اللغة العربية إلى معظم برامج النشر، وذلك من أجل تطوير واستخدام تقنية بالغة التطور لخدمة المطابع العربية.

ومن هنا ظهرت البرامج العربية للنشر الإلكتروني التى تتيح التعامل مع الإطارات وكتل النصوص، وإمكانية وضع الصور فى أى مكان من الصفحة،

* نائب رئيس تحرير الأهرام ورئيس مركز المعلومات والأبحاث.

وإمكانية انسياب النص في أعمدة وحول كتل الصور والعناوين تلقائياً، وكذلك إمكانية استخدام تكنولوجيا جلب أنواع مختلفة، من خطوط البرامج العربية.

وقد أصبحت البرامج العربية للنشر الإلكتروني تحتل موقعاً متميزاً في مجال إخراج المطبوعات لتعدد مميزاتها وإمكاناتها، حيث أنها تتيح إمكانية التعامل مع اللغات العربية واللاتينية بالتبادل في تحرير النصوص، وتعدد الخطوط والأفانط التي توفر أحجاماً متنوعة، ويصل عدد الخطوط في بعض البرامج إلى ٣٣ خطاً عربياً حديثاً، مع وجود نظام للتعرف الآلى على الحروف العربية المشكولة وغير المشكولة، ويعتمد هذا النظام على مواصفات الحرف، وليس على طريقة المقارنة، مما يسهل التعرف على أنواع الخطوط كوظيفة إضافية.

كما تتيح البرامج العربية في هذه السبيل إمكانية دمج أى مستند مكتوب بأى نظام تعريب آخر داخل الصفحة والجمع بين الرسوم والصور والأشكال والنصوص في صفحة واحدة واستخدام أكثر من خط وحجم في الجملة نفسها أو السطر نفسه، ومعالجة الصور والرسوم التوضيحية والبيانية وضبط الألوان.

هذا بالإضافة إلى إمكانية عمل البرامج من خلال الشبكات ونظم إرسال المعلومات واستقبالها، وإمكانية حفظ البرامج داخل مجلدات الملفات الإلكترونية مع سهولة تنظيمها للوصول إليها واسترجاعها بسرعة شديدة ولا تختلف عملية نشر وطباعة (الأهرام الدولى). أو الخطوات الفنية التى يمر بها، عن تلك المستخدمة فى نشر وطباعة (الأهرام) المحلى، سوى فى عمليتى إرسال الصفحات بالقرص الصناعى، إلى لندن واستقبالها وطباعتها هناك، ثم إعادة إرسال الصفحات نفسها من لندن إلى نيويورك. ويتم إنتاج جميع العناصر التيبوغرافية، التى تشترك فى تكوين الصفحة بمقر الجريدة بالقاهرة، ويتم مراجعة التجارب (البروفات) النهائية لها أيضاً، لتكون جاهزة للنقل على اللوحات الطابعة، بمجرد استقبالها فى لندن.

فيتم إنتاج كل العناصر التيبوغرافية لصفحات (الأهرام الدولى) وموضوعاته بمقر الجريدة، وفى الوقت نفسه يتم إنتاج عناصر الصفحات

الأخرى، التى تضمها الطبعة المحلية، لكى يكتمل البناء العضوى لصفحات الطبعة الدولية والتى تتكون من:

(أ) صفحات تنشر كما هى فى الطبعتين المحلية والدولية، مع إجراء بعض التعديلات، الناجمة عن إلغاء الإعلانات المحلية من الطبعة الدولية.

(ب) صفحات دولية، يقتصر نشرها على الطبعة الدولية فقط، ويتم رفعها من الطبعة المحلية.

(ج) صفحات تضم أساساً بعض الأبواب التحريرية المنشورة بالطبعة المحلية، يتم دمجها معاً فى صفحات معينة بالطبعة الدولية.

وتتطلب هذه العملية جهداً خاصاً من الجهاز القائم على إخراج (الأهرام الدولى) للتخطيط بصفة يومية بين المجموعات الثلاث من الصفحات، كما تحتاج نوعاً من التنسيق مع الأقسام الفنية، وبخاصة أننا لاحظنا بعض التغييرات فى تيبوغرافية بعض العناصر بين الطبعتين، وإن تشابه محتواها.

وتبدأ عملية الإنتاج هذه، بتلقى جهاز الإخراج لأصول الأخبار والموضوعات، مصحوبة بالصور المطلوبة من القسم التحريرى المسئول عن الطبعة الدولية، بعد اعتمادها من مجلس التحرير فى اجتماعه الصباحى، ووفق الجدول الزمنى لهذه الصفحات، والمتفق عليه مسبقاً.

ويستهل جهاز الإخراج عمله بتصميم الصفحات الدولية، وكذلك إعادة تصميم الصفحات المحلية، بعد ضم الأبواب الدولية إليها، وتوزيع الصفحات على أفراد الجهاز، وعددهم أربعة، وفقاً للمقدرة الفنية لكل منهم والخبرة الإخراجية المطلوبة فى تصميم كل صفحة.

فاذا ما إنتهى كل مخرج من تصميم الصفحات التى أوكلت إليه، بدا فى تحديد الشكل الذى سيظهر عليه كل عنصر، بعد طبع الجريدة، فيختار نمط بناء متون الموضوعات، حجماً وكثافة واتساعاً ويحدد مقاسات الصور، تصغيراً عن الأصل أو تكبيراً له، ويختار أنماط حروف العناوين وتصميماتها، كما يحدد

المعالجات الخاصة التى يريد لها لبعض العناصر .

ويرسل أصول الموضوعات والصور إلى الأقسام المختصة بكل منها، كالجمع التصويرى والتصوير الميكانيكى، والرسمين والخطاطين -عند الحاجة إليهم- ثم ينتظر ورود التجارب الأولية للمواد المجموعة لكى يضاهى مساحاتها الفعلية، مع الحيز الذى سبق أن خصصه لكل منها، لإجراء التعديلات اللازمة، وبخاصة عملية الاختصار، والتى يرجع فيها إلى المحرر المسئول عن الصفحة، أو رئيس القسم نفسه، وفى الوقت نفسه ترسل صورة Photo - copy من هذه التجارب إلى قسم التصحيح لإجراء التصحيحات اللازمة من الناحيتين اللغوية والمطبعية، وتكون الصفحات الدولية بذلك معدة لإجراء عملية المونتاج، والتى يتم فيها لصق عناصر كل صفحة، طبقاً للماكينات الذى صممه المخرج، ثم تخرج من الصفحة تجربة نهائية يطالعها كل من رئيس القسم التحريرى، ورئيس جهاز الإخراج وقد يلقى رئيس التحرير نفسه، أو مساعده نظرة سريعة عليها.

ولايعنى الانتهاء من مونتاج الصفحات الدولية ومراجعة تجاربها النهائية أنها صارت معدة للإرسال إلى لندن، إذ لابد من الانتظار، حتى ينتهى إعداد الصفحات المحلية، جمعاً وتصويراً وتصحيحاً ومونتاجاً، كما لابد من إجراء مخرجى الطبعة الدولية لتعديلاتهم على بعض الصفحات المحلية، التى سوف تخلق بعض إعلاناتها مثلاً، أو التى سيتم إدماج بعض أبوابها فى صفحات جديدة.

ويستلزم هذا وذلك انتهاء مونتاج الصفحات المحلية، بل والانتهاء أيضاً من نقلها على اللوحات للطباعة، حتى يمكن الاستغناء جزئياً عن الصفحات البرومايد، لإجراء التعديلات المشار إليها، وإن كان لابد من الاحتياج لهذه الصفحات مرة أخرى عند الإعداد للطبعة الثانية، وهنا لابد من إعادة الصفحات إلى حالتها الأولى، بإزالة التعديلات التى أجراها مخرجو الطبعة الدولية.

(٤)

اتجاهات المستفيدين نحو استخدام الأقراص المدمجة في المكتبات المصرية: دراسة ميدانية

د. أسامة السيد محمود على*

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو رصد اتجاهات المستفيدين في المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة في مصر نحو استخدام الأقراص المدمجة للعمل على رفع كفاءة استخدامها خاصة بعد انتشارها السريع في المكتبات المصرية المتخصصة، وتكلفتها المرتفعة نسبياً مقارنة بباقي مصادر المعلومات الأخرى. حددت الدراسة في مجالها لختيار المكتبات المتخصصة التي تسمح للمستفيدين من خدماتها باستخدام الأقراص بأنفسهم، ويتوفر على استخدامها عدد كاف منهم، وبناء على ذلك أخذت ١٥٩ مستفيد من مركز معلومات تخطيط الطاقة، ومكتبة المركز الدولي للدراسات السكانية ومكتبة المركز الديموجرافي بالمقطم، ومكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، ومكتبة معهد الدراسات الدبلوماسية والمكتبة الزراعية. وجرى التعرف على الاتجاهات بناء على الاستخدام الفعلي لعدد ٤٠ عنوان من الأقراص المدمجة تختزن قواعد معلومات بيبليوجرافية ونصوص كاملة لمقالات دوريات أو نصوص لمصادر مرجعية رقمية أو نصية، علاوة على أقراص عليها برامج أو نظم للحاسبات الإلكترونية وأدلة تشغيلها، وحرصت على تنوع السمات الشخصية والعلمية في عينة أفراد الدراسة من حيث السن والجنس والمؤهل والتخصص والخبرات السابقة في مجالات الحاسبات الإلكترونية واستخدام الأقراص نفسها.

وبعد أن تعرف كاتب الدراسة على الاتجاهات الرئيسية للدراسات السابقة في الإنتاج الفكري المصري والعربي والدولي، وضع تساؤلاته وأجاب عليها كما يلي:

١- حول مدى انتشار الأقراص المدمجة في المكتبات المتخصصة ومراكز

* قسم المكتبات والمعلومات والوثائق في جامعة القاهرة.

المعلومات في مصر، تبين من الإحصائيات الرسمية زيادة انتشار هذه المصادر في السنوات الأخيرة بشكل مطرد وبالأذات في المكتبات المتخصصة أكثر منه في المكتبات العامة والمكتبات الجامعية، ويرجع ذلك لزيادة الإمكانيات المادية والتجهيزية في المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة عن باقي المكتبات، ولحاجة المستفيد بها إلى السرعة للحصول على المعلومات المطلوبة فضلاً عن حاجته إلى معلومات متنوعة نصية -إحصائية- ببيوجرافية وهذا كله توفره له قواعد المعلومات المخترنة على الأقراص المدمجة.

٢- حول أنواع الأقراص المدمجة الموجودة بالمكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات تبين أن هذه المكتبات تحتوى على أقراص مدمجة عليها قواعد معلومات ببيوجرافية أو رقمية، أو نصوص كاملة لمقالات دوريات أو برامج ونظم حاسبات إلكترونية وأدلة تشغيلها وهى بالمناسبة: كل أنواع الأقراص المدمجة المعروفة علاوة على الأقراص التى تختزن لعب وبرامج للأطفال أو أفلام سينمائية.

٣- حول حجم الاستفادة من الأقراص المدمجة الموجودة تبين أن ٩٠% من إجمالى عدد المترددين على مكتبى المركز الدولى للدراسات السكانية ومركز معلومات تخطيط الطاقة، إنما يتردد لاستخدام الأقراص المدمجة فقط وكان أقل عدد من المترددين لهذا الغرض فى المكتبة القومية الزراعية وتراوح بين ٤٠% إلى ٥٠% مما يدل على أن حجم الاستفادة من هذه المصادر عال للغاية وأنها أكثر المصادر استخداماً فى المكتبات، ويؤكد ذلك ما ذكره أفراد العينة من أنهم لا يستخدمون إلا الأقراص المدمجة إلا إذا لم يجدوا ما يبحثون عنه فيمكن فى ذلك الوقت البحث فى أى مصادر أخرى.

٤- لاشك أن اتجاهات عينة المستفيدين كانت إيجابية للغاية تجاه الأقراص المدمجة وتمثل ذلك فى:

(أ) الإقبال على الاستخدام مقارنة بكل المصادر الأخرى.

(ب) الدقة والكفاءة فى الاستخدام والسرعة فى البحث إذا توافرت مجموعة سمات شخصية وعلمية فى المستفيد، أو فى تنظيم واختزان المعلومات على القرص نفسه.

ج) تأكيد أمناء المكتبات على إيجابية الاتجاه.

د) التأكد من الإيجابية عن طريق استجواب المستفيدين وملاحظة سلوكهم عند الاستخدام.

٥- تبين أن أهم السمات الشخصية والعلمية التي تؤثر على كفاءة وسرعة الاستخدام لدى المستفيد هي صغر السن وارتفاع مستوى مهارة القراءة باللغة الإنجليزية والخبرة السابقة باستخدام الحاسبات الألكترونية والخبرة السابقة باستخدام القرص المدمج نفسه، ثم درجة وضوح وتفاصيل الأدلة الإرشادية المرفقة بالأقراص المدمجة نفسها.

٦- تبين أن أهم الخصائص الموجودة في الأقراص وتسهل من مهمة المستفيد هي إتاحة أكبر قدر ممكن من المداخل الاسترجاعية، ووجود شاشات للمساعدة ترشد المستفيد باستمرار إلى كيفية وصوله إلى المعلومات ثم وجود دليل مطبوع أو مقروء آلياً سواء في بداية تشغيل القرص نفسه أو متاح على شبكة الإنترنت يشرح مجال القرص ومحتوياته وطرق الاسترجاع المختلفة بنماذج فعلية من التسجيلات الموجودة.

٧- أن أفضل الطرق والوسائل لزيادة كفاءة وفعالية استخدام الأقراص المدمجة هي تنظيم تدريب فردي أو جماعي للمستفيدين يتناول المجال الدقيق لكل قرص مدمج ومحتوياته وكيفية تركيبه على الحاسبات الألكترونية واستراتيجيات البحث المختلفة وكيفية تعديلها وكيفية طباعة أى معلومات يرغبها المستفيد، علاوة على إعداد مجموعة من الأدلة الإرشادية المطبوعة توضح كل العناصر السابقة وتوزع على المستفيدين أو على الأقل تعلن لهم بجوار مكان حفظ الأقراص المدمجة في كل مكتبة أو مركز معلومات.

(٧)

استخدام الكاميرات الرقمية في حفظ الصور والمعلومات

د. أنوار عبدالكريم جابر القمري*

آلات التصوير الرقمية من التقنيات الحديثة في عالم التصوير وتزيد كثافتها النقطية على مليون بكسل Megapixel digital camera وتصل إلى 1024×768 أو أكثر، وهذا يجعل منها بديلاً جيداً لآلات التصوير العادية التي تستخدم الأفلام ٣٥ ملليمتر وتستغرق عملية طبع الصور بالطرق التقليدية وقتاً طويلاً بالإضافة إلى كونها عملية معقدة فهي تتكون من عدة خطوات تتطلب في كثير من الأحيان اللجوء إلى طرق أخرى لإتمام بعض العمليات كتظهير الصور، الأمر الذي يستلزم مزيداً من التكاليف الإضافية بجانب التلوث الناتج من المواد الكيماوية المستخدمة في الإظهار، ولكن بظهور الكاميرات الرقمية Digital تلغى تماماً عملية الإظهار نهائياً كما أنها تناسب أولئك الذين يتعلق عملهم بالحفظ والتوثيق.

ولا يقتصر استخدام آلات التصوير الرقمية على العاملين في مجال التصوير بل توجد العديد من المهن التي يمكنها الاستفادة من هذه التقنية الجديدة مثل مهنة المؤسسات العقارية وشركات التأمين وكذلك في الصحافة تحصل على الصور والمعلومات بهيئة رقمية وبأسرع وقت ممكن.

يفتح التصوير الرقمي آفاقاً جديدة من العمل في المجالات التي تعتمد بشكل أساسي على عمليات الحفظ والتخزين حيث أنها توصل مباشرة بالكمبيوتر فتظهر فوراً كل الصور والوثائق والمكاتبات على شاشة الكمبيوتر مما يوفر الوقت والتكلفة المادية.

تعتبر آلات التصوير الرقمية الحديثة مرتفعة الثمن، إذا ما قورنت بآلات التصوير التقليدية ذات الأفلام مقياس ٣٥ ملليمتر، ولكن يتوقع أن ينخفض ثمنها مع ظهور تقنيات التصنيع الحديثة وتزايد طلب السوق عليها، وكذلك فقد وصلت الكثافة النقطية للصور التي يمكن التقاطها وتخزينها إلى ملايين البكسلات Megapixel.

ومعلوم أن زيادة حجم الصورة تزيد من الزمن الذي تحتاجه المتصفحات

* كلية الفنون الجميلة بجامعة الاسكندرية.

لاستجابتها وصممت لهذا آلات التصوير الرقمية بحيث تطبق عمليات ضغط للمعلومات المشكلة في أصغر حجم ممكن للملف لتصبح بذلك ملائمة للنشر في أى وقت وبأسرع وقت، وبهذا يمكن للمكتبات ومراكز المعلومات اقتناء الكاميرات الرقمية وإتاحتها للمستفيدين منها.

(١١)

دور محركات البحث في نشر الوثائق على الإنترنت

خالد محمد رياض*

يمر نشر الوثيقة بعدة مراحل وتعتبر آخر مرحلة منها هي أهمها على الإطلاق التي يمثلها التوزيع أو الانتشار فبدون هذه المرحلة تصبح الوثيقة حبيسة عقل الباحث ومسوداته أو مخازن الناشرين.

وهناك ترابط قوى بين هذه المرحلة وبين الإنترنت، فالإنترنت تعد وسيلة لنشر الوثيقة بين مجتمع المستفيدين من جهة، ووسيلة استرجاع للمعلومات المتاحة من خلالها من جهة أخرى. ولعل أوضح مثال يوضح مدى ذلك الترابط بين الإنترنت ونشر الوثائق هو دور محركات البحث (SEARCH ENGINES) بما تمثله من حضور قوى على ساحة شبكة المعلومات العالمية في العقد الأخير من هذا القرن سواء كانت محركات البحث العامة أو المتخصصة، التي استطاعت إلى حد كبير توفير جهد ووقت المستفيدين المترددين على الإنترنت للاستفادة بما تحويه من معلومات.

وعن الدور الذي تلعبه محركات البحث في نشر الوثائق وإتاحتها للمستفيدين لأغراض الاسترجاع والاستفادة العلمية منها فنلك يمثل الهدف الرئيسى لورقة البحث هذه بدءاً بتلقى الوثائق المرغوب في نشرها من خلال محركات البحث وانتهاء بكيفية استرجاعها عن طريق المحركات ذاتها.

(١٢)

* مكتب مكتبة الكونجرس في القاهرة

النشر الإلكتروني: التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكتروني

د. زين عبدالهادي*

إن تطور فكرة النشر الإلكتروني على مستوى العالم اتجه في النهاية نحو ثلاثة محاور هي الاتصال العلمي، والحفاظ على الذاكرة الوطنية لأمة من الأمم على أوعية رقمية، والنشر التجاري. ولاشك أن التعرف على هذه التجارب والنماذج واستكشافها يساعد على فهم القضايا والمشكلات التي واجهتها والأسس التي اعتمدت عليها تمهيداً لنقلها للعالم العربي، سواء في مجال الاتصالات والبرمجيات والمعايير المستخدمة أو للمكتبات أو الناشرين. ولقد تبين من النماذج التي أمكن تحليلها أن هناك مجموعة من المشكلات التي واجهتها تلك التجارب جميعاً -دون استثناء- وهي تتعلق بالآتي:

١- شكل النص الإلكتروني Electronic Text Format: حيث لوحظ أن هناك العديد من أنواع النصوص تتركز في:

- النص ذو الصبغة العلمية (الذي يحتوي على معادلات ورموز).
- النص الأدبي (خاصة النصوص الشعرية التي تتكون من مقاطع).
- النص الذي يحتوي صوراً ونماذج توضيحية.
- النص المكون من أعمدة وصور (خاص بالمجلات والصحف اليومية والأسبوعية). مع مقاييس خاصة للصفحات.
- النص العادي التقليدي الذي يتكون من أحرف وجمل وفقرات عادية.

وقد تطورت عمليات الكتابة للنص الإلكتروني، من الكتابة وفق معيار الأسكى، التي تتعامل مع النصوص التي ليست لها مواصفات خاصة Plain Text، والتي كانت لها مجموعة من المميزات الفريدة منها إمكانية قراءتها في بيئة أغلب نظم التشغيل المعروفة، كذلك إمكانية توزيعها عبر البريد الإلكتروني. وكذلك فهي تحتل مساحة تخزينية ضعيفة مما كان يسهل من عمليات تحميلها وفكها وقراءتها، ووصلت أخيراً إلى معيار SGML الذي يتعامل مع مختلف

* قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب في جامعة حلوان.

أنواع النصوص والرسومات (فى ظل انتشار شبكة الإنترنت) مما يساعد على قراءتها عبر الشبكة العنكبوتية، بالإضافة إلى سهولة تعلمها كأداة مساعدة على كتابة أى نوع من أنواع النصوص، إضافة إلى سهولة تحميل الأشكال والرسومات والمعادلات والصور والملفات الصوتية مما يمكن من قراءتها عبر الشبكة العنكبوتية، مروراً بمعيار HTML الذى مكن من انتشار شبكة أنترنت وبالتالي قراءة كل الصفحات والمواقع عليها.

٢- نظم توزيع النصوص الإلكترونية Electronic Text Distribution Systems: لقد استخدمت وسيلة البريد الإلكتروني E-MAIL فى بدايات النشر الإلكتروني كأداة لتوزيع النصوص والمقالات على الأفراد المشتركين، مما كان يتطلب جهداً كبيراً من الناشرين (سواء كانوا هيئات أو أفراد) عموماً، تحول الآن إلى وجود مرصد نصية كاملة لكل أعمال النشر الإلكتروني وما على المستخدم الا التوجه إلى ذلك المرصد (قد يكون دورية أو عدة دوريات) وقراءة للعدد الأخير والبحث فى مرصد الأعداد الأخرى من الدورية أو فى مجموع الدوريات المشترك بها لدى نفس الناشر (تجارى أو حكومى أو أهلى أو أفراد).

وبمرور الوقت وتطور شبكات الاتصال وانتشار شبكة الإنترنت، أصبحت W W (الشبكة العنكبوتية) هى الوسيلة المثلى لتصفح كل الأوعية المنشورة إلكترونياً، بجانب البريد الإلكتروني الذى أصبحت مميزاته أعلى من ذى قبل، بحيث يمكن إرسال إعلان عن ظهور مطبوع الكترونى وما على المشترك فى الخدمة إلا زيارة الموقع المنوه عنه وتخصص وقراءة أو طباعة هذا المطبوع، كما ظهر البريد الإلكتروني الصوتى الذى يمكن تحميله بوسائل صوتية.

٣- تقنيات الاتصال Communication Technologies: استخدمت الأسلاك النحاسية فى بدايات النقل الإلكتروني Electronic Transmission وقد كان لها العديد من العيوب فى ذلك الوقت منها ارتفاع نسبة التشويش والشوشرة وضعف سرعات النقل وقلة حجم ما يمكن نقله، وبمرور الوقت ظهرت الألياف الضوئية والنقل عن طريق الأقمار الصناعية مما قلل من نسبة الضوضاء فى الرسائل وعمل على تسريع عمليات نقل البيانات بأحجام كبيرة وسرعات عالية، ومما مهد الطريق فى الوقت ذاته إلى تضخم حجم عمليات النشر الإلكتروني، إضافة

إلى إرتفاع القدرات التخزينية للأقراص الضوئية، مما سهل من وضع ما يزيد على ربع مليون صفحة على القرص الواحد.

■ - أهداف النشر الإلكتروني **Electronic Publishing Goals**: لقد انحصرت الأهداف الأولى للنشر الإلكتروني في هدف واحد هو اختبار مدى قدرة الشبكات على نقل الملفات النصية، وهو هدف تعلق بفنيي الشبكات لخدمة الأغراض العسكرية أكثر من تعلقه بالمؤسسات الأكاديمية، ومع الوقت بدأت أهداف النشر الإلكتروني تخرج إلى المؤسسات الأكاديمية ودور النشر التجارية والجمعيات العلمية وحتى الأفراد، وأصبحت أهداف النشر الإلكتروني تتركز في النهاية في:

(أ) الاتصال العلمي وتوفير مفهوم تكنولوجي جديد له.

(ب) تسريع عمليات البحث العلمي في ظل السباق التكنولوجي إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والمنافس السابق (الاتحاد السوفيتي)

(ج) توفير النشر التجاري الأكاديمي وليس النشر بمعناه الشائع فمستخدمو الإنترنت على مستوى العالم لايزيدون على مائة مليون أغلبهم أكاديميون.

(د) وضع الإنتاج الفكري القومي لبعض الدول على شكل أوعية إلكترونية، وهو ما يعني أن هذا الإنتاج يتم أنماطه في صورة رقمية Digital shap (مشروع المكتبة الرقمية الأمريكية).

(هـ) تعميق فرص التجارة الإلكترونية e-commerce، عبر إنشاء آلاف المواقع العنكبوتية Web Sites على الإنترنت، على التوازي مع المطبوعات والإعلانات التي يتم نشرها وبثها بالطرق التقليدية.

■ - ارتباط بعض تجارب النشر الإلكتروني بنوع من التعاون بين مؤسسات النشر ومكتبات الجامعات لدراسة نوعين من القضايا، هما:

(أ) القضايا ذات العلاقة بالناشرين (الأسعار - التوزيع - الاقتصاديات - العمليات الفنية المرتبطة بالنشر من إخراج وتجميع وإعداد).

ب) القضايا ذات العلاقة بالمكتبات (الأسعار - سرعة الوصول - المعالجة الفنية - الاقتناء - الافادة).

وقد أسفر ذلك عن بعض المشاكل العميقة للمكتبات، منها ما لم يتم حله حتى الآن كقضية فلسفة تنمية المجموعات في المكتبة، هل تعتمد على الوصول Access أم تعتمد على الملكية Ownership وقضية المعالجة الفنية للأوعية الإلكترونية فالنتطور المستمر والدائم فيها يجعل المكتبات في حالة عدم استقرار دائم، فانتظار ما ستسفر عنه الأحداث أصبح أسلوباً قديماً، فجميع الأحداث مستمرة ومتجددة ومتعاقبة ولا تتوقف، وهكذا يجب أن يكون الحال في المكتبات طالما ليس هناك ما يسمى بالنهاى ولا الثابت.

٦- النشر الحكومي وعلى وجه التحديد في الولايات المتحدة الأمريكية: ارتبط بما تصدره المطبعة الحكومية، بل وما يتم إيداعه في المكتبات التابعة لهذه المطبعة، وهو نموذج يعبر عن احترام المؤسسات لأهمية حصول الفرد على المعلومات التي يريدها، ومع كل ما نادت به الديمقراطيات المتقدمة في العالم، هذا النموذج يبين أهمية إعادة الاهتمام بالمنشورات والمطبوعات الحكومية كتراث يمثل الفكر الحكومي وإتاحة ذلك أمام جمهور المستفيدين، ليس في الولايات المتحدة وحدها، بل والعالم كله عبر شبكة الإنترنت، فممارسة الديمقراطية ترتبط ارتباطاً كاملاً بما حصل عليه المستفيد من معلومات.

٧- الحفاظ على التراث العالمي في صورة رقمية: وقد ظهر ذلك جلياً في مشروعي المكتبة العالمية Bibliotheca Universalis، وجوتنبرج، فإذا كان الهدف في جوتنبرج تحويل ١٠٠٠٠ عنوان إلى شكل مقروء ألباً فهو يعنى إجمالاً الحفاظ على التراث العالمي على هيئة أوعية رقمية، وهو ما يلفت النظر إلى أهمية تكامل المشروعات القومية مع هذا المشروع العالمي، كما أن إتاحة هذا المشروع عبر شبكة الإنترنت يمثل تكوين نوع من المكتبة الرقمية العالمية، وإطلالة على الفكر العالمي.

٨- يلاحظ كذلك إمكانية أن تلعب المكتبات دوراً جديداً في المجتمع المعلوماتي العالمي: من خلال دورها كمنتج للمعلومات، ومن خلال العلاقة القوية المنتجة

التي يمكن أن تنشأ بين المكتبة والكليات والأقسام الدراسية من جهة وبين الناشرين للأعمال العلمية من جهة أخرى، فالمكتبة من جهة تعتبر حقلاً استكشافياً لمدى النقص في المعلومات الموجودة والمتاحة أمام المستفيدين وهو الدور الذي يمكن أن تلعبه المكتبات بشكل ممتاز في ظل خصخصة إمكاناتها.

٩- وفرت الإنترنت وغيرها من الشبكات وسيلة للنشر الإلكتروني أمام الأفراد: وقد لوحظ تنامي ظاهرة الأفراد المنتجين للمعلومات على هذه الشبكات خاصة في المجالات الأكاديمية كما لوحظ وجود عدد كبير من منظمي المعلومات على الإنترنت، ينتجون أيضاً أدوات مرجعية مختلفة تعزز من عمليات النشر الإلكتروني في توفير أدوات ضابطة له.

(١٥)

التطورات الحديثة في تكنولوجيا النشر الإلكتروني وتطبيقاتها في مجال الصحافة*

د. شريف درويش اللبان*

عندما تفجرت ثورة المعلومات في أواسط القرن العشرين، بدأت ثورة جديدة تعتمد أساساً على الكمبيوتر تنخل إلى عالم وسائل الاتصال، وكان بعض الناشرين مترددين في مواكبة الثورة التكنولوجية في حقبة الستينيات، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى حد ما، إلى التغييرات السريعة المتلاحقة وارتفاع كلفة اقتناء المعدات الحديثة.

وترجع المحاولات الخاصة بالخروج من إطار النمط التقليدي في الإنتاج الصحفي إلى حقبة السبعينيات، حيث كانت الأبحاث تُجرى لتوسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية، لتتضمن طرقات أفضل لمعالجة الإعلانات المبوبة من خلال تنسيق الإعلانات وإخراجها، وإخراج الصفحات الكاملة مهما كان مضمونها وقامت صحيفة "كرونيكل تريبيون" باستخدام أول برنامج كمبيوتر لتوضيب الإعلانات.

* كلية الإعلام في جامعة القاهرة.

ويمكن القول أن مجالات جميع المواد الصحفية والإعلانية وإعداد الصور والأشكال التوضيحية في مرحلة ما قبل الطبع، قد تم وضعها تحت التحكم الكامل من خلال تطوير نظم إلكترونية في مرحلة ما قبل الطبع، وتتيح مثل هذه النظم مرونة آلية في عملية إخراج الصفحات الكاملة سواء العادية (الأبيض والأسود) أو الملونة.

ومن أجل تحقيق مزايا إضافية للناشرين، كانت الجهود تبذل للوصول إلى أنظمة إلكترونية حديثة ومنخفضة الكلفة في الوقت ذاته، ومن هنا، كانت البدايات الأولى للنشر المكتبي عام ١٩٨٤، حيث ظهر الحاسب الآلي الشخصي من نوع آبل ماكنتوش وظهرت أول طابعة تعمل بأشعة الليزر وقد ساعد ذلك على توطيد أنظمة النشر الإلكتروني في أماكن متعددة بل وتطويرها فيما بعد.

وفي هذا البحث، نحاول أن نلقى الضوء على تكنولوجيا النشر الإلكتروني واستخداماتها في الإنتاج الصحفي، والتطبيقات العربية في هذا السبيل، كما نستعرض أهم الوسائل الإلكترونية في الإنتاج الصحفي من مكونات صلبة وبرامج وتصوير فوتوغرافي إلكتروني.

(١٨)

أساليب وتقنيات النشر الإلكتروني للمحتوى العربي

د.م. محمد رفعت الحفنى*

يحقق النشر الإلكتروني أسلوباً جديداً للنشر المعلومات بصورة تحقق سهولة التداول بالإضافة إلى إثراء المادة المنشورة بالعديد من العناصر المضافة مثل التسجيلات الصوتية والصورة..إلخ.

وتضم المكتبات الإلكترونية أوعية المعلومات في صورة إلكترونية سواء على أقراص مدمجة أو شبكة محلية أو الإنترنت.

* قسم المشروعات في شركة صخر .

أما المكتبات التخيلية فهي التي يقوم المستخدم فيها باستخدام تقنيات الحواسيب من معدات وبرامج ونظم الاتصال التي تمكنه من التعامل مع أوعية المعلومات المنتشرة جغرافياً في أكثر من مكتبة في نفس المدينة أو الدولة أو على مستوى العالم كما لو كانت مجمعة في مصدر واحد للمعلومات وذلك باستخدام الفهارس الموحدة.

وهذه الأنواع المستحدثة والمتطورة من المكتبات هي النتاج الطبيعي والمنتظر للتوسع والتطور السريع في مجال النشر الإلكتروني الذي سيبيح أكبر قدر من المعلومات المطلوبة للباحثين في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة.

ويتمثل مستقبل النشر الإلكتروني في:

- ⊗ زيادة الوعي والثقافة الإلكترونية والحاسوبية وتعلم استخدام الحاسب والإنترنت.
- ⊗ التطور السريع والمستمر في مجال الحاسبات (معدات- برامج) وأساليب الاتصال.
- ⊗ تطور شبكة الإنترنت وتقنياتها وانعكاس ذلك على الشبكات الخصوصية.
- ⊗ انخفاض أسعار الحواسيب وتعدد أساليب إنتاجها للمستخدمين وانتشارها في المؤسسات والمدارس والمنازل والجامعات.
- ⊗ تراكم الإنجازات في مجال النشر الإلكتروني يؤدي إلى مزيد من الانتشار والإنتاج.
- ⊗ لن يكون النشر الإلكتروني بديلاً عن النشر الورقي تماماً وإنما سيكون موازياً له على الأقل.

(١٩)

النشر الإلكتروني بين الواقع والمأمول

د. محمد عبداللطيف*

* مدير عام شركة سفير للنشر.

بفضل التطور العلمى الهائل فى مجال الاتصالات تحول الكمبيوتر من مجرد جهاز يقوم بالعمليات الحسابية المنطقية إلى أداة تضم إمكانات عرض النص والصوت والصورة والرسوم المتحركة، وهو ما أصطلح على تسميته بالوسائط المتعددة - وكان وراء هذا التطور العلمى ما يسمى بالثورة الرقمية (الإلكترونية).

وقد واكب هذا التطور زيادة فى سرعة أجهزة الكمبيوتر حتى تستطيع التعامل مع الكم الهائل من المرقنات الناتجة عن تحويل الصوت والفيديو إلى لغة للكمبيوتر فازدادت سرعتها كما زادت ذاكرتها.

كما ظهر الآن أيضاً جيل جديد من أقراص التخزين الصلبة المستخدمة مع الحاسبات الشخصية يسمى "ديسك ستار" سعتها ٢٥ جيجابايت، وهو ما يزيد بمقدار خمسة آلاف ضعف على القدرة التخزينية لأكبر قرص تخزين صلب على مستوى العالم عام ١٩٥٦م.

لقد انكشفت أجزاء الموسوعات الضخمة التى أصبحت مجرد قرص صغير تتوالى صفحاته على شاشة الكمبيوتر، فقد أحدث ظهور قرص الليزر ثورة فى عالم الكمبيوتر إذ جعل منه أداة فعالة فى النشر الإلكتروني، وكنا نقول سابقاً أن سعة القرص الواحد ٦٥٠ ميجابايت إنها سعة تخزين نحو ٦٥٠ ألف صفحة بما يعادل ٢٠٠٠ كتاب تقريباً أو ٥ ساعات فيديو، وقد يضم قرص الليزر خليطاً من كل هذه العناصر.

أما الآن فنحن مقبلون على ثورة أخرى فى إمكانات هذا القرص السحري وذلك بظهور أقراص الـ DVD والتى تبدأ سعتها من سبعة أضعاف سعة الـ CD-ROM الحالية ويمكن أن تصل إلى حوالى ٢٦ ضعفاً، وهو الأمر الذى يفتح آفاقاً لم تكن متخيلة من قبل فى الاستخدامات المختلفة لهذا القرص السحري والتى منها مجال النشر الإلكتروني.

فقد أدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بالصفحة الإلكترونية التى تحتوى على نص وصوت وصورة بالإضافة إلى ميزة التفاعل بينها وبين المستخدم ومن ثم فالكتاب الإلكتروني (المعد بالوسائط المتعددة) أصبح يصمم عدداً من الصفحات

الإلكترونية وأصبحت الفرصة متاحة أمامنا إلى تحويل للكتاب من مجرد صفحات ورقية إلى كتاب ينبض بالحياة فتسمع وتشاهد على شاشة الكمبيوتر النص والصوت والصورة والفيديو الرقمي والمؤثرات الصوتية والموسيقى.

ومن ثم يمكن توضيح مفهوم النشر الإلكتروني من خلال تعريفين اثنين:

الأول: هو ذلك المنتج الذي يعتمد على الوسائط المتعددة (النص + الصوت + الصورة، سواء أكانت رسوماً متحركة أو مشاهد الفيديو بالإضافة إلى التدريبات والأنشطة) كل ذلك يتم دمجها معاً لتستطيع استخدامه بعد ذلك في هيئته المعروفة كأسطوانة مدمجة أو قرص ليزر.

الثاني: هو مصطلح يستخدم لوصف نص مناظر أو مشابه لكتاب لكنه في شكل رقمي Digital ليعرض على شاشة الكمبيوتر ومن خلال مقارنة التعريفين نستطيع أن نقول: أن التعريف الأول هو الأشمل، وهو ما ينبغي أن يكون معبراً عن النشر الإلكتروني، أما التعريف الآخر فإنه يقتصر على تحويل النص المكتوب إلى نص مرئي على شاشة الكمبيوتر أي أنه يستفيد من إمكانيات الكمبيوتر كوسيط تخزين للنص فقط.

ومن مزايا النشر الإلكتروني:

١- استخدام الصوت والصورة بأنواعهما المختلفة بالإضافة إلى النص في عرض المادة التعليمية وبذلك تفتح آفاقاً أوسع لزيادة كفاءة العملية التعليمية وفعاليتها، فبمقدور الوسائط المتعددة أن تكون من أقوى الأشكال في نقل الأفكار والبحث عن المعلومات وتجربة الأفكار الجديدة، فالقسم الأكبر من برامج التلفزيون والأفلام والتصميمات الفنية والرسوم والكتب والمجلات والراديو والرسوم المتحركة هي جزء من مشاريع الوسائط المتعددة، وهنا تكمن ميزة هذه الوسائط المتعددة، فبرنامج جيد بالوسائط المتعددة يستطيع فعلياً توفير تجربة أكثر واقعية وحيوية مقارنة ببقية عناصر الوسائط المتعددة كل على حدة.

٢- التفاعل بين المستخدم والكتاب الإلكتروني، فالتفاعل هو العنصر الأساسي في تحديد مفهوم الوسائط المتعددة التي تجمع بين الصوت والصورة والفيديو

والنص ولكن هذا ما ينطبق على التلفزيون أيضاً، فكل ليلة يستطيع المرء مشاهدة نشرة الأخبار التي قد تعرض توليفة من كل تلك العناصر، ولكن لا يمكن أن نطلق عليها الوسائط المتعددة بسبب عدم إمكانية تفاعل المشاهد معها فيما عدا قدرته على تغيير قناة المشاهدة.

٣- تنمية المهارات الأساسية مثل تعليم القراءة والكتابة والنطق والرسم والتلوين.

٤- التدريب بمساعدة الكمبيوتر لتعلم اللغات والعلوم والرياضيات بدءاً من الدراسات العامة وإنهاء بما هو متخصص للغاية مثل جراحات المخ على سبيل المثال.

٥- تنمية القراءات المبكرة.

٦- الجاذبية والتشويق في عرض الأنشطة الترفيهية مثل لعب الأشكال المقطعة (Puzzle) والألعاب الإلكترونية.

٧- يساعد على تشجيع أحد أهم عناصر التعلم وأكثرها فائدة وهو الفضول، إذ يتيح فرص التعمق في الموضوعات.

٨- في مجال قصص الأطفال يتيح فرصة تقديم عدة نهايات مختلفة للقصة الواحدة، ومن ثم تكون أكثر تأثيراً وتشويقاً.

أما مخاطر أو عيوب النشر الإلكتروني فبعضها يمكن التحكم فيه من خلال الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية، وبعضها الآخر خارج نطاق التحكم الآن، ومنها:

١- التكلفة المرتفعة للإنتاج.

٢- عدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى مدى تقبل السوق المصري والعربي لهذا الشكل الجديد.

٣- احتياج الكتاب الإلكتروني إلى وسيط للتشغيل وهي أجهزة الكمبيوتر المتوافقة.

٤- عدم وضوح العلاقة بين الناشرين وشركات البرمجيات.

٥- المشاكل المترتبة على النسخ والتوزيع.

٦- الفئات العالية لعناصر الجمارك وضرائب المبيعات وضرورة الحصول على موافقة الرقابة على المصنفات الفنية.

٧- خدمة ما بعد البيع (الدعم الفني) لمواجهة المشكلات الفنية قد تظهر أثناء تشغيل الكتاب الإلكتروني على أجهزة الكمبيوتر المختلفة.

٨- عدم تواجد نظام قياسى لتشغيل الوسائط المتعددة.

٩- نظراً لتعدد أنواع أجهزة الكمبيوتر الشخصية وعدم اعتمادها على أسلوب قياسى للتعامل مع عناصر الكتاب الإلكتروني فى عرض الرسوم أو تشغيل الصوت، فالكتاب الإلكتروني الذى يعمل فى كمبيوتر معين قد لا يعمل فى كمبيوتر آخر.

١٠- السرعة الفائقة التى تتطور بها البرامج والأجهزة، التى قد تجعل العمل فى هذا المجال غير اقتصادى.

(٢٢)

نشر قواعد البيانات على شبكة W W W : نموذج دليل المكتبات الأجنبية فى مصر

هشام فتحى مكى*

يختلف نشر قواعد البيانات على شبكة (ع ع ع: W W W) عن نشر الوثائق العادية عليها، ذلك أنه يحتاج إلى إضافة أساليب وتقنيات خاصة. قواعد البيانات هى بالضرورة نظام أو نظم لاسترجاع المعلومات أى لتقديم معلومات رداً على أسئلة أو استفسارات، وبالتالي فنشرها على شبكة (W W W ع ع ع)

* مكتب مكتبة الكونجرس فى القاهرة.

يقتضى جهداً معيناً يبذله أمين المكتبة أو أخصائى المعلومات، ويهدف هذا البحث إلى عرض أساليب وتقنيات نشر قواعد البيانات على تلك الشبكة وفقاً لتجربة أمين مكتبة.

والتجربة التى يشير إليها البحث هى تجربة نشر "دليل المكتبات الأجنبية فى مصر" على الصفحة الخاصة بالجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف الذى استخدم فى نشره كل من التقنيات الآتية:

ODBC: Open Data Base Connectivity, ASP: Active Server Pages.

(٢٣)

النشر الإلكتروني: تجربة مكتبة الإسكندرية

يحيى رمادى، أمنية فتح الله، وائل بدوى، أنجى عبدالقادر، م. ياسر حسام الدين*

١- مفهوم النشر الإلكتروني وأهميته.

٢- النشر الإلكتروني فى مكتبة الإسكندرية: أهميته وأهدافه.

أ) الحفاظ على تراث الإسكندرية.

ب) تقديم المعلومات المرتبطة بهذا التراث فى شكل مقروء آلياً.

ج) التعريف بالتراث السكندري.

٣- خطة النشر الإلكتروني فى مكتبة الإسكندرية: معايير وألويات اختيار الأوعية:

أ) أوعية معلومات من مقتنيات مكتبة الإسكندرية.

ب) أوعية معلومات من خارج مكتبة الإسكندرية.

* مشروع إحياء مكتبة الاسكندرية.

٤- نماذج من النشر الإلكتروني في مكتبة الإسكندرية.
وسيتناول البحث نموذجاً لعرض مخطوط وكذلك نموذجاً آخر لعرض تسجيل
صوتي.

قائمة القراءات الاضافية

في الفقرات الثلاث أو الأربع الأولى من (المقدمة) فاتحة هذا الكتاب، تبين أن أي واحدة من المفردات المكونة لعنوانه، ترجع في أصولها العربية عبر بضعة عشر قرناً مضت، إلى بعض المدلولات البدائية المادية الشائعة في بينها، وأن كل واحدة منها أصبحت الآن عائلة من المعاني والمدلولات والمفاهيم، التي لا تبدو واضحة درجات القرابة بينها، كما أن بعض هذه المفاهيم الاصطلاحية أصبحت معالم أساسية في كثير من التخصصات الحديثة.

هذا، وبرغم أن الائتماء الرسمي الدقيق لصاحب الكتاب، هو تخصص "المكتبات والمعلومات" في احد حدوده التقدمية الجارية، فقد رأيت أن تكون هذه "القائمة" للقراءات الاضافية، بعد حوالي عشرين مادة أو أكثر تتابعت في متنه، واسعة في تغطيتها وانتماءاتها بقدر الإمكان، فتشمل مواد وأعمالاً قد لا يتوقع كثيرون، ان يهتم بها صاحب الكتاب بله أن ينصح قراءه بالرجوع إليها..!

وتتجلى مظاهر التوسع غير المتوقع لتلك القائمة، في جوانب متعددة لعل أبرزها انتماءات المؤلفين، إلى جانب المستويات القرائية من الأساسيات الأولية إلى البحوث التقدمية، فهناك بجانب المؤلفين والمترجمين المنتمين إلى تخصص المكتبات والمعلومات، مؤلفون ومترجمون ينتمون إلى تخصصات أخرى، في العلوم البحثية والتطبيقية والانسانيات والاجتماعيات.

أما بالنسبة للمستويات فقد تأكدت أن احد العيوب القاتلة، للمتخصصين في تخصص المكتبات والمعلومات منذ أواخر الثمانينات، انهم يتعاملون مع مستوى للرياضة العليا، دون أن يتقنوا قبلاً جدول الضرب ولا قواعد الجمع والطرح..! ومن هنا أضفت ثلاثة كتب مترجمة عن: الاتصال الإلكتروني؛ الشفرة والرسائل السرية؛ الكلمة المكتوبة (كل واحد منها في ٣٢ صفحة) والمفروض أن مثل هذه الكتب لقراءات الطلاب في المرحلة الثانوية الصغرى والكبرى..!

قراءات

- ١- آفاق الاتصال ومناخه فى العلوم والتكنولوجيا/ جاك ميدوز؛ ترجمة حشمت قاسم.- القاهرة : مكتبة غريب، ١٩٧٩.
- ٢- الاتصال أساس النشاط العلمى: تيسير سبل الاتصال بين المكتبيين والباحثين والمهندسين والدارسين/ وليم د. جارفى؛ ترجمة حشمت قاسم.- بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٣. - ٤٧٢ ص؛ ٢٤ سم.
- ٣- الاتصال الإلكتروني: حقائق وأسرار/ كريس لوكسلید؛ ترجمة محمد بن سليمان؛ رسوم كولین ماير.- القاهرة : شركة سفير، ١٩٩٩. - ٣٢ ص؛ ٢٨ سم.
- ٤- الاتصال الدولى والتكنولوجيا الحديثة/ على محمد شمو.- القاهرة: دار القومية العربية للثقافة والنشر، ١٩٩٩.
- ٥- الاتصال العلمى فى التراث الإسلامى من صدر الإسلام حتى نهاية العصر العباسى/ ناصر محمد عبد الرحمن.- القاهرة : دار غريب، ١٩٩٤. - ٢٨٢ ص؛ ٢٤ سم .
- ٦- الاتصال والرأى العام: الأسس النظرية والإسهامات العربية/ عاطف عدلى العبد عبيد.- القاهرة : دار الفكر العربى، ١٩٩١.
- ٧- الاتصال والهيمنة الثقافية/ هيربرت شليم؛ ترجمة هبة سمعان عبد المسيح؛ مراجعة مختار محمد التهامى.- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣. شيلر
- ٨- الاتصال ونظرياته المعاصرة/ حسن عماد مكاوى، ليلى حسين السيد.- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨

- ٩-تقنيات الاتصالات وتدفق المعلومات/ تحرير ماكسويل ليمان؛ ترجمة حشمت قاسم.- الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٣. - ١٩٦ ص؛ ٢٤ سم. توماس ج.م.يرك
- ١٠-تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات/ حسن عماد مكاي.- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، ١٩٩٣. - ٢٩٤ ص؛ ٢٤ سم.
- ١١-تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق/ عبد الفتاح عبد النبي.- القاهرة : العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.
- ١٢-تكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات/ سوزان القليني.- القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩. - ٢٠٨ ص؛ ٢٤ سم.
- ١٣-تكنولوجيا الفضاء وأقمار الاتصالات/ على محمد شمو.- القاهرة : دار القومية العربية للثقافة والنشر، ١٩٩٩.
- ١٤-تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها/ محمد محمد الهادى.- القاهرة : دار الشروق، ١٩٨٩.
- ١٥-تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيرى/ محمود علم الدين.- القاهرة : العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٠. - ١٣٩ ص؛ ٢٤ سم.
- ١٦-ثورة الاتصال: نشأة أيديولوجية جديدة/ فيليب بروتون، سيرج برو؛ ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد؛ لتقديم خليل صابات.- القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٩٢. - ٢٧٨ ص؛ ١٨ سم.
- ١٧-الخطة القومية للاتصالات والمعلومات/ وزارة الاتصالات والمعلومات.- القاهرة : الوزارة، ١٩٩٩. - ٦٦ ص؛ ٢٨ سم.- صدرت في نوفمبر ١٩٩٩ في عدد محدود من النسخ داخل الوزارة.

- ١٨-الذاكرة الخارجية وامتدادها: دراسة في علم المعلومات والاتصال/كمال عرفات نبهان؛ تقديم سعد محمد الهجرسي وحشمت قاسم.- القاهرة : المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥- ٢٢٧ص؛ ٢٤سم.
- ١٩-السياسة التكنولوجية في ضوء المتغيرات المحلية والدولية/أكاديمية البحث العلمي.- القاهرة : الأكاديمية، ١٩٩٣- ١٠٥ص؛ ٢٤سم.
- ٢٠-الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة/فاروق السيد حسين.- بيروت: دار الراتب الجامعية، ١٩٩٨.
- ٢١-الشفرة والرسائل السرية: حقائق وأسرار/جانيت ويلر؛ رسوم كولين ماير؛ ترجمة أحمد فؤاد باشا.- القاهرة : شركة سفير، ١٩٩٩- ٣٢ص؛ ايض؛ ٢٨سم.
- ٢٢-علم المعلومات بين النظرية والتطبيق/براين كامبل فيكري، إليسا فيكري؛ ترجمة حشمت قاسم.- القاهرة : مكتبة غريب، ١٩٩١- ٤٢٠ص؛ ايض؛ ٢٤سم.
- ٢٣-الكلمة المكتوبة: حقائق وأسرار/جانيت ويلر؛ ترجمة كارم غنيم؛ رسوم كولين ماير .- القاهرة : شركة سفير، ١٩٩٩- ٣٢ص؛ ايض؛ ٢٨سم.
- ٢٤-مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير/محمد حسين اسماعيل.- القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
- ٢٥-مدخل إلى علم الاتصال/يوسف مرزوق.- القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦- ٢٢٢ص؛ ٢٤سم.
- ٢٦-مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال/حمدي حسن.- القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٨٧- ٢٠٠ص؛ ٢٤سم.
- ٢٧-وسائل الاتصال: نشأتها وتطورها/خليل صابات.- القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١.
- ٢٨-وسائل الاتصال وتكنولوجيا العصر/حسن الشامي.- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢- ٢٧٠ص؛ ١٨سم.

الكشافات

تكشف النصوص العربية:

لم تعرف الكتب الصادرة بالعربية تكشف متونها ونصوصها، إلا في فئة التراثيات العريقة التي يعاد نشرها حديثاً، حيث يتولى المحققون إعداد كشافات متنوعة تلحق بتلك المئونات، وتسمونها عادة إلى أنواع مختلفة قد تبلغ أربعة أو خمسة أو أكثر، ومن الاعتراف بالفضل لأهله نسجل هنا، أن تكشف التراثيات العربية قد بدأ على أيدي المستشرقين في أوروبا، منذ مائة عام بل أكثر..! فقد عرفوا هذا الممارسة المفيدة قبلاً في مطبوعاتهم وتراثهم المحقق ثم مارسوه متأخراً في تراثنا نحن بقرن أو قرنين. وقد أصبح للتكشف لمئون الكتب ونصوصها في البلاد الغربية، أحد المسلمات في جميع المؤلفات باستثناء القصص والروايات، التي يتولاها الناشر بأجهزتهم ورجالهم دون المؤلفين.

وتزداد الحاجة إلى تكشف الكتب في سياق اثنين من المتغيرات، التي تؤخذ في توصيف متونها حجماً ونوعاً، فكلما ازداد حجم الكتاب كانت الحاجة إلى تكشف محتوياته أقوى إلحاحاً، حرصاً على توفير الاستفادة بكل صغيرة وكبيرة في تلك المحتويات، حسب المواقف للقرائية أو الاستطلاعية المختلفة، التي ينطلق منها أصحاب الحق في ذلك الكتاب. وكذلك الأمر بالنسبة لنوعية تلك المحتويات ومقدار ما تتضمنه، من الحقائق والوقائع والأشخاص والمؤسسات والمصطلحات والمفاهيم..! فالقصة والرواية تخلو من ذلك تماماً لأنها خيال لا واقع له، ولكن الكتاب الحالي حافل بهذه الفئة من المحتويات، ومن هنا فهو أكثر من غيره في أشد الحاجة إلى هذه الممارسة الضرورية المقننة ..!

ومع أن التكشف بطبيعته يعتمد على الترتيب الهجائي، ومن هنا يمكن أن ترتب كل الجزئيات المكشوفة في قائمة واحدة، بصرف النظر عن نوعيات تلك الجزئيات، ولكنني أثرت تقسيمها إلى ثلاث فئات متميزة، حتى يكون التكشف أكثر فائدة وأسرع في اجتراء ثمراته، كما يلي:

- * كشاف الاعلام أشخاصاً ومؤسسات.
- * كشاف العنوانات كتباً ومقالات وسلاسل.

* كشاف المصطلحات/ المفاهيم نوات الأهمية النسبية، فى تخصص المكتبات والمعلومات بخاصة وفى التخصصات الأخرى بعامّة، وبعض المجالات الحضارية.
تبصرة هامة:

من الطبيعى جداً فى هذا الكتاب الذى يقوم على حوالى عشرين مادة، كتبت فى أوقات مختلفة تمتد عبر ثلاثة عقود أو أكثر، أن تتعدد للمفهوم الواحد مصطلحات تدل عليه تماماً، أو تكون هذه المصطلحات دالة على مفهوم زئبقى..! وإذا كان ذلك وارداً بالنسبة للمؤلف الواحد، عبر قنطرة زمنية قد تكون عقداً أو عقدين أو ثلاثة أو أكثر، فإن هذه الزئبقية وذلك لتعدد أكثر وروداً، إذا أضيف عاملان آخران أو ثلاثة كما يلى:

* تعدد الأشخاص الذين كتبوا تلك المواد، حتى لو كانت كتاباتهم تمت فى وقت واحد وفى مكان واحد..!

* يضاف أيضاً تعدد الأماكن بين المحيط غرباً فى المغرب والجزائر وتونس حتى الخليج شرقاً فى عمان والامارات وقطر والكويت وغيرها، مروراً بليبيا ومصر والأردن وغيرها..!

* ويأتى ثالثاً إتساع البعد الزمنى عبر خمسة عقود من الخمسينات حتى التسعينيات للقرن الماضى..

ومن المؤكد أن هذا التشتت بالنسبة للمصطلحات يتمثل أكثر ما يتمثل فى محتويات الفصلين الأخيرين (الثامن والتاسع) بهذا الكتاب. والمولد فى الفصل الثامن بصفة خاصة هى الحد الأعلى الذى بلغه هذا التشتت الذى ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار عند الرجوع إلى هذه الكشافات.

